مكتبة التاريخ العربي الحديث

# سعد زغلول

## دوره فى السياسة المصرية
## حتى سنة ١٩١٤

تأليف

عبد الخالق محمد لاشين

تقديم

الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

سمير ثابت



دار المعارف بمصر

# سعد زغلول

## دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

مكتبة التاريخ العربي الحديث

# سعد زغلول

## دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

الجزء الأول

تأليف

عبد الخالق محمد لاشين

المعيد بكلية الآداب — جامعة عين شمس

تقديم

الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس



دار المعارف بمصر

« الرجال يصنعون تاريخهم ، ولكنهم لا يصنعونه كما يريدون أو وفقاً لظروف حددوها لأنفسهم . بل وفقاً لظروف وجدت وأخذت وانتقلت إليهم مباشرة من الماضى . حيث إن تراث الأجيال الغابرة يشكل كابوساً على رؤوس الأحياء » .

كارل ماركس

الناشر : دار المعارف بمصر — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج. ع. م.

# محتويات

# تقـديم

كانت محاولة إعادة تقييم ثورة ١٩١٩ ودور سعد زغلول فيها ثمرة من ثمار ما اصطلح على تسميته باسم حركة إعادة كتابة التاريخ القومى التى أسهم الكثيرون فى مناقشتها ومحاولة رسم معالمها ووضع المقالات والأبحاث فى عديد من جوانبها. وهذه الحركة قد التزمت الخط العلمى ، ومن هنا اهتمامها بضرورة تقصى الحقائق والاهتمام بالوثائق والمذكرات وبآراء المعاصرين للأحداث والمشتركين فيها ، مع تجنب التحيز العاطفى الذى اتسم به كثير مما كتب عن تاريخنا الحديث. ومن نافلة القول أن تمسك الجامعات المصرية بزمام المبادرة فى هذه الحركة ، طالما أن ديدنها هو الموضوعية العلمية المجردة عن الانفعالات العاطفية والالتزامات السياسية الضيقة.

والكتاب الذى أقدمه لقراء العربية إنما هو ثمرة من ثمار هذه الحركة ، وهو موضوع لرسالة علمية تقدم بها مؤلفه الصديق عبد الخالق لاشين إلى كلية الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير . ولقد بذل لاشين جهداً طيباً فى جمع مادته من مظانها الأصلية ، وفى محاولة الإفادة من بعض من عرفوا سعد زغلول عن كثب والتزموا بآرائه السياسية — فجاءت رسالته التى حصل بها على درجة الماجستير بتقدير ممتاز ، تقييماً موضوعياً لتكوين سعد زغلول السياسى حتى عام ١٩١٤ أى خلال الفترة التى لم تكن من قبل موضوعا للاهتمام الجدى من جانب مؤرخى سعد ، ودراسة هذه الفترة لابد أن تلقى أضواء جديدة على زعامة سعد زغلول لثورة ١٩١٩ .

والحق أن الدور الذى قام به سعد زغلول فى الحياة السياسية المصرية خلال أواخر حياته ( ١٩١٩ — ١٩٢٧ ) . إنما يستمد فعاليته من شمول ثورة ١٩١٩ وجلالها . فالزعماء لا يصنعون الأحداث بقدر مايفوقون غيرهم فى فهم اتجاهاتها ويتقدمونهم فى مجال المبادرة . فثورة ١٩١٩ جاءت تعبيراً عن مدى سخط كافة فئات الشعب المصرى على الاحتلال البريطانى . ومما يدل على عمق ثورية المصريين

أنهم كانوا فى طليعة الشعوب التى تمردت على الإمبريالية العالمية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأنه وهو أعزل قد واجه بريطانيا زعيمة المعسكر الإمبريالى آنئذ ولما يمض على انتهاء الحرب طويل وقت بل إن الثورة اجتاحت مصر فى الوقت الذى كان فيه الزعماء — وعلى رأسهم سعد — منفيين فى الخارج ومالبث سعد أن أصبح قائداً للثورة ورمزاً لها ، ثم تحول بمضى الزمن إلى شخصية أسطورية اختلطت فيها الحقيقة بالتمنى والخيال وبما تخلعه الشعوب عادة على زعمائها المحبوبين من ألوان التقديس وعبادة البطولة .

ولما كانت عبادة البطولة من شأنها أن تشتط فى تفسير الأحداث وأن ترجعها فى كثير من الأحيان إلى علل خارقة للعادة ، فإن من طبيعة البحث العلمى أن يبرز الأحداث فى إطار الإمكانيات البشرية وأن يبعث فيها الأمل المتجدد فى التفوق على أنفسها والانطلاق أبداً إلى الأمام . ولهذا يسرنى أن أقدم إلى قراء العربية هذا البحث الذى تناول فترة التكوين السياسى لسعد زغلول بمنهاج موضوعى سليم . وقد اعتمد فيه مؤلفه على المادة الأصلية التى بذل جهداً مشكوراً يسجل له فى حصرها والإفادة منها .

حقيقة أن دراسة لاشين قد لا ترضى الكثيرين ممن يأنفون أن يزلزلوا فى مخيلتهم الصورة الرومانتيكية التى رسمت لسعد . ولكن من واجبنا أن نطأطئ الرأس لأحكام النظرة العلمية وأن نروض النفس على قبولها ، خاصة إذا كانت مستقاة مما كتبه سعد نفسه عن نفسه . وأرجو ألا يطول بنا انتظار فراغ عبد الخالق لاشين من استكمال الدور الذى لعبه سعد زغلول فى الحياة السياسية المصرية .

وأخيراً فإننى يسعدنى أن أقدم هذا الكتاب إلى قراء العربية وأن أهنئ مؤلفه على الجهد الذى بذله ، راجياً أن يسد فراغاً حقيقياً فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية وأشكر لدار المعارف أنها أفسحت المجال لتقديم الأبحاث التاريخية الجيدة إلى القراء فى سلسلة مكتبة التاريخ العربى الحديث التى نرجو أن تروض القراء على قراءة الأبحاث العلمية حتى لا يكتفوا فى تتبع تاريخهم القومى فى المقالات السريعة أو الدراسات غير المهضومة .

البصرة فى ١١ شباط (فبراير) ١٩٧٠

أحمد عبد الرحيم مصطفى
رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس

# شكر وتقدير

يسعدنى أن أتقدم بالشكر خالصاً لكل من مد لى يد العون والمساعدة بغرض إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر أستاذى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الذى أشرف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى أصبح موضوعاً مكتملا ، ومنحنى من وقته وجهده وتوجيهاته وتشجيعه ماكان عوناً لى وهادياً فى مواصلة هذا البحث وكتابته ومراجعة بعض مادته ونتائجه .

كما يسعدنى أن أشكر أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم مدير جامعة عين شمس وأستاذ التاريخ الحديث الذى كان لنصائحه وإرشاداته كبير الأثر فى إحداث بعض التعديلات على الخطة التى كنت قد وضعتها أولا لهذا البحث بعد اقتناع كامل منى برجاحتها وأهميتها .

ويسرنى أن أشكر السيد الدكتور ثروت عكاشه وزير الثقافة الذى صرح لى بالاطلاع على مذكرات سعد زغلول المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية والتى كانت بعيدة عن أيدى الباحثين والمؤرخين حتى تاريخ اطلاعى عليها ، فكانت عاملا هاماً فى دراسة هذا الموضوع وتشكيله .

كما يسعدنى أن أشكر الأستاذ الدكتور محمد بهى الدين بركات ، الذى أجلى لى بعض الغموض وخاصة حول مذكرات سعد زغلول وتاريخها وظروف حفظها ، كما سمح لى بالاطلاع على مذكرات والده فتح الله بركات — المودعة بمكتبته الخاصة بمنزله بالجيزة ثم أطلعنى على بعض الأوراق التى وجدت ضمن متروكات سعد زغلول عقب وفاته . أمدنى كل ذلك بالكثير من المادة التاريخية .

ويسرنى أن أتقدم بالشكر كذلك للسادة الأمناء والمديرين والعاملين بالمكتبات ودور الوثائق التالية :

(١) دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين [ نقلت حالياً إلى القلعة ] .
(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة
(٣) مكتبة رئاسة الجمهورية بعابدين
(٤) مكتبة وزارة التربية والتعليم بالمنيرة

( ٥ ) مكتبة رئاسة مجلس الوزراء

( ٦ ) دار الكتب بالقلعة ( فرع الصحافة والدوريات ) [ نقلت حاليا إلى باب الخلق ] .

( ٧ ) مكتبة وأرشيف جريدة الأخبار .

والذين كان لمساعداتهم القيمة وتذليلهم الكثير من العقبات والصعاب أثر فعال فى الحصول على الوثائق والمادة التاريخية التى تتعلق بموضوع هذا البحث .

ويسرنى أن أشكر السادة المسئولين بوزارة الشباب وهى الجهة التى كنت أعمل بها والذين وفروا لى الكثير من الوقت مما أتاح لى فرصة التردد على دور الوثائق والمكتبات التاريخية والعامة ومكننى من الانتهاء من تجميع مادة بحثى فى فترة وجيزة .

وأخيراً لا يفوتنى أن أشكر أخى وصديقى الأستاذ توفيق السيد نصر الذي تفضل مشكوراً بمراجعة البحث لغوياً فأقال الكثير من عثراته النحوية . وكذلك أخى الأستاذ مصطفى فايد عبد الله الذى قام بنسخ البحث وإعداده للظهور .

وأقدم شكرى كذلك للسادة الدكاترة أحمد عبد الرحيم مصطفى وأحمد عزت عبدالكريم ومحمد أحمد أنيس الذين أضافوا بعداً علمياً جديداً لهذا البحث بما أضافوه عليه من ملاحظات قيمة عند تفضلهم بمناقشته فحق له أن يفخر بأنه أصبح من البحوث العلمية القليلة التى حظيت باشتراك هذه الصفوة من المؤرخين المصريين فى مناقشته .

ولا يعنى ذلك أن أحداً من هؤلاء الذين ذكرتهم يتحمل عنى تبعة خطأ أو تقصير ورد بالبحث ، أو لما توصلت إليه من نتائج . فإلى وحدى ترجع كل المسئولية وعلى عاتقى وحدى تلقى كل التبعات أولا وأخيراً .

# مقدمة

برز سعد زغلول كزعيم مصرى استطاع أن يقود الجماهير المصرية فى ثورتها القومية التى اندلعت فى مطلع عام ١٩١٩ . الأمر الذى دعا الجماهير إلى أن تنظر إليه نظرة مقدسة باعتباره شخصية لا تمس . وإذا كان من الممكن أن نتقبل تلك النظرة التى ارتضتها الجماهير فإنه من ألزم الأمور علينا وخاصة بعد أن أصبح هذا الزعيم شخصية تاريخية أن نعيد تقييمها وفقاً للمناهج والأسس العلمية الحديثة بعد أن كشف النقاب عن الكثير من الوثائق ليس بغرض النيل من هذه الشخصية أو التقليل من أهميتها ولكن بقصد وضعها فى مكانها الصحيح من تاريخنا القومى .

لذلك رأيت أن يكون موضوع دراستى : « سعد زغلول ، دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ » وقد دفعنى إلى اختياره أن معظم الكتابات التى تناولت حياة سعد زغلول ودوره ، تركزت أساساً على الفترة التالية من تاريخ حياته وبخاصة دوره فى الثورة الوطنية المصرية التى قامت عام ١٩١٩ وبعدها حتى تاريخ وفاته فى أغسطس عام ١٩٢٧ ، متغافلة تماماً للدور الذى لعبته هذه الشخصية الهامة فى تاريخ مصر والمصريين فى الفترة السابقة .

ولا يعنى ذلك أنه لا توجد دراسات ومؤلفات تناولت الفترة التى تعرضنا لها فى بحثنا ، فقد ظهرت بعض الكتب والمؤلفات التى ترجمت لحياة هذا السياسى كلها ، إلا أنها كانت بعيدة عن الروح العلمية التى تتسم بالنقد والتحليل وتحرى الحقيقة ، بل أكثر من ذلك أنها فى — مجموعها — كانت متأثرة إلى درجة كبيرة بالدور الذى لعبه هذا الرجل فى فترة حياته اللاحقة ، ربما كان كاتبوها مندفعين فى ذلك وراء عواطفهم وأهوائهم وميولهم واتجاهاتهم السياسية والحزبية التى طبعت كتاباتهم وشكلتها بالشكل الذى خرجت به فجاءت منحازة تماماً إلى جانب واحد فحسب سواء لسعد زغلول أو عليه . وإن كانت فى معظمها قد دافعت عن سعد . فهى بذلك تعد من قبيل التبرير والدفاع لذلك خلت من أى منهج علمى أو أسلوب حديث فى البحث والاستقصاء . ثم هناك نوع آخر من البحوث والكتب العلمية

التى ألفت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية الأخرى والتى حاولت أن تلم بهذه الفترة من تاريخ سعد ، غير أنها – هى الأخرى – كانت نتفاً فى بحوث مطولة أو موضوعات موسعة ، الأمر الذى لم يسمح لها بالتعمق والإلمام الكامل بكل جوانب الموضوع بحيث يمكننا أن نطلق عليها أنها « دراسات أفقية » وليست « دراسات رأسية متخصصة » ولا يعنى ذلك أننا نغفل أثرها ودورها ، فقد كانت محاولات وبدايات قام بها الباحثون والمتخصصون لدراسة هذا الموضوع ومعالجته معالجة موضوعية حديثة .

دفعنى كل ذلك إلى القيام بهذه الدراسة العلمية لتلك الفترة من حياة سعد زغلول بغرض إجلاء الغموض عن الكثير مما أحاط بجوانبها المختلفة ، وتصحيح الأخطاء التى وقع فيها كثير من كتاب السير والتراجم الذين تعرضوا لها ، ثم محاولة الإسهام بإضافات جديدة من نتائج قد تفيد الكثيرين ممن يتعرضون لكتابة تاريخ مصر خلال الفترة التى عالجناها .

كما دفعنى إلى ذلك أيضاً أن من يتصدون لدراسة الثورة القومية التى قامت فى عام ١٩١٩ ربما يجانبهم الصواب بعض الشىء إذا ما تغافلوا عن الإلمام بالدور الذى لعبته قياداتها أو من تصدوا لها والذين كان فى مقدمتهم سعد زغلول . ولما كان كل إنسان لا يعيش فى فراغ أو ينبع من فراغ أو بمعنى آخر ليست هناك قيادات بنت ساعتها أو وليدة الصدف ، لذلك ينبغى الإلمام بتاريخ حياتهم والمؤثرات التى شكلتها والأدوار التى قاموا بها قبل تصدرهم للقيادة حتى يمكن أن تتضح الأبعاد الحقيقية لتلك القيادات أو الزعامات .

وينبغى أن نذكر هنا أنه لم يكن لى من رغبة غير تحديد تلك الأبعاد الحقيقية وماصحبها من بحث واستجلاء وتفسير بما قويت عليه من تجرد وأمانة علميتين . وكم كانت مهمة شاقة وعسيرة . خاصة وأننى كنت أحاول دائماً الانفلات من سيطرة الفترة اللاحقة للبحث بمؤثراتها المختلفة وطغيانها .

وربما تكون بعض الحقائق والنتائج التى توصلنا إليها لا تروق البعض ممن يفضلون سترها وإخفاءها حتى لا تخدش أذهاناً يغمرها التفاؤل ، غير أن الكشف عن هذه الحقائق لايراد منه غير خدمة الحقيقة وحدها . فإذا كنا جادين فى إعادة

كتابة تاريخنا القومى وتاريخ سعد زغلول جزء منه بأسلوب علمى وموضوعى فعلينا أن نطرح العواطف جانباً ، وأن نغلب الجانب العقلى فينا مسترشدين فى كل ذلك بما أصبح دستوراً راسخاً فى الكتابة والبحث العلميين .

وقد قسمت بحثى إلى خمسة فصول رئيسية خصصت الفصل الأول منها لدراسة نشأة سعد زغلول وتكوينه العلمى . وقد عالجت فيه مولد سعد ونشأته وتربيته وتكوينه العلمى فى مراحل نموه المختلفة حتى تاريخ بحثنا . وحاولت خلال الدراسة أن أبتعد أولا عن جمود العرض وأن أحدد ثانياً الخط الذى سارت عليه حياة سعد زغلول حتى يكون هادياً لى فى دراسة الفصول التالية .

وقد درست فى الفصل الثانى تكوين سعد السياسى وقسمته إلى مراحل ثلاث انتهت المرحلة الأولى منها عام ١٨٩٢ وهو العام الذى دخل فيه سعد زغلول القضاء . وقد عالجت فى هذه المرحلة أثر مدرسة الأفغانى والثورة العرابية والجمعيات السرية والحوادث السياسية البارزة فى تكوين سعد . أما المرحلة الثانية من هذا الفصل فقد انتهت عام ١٩٠٦ وهو العام الذى عين فيه سعد ناظراً وقد عالجت فيها أثر كل من الصالونات والمنتديات الأدبية والصحافة وغيرها من الأحداث السياسية والاجتماعية الأخرى فى تكوين سعد . أما المرحلة الثالثة التى انتهت فى عام ١٩١٤ فقد تناولت فيها تأثير العمل السياسى المحترف على تكوين سعد ، الأمر الذى شكل موقفه من حركة التجديد فى الإسلام والتيارات التى جاء بها الاحتلال البريطانى ثم موقفه من الحياة الحزبية المصرية والحياة النيابية وكذلك موقفه من القوى المتصارعة فى حياة مصر السياسية وأثر ذلك كله عليه .

أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة سعد زغلول ناظراً للمعارف ثم للحقانية . وقد اقتصرت دراسة ذلك على كل ماكان يتعلق بالمعارف والحقانية مباشرة دون تعرض من قريب أو بعيد لمواقفه من الأحداث العامة الأخرى والتى سبق لنا معالجتها فى الفصل الثانى باعتبار أن مرحلة دراستنا جميعها يمكن النظر إليها على أنها مرحلة تكوين سياسى وغير سياسى لهذه الشخصية .

أما الفصل الرابع فقد عالجت فيه موقف سعد من الهيئات النيابية ، أولا باعتباره ناظراً . فهو بحكم هذه الوظيفة كان عضواً فى تلك الهيئات النيابية : الجمعية

العمومية ؛ مجلس شورى القوانين ومن الطبيعى أن يقف سعد زغلول فى هذه المرحلة كعضو يدافع عن الحكومة وأعمالها ووجهات نظرها . ثم درست ثانياً دور سعد فى الهيئات النيابية — التى أصبحت فقط الجمعية التشريعية والتى اجتمعت لأول مرة فى مطلع عام ٩١٤ — كعضو منتخب عن المصريين ثم كوكيل منتخب لتلك الهيئة النيابية أى أنه يقف فى هذه المرحلة كممثل عن الشعب مما يقتضيه الدفاع عن مصالحه ووجهة نظره .

وأخيراً درست فى الفصل الخامس والأخير سعد زغلول فى حياته الخاصة . عالجت فيه وضعه الاجتماعى وانتماءه الطبقى من خلال الفئات والطبقات التى تكون منها المجتمع المصرى آنذاك باعتبار أن الإنسان عضو ينتمى إلى جماعة يؤثر فيها ويتأثر بها ، وتشكله طبيعة البيئة والمجتمع الذى عاش فيه . وقد اقتصرت فى تناولى لحياة سعد الخاصة على ماكان له أثر مباشر فى حياته العامة اقتناعاً منى بأن لكل إنسان الحق فى أن يعيش حياته بالأسلوب الذى يرتضيه طالما أنها لا تؤثر من قريب أو من بعيد على حياته العامة . وقد تناولت بالدراسة زواجه وسلوكه وعلاقاته مع أسرته وأقربائه وأصدقائه ومعارفه من مصريين وأجانب ، وأخيراً تعرضت لأبرز الصفات التى تميزت بها شخصية سعد زغلول خلال فترة بحثنا .

ثم أتبعت ذلك بخاتمة ركزت فيها على أهم النتائج والاستخلاصات التى توصلت إليها من خلال دراستى للبحث ككل . ثم تعرضت فى إيجاز شديد لتاريخ سعد خلال فترة الحرب الأولى وحتى تصدره لزعامة الحركة الوطنية المصرية التى قامت فى أعقاب الحرب . أى أن خطة البحث يمكن أن تنقسم إلى أقسام رئيسية ثلاثة : أولا : تكوين سعد العلمى والسياسى . وثانياً : سعد كرجل عام ملك للشعب والجماهير والغير . وثالثاً : سعد كرجل خاص ملك لنفسه وذاته .

وقد تجنبت فى دراستى التعرض لحياة سعد زغلول الوظيفية قبل تقلده للنظارة فيما عدا فترة اشتغاله بجريدة الوقائع المصرية ، أى أننى لم أتعرض بالدراسة لحياته خلال عمله كموظف بنظارة الداخلية أو كوكيل لأحد الأقلام بمديرية الجيزة أو كمحام أو كقاض ، اعتقاداً منى أن ذلك يخرجنى عن خطة البحث التى التزمت بها . ولا يعنى ذلك أننى قد تجاهلت هذه الفترة من حياة سعد تماماً ، فقد تناولت

منها نشاطاته وإسهامه فى الحياة السياسية المصرية دون أن أدخل فى تفاصيل أعمال تلك الوظائف .

وينبغى أن نذكر فى هذا الصدد أن الفترة التى اشتغل فيها سعد بالمحاماة كانت من أخصب الفترات التى شكلت حياته فيما بعد . ولعله ليس من قبيل المصادفة أن معظم أولئك الذين تصدروا الحركة الوطنية والسياسة المصرية طوال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانوا ممن درسوا القانون واشتغلوا بالمحاماة فى بعض فترات حياتهم ، وكان سعد زغلول واحداً منهم . ولعل تصديهم للعمل السياسى كان من العوامل الهامة التى جعلت الحركة الوطنية تأخذ شكلا معيناً وطابعاً خاصاً هو ذلك الذى ظهرت به وحافظت عليه ، ونعنى به محاولاتهم تقنين علاقة مصر ببريطانيا وهى العلاقة التى فرضت عليها بعد الاحتلال الإنجليزى ووضعها فى إطار قانونى دون أن تأخذ مساراً مغايراً لذلك ، حتى عندما كانت جموع المصريين وجماهيرهم تحاول الخروج عن ذلك المسار الوحيد .

* * *

ولقد اعتمد هذا البحث أساساً على مجموعة من المراجع يمكن أن تنقسم إلى قسمين رئيسيين :

أولهما : المراجع المعاصرة ، وهى مجموعة المصادر الأصلية أى الوثائق العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة . والتى أمدت البحث بقدر كبير من المادة التاريخية من أهمها وثائق عابدين الخاصة بالثورة العرابية وجمعية الانتقام وتقاسيط الروزنامجة التى تتعلق بالملكية العقارية المصرية وتطورها ونموها . ثم وثائق وزارة التربية والتعليم الخاصة باللوائح والقوانين والقرارات والخطط والمناهج التعليمية وكذلك تقارير المعتمدين البريطانيين فى مصر السنوية المنشورة فى مجموعات الكتب الزرقاء (Blue Books) والتى تتناول كل جوانب الحياة المصرية . هذا إلى جانب مجموعة من ملفات خدمة بعض الشخصيات التى لها علاقة بموضوعنا والمودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وغيرها — ومن أهمها ملفات خدمة سعد زغلول نفسه[1] ،

(١) لا يوجد بدار المحفوظات بالقلعة ملف خدمة سعد زغلول عن مدة خدمته حتى استقالته من الحقانية حيث إنه طلب من وزارة المالية أثناء وزارة الشعب التى رأسها سعد زغلول عام ١٩٢٤=

ثم شقيقه أحمد فتحى زغلول ، وقريبه عبد الرحمن زغلول ، وصهره مصطفى فهمى وهى غنية جداً وحافلة بالمادة التاريخية التى تصور تطور حياة كل منهم الوظيفية بالإضافة إلى ممتلكاته ومؤهلاته وظروفه الصحية وغيرها مما يساعد كثيراً فى التصدى لكتابة تاريخ حياتهم أو حياة المقربين منهم .

كما رجعت إلى الصحف والمجلات الدورية التى صدرت خلال فترة بحثنا وهى خصبة وحيوية وحية بما تحوى من موضوعات ومقالات وأبحاث وتقارير وإحصائيات وغيرها ، خاصة وأننا لم نعتمد على قطاع واحد منها أو تيار بعينه يمكن أن يمثل اتجاهاً خاصاً ، وإنما حرصنا على أن تمثل كافة الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية المختلفة التى ظهرت فى مصر خلال فترة البحث حتى نضمن بذلك السلامة والبعد عن الوقوع تحت تأثير واحد منها . فمن صحافة الحزب الوطنى ، إلى صحافة حزب الأمة إلى صحافة القصر ، إلى صحافة الاحتلال ، إلى الصحافة القبطية ، إلى الصحف المستقلة التى قد لا تمثل تياراً بعينه . إلى الصحافة الإسلامية وغيرها الكثير وخاصة الصحافة الرسمية ، ولم يفتنا أن نرجع إلى مجموعة الصحف والمجلات التى كانت تصدر فى مصر عند وفاة سعد زغلول فى أواخر عام ١٩٢٧ وقد تصدى معظمها لكتابة الكثير من المقالات والبحوث الضافية حول تاريخ حياة سعد زغلول كلها ودوره فى السياسة المصرية — وإن كانت استفادتنا من هذه المجموعة الأخيرة قد تميزت بالحيطة والحذر الشديدين نظراً للأثر الذى تركته الفترة اللاحقة من حياة سعد زغلول — والمكملة لبحثنا — فى تشكيل تلك المقالات والبحوث وصبغتها بصبغة معينة ولون خاص .

وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على مجموعة من المذكرات الشخصية التى كتبها أشخاص عاصروا هذه الفترة وشاركوا فى أحداثها ولم تنشر معظم هذه المذكرات

---

= ونقل منها إلى مجلس الوزراء المصرى بعد ذلك . والذى يوجد بدار المحفوظات بالقلعة هو ملف فرعى فتح لسعد زغلول لتسوية معاشه بعد وفاته . وبالاطلاع على الملف المودع برئاسة مجلس الوزراء المصرى لسعد زغلول اتضح أنه خاص بأشياء تتعلق بسعد بعد وفاته مثل تحويل منازله إلى متاحف وغيرها . أما ملفه الأصلى عن حياته الوظيفية الخاصة بفترة بحثنا فقد قيل لى إنه مودع بإدارة المباحث العامة . وبالرجوع إليها أفادت بعدم وجوده بها . وبذلك لا ندرى على وجه التحديد أين يوجد هذا الملف الآن ؟

حتى الآن وما تزال بالشكل الذى كتبت عليه ويوجد بعضها فى دار الوثائق بعابدين ويوجد البعض الآخر لدى أصحابها أو أخلافهم من بعدهم أو ربما غيرهم .

وتأتى مذكرات سعد زغلول نفسه فى مقدمة هذه المذكرات ، فقد استفدت منها الشىء الكثير بحيث يمكن القول بأنها كانت العمود الفقرى لهذا البحث. لذلك فقد أفردت لها دراسة خاصة فى ملاحق هذا البحث ( ملحق رقم ٢ ) تعريفاً بها ووصفاً لها ، تسهيلا للباحثين من بعدى ممن يريدون الرجوع إليها والاستفادة بها .

وإلى جانبها توجد مذكرات فتح الله بركات التى توجد لدى نجله الدكتور محمد بهى الدين بركات بمنزله بالجيزة . وقد أعانتنى هذه المذكرات كثيراً فى توضيح بعض الجوانب وخاصة فى فترة حياة سعد الباكرة التى لم يتعرض لها هو فى مذكراته .

هنالك أيضاً مذكرات إبراهيم الهلباوى والتى توجد لدى الأستاذ السيد سيف اليزل فى منزله بشبرا ، وهى الأخرى غنية فى تعرضها للفترة الأولى من حياة سعد زغلول . وهذه المذكرات التى تقع فى كراستين وإن كان قد أصابها الكثير من التلف والتمزق إلا أننى قمت بالتعاون مع حائزها بترميمها بحيث يسهل الآن الرجوع إليها والاستفادة منها .

هناك أيضاً مذكرات محمد فريد المودعة بدار الوثائق بعابدين والتى تقع فى أحد عشر كراساً . وهى تتناول فى شىء من التحليل والنقد والتفسير تاريخ مصر وأحوالها . وقد استفدت منها كثيراً فى بحثى . وإلى جانب هذه المذكرات فقد ترك محمد فريد مخطوطاً مودعاً بدار الوثائق كذلك عن تاريخ مصر من عام ١٨٩١ إلى عام ١٨٩٧ ويقع فى خمس كراسات إلى جانب مقدمة تقع فى كراستين أخريين تأتى بالكثير من المادة التاريخية عن هذه الفترة وعن موضوع البحث .

ثم كذلك مذكرات محمد على علوبة — المودعة بدار الوثائق فى نسختين إحداهما خطية وتقع فى جزء واحد والأخرى مكتوبة على الآلة الكاتبة وتقع فى جزأين وقد اعتمدت على النسخة الخطية — وكان علوبة أحد أعضاء هيئة الوفد المصرى ، وزامل سعد زغلول قبلها أثناء فترة اشتغاله بالجمعية التشريعية . وهذه المذكرات وإن تكن قد كتبت متأخرة فى الخمسينات من هذا القرن إلا أنها على كل حال تعطى الباحث صورة واضحة عن تاريخ مصر خلال الفترة التى عالجتها .

هناك أيضاً مذكرات عبد الرحمن فهمى المودعة بدار الوثائق والتى تهم الباحثين والمؤرخين بصفة خاصة بالنسبة إلى الفترة التى تبدأ منذ قيام ثورة عام ١٩١٩ لأن كاتبها كان واحداً من الذين اشتركوا فى هذه الثورة وقدر له أن يتعاون مع سعد زغلول – زعيم الثورة – أثناء فترات وجوده خارج مصر لعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام ، لذلك فهى سجل حافل وأمين لهذه الثورة الوطنية وخاصة عندما تتناول دور الشعب فيها وتأثره بها وتأثيره فيها .

وإلى جانب ذلك فهناك مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضى حتى عام ١٩١٤ . وقد نشرت هذه المذكرات فى أعداد جريدة « المصرى » ابتداء من مايو عام ١٩٥١ فهى بذلك تتناول أحداث نفس الفترة التى تعنينا وترجع أهميتها كذلك إلى أنها تمثل رأى حاكم مصر الشرعى فى الأحداث التى وقعت خلال فترة حكمه والتى لعب هو فيها أدواراً مختلفة ظاهرة ومتخفية ، وليس عسيراً أن نقدر أهمية مثل هذه المذكرات بالنسبة لبحث كبحثنا .

وغير هذه المذكرات الكثيرة والمتباينة الاتجاهات والميول والمواقف مما يخدم كثيراً فى إبراز الحقيقة فهناك مذكرات أخرى منشورة وإن كان واضعوها كتبوها فى أخريات أيام حياتهم وبعد مرور فترة طويلة على الأحداث التى عاصروها بحيث إنها أقرب إلى الذكريات أو كتابة التاريخ منها إلى المذكرات ومن أهم هذه المذكرات مذكرات كل من أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد حسين هيكل وأحمد شفيق وغيرهم . إلا أنها لا تخلو من فائدة على كل حال فى التأريخ لهذه الفترة . وإن كانت مذكرات أحمد شفيق تختلف إلى حد كبير عن غيرها فى هذا الشأن .

ثانيهما : البحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة التى تناولت جوانب من هذا البحث ، سواء ماكان منشوراً منها باللغة العربية أو بالإنجليزية أو بالفرنسية ، والتى لايمكن أن أثبتها جميعاً فى هذا المجال ولكن تكفى الإشارة إلى أنها قد قدمت لى صورة واضحة – بعض الشىء – عن وجهات النظر المختلفة التى ألمت بهذا الموضوع أو بعض جوانبه من زوايا خاصة ومتعددة سواء أكانت جزئية أم سياسية أم عاطفية أم غيرها . وهى فى مجموعها قد ساعدتنى كثيراً فى إكمال جوانب البحث بالصورة التى خرج بها .

وينبغى ألا يفوتنى فى هذا الصدد أن أنوه بأننى قد رجعت إلى نوع آخر من المصادر – ربما يكون جديداً على الدراسات التاريخية وربما ينظر إليه البعض بحذر شديد – وهو مايمكن أن نطلق عليه مجازاً بالمصادر الحية – وأعنى بذلك بعض الشخصيات التى عاصرت سعد زغلول واتصلت به عن قرب سواء لقرابة شخصية أو لظروف سياسية وكان من أهمهم الدكتور محمد بهى الدين بركات – أحد أقرباء سعد – الذى تقابلت معه بمنزله فى الجيزة أربع مقابلات طويلة كانت تستغرق كل واحدة منها مايزيد على الساعتين . وقد تمت هذه المقابلات خلال التواريخ التالية : ١٥ مايو و١٦ مايو و٢٨ مايو وأول يونية عام ١٩٦٨ . وكانت تلك المقابلات تأخذ شكل التحقيقات الصحفية من حيث الأسئلة المثارة وأجوبتها : فقد كنت أعد لكل مقابلة مجموعة من الأسئلة التى تتناول جانباً من جوانب البحث ، ويتولى سيادته الإجابة عنها بينما أقوم بتسجيل وتدوين كل مايقول حرفياً من بيانات ومعلومات ، وأقوم بعرضها عليه فى المقابلة التالية للتأكد من صحة التسجيل وسلامة التدوين أولا ثم للحصول على موافقته الكاملة والنهائية على هذه البيانات ، وهكذا ..

وقد حدث نفس الشيء تماماً مع الأستاذ محمود سليمان غنام العضو البارز فى حزب الوفد ومن الذين قدر لهم الاتصال بسعد زغلول فى حياته ، وكذلك من الذين عاصروه منذ مطلع القرن العشرين وقد قابلته عدة مقابلات كانت أهمها ثلاث ؛ جرت فى ٢٢ أغسطس ، ٢٩ أغسطس ، ٣ سبتمبر ١٩٦٨ ، إحداهما بفندق شبرد والأخريين بمكتبه بقلب القاهرة . وإذا كنت لم أشر خلال البحث إلى هذه المقابلات وماحصلت عليه خلالها من بيانات ومعلومات ، أو لم أستخدمها فى البحث فإن ذلك لا يقلل من قدرها أو أهميتها فهى على كل حال قد عمقت تفكيرى حول موضوع البحث بصفة عامة .

وينبغى أن أشير إلى أننى قد أخذت على عاتقى مسئولية دراسة الفترة التالية المكملة لحياة سعد زغلول من عام ١٩١٤ حتى تاريخ وفاته فى أغسطس عام ١٩٢٧ ، وذلك فى بحث للحصول على درجة الدكتوراه ، والتى أرجو أن أنتهى من دراستها فى فترة مناسبة ، هذا وسوف يتم فيها تقييم هذه الشخصية المصرية الهامة

ككل لإبراز الخطوط الرئيسية التي شكلت حياته وإسهامه فى السياسة المصرية بشكل متكامل ومتصل .

وينبغى أن أشير أيضاً إلى أن هذا التقسيم الزمنى الذى التزمت به دراسة دور سعد زغلول السياسى فى الحياة المصرية إنما جاء من قبيل « التفتيت العلمى » فحسب ؛ ذلك لأننا لم ندرس جانباً واحداً من جوانب حياة سعد فى فترة بعينها حتى تكون من قبيل « الانتقاء الاختيارى » . لأننا ندرك أن الإنسان كل متكامل لا يمكن الفصل بين جوانبه المختلفة . غير أن الدراسات العلمية تقتضى مثل هذا « التفتيت » بفرض الأصالة والتعمق من ناحية ؛ والتسهيل العلمى من ناحية أخرى .

وإذا كنت قد وفقت فيما بذلت ، فذلك حسبى .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٦٩

عبد الخالق محمد لاشين

# الفصل الأول

## نشأة سعد زغلول وتكوينه العلمي

« كلما تجردت في عملك عن الهوى كثر في لغوك ، وقل موافقوك . لأن أغلب الناس يتبعون أهواءهم ويقيسون على أنفسهم أمثالهم ولا يدركون أن هناك من يغايرهم في الشعور والأخلاق » .

سعد زغلول
المذكرات . كراس ٣٧ ص ٢١٦١

في أبيانه ، إحدى القرى المصرية الصغيرة التابعة لمركز فوه بمديرية الغربية[١] استقرت إحدى الأسرات المصرية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٢] : وهي أسرة زغلول. ولاندري على وجه التحديد من أين جاءت إليها والأرجح أنها نزحت إليها من أعماق الدلتا الآهلة بالسكان. طلباً في سعة العيش في مثل هذه المناطق الشاسعة.

وبعد مرور مايقرب من القرن أي في منتصف القرن التاسع عشر دخلت هذه الأسرة في عداد الأسر ذات الثراء والتي يمكن أن تنتسب إلى الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي[٣] فها هو ذا الشيخ سيد أحمد زغلول ابن المرحوم الحاج عبده زغلول بن سعد زغلول الذي أصبح عمدة القرية ، يشترى ٢٣٠ فداناً دفعة واحدة من أملاك فاضل باشا مدير الغربية ويدفع ثمناً لذلك مبلغ خمسمائة بنتو[٤] وهذا هو الشيخ إبراهيم زغلول — والد سعد — أصبح رئيس مشيخة القرية[٥] واشتهر بين قومه بالوجاهة والثراء[٦] فكان مزارعاً يملك نيفا ومائتي فدان فيما يسمى بالجزائر ، وبيتاً فسيحاً[٧]

(١) كانت تابعة لمديرية الغربية في ذلك الوقت ولكن تبعيتها انتقلت إلى محافظة كفر الشيخ حالياً .

(٢) كريم ثابت ، سعد في حياته الخاصة ، ص ٦ .

(٣) اليسوعي ، الفلاحون ، ص ٣٤ .

(٤) تقاسيط الروزنامجة ، دفتر رقم ٤٠ ، ص ١٣٩ . والبنتو — حينئذ — كان يساوي ما يقرب من جنيه ذهبي .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراسي ٢٨ ، ص ١٥٤٠ ، الجزيري ، سعد زغلول ص ٩ وتعني عمدتها .

(٦) عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، ص ٧ .

(٧) ملف خدمة أحمد فتحي زغلول ، تحت أرقام ٢٥٦٥٧ / ١١٠٥ / ٢ / ٥٤ حيث إنه لما مات قسمت التركة على ورثته فكان نصيب كل منهم عشرين فداناً .

والمرجح أن هذا الثراء كان أمراً مستحدثاً بالنسبة لهذا الرجل تكسبه بنفسه .

وعلى عادة الكثيرين من أبناء عصره تزوج الشيخ إبراهيم مرتين الأولى وتدعى فاطمة وكانت امرأة ممتلئة الجسم لها الرئاسة فى البيت رزق منها ببنتين : فرحانة وستهم وخمسة أولاد : عبد الرحمن وشناوى ومحمد وأحمد وشلبى [١] .

ولا تحدثنا المصادر عن هذه السيدة ، ولا من أى الأسرات هى ، ومتى وكيف تم زواجه بها الأمر الذى يدعونا إلى التفكير بأنها كانت من أسرة عادية .

أما بالنسبة للزوجة الثانية ، فإن المصادر تخرج عن صمتها وتحدثنا كثيراً عنها وعن أسرتها . فهى مريم بنت الشيخ عبده بركات أحد وجهاء قرية « منية المرشد »[٢] الذى كان من مشاهير الأغنياء فى القطر المصرى وانبسطت يده على أراض زراعية كثيرة ، وشارك محمد على باشا فى زراعة الأرز بالبلاد الشمالية بمديرية الغربية [٣] .

وقد تم زواجه بها حوالى ١٨٥١ — ١٨٥٢ . ونظراً لصعوبة المواصلات فى ذلك الوقت فلم تكن تتم مثل هذه المصاهرات البعيدة إلا للعائلات القادرة على ذلك . وقد رزق منها ببنت تدعى ستهم وسعد وفتحى وولد آخر يدعى فرج الله مات بعد ولادته وكان هو بكرها[٤] ويكتب سعد بعد ذلك فى مذكراته عن والديه فيقول إنه ولد « من أبوين جاهلين لم يتعلما فى مدرسة أو مكتب وكان حالهما حال كثير من عمد البلاد المتوسطين [٥] » .

ولقد ولد سعد فى أوائل يونية سنة ١٨٥٩[٦] . ولم يلبث والده أن ترفى بعد

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٢١ .

(٢) وهى إحدى قرى مركز فوه بمديرية الغربية وقتذاك ، وتتبع محافظة كفر الشيخ حالياً .

(٣) الجزيرى ، سعد زغلول ، ص ١١ — ١٢ ؛ عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، ص ٧. العقاد ، سعد زغلول ، ص ٥٠ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٢١ .

(٥) نفس المرجع ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٤٠ .

(٦) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٢٣ ملف ٢٥ حيث إنه ورد فى محضر التحقيق الذى أجراه بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٨٨٣ المسيو فلمنكس Flaminx المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية — ورئيس اللجنة المشكلة لمحاكمة المتهمين فى قضية « جمعية الانتقام » أن المتهم المذكور سعد زغلول عمره ٢٤ سنة . كما ورد فى جريدتى السياسة ، العدد ١٤٩٩ فى ٢٨ / ٧ / ١٩٢٧ والبلاغ ، العدد ١٣٥٨ فى نفس التاريخ مقال تحت عنوان « ملخص تاريخ سعد من واقع ملف مدة الخدمة =

ولادته بسنوات أربع [١]. ويقول سعد « لما مات والدى كنت صغيراً جداً ولا أتذكر من شخصه إلا أنه كان ذا شنب يميل للصفرة طويل .. وأنه لما مات نصبت خيمة واستمرت منصوبة عدة أسابيع وكان يؤتى فيها بكعك كثير يفطر الناس منه صباحاً لأن كثيرين كانوا ينامون فيها[٢] . »

وقد أمسك سعد عن أن يذكر شيئاً عن ماضيه فى تلك الفترة . وكل مايمكن أن نعرفه عنه أن والدته قامت على تربيته ، وعاونها فى ذلك الشناوى شقيق سعد من والده والذى كان قد تزوج بخالة سعد . الأمر الذى جعله يعطف عليه هو وأخيه وأخته[٣].

ونزولا على تقاليد كثير من العائلات فى ذلك الوقت جعل تعليم أحد الأخوين بالأزهر . والثانى بالمدارس . فكان نصيب سعد الأزهر وهو الولد الأكبر ، أما فتحى فكان من نصيبه المدارس[٤] ولما كان طريق الوصول إلى الأزهر أمراً يتطلب حفظ القرآن . فقد أدخل سعد وهو فى السابعة من عمره مكتب القرية الذى مكث فيه خمس سنين تعلم خلالها القراءة والكتابة وحفظ القرآن[٥] .

---

= الشخصى » لصالح أحمد الهاكع « رئيس قلم مستخدمى المالية .» إنه ولد فى سنة ١٨٥٩ . وهى المصادر التى اعتمدنا عليها حيث إنه لم يستدل على تاريخ مولده من ملف خدمته المودع فى مكتبة رئاسة الوزراء المصرى تحت رقم ١٥٠ / ١٨ / ١ ولا من مذكراته الخطية ولا غيرها من المصادر الأصلية .

ولو أن المصادر قد تضاربت فى تحديد تاريخ مولده فمنها من يرجعه إلى يوليو عام ١٨٥٨ مستنداً فى ذلك إلى ما ذكره سعد نفسه عندما سئل عن ذلك . الجزيرى، سعد زغلول ، ص١٣ . ومنها من يرجعه إلى أول يونية ١٨٦٠ كما ورد فى شهادة الليسانس التى حصل عليها سعد من باريس . كريم ثابت ، سعد ، ص ٧٧ .

(١) أحمد لطفى السيد، قصة حياتى ، ص ١٥٥ حيث يقول إن شقيق سعد وهو أحمد فتحى مات أبوه إذ كان رضيعاً ونحن نعلم أنه ولد فى ٢٢ فبراير ١٨٦٣ . ملف خدمة أحمد فتحى زغلول رقم ٢٥٦٨٧ / ١١٠٥ / ٢ / ٥٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٢٠ .

(٣) كريم ثابت ، سعد فى حياته الخاصة ، ص ٢٠ .

(٤) دكتور محمد بهى الدين بركات ، بيانات أدلى بها أثناء المقابلة الثالثة التى تمت بمنزله بالجيزة فى الثلاثاء ٢٨ مايو ١٩٦٨ حيث قمت بتدوين ما أدلى به . وراجع سيادته ما دون فى المقابلة الرابعة التى جرت بينى وبينه بمنزله فى السبت أول يونية ١٩٦٨ . وقد سمح لى بنشرها .

(٥) عباس حافظ ، سعد زغلول ، ص ٤ وانظر كذلك الجزيرى ، سعد زغلول ص ١٤ .

.. وعندما عين الشناوى أفندى رئيساً لمجلس مركز دسوق فى عام ١٨٧٠ أخذ معه أخاه سعد زغلول لكى يتم تجويد القرآن بالجامع الدسوقى على يد الشيخ عبد الله عبد العظيم المقرئ المشهور فيه [١] كما أنه كان يتردد أحياناً على رشيد حيث كان يدرس أخوه فتحى بمدرستها لكى يحضر على الشيخ أحمد أبى راس ليدرس النحو والفقه [٢] . ولا ندرى على وجه التحديد المدة التى مكثها سعد فى دسوق . وإن كان من المرجح أنها استمرت من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٨٧٣ [٣] .

وهكذا فقد قدر لهذا الطفل الذى وُلد فى صميم البيئة المصرية أن يتلقى تعليمه وفقاً للأسلوب الذى كان سائداً فى عصره وقتذاك . ونعنى به التعليم الدينى الإسلامى الذى كان لا يختلف كثيراً أو قليلا من قرية إلى قرية أو من مدينة لأخرى. فمن الكتاب حيث الفقيه أو العريف،الذى غالباً مايكون كفيفاً [٤]وينحصر دوره فحسب فى القيام بتحفيظ الأطفال القرآن دون ما معرفة منه لما نسميه فى وقتنا الحاضر بأى شكل من أشكال التربية الحديثة . إلى أحد القراء فى المساجد لتجويد القرآن وتعلم بعض أصول العلوم النقلية التى توارثها الخلف عن السلف جيلا بعد جيل ثم غالباً ما تنتهى لدى القادرين أو الراغبين فى مواصلة التعليم إلى الجامع الأزهر فى القاهرة وهو ماقدر لسعد زغلول .

ويكاد ينعقد الإجماع على أن الروح التى سادت التعليم فى الأزهر عندئذ كانت روحاً تقليدية ليس الغرض الأول منها البحث والاستقصاء رغبة فى تقدم العلوم التى تدرس فيه ، بل غايتها على الأكثر تلقين هذه العلوم كما ذكرها السلف الصالح دون تغيير فيها أو انحراف عما قرروه [٥] . وربما يعكس ذلك الوضع

---

(١) اللطائف المصورة ، العدد ٦٥٦ فى ٥ / ٩ / ١٩٢٧ ثم البلاغ ، العدد ١٣٥٦ فى ٢٥ / ٨ / ١٩٢٧ ثم كريم ثابت ، نفس المرجع ، ص ٩ ، عباس حافظ نفس المرجع ، ص ٤، الجزيرى ، نفس المرجع ، ص ١١ .

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٥٨

(٣) الجزيرى ، سعد زغلول ، ص ١١ ، ١٤ أى من سنة ١٢٨٧ — ١٢٩٠ هـ .

(٤) أحمد أمين ، قاموس العادات ، ص ٣٣٤ ، مادة : الكتاب.

(٥) آدمز ، الإسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢٧ وانظر أيضاً : عبد المتعال الصعيدى ، تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، ص ٥٦ وما بعدها . ثم الأزهر تاريخه وتطوره ، ص ٢٢٤ .

الراكد ، الأحوال التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى العثمانى باستثناء بعض الفترات المتحركة التى قد لا تصل فى مجموعها إلا إلى بضع سنين معدودة .

ولقد شهدت الفترة التى سبقت التحاق سعد بالأزهر عدة محاولات لإصلاح حالة التعليم هذه كانت آخرها المحاولة التى جرت فى عهد الشيخ محمد المهدى العباسى شيخ الجامع الأزهر والصادر بها إرادة سنية بإنفاذ قانون التدريس فى ٣ فبراير سنة ١٨٧٢ [١] ، وتم بواسطتها تنظيم الحصول على شهادة العالمية وتحديد درجات العلماء ، والعلوم التى يدرسها الطلاب [٢] .

كما تميزت تلك الفترة أيضاً بوجود السيد جمال الدين الأفغانى فى القاهرة وقد وفد إليها فى ٢٢ مارس ١٨٧١ وأنشأ لنفسه مدرسة فكرية خاصة لها تلامذتها ومريدوها من أولئك الذين رغبوا فى التجديد وتطوير الأوضاع المصرية مدفوعين فى ذلك باستبدادية خديو مصر إسماعيل وسفهه وإسرافه .

وفى وسط هذه الظروف وفد سعد إلى القاهرة ، والتحق بالأزهر حوالى عام ١٨٧٣ [٣] ، واتخذ لنفسه سكناً مستقلا على خلاف عادة المجاورين بحى الحسين [٤] . وقد تلقى الأدب على الشيخ حسن الطويل الذى كان شيخاً متين الأخلاق غزير المادة الأدبية [٥] . كما قرأ يسيراً من الحكمة على الشيخ عبد الكريم سلمان [٦] واختلف إلى مجلس السيد جمال الدين فى داره حيث كان يجلس لتعليم تلاميذه بعد أن حيل بينه وبين حلقات الجامع [٧] .

وكان الأفغانى رجلا واسع الفكر قوى الذاكرة حلو الحديث يخلب ألباب سامعيه فيتأثرون بآرائه ويتعرفون طريقة تعلم العلم الصحيح . والتف حوله كثير من طلبة الأزهر فى مقدمتهم محمد عبده وسعد زغلول [٨] ، كما يرجع إليه الفضل

(١) الصعيدى ، تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، ص ٤٩ .
(٢) الأزهر تاريخه وتطوره ، ص ٢٤٦ وما بعدها .
(٣) عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، ص ٨ ، الجزيرى ، سعد زغلول ، ص ١٤
(٤) الجزيرى ، نفس المرجع . ص ١٤ .
(٥) الهلال ، السنة ٣٦ . الجزء الأول فى ١ / ١١ / ١٩٢٧ ، ص ١١ .
(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٨٢ .
(٧) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٦٢ .
(٨) ونذكر منهم أيضاً إبراهيم الهلباوى ، والسيد وفا زغلول ، عبد الكريم سلمان ، إبراهيم —

فى تحسين التحرير وجعله باللغة العربية الصحيحة بعد أن كان مليئاً بالأخطاء والأسجاع . فكان يحث تلاميذه على أن يكتبوا ماسمعوه منه فى المحاضرات ثم يتلونه فى اليوم التالى فى مجلسه فكان ذلك داعياً لأن يتبارى التلاميذ فى هذا المضمار ونتج عن ذلك حسن التحرير وكان أساساً لانتشار التعود عليه[١]ونستطيع أن نتبين أثر ذلك فى بعض المقالات التى كتبها الشيخ سعد زغلول بفضل تشجيع السيد جمال الدين حيث نشر فى جريدة التجارة مقالا[٢] يتحدث فيه عن همة وكيل الغربية وفضله ومآثره فى تلافى غوائل قطع الجسور وتهايلها فى موسم الفيضان ، والذى كثيراً ما كان يهدد سكان قرية أبيانه ويشكل خطراً على حياتهم ، والذى أعيا الكثيرين ممن سبقوه فى علاجه أو وضع حدله . وقد أنجز الوكيل عمله فى وقت قليل جداً استحق الثناء عليه خاصة وأن عمله هذا لم يصرفه عن مباشرة سائر مهامه الأخرى[٣] .

---

=اللقانى ، عبد الكريم أبوخطوة ، مصطفى الباجورى ، أديب إسحق ، سليم نقاش، عبد الله النديم — على مظهر — الشاعر الزرقانى — عبد السلام المويلحى — إبراهيم المويلحى — أبو الوفا القونى ، محمود سامى البارودى ، شفيق منصور. راجع مذكرات فتح الله بركات ، الكراسة الأولى ص ٥٦ مذكرات سعد زغلول . كراس ٢٨ ، ص ١٥٨٢ ، رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ، ص ٤٦ . اللطائف المصورة ، العدد ٦٥٦ ، فى ٥ / ٩ / ١٩٢٧ .

(١) مذكرات فتح الله بركات ، الكراسه الأولى ، ص ٥٦ .

(٢) التجارة ، العدد ٧٨ فى ٦ / ٩ / ١٨٧٩ .

(٣) دسوق — كتب إلينا حضرة الفاضل الألمعى الشيخ سعد زغلول : بينما كانت نفوسنا تتقلب على قتاد الخوف من ازدياد نيل نشيم بارقته وبلى جسور نخشى عاقبته إذ من الله على بلادنا بما تجلى لها من كواكب المسرة التى قشعت عنها غيوم تلك المخاوف وبددت ظلمات ذلك الجزع حيث أشرقت فى سمائها أنوار حضرة الشهم الهمام سعادة وكيل غربيتنا على بك وهى تزفه ملائكة الرحمة ، وتحمله سفينة الشفقة يحركها دولاب الحمية الإنسانية والغيرة الوطنية على رغم أنف الهواء فكان أول جهة ألقى بها مراسى همته وظهرت بها آثار شهامته جهة بيانة التى كان اختلال جسرها فى كل عام سبباً فى توالى المقاطع وطغيان المصائب ، فعالج منه بحسن اهتمامه ما كان معتلا ، وقوى ما كان ضعيفاً مختلا بل لم يترك منه موضعاً إلا أتى عليه بما يزيده قوة ومتانة ، وبما لا يوهنه تلاطم الأمواج ، وإن زاد نيل هذا العام عما قبله بنحو ذراع فأصبحت تلك الجهة فى مأمن من الغرق وحصن حصين من الطغيان ، ثم ترحل عنها يحدوه الثناء الجميل والشكر الجليل قاصداً جهة جزيرة الفرس التى أعيا بتبيتها (تهايلها) الحذاق ممن سلفوا من كبار المأمورين والمهندسين فبذل فيها من علو الهمة ما شهد له بإصابة النظر وأشاع الرأى وصدق المحبة الوطنية فمد بها جسراً وراء الجسر الأصلى، قوى البنية، وزاد فى ارتفاع الأصلى وعرضه زيادة تكفل وحدها حصول الراحة =

ونستطيع أن نتبين من ذلك المقال سلاسة فى الأسلوب وبعداً عن الإغراق فى الزخرفة اللفظية إلى حد كبير . كما نستطيع أن ندرك ما هو أهم من ذلك بكثير : أن الشيخ سعد زغلول الفتى ذو العشرين ربيعاً تفتحت عقليته فبدأ يطرق الأمور العامة التى تهم مواطنيه . حقيقة أنها كانت قاصرة من حيث معالجتها لمشاكل الإقليم الذى ولد فيه إلا أنه يبين منها مفهوم سعد أن الخدمة العامة حل مشاكل الجماهير ، كما أنها جزء من الوطنية ، وحب الوطن .

ولقد واظب سعد على دراسته فى الأزهر ، كما استمر على متابعة مجالس جمال الدين مع تلامذته وخلصائه . ويمكن القول بأن الأثر الذى تركه جمال الدين فى تلميذه سعد يكاد يفوق كثيراً الأثر الذى تركته فيه دراسته الأزهرية . حيث إنه قد طبعه ورفاقه على حرية التفكير . كما أنه أطلق التعليم من قيود التقاليد[1] مما كان له أثر كبير فى توجيه فتى كسعد إلى التجديد والإصلاح وسلامة المنطق وحرية التفكير وقوة البلاغة والبيان[2] الأمر الذى دفعه فى ذلك الوقت إلى أن يؤلف كتاباً فى الإنشاء لتلاميذ المدارس عبارة عن تلخيص كتاب ابن مسكويه . عمد فيه إلى تخليص العبارة العربية من الإغراق فى الأسجاع والزخارف[3] كما دفعه ذلك أيضاً إلى أن يشترك مع زميله السيد وفا زغلول فى كتابة منشور كتباه من سبع نسخ بخطيهما بعد أن عجزا عن نشره فى الصحف ؛ يبين مواضع الخلل فى الأزهر

= والأمن من غوائل ذلك البتبيت . وكل ذلك كان فى مدة يسيرة لا تزيد عن ثمانية أيام وذلك مثل ما أبداه قبلا فى جسر الصعيدى من حسن الاهتمام ومزيد الالتفات فإنه كان واهى الأساس مختل البنية ضعيف المكنة ، فأضحى بحسن مساعى حضرته منيع الجانب قوى البنية ثابت الأساس .

ومع ذلك كله لم يصرف فى مباشرة هاتيك المهام سائر أوقاته بل كان ينظر فى ما يرفع إليه من القضايا والدعاوى المشكلة فيحل مشكلها بدقة تشف عن حسن صفاته وسمو مقاصده وصدق نيته وحب وطنه لازالت ألسنة الإنسانية ناطقة بالثناء عليه» أ . هـ .

ولا نستطيع أن نعلل على وجه الدقة سبب وجوده فى دسوق فى هذا التاريخ . حيث إنه قبيل ذلك مباشرة تم إخراج السيد جمال الدين من القاهرة ومن القطر المصرى كله فربما آثر الشيخ سعد السلامة بنفسه للإعنات الذى عاملت به الحكومة جمال الدين وتلاميذه أو أنه طلب إليه مغادرة القاهرة فذهب إلى دسوق حيث يعمل أخوه الشناوى . أو لأنها كانت فترة العطلة الصيفية وقتذاك .

(١) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ص ٥٧ .

(٢) الأزهر تاريخه وتطوره ، ص ٨٣ .

(٣) كل شىء ، العدد ٩٦ فى ١٢ / ٩ / ١٩٢٧ لم نعثر لهذا الكتاب على أثر .

ووسائل العلاج التى تنجح فى إصلاحه وعلقوها ليلا على أعمدة الجامع فأحدث ذلك رجة فى الأزهر فى الصباح . وكان المجاورون يتماطرون على هذه المنشورات لقراءتها مما حدا بالشيخ أحمد رافع – أحد مشايخ الجامع المحافظين – إلى أن يكتب مقالة طعناً صريحاً على الطريقة المذكورة ونشرها فى الصحف . فاقتضى ذلك أن ضربه الأزهريون علقة شديدة[١] .

ولقد تتلمذ سعد طالب الأزهر على يد الشيخ محمد عبده الذى كان يكبره بعشر سنوات كاملة . فبعد إبعاد جمال الدين عن مصر فى أغسطس ١٨٧٩ ، كان الشيخ محمد عبده أكبر تلاميذه ، وكان يفوقه فى العلم . وكان رجل جلد واستمرار على العمل من غير ملل ، وكان فيلسوفاً[٢] . ولما حصل على شهادة العالمية[٣] ابتدأ التدريس فى الأزهر . ويرجع إليه الفضل الأول فى تدريس العلوم الفلسفية المنطقية بالأزهر ، وكان الأزهر محروماً منها . وقد درس كتابى « أيساغوجى » « والقطب على الشمسية » فى علم المنطق[٤]. ولقد استفاد سعد كثيراً من دراسته على الشيخ محمد عبده حيث إنه يقول « إن الذى كان يحضر دروسه فى الأزهر لا يسعه إلا أن يحتقر دروس سائر العلماء فيه »[٥] .

ولم تكن علاقة سعد زغلول بزميله وأستاذه محمد عبده علاقة درس فحسب بل كانت من أقوى الصلات . حيث إنه كان مريداً كالمبتدئ فى طرق الصوفية يخضع لتوجيه شيخه خضوعاً يشوبه شىء من التردد فكان يستفيد من علمه وعمله ومن أخلاقه وشمائله ومن فصاحته وبلاغة كلامه فشب بين يديه كاتباً خطيباً أديباً سياسياً وطنياً إسلامياً[٦] .

---

(١) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٩ .

(٢) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٧ ، آدمز ، الإسلام والتجديد ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) يقول فتح الله بركات فى مذكراته نقلا عن سعد زغلول فى الكراس الأول ، ص ٥٨ : « إنه حصل عليها من الدرجة الثانية أو الثالثة – على ما يذكر – لأن الممتحنين تآمروا على إسقاطه حسداً له فلم يتمكنوا من ذلك لتفوقه عليهم ويقول إنه كان أحق بالدرجة الأولى » .

(٤) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٨ .

(٥) رشيد رضا ، نفس المرجع ، جـ ١ ، ص ٧٥٦ .

(٦) الإسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢١٨ .

ونستطيع أن نستدل على علاقته به من الرسائل المتبادلة بينهما عندما نفي الشيخ عبده إلى بيروت في أعقاب الثورة العرابية حيث كتب سعد يقول له[١]: « مولاى ذكرت لحضرتك أن الضعف ألم بفكرى ، فبالله ألا ما قويته بتواصل المراسلة غير تارك منها ما وعدتنا على سماعه من النصائح والحكم التي نهتدى بها إلى سواء السبيل . ونتمكن بها من السير في العالم المصرى الذى اختبرت حقائقه وعرفت خلائقه ومايناسبها من ضروب المعاملة . وفقنا الله لمتابعتك ، ولا أطال على بلادك مدة غيبتك . إنك إمامها وإن اقتدت بغيرك ومحبها الصادق وإن لم تعرف بقدرك » . ويستهل سعد رسائله هذه « بمولاى الأفضل» و« بوالدى الأكمل» ويوقعها « ولدكم » و« صنيعكم » .

مما سبق يتبين لنا أن سعد زغلول الشيخ الوافد من الريف استطاع بفضل ما أتيح له من قيادة سليمة واعية وما وفرته له أسرته من سعة العيش في القاهرة أن يتابع بكل ما وسعه الجهد قمة التفكير العلمى بل حتى السياسى الذى تجمع في القاهرة للظروف التي مرت بنا إلى جانب عوامل كثيرة أخرى متشابكة . شجع له كل ذلك بأن يدلى بدلوه في هذه الحركة العلمية والسياسية في صحف العصر التي شجع الأفغانى على إنشاء الكثير منها . من أهمها مصر والمحروسة والبرهان والتجارة[٢] .

لم يستكمل سعد زغلول سني دراسته في الأزهر ليحصل على شهادته[٣] ، حيث إن أستاذه وصديقه محمد عبده عندما أسندت إليه رئاسة تحرير جريدة الوقائع المصرية في أوائل أكتوبر ١٨٨٠[٤] طلب إلى تلميذه وصفيه سعد زغلول أن يعاونه في تحريرها وتم له ذلك فعلا ابتداء من الخامس من أكتوبر عام ١٨٨٠[٥].

---

(١) رشيد رضا ، المرجع السابق ، صفحات ١٠٧٤ — ١٠٨٢ .

(٢) عبد المجيد داود ، الزعيم الخالد ، ص ٢٦ .

(٣) السياسة ، العدد ١٤٩٩ ، في ١٩٢٧/٨/٢٨ مقال من واقع ملف خدمة سعد لصالح أحمد الهاكع رئيس قلم مستخدمى نظارة المالية .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ٩٣٣ في ٩ أكتوبر ١٨٨٠ وهو أول عدد يصدر تحت إشراف محمد عبده .

(٥) البلاغ العدد ١٣٥٨ ، في ١٩٢٧/٨/٢٨ ، وكذلك السياسة ، العدد ١٤٩٩ في ١٩٢٧/٨/٢٨ مقال الهاكع .

ولا نستطيع أن نمر على خروج سعد من الأزهر قبل إنهاء دراسته دون أن نتحرى السبب فى ذلك . فربما يكون قد يئس من الأزهر فى أن يوفر له العلم الذى يريده أو الظروف العلمية التى أتاحتها له مجالس جمال الدين . أو ربما لأنه آثر أن يستمر فى رفقة والده وأستاذه ومريده[1] أو لأنه آثر الوظيفة الحكومية . ونستطيع أن نتصور مدى بريق هذه الوظيفة التى عرضت عليه فى الوقت الذى عزت فيه مثل هذه الوظائف الحكومية[2] أو لأن يشبع جهراً نزعاته وتطلعاته الإصلاحية التى تبددت له بعد أن يئس من إشباعها سراً ، أو لأنه ذلك كله .

على كل حال فقد هجر سعد الأزهر وعين محرراً بجريدة الوقائع المصرية ، فى القسم الأدبى الذى استحدثه محمد عبده بها . واستمر فى هذه الوظيفة حتى الثالث من مايو سنة ١٨٨٢[3] طرق خلالها بعض الموضوعات السياسية والأدبية والاجتماعية[4] .

وقد تطورت الوقائع المصرية من جريدة رسمية إلى جريدة لإرشاد الناس إلى حسن التحرير وإصلاح الأخلاق ونقد الحكام والأحكام القضائية لغة وموضوعاً. وكان سعد منوطاً به نقد المضابط ( الأحكام ) من ذلك أن الجريدة تكتب الإفادات التى ترد عليها من جهات الحكومة بلغتها العقيمة وتعلق عليها بما يجب أن تكون من جهة لغتها وترسل بالجريدة إلى تلك الجهة الصادرة منها تلك الإفادة[5] .

---

( ١ ) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١ ، صفحات ١٠٧٤ — ١٠٨٢.

( ٢ ) وربما عكس فى ذلك قيمة اجتماعية كانت سائدة وقتئذ وربما استمرت بعده إلى حد بعيد نستطيع أن نستشفها بسهولة من الكثير من أمثالنا الشعبية المتداولة منها على سبيل المثال «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » راجع : أحمد أمين ، قاموس العادات ، ص ٣٨٩.

( ٣ ) السياسة ، العدد ١٤٩٩ فى ١٩٢٧/٨/٢٨ من مقال الهاكع عن تاريخ حياة سعد ومن ملف خدمته . نتبين فيها أنه بدأ بمرتب ثمانية جنيهات شهرياً زيدت فى أول فبراير ١٨٨٢ مبلغ ١٣٣ قرشاً لتصبح ٩٣٣ قرشاً. وربما تكون الوظيفة ومرتبها عاملا من عوامل إغرائه على ترك الأزهر.

( ٤ ) سوف نتناول ذلك بالتفصيل فى الفصل الثانى .

( ٥ ) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٨ . ويضيف قائلا : « وقد حصل أن مدير بنى سويف وكان إلياس شقيق خيرى باشا المهردار الخديوى وجه إليه نقداً فغضب منه وأمر رسمياً بمنع دخول جريدة الوقائع الرسمية إلى مديرية بنى سويف ، ولكن الشيخ محمد عبده احتج على ذلك لدى رياض باشا واستكتبه خطاباً كله توبيخ وتعنيف لذلك المدير » مما يدلل على مدى تعضيد رياض باشا لخطة رئيس التحرير الجديد والفريق الذى عمل معه فى الجريدة. وينبغى أن نلاحظ أن سعداً اشتغل فى الوقائع بالجانب الأخلاقى واللغوى وليس الجانب السياسى .

ومنذ أن تعين سعد بالوقائع حمل لقب « أفندى » وغير ملابسه لكى تتمشى مع هذا اللقب الجديد الذى حمله والذى يكاد يكون قد غير مجرى حياته كلية ونعنى بها حياته الفكرية والسياسية والاجتماعية .

ثم ما نلبث أن نفاجأ بصدور الأمر بنقل سعد « أفندى » زغلول فى الثالث من مايو سنة ١٨٨٢ من وظيفته هذه إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية[١]. ويصدع سعد لهذا الأمر دون أن نجد تفسيراً لذلك فى كل ماتحت أيدينا من كتابات ولعل الغريب فى الأمر أن هذه الفترة كانت حافلة بالأحداث الجسام من تاريخ مصر حيث كان قد نجح دعاة الإصلاح فى أن يفرضوا وزارة وطنية تبنت مطالب الشعب وقامت على تنفيذها فهل يعتبر هذا النقل ، إبعادا عن هذا العمل الموجه والمؤثر فى عقلية الجماهير أو على الأقل جماهير المدن ؟ أم أنه يعتبر نجاحاً من أولئك الذين كانوا يحركون الأحداث من وراء الستار فى مصر آنئذ والذين انزووا مؤقتاً تحت ضغط الرأى العام وإلحاحه فى الإصلاح والتغيير فى كسب عناصر إصلاحية وهو مانسميه بلغة عصرنا استقطاباً ، خاصة إذا ماعرفنا أن مرتبه كان قد زيد زيادة شبه فجائية[٢] .

وهكذا كان خروج «الشيخ سعد زغلول» من الأزهر أمراً هاماً فى تشكيل حياة « سعد أفندى زغلول » الذى صار من وقتها موظفاً كأى موظف حكومى آخر ينقل من مكان إلى مكان ومن وظيفة إلى أخرى دون مراعاة لنوع الوظيفة ومتطلباتها. حيث إنه وللمرة الثانية فى مدة وجيزة يرفت من وظيفته هذه فى السادس من سبتمبر ١٨٨٢ ، بمناسبة تعيينه ناظراً لقلم القضايا بمديرية الجيزة اعتباراً من السابع من سبتمبر ١٨٨٢[٣] ، وقد تخدعنا كلمة الرفت السابقة حيث يفهم منها أنه فصل ولكن الأمر ليس كذلك، حيث إن كلمة الرفت كانت اصطلاحاً يستخدم

---

(١) البلاغ العدد ١٣٥٨ فى ١٩٢٧/٨/٢٨ .

(٢) حيث قد زاد مرتبه فجأة مبلغ ٥٦٧ قرشاً ليصبح خمسة عشر جنيها شهرياً ، والأكثر من ذلك أنه قد صدر بما يمكن أن نسميه بأثر رجعى اعتباراً من ٢٦ أبريل ١٨٨٢ . السياسة ، العدد ١٤٩٩ فى ١٩٢٧/٨/٢٨ من مقال « تاريخ سعد من واقع ملف خدمته الشخصى » لصالح الحاكم .

(٣) السياسة ، العدد ، ١٤٩٩ ، ١٩٢٧/٨/٢٨ نفس المقال المشار إليه .

فى ذلك العصر للدلالة على النقل من وظيفة إلى أخرى مالم ينص على غير ذلك صراحة(١) .

ولم يلبث سعد أن فصل من وظيفته الأخيرة هذه ولم يمر على تعيينه بها شهر حيث تم الفصل فى الثانى من شهر أكتوبر ١٨٨٢ الموافق ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هجرية(٢) وهو نفس التاريخ الذى كان يجرى فيه التحقيق مع أولئك الذين تم القبض عليهم لاشتراكهم فى الثورة العرابية وحوادثها(٣) .

ومن الغريب حقاً أن سعد الذى فصل من وظيفته وصدر بحقه الحرمان المدنى(٤) لم يقبض عليه مع من قبض عليهم من كل أصدقائه ورفاقه . والأكثر من هذا غرابة أنه لم يطلب للشهادة كما طلب الكثيرون . ولعل ذلك يفسر حجم اشتراكه فى الثورة العرابية(٥) .

ويمر سعد بفترة عصيبة يمكننا أن نتصور مرارتها حيث يفقد الوظيفة والأصدقاء لأنه قد تم نفى الكثيرين ممن حوكموا بتهمة الاشتراك فى الثورة وعلى الأخص محمد عبده الذى نفى إلى بيروت فى السابع من يناير سنة ١٨٨٣(٦) . وتدفع المرارة سعداً إلى التفكير فى اللحاق بأستاذه حيث كتب له فى السبت ٤ مارس ١٨٨٣ يقول : « ... وسأتحرى هذا الكتاب فى كتب سامى عند بيعها فإذا وجدته فيها اشتريته وأرسلته فى الحال إلى حضرتكم ، أو أحضرته معى إن وافق ذلك استجماعى لوسائل السفر(٧) » .

ثم لايلبث سعد أن يحجم عن تنفيذ هذه الفكرة بعد أن هيأ لنفسه عملا خاصاً فقد كتب له بعد مرور شهر على تلك الرسالة ، أى فى الخامس من أبريل ١٨٨٣ يقول : « فقد شرعنا أن نتوكل فى بعض القضايا ... وذلك بمعونة ومشاركة منبع

(١) محاضر جلسات المجلس الأعلى للمعارف . نظارة المعارف من سنوات ١٨٨٩ — ١٩٢٥ .
(٢) وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف ١٩٢ . حيث تحرر لمديرية الجيزة من نظارة الداخلية باستصواب رفته حسب مقتضيات المصلحة بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٩٩ هـ . نمرة ٣٧٦ .
(٣) وثائق الثورة العرابية ، محافظ ١٨ — ١٩ — ٢٠ من ملف ١ حتى ملف ٢٢٠ .
(٤) نفس المرجع ، محفظة ٢٣ ملف ٣ .
(٥) سنعود لدراسة ذلك بالتفصيل فى الفصل الثانى .
(٦) المرجع السابق ، محفظة ٤٠ ، ملف ١٨٥ .
(٧) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

الصفا »[١] ونستطيع أن نتعرف على شريكه الذى يشير إليه ، وهو حسين أفندى صقر الذى كان يعمل كاتباً بنظارة الداخلية وفصل من وظيفته وصدر الأمر العالى « بتجريده من الرتب والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات التى حصل عليها لاشتراكه فى جريمة العصيان »[٢] وقال عنه سعد فى ٢٧ يونية ١٨٨٣ : « إنه يعرفه من وقت طويل لأنه كان مقيما بجواره بشارع السيوفية بجهة الحسين »[٣]. كما قال حسين صقر نفسه فى ٢٦ يونية ١٨٨٣ : «إنه يعرف سعد زغلول الذى يشتغل كشريك معه فى مكتب وكالة الدعاوى منذ أربعة أو خمسة شهور »[٤].

لم تكن المحاكم الأهلية قد أنشئت بعد ، ولكن كانت توجد وقتئذ مجالس الأحكام والمجالس المحلية المركزية[٥]، فاشتغلا معًا بالمحاماة أمام هذه المجالس[٦]، حيث كانت المرافعات تتم عن طريق تقارير تكتب وتتبادل بين طرفى الخصوم ووكلائهم[٧].

ويستمر سعد وشريكه حسين صقر فى الاشتغال بالمحاماة حتى ٢٠ يونية ١٨٨٣ حيث يتم القبض عليهما ومعهما عشرون آخرون بتهمة الاشتراك فى «المؤامرة الوطنية المصرية » المسماة « بجمعية الانتقام »[٨] ولما لم تثبت إدانته[٩] ، يطلب قومسيون التحقيق من سعادة مأمور ضبطية مصر فى ٢٦ يونية ١٨٨٣ الإفراج عنه[١٠] إلا أنه يستمر فى السجن إلى أن يفرج عنه بضمانة فى الثالث من أكتوبر ١٨٨٣[١١].

يخرج سعد من سجنه الذى مكث به مائة وخمسة أيام — ليستأنف عمله فى

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٠٨٢ .

(٢) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٤٠ ملف ١٩٢ .

(٣) نفس المرجع ، محفظة ٢٣ ، ملف ٢٥.

(٤) نفس المرجع ، محفظة ٢٣ ملف ٢١ .

(٥) عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ص ١٧٤ — ١٧٥ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠١١ .

(٧) البلاغ ، العدد ١٣٥٦ ، فى ٢٥ / ٨ / ١٩٢٧ .

(٨) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٤٠ ملف ١٩٢ ، محفظة ٢٣ ملف ١ — ٢ — ٣ .

(٩) سنعود إلى مناقشة ذلك تفصيلا فى الفصل الثانى .

(١٠) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٤٠ ، ملف ١٩٢ .

(١١) نفس المكان . وبفضل تدخل بلنت مع كل من بيرنج وجلادستون حصل على إطلاق سراحه . انظر : Blunt, W.,My Diaries, Part II p. 156.

المحاماة اعتباراً من فبراير ١٨٨٤ حتى السابع والعشرين من يونية ١٨٩٢[١] . وكانت المحاكم الأهلية قد أنشئت فاندمج فى زمرة المحامين الأهليين . ونستطيع أن ندرك سبب اشتغاله بهذه المهنة ، ذلك لأنه كان قد جرد من حقه المدنى مما يترتب عليه عدم تعيينه فى وظائف حكومية . كما أن الاشتغال بالمحاماة ؛ بل القضاء فى ذلك الوقت لم يكن يتطلب الحصول على مؤهل قانونى أو مؤهل معين[٢]؛ كما أن بلاغته وحسن لغته قد أفاداه كثيراً فى ذلك .

أصاب سعد زغلول فى المحاماة شهرة واسعة ، لاستقامته وفصاحته[٣] خصوصاً بعد موت زميله حسين بك صقر وانفراده بأعمال المكتب ، فانتخب عضواً فى اللجنة التى شكلتها محكمة الاستئناف لتنقيح قانون العقوبات ، وعضواً فى اللجنة التى ألفت فى محافظة مصر لوضع لائحة « الخدامين » وفى خلال اشتغاله بالمحاماة ، ألف كتاباً دعاه : « أغرب الوسائل لكسب الفضائل » . كما أذن له بإنشاء مجلة قضائية اسمها « العدالة » لم تسمح الظروف بإصدارها[٤].

وبقى سعد زغلول متصلا بالشئون العامة اتصالا وثيقاً ، كما كان دائب العمل مع الصحفيين ورجال الفكر وبمعنى آخر بقى سعد خلال تلك الفترة يدرس نفسية الجمهور المصرى ، وأسرار الحياة الاجتماعية ويقف على منازع الطبقات وانفعالها للأحداث ومبلغ تأثير الدعاية الوطنية[٥] .

وفى ذلك الوقت كان المشتغلون بسياسة البلد العامة قليلين جداً حيث إن عددهم لم يكن يحتمل تأليف أحزاب سياسية خصوصاً وأن صفوة المشتغلين بالسياسة فى ذلك العصر كانت من كبار الموظفين بالحكومة . فكانت وظائفهم تحول بينهم وبين إعلان آرائهم السياسية ، ولكن ذلك لم يمنع أنه كانت هناك اجتماعات متتالية ومنظمة، وكانت تضم عدداً كبيراً[٦] .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ٩٦٠ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٥٦ وانظر كذلك .

Gaillard, M.; A lifetime in Egypt, p. 195

(٣) نفس المكان .

(٤) الأخبار ، العدد ٢٤٨ فى ١٣/١١/ ١٩٠٨ ولم نستطع أن نتوصل إلى الكتاب المشار إليه .

(٥) كوكب الشرق ، العدد ٩٤٤ ، فى ٢٧/٩/١٩٢٧ .

(٦) مذكرات إبراهيم الهلباوى ، الكراس الأول ، ص ١ .

ومن أشهر تلك التجمعات التى كانت تدور فى ذلك الوقت إن لم يكن أشهرها على الإطلاق « صالون الأميرة نازلى فاضل» التى كانت من أنصار الإنجليز وعشاقهم وكانت تجاهر بذلك[١]. وليس من الغريب أن نجد « الشيخ سعد زغلول » من رواد هذا « المنتدى الأدبى » حيث كان قد سبقه إليه « أستاذه ووالده ومريده الشيخ محمد عبده » الذى كان قد هادن الإنجليز بعد عودته من منفاه فى أواخر عام ١٨٨٨[٢] والذى كان لمساعى الأميرة فضل كبير فى صدور عفو الخديو عنه[٣].

ومن خلال هذا الصالون التقى سعد بإفلن بيرنج — لورد كرومر فيما بعد — للمرة الأولى ولم تقتصد ساعتها الأميرة نازلى فى عبارات الإطراء التى ذكرتها عن سعد[٤] كما كان من نتيجة ارتياد سعد لهذا الصالون أن أطلقت الشائعات بأن سعداً « الذى تعين وكيلا (محامياً) للأميرة وأصبح عائشاً معها بصفة غير شرعية وربما تزوج بها قريباً[٥] ، قد تم تعيينه بوظيفة نائب قاض فى ٢٧ يونية ١٨٩٢ بمرتب أربعون جنيهاً شهرياً»[٦]، الأمر الذى أثار « غضب كثير من قضاة المحاكم الابتدائية لتعيينه فى الاستئناف مرة واحدة مع وجود المستحقين من رجال المحاكم[٧]».

ويشرع سعد زغلول عقب ذلك مباشرة فى تعلم اللغة الفرنسية[٨] . ربما لأنه

(١) وهى ابنة مصطفى فاضل باشا نجل إبراهيم بن محمد على باشا والى مصر، وكان والدها مصطفى باشا — شقيق الخديو إسماعيل — يعتبر نفسه أحق بعرش مصر من إسماعيل لذلك كان يعمل هو وأولاده من بعده على مناوأة إسماعيل ، وذريته التى حكمت مصر . ويقول محمد فريد فى مذكراته ، كراس ٢ ، صفحات ٦٥ — ٦٦ « إنها كان لها شغف خصوصى بضباط الإنجليز وكانت تقابل الرجال على العادة الأوربية وتحيى ليالى موسيقية فى دارها ، وتكثر من شرب الخمر وبالأخص الشمبانيا على الطعام بل قبل كل طعام » .

(٢) آدمز ، الإسلام والتجديد ، ص ٦٣ وانظر كذلك :
Safran, N.; Egypt in Search of Political Community, p. 62

(٣) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ ، جـ ١ ، صفحات ٨٩٤ — ٨٩٥ .

(٤) روزاليوسف ، العدد ١٠١ فى ١٣/١٠/١٩٢٧ ، ص ١٨ .

(٥) محمد فريد ، تاريخ مصر من ١٨٩١ ، كراس ٢ ، ص ١٩ وانظر كذلك عباس حافظ بطل النهضة الوطنية ، ص ١٣ .

(٦) السياسة ، العدد ١٤٩٩ ، فى ٢٨/٨/١٩٢٧ من مقال الهاكع .

(٧) محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ١٩ ويضيف محمد فريد فى موضع آخر « أنه بسبب صداقته لها ومساعيها لدى كرومر تم تعيينه وهى حادثة لم يسبقها ولم يعقبها مثلها . مذكراته ص ٥٦ ، كراس ٢ .

(٨) مذكرات فتح الله بركات ، كراس ٢ ، ص ٢٥ . وقد كانت بداية التعليم هذه فى ألمانيا صيف ١٨٩٢ حيث تلقى عشرين درساً على مدرس ثم انتقل بعدها إلى باريس لاستكمال دراستها .

أحس بضرورة معرفة اللغة الفرنسية بالنسبة للمصريين الذين كانوا يترددون على هذا الصالون[١] أو ربما لأنه أدرك مدى أهمية هذه اللغة بالنسبة له فى ذلك العمل الجديد أو ربما لأنه قرر فى نفسه أن يبدأ فى دراسة قانونية بعد أن يتقن هذه اللغة خاصة ونحن نعلم الأثر الفرنسى فى قضائنا خلال تلك الفترة .

حقيقة إن سعداً قد حاز شهرة واسعة فى المحاماة[٢] ، كما أصاب ثراء كبيراً[٣] مما يشجعه على تخطى الحاجز الاجتماعى ، إلا أن ذلك على ما نعتقد ما كان ليؤهله للحصول على هذه الوظيفة ، خاصة إذا ما تذكرنا أنه كان قد صدر بحقه الحرمان المدنى[٤] مما كان يتطلب صدور العفو عنه ، ونحن نعلم أنه لم يكن فى مقدور سعد استصدار هذا العفو بنفسه . ولعل ذلك كله تفسره لنا صداقة الشاعر الإنجليزى بلنت — صاحب السمعة الطيبة لدى المصريين — لكل من محمد عبده ونازلى فاضل[٥] ، والذى كان قد اقترح على «إفلن بيرنج» فى مقابلة له جرت معه فى القاهرة فى أوائل عام ١٨٩١ بأنه ينبغى على « بيرنج » أن يأخذ هؤلاء الوطنيين القدامى فى مجالسه وأن يستبدل بالباشوات الشراكسة الذين كانوا منذ فترة طويلة مضت الطبقة الوحيدة من المسلمين المسموح لهم بتقلد الوظائف فى ظل العهد الجديد ( عهد عودة الخديوية كما يسميه ) حكومة من الفلاحين المصريين[٦] وقد عاد بلنت فأتبع اقتراحه هذا بخطاب مكتوب ليذكر بيرنج بحديثه معه بشأن حكومة الفلاحين ، مرسلا إليه قائمة بأسماء بعض الرجال من حزب — الفلاحين الذين ربما يؤلفون وزارة إصلاحية. ولم يكتب بلنت قائمته إلا بعد التشاور فيها مع الشيخ محمد عبده وكان من بين أسماء من ترشحوا سعد زغلول ومحمد عبده نفسه[٧] .

---

( ١ ) وكان الشيخ محمد عبده قد سبقه إلى تعلمها فى أواخر الثمانينات من القرن ١٩ بعد أن جاوز الأربعين من عمره . راجع آدمز ، الإسلام والتجديد فى مصر ، ص ٩٠

( ٢ ) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٥٦ .

( ٣ ) حيث كان يربح فى العام نحو ٦٠٠٠ ج وضحى بأرباحه الطائلة هذه فى سبيل الحصول على هذه الوظيفة راجع الهلال السنة ٣٦ فى ١٩٢٧/١١/١ « سعد زغلول نصف قرن من الجهاد الوطنى » ص ١٣

( ٤ ) راجع صفحة ٣٢ من هذا الفصل .

( ٥ ) Blunt, My Diaries, Part 1, p. 88 & Part 11, pp 12,246.

( ٦ ) Ibid, p.45

( ٧ ) وكان الآخرون حسن الشريعى — أحمد بليغ — أمين فكرى — إبراهيم الوكيل — أحمد حشمت — يوسف شوقى — محمود شكرى Ibid. p. 48. .

وهكذا عاد سعد زغلول ليشغل وظيفة حكومية . ولكن الوظيفة فى هذه المرة كانت وظيفة قضائية تتطلب من شاغلها خلال هذه الفترة درجة من الكفاية القانونية — بل دراسة قانونية — خاصة بعد أن تعين « سيرجون سكوت » كمستشار قضائى وماقام به من جهود نحو إصلاح أوضاع المحاكم الأهلية[1] ابتداء من ١٦ فبراير ١٨٩١ .

إذن ماذا يفعل سعد لكى لا يترك فرصة لشائعة أو انتقاد ؟ ثم من ناحية أخرى لكى يؤكد ذاته فى هذه الوظيفة حتى لا يحس هو شخصياً بتبعيته أو تطفله ؟ إن عليه إذن أن يدرس الحقوق للحصول على الشهادة القانونية المطلوبة .

لقد كتب الكثيرون تفسيرات ، أو بمعنى أدق تبريرات فى أسباب حصوله على الليسانس[2] ولكن التفسير الذى نعتقد فى صوابه هو أنه أراد أن يمحو أثر الشائعات وأن يرفع من مستواه الفكرى حتى يستطيع أن يؤكد ذاته ليس فقط فى وظيفته ، ولكن كذلك فى الوسط الذى خالطه وأراد أن يتصاهر معه .

فليس من قبيل المصادفات أن تتم ثلاثة أحداث متقاربة ، قد لا تحمل كل منها فى ذاتها دلالة معينة ، وإنما يمكن مع ربطها ببعضها أن نستشف منها معنى كبيراً . ونعنى بالأولى زواجه من صفية ابنـــة مصطفى فهمى — التركى الأصل ورئيس مجلس النظار ، وأخلص صديق عرفته إنجلترا خلال الفترة الأولى للاحتلال ، إن لم يكن خلال تاريخ[3] الاحتلال الإنجليزى كله —

---

(١) Egypt, No. 3 No, 3(1906), pp. 53-54. وانظر كذلك محمد فريد ، تاريخ مصر من سنة ١٨٩١ كراس ٢ ، ص ١٨ . حيث يضيف « أنه فى الثالث من مايو ١٨٩٢ قد تم استقالة كل من إدريس بك ثروت ، حسن بك توفيق القاضيان بمحكمة الاستئناف الأهلية وكذلك إبراهيم بك روفائيل نائب القاضى بها وأحيلوا على المعاش ، تنفيذاً لخطة الإصلاح المتبعة فى المحاكم » .

(٢) حيث يذهبون إلى أن ذلك مرجعه إلى تعبير أحد القضاة — يرى بعضهم أنه كان وطنياً ويرى الآخرون أنه كان أجنبياً — لسعد بأنه ليس حاصلا على المؤهل الذى يجعل رأيه القانونى محترماً . راجع : العقاد ، سعد زغلول ، ص ٨١ — ٨٢ ، الزيات ، سعد زغلول من أقضيته ، ص ٢٣ هامش ١ ، ص ٦٩ هامش ١ ثم عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، ص ١٢ ثم كريم ثابت ، سعد فى حياته الخاصة ، ص ٧٥ ، الأهرام العدد ١٥٣٩٥ فى ١٩٢٧/٩/٨ ، ثم العالم ، العدد ٦٥ فى ١٩٢٧/٨/٢٩ ، مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ؛ ص ٥٦ .

(٣) Cromer, Modern Egypt, Vol. 11, p. 346 & Youssef, A. Independent Egypt, p. 38. والذى يقول عنه أمين يوسف « الدبلوماسى المصرى الجاهز ( الناجز ) والزميل المطيع للورد كرومر .=

فى يوم الخميس السادس من فبراير ١٨٩٦[١] والحادثة الثانية هى التحاقه بجامعة باريس فى أوائل ذلك العام للحصول على شهادة الليسانس[٢] وأما الثالثة فهى أن سعداً ابتدأ فى العام التالى – أكتوبر ١٨٩٧ – فى تدوين مذكرات له[٣]، ربما لأنه أحس بما قد يحمل له المستقبل من خير كثير[٤].

وهكذا يحصل سعد على الليسانس فى التاسع من يوليو ١٨٩٧[٥] ، والذى من خلاله أتقن اللغة الفرنسية . وبذلك يمكن القول بأن سعداً بحصوله على الليسانس قد استكمل كل المؤهلات اللازمة لتحطيم الحاجز الاجتماعى – الثروة والوظيفة العالية والمصاهرة ثم الثقافة – حتى يستطيع أن يسير فى نفس الطريق الذى تسير فيه الطبقة الأرستقراطية المصرية، ونعنى بها طبقة الأتراك الشراكسة وكبار الملاك الوطنيين ولم يكن قد بقى له سوى حاجز واحد لم يلبث أن شرع فى اجتيازه ونقصد به حاجز الشكل الذى حققه بانتقاله من قلب القاهرة حيث كان يعيش فى حى الظاهر إلى حى الإنشاء حيث تتمركز الأكثرية التركية ، وتم له ما أراد بعد أن انتهى من بناء منزله الجديد الذى كلفه مايزيد على أربعة آلاف جنيه فى ذلك الوقت[٦] والذى استغرق بناؤه مدة عام تقريباً من يونية ١٩٠١ إلى أن انتقل إليه فى الخميس ٢٤ أبريل ١٩٠٢[٧].

=كما يقول عنه كرومر : « لأنه يرى أن مصالح بلده تخدم بدرجة عالية فى العمل بإخلاص مع البريطانيين الرسميين بدلا من معارضتهم . » وانظر كذلك محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، جـ ٢ ، صفحات ٣٧٩ – ٣٨٠ .

(١) محمد فريد تاريخ مصر من سنة ١٨٩١ ، كراس ٥ ، ص ١١٣.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٩ ، ص ١٥٩٥ « حيث إنه ذهب لتأدية أول امتحان له فى الحقوق صيف عام ١٨٩٦ مما يرجح أنه التحق بالجامعة فى العام الدراسى ١٨٩٦/٩٥.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، الكراس الأول ، ص ١ .

(٤) خاصة وأن محمد عبده أيضاً قد قال لبيرنج عنه إنه مستعد لأن يعمل مع إنكلترا وإنه يتفاءل بأن سعداً يكون من خير دعاة الإصلاح والتجديد المصريين . راجع المقطم ، العدد ١١٧٠٠ ، فى ١٩٢٧/٨/٢٥ .

(٥) كريم ثابت ، سعد فى حياته الخاصة ، صفحات ٧٧ – ٧٨ وقد سلمت له الشهادة فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٧ . انظر كذلك يوسف نحاس ، ذكريات . صفحات ٧ ، ٨

(٦) وقد بلغت جملة تكاليفه ٤٢٩٦ جنيهاً وأربعمائة وستون مليما . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤ ، صفحات ٢٠٥ – ٢٠٧ .

(٧) نفس المرجع ، كراس ٢ ، ص ١١٤ .

وعلى ذلك فقد حق لسعد أن يحصل على الرتب والنياشين . فنى خلال فترة تقل عن تسع سنوات يحصل على الرتبة الثانية ، ورتبة المتمايز ، والنشان المجيدى الثالث[١] كما حق له أن يتصل بالأمراء والقناصل حيث إنه أصبح من أولئك الذين لهم شأن خاص فى الحكومة[٢] .

ولئن بدا تقدم سعد السريع نحو السلطة فى السنوات التالية أمراً محيراً لدى البعض ، إلا أنه يمكننا أن ندرك السر من وراء ذلك بسهولة عندما ندخل فى حسباننا تلك العوامل التى سبق أن مرت بنا . حيث إن سعداً كان قد قرر أن يتبع خلال تلك الفترة سياسة مزدوجة : سداها المحافظة على المشاعر الوطنية ولحمتها التعاون مع الإنجليز[٣] . فقد شهد بعينيه فشل ثورة عرابى ، وأدرك كيف أثبتت فرنسا ترددها فى ساعات الشدة ، وكيف أن تركيا عديمة الجدوى للوقوف فى وجه القوى الأوربية وكيف كان موقف العالم المصرى الذى اختبر حقائقه وعرف خلائقه ومايناسبه من ضروب المعاملة ، فانتهى إلى أنه لا يمكن الوصول إلى هدف سليم بالقوة العسكرية أو الاعتماد على العون الخارجى[٤] ولعل ذلك يفسر لنا رفضه القطيعة مع إنجلترا وانفصاله تماماً عن كل البرامج السياسية التى دافعت عن العنف ، حيث إن ذكرياته لحوادث عام ١٨٨٢ كانت لاتزال تحوم فى مخيلته بشكل مثير[٥] .

فتمشياً مع سياسة استرضاء الشعور الوطنى يشترك سعد مع الكثيرين من إخوانه فى مساعدة الشيخ على يوسف صاحب امتياز جريدة المؤيد التى أنشئت فى أول شهر ديسمبر ١٨٨٩ بتشجيع من رياض باشا لكى تكون جريدة يومية إسلامية لمحاربة الاحتلال وصحيفته المقطم[٦] كما أنه يسهم فى حسم الخلاف الذى وقع

---

(١) السياسة ، العدد ١٤٩٩ فى ١٩٢٧/٨/٢٨ من مقال الحاكم . ثم ديوان المعية السنية عربى ، صادر ، رقم ٣٨٦ ، ص ٨٣ .

(٢) مذكرات الهلباوى ، الكراس الأول ، ص ١٠ .

(٣) Ahmed, J.M.; The Intellectual Origins, pp. 52-53 & Youssef, A. Indpendent Egypt, p. 37.

وانظر كذلك محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ، صفحات ٣٧٩ و ٣٨٠

(٤) Ahmed, J.M.; The Intellectual Origins, pp. 52-53.

(٥) Elgood, P.G.; The Transit of Egypt, p. 148

(٦) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٥٧ .

بين الشيخ على يوسف وبين مدير التحرير الشيخ أحمد ماضى والذى كاد يعصف بالجريدة فى أواخر عام ١٨٩١ وذلك بفضل وساطة سعد لدى مصطفى فهمى رئيس النظار وقتذاك[١] .

وجرياً على هذه السياسة واظب سعد زغلول على « ندوة » الشيخ محمد عبده التى كان يعقدها فى بيته فى عين شمس والتى كانت تضم العشرات من تلامذته الذين كانوا يؤمنون بآرائه[٢] ، والذين قاموا بتأسيس « الجمعية الخيرية الإسلامية » فى أواخر عام ١٨٩٢[٣] والتى كان غرضها المباشر إعانة العاجزين من المسلمين عن الكسب بالمال وإنشاء المدارس لتعليم أبناء الفقراء وتثقيفهم[٤] بل إن دور سعد ذهب إلى حد أنه تعين عضواً فى اللجنة الإدارية التى تكونت لبحث المشروع[٥] ، وأنه كان يقابل الأمراء والقناصل ليوزع عليهم التذاكر التى كانت تطبعها الجمعية لإقامة حفلها السنوى بدار الأوبرا[٦] .

ونفس المسلك هو الذى دفع سعداً لأن ينضم إلى ما يمكن أن نطلق عليه الجناح السياسى لفئة المنار ، الذى كان يتزعمه الشيخ محمد عبده أيضاً[٧] ويرجع ظهور هذه الجماعة إلى مطلع عام ١٨٩٨ حيث كانت قد أنشئت جريدة المنار . تلك الصحيفة التى هيأت لآراء الشيخ محمد عبده الحظ الأوفر من الانتشار ، كما أنها كانت الأداة التى انتظمت حولها جهود العاطفين على حركة الإصلاح[٨] كان منهم

---

(١) عبد اللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية فى مصر ، ج ٤ ، ص ٤٤ ، ٨٧ــ٨٩ ولعل فى احتفاظ سعد بصداقة كل من محمد عبده عدو الخديو وعلى يوسف الذى يمكن أن نطلق عليه «المتحدث الرسمى باسم القصر» ما يؤكد ثنائية مسلك سعد زغلول. نفس المرجع ، ص ٥٣ــ٥٤ .

(٢) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٧٧٤ ثم الجندى ، عبد العزيز جاويش ، صفحات ٤٢ ــ ٤٣ .

(٣) رشيد رضا ، المرجع السابق ، صفحات ٧٢٧ ــ ٧٢٨ . ثم مذكرات الهلباوى الكراس الأول ، صفحات ٦ ــ ١٠ ، ثم أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ، صفحات ٥٠ ــ ٥١ .

(٤) مذكرات الهلباوى ، الكراس الأول ، صفحات ٩ ــ ١٠ ، آدمز ، الإسلام والتجديد ص ٧٩ ــ ٨٠ ثم Ahmed J.M.; The Intellect., p. 99

(٥) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٥١ .

(٦) مذكرات الهلباوى الكراس الأول ، ص ١٠ .

(٧) آدمز ، الإسلام والتجديد ، ص ١٩٦ .

(٨) نفس المرجع ، صفحات ١٩٦ ــ ٢٥٢ .

الأزهريون[١] وأصحاب المناصب والأدباء[٢] والسياسيون[٣] والمصلحون الاجتماعيون[٤] والمدافعون عن الدين[٥]. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن سعداً قد جمع بين كل هذه الاتجاهات المختلفة .

ولعل نفس الشيء هو الذى حدا بسعد إلى أن يؤيد حركة إنشاء الجامعة المصرية عندما أصبحت مطلباً قومياً[٦] حيث كان قد دعا إليها مصطفى كامل فى يناير ١٩٠٥ إن لم يكن قبل ذلك[٧] فرد عليه كرومر بمشروع الكتاتيب[٨] ، فلا أقيمت الجامعة ولا نجحت الكتاتيب التى تركت تنعى من بناها . كما فكر فيها تلامذة محمد عبده عقب وفاته تخليداً لذكره فى عمل مجيد وكان على رأسهم سعد زغلول ، ولما رأوا أن يستشيروا عميد الاحتلال جرياً على خطتهم نصحهم بأن يبدأ بهذا العمل صغيراً فظنوا أن المشروع لا يوافقه فتخلوا عن الفكرة[٩] كما دعا للمشروع أحد المصريين الفضلاء من بنى سويف ، وهو مصطفى كامل الغمراوى والذى تبنى الخديو دعوته وعلى أثرها عقد أول اجتماع فى منزل سعد زغلول الذى كان من أوائل المكتتبين[١٠]

---

(١) من أمثال المشايخ : عبد الكريم سليمان — سيد وفا — حسن النواوى — بخيت — عبد الرحمن قراعة — مصطفى المراغى — عبد الرحيم الدمرداش — جاويش — على سرور الزنكلونى.

(٢) من أمثال : إبراهيم اللقانى — إبراهيم الهلباوى — حفنى ناصف — أحمد فتحى زغلول — مصطفى لطفى المنفلوطى — حافظ إبراهيم .

(٣) من أمثال : عبد الله النديم — على يوسف .

(٤) من أمثال : قاسم أمين — ملك حفنى ناصف ( باحثة البادية ) .

(٥) من أمثال : د . محمد توفيق صدقى — محمد فريد وجدى — الشيخ طنطاوى الجوهرى — الشيخ عبد القادر المغربى .

(٦) الأخبار ، العدد ٢٤٨ فى ١٩٠٨/١١/١٣ ، السياسة ، العدد ١٤٩٦ فى ١٩٢٧/٨/٢٤ .

(٧) الرافعى ، مصطفى كامل ، صفحات ٢٣٧ — ٢٣٨ وكذلك أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، صفحات ٢٠١ — ٢٠٢ ، ٢٢٧ .

(٨) روذشتين ، تاريخ مصر ، ص ٤٧٩ .

(٩) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، صفحات ١٠٦٦ — ١٠٦٧ ، مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، صفحات ٢٨٦ — ٢٨٧ .

(١٠) المقطم ، العدد ٥٣٢٧ فى ١٩٠٦/١٠/٥ حيث اكتتب بمبلغ مائة جنيه ضمن القائمة الأولى للمكتتبين والتى بلغ عدد أعضائها خمسة عشر عضواً بما فيهم سعد . راجع اللواء ، العدد ٢١٥٣ فى ١٩٠٦/١٠/٧ .

فى مساء الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ وتشكلت لجنة تحضيرية لتأخذ على عاتقها خطوات تنفيذ المشروع . وقد انتخب سعد وكيلا لرئاسة هذه اللجنة[١]، وقد تركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء[٢] وعندما بدا أن اللجنة على وشك أن تنجح فى عملها اختير سعد وكيلها لكى يشغل وظيفة ناظر المعارف .

ولعلنا نلمس أيضاً هذا الاتجاه فى موقف سعد من حادثة دنشواى — التى هزت الوجدان المصرى من أعماقه — وقد كان وقت حدوثها خارج القطر فى مدينة كارلسباد بألمانيا يقضى عطلة الصيف جرياً على عادته السنوية فبعث برسالة إلى أحد أصدقائه فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٠٦ يقول له فيها : « كما أشكرك على الحقيقة التى شرحتها لتلك الحادثة المشؤومة التى أثرت على كل إحساس وهاجت كل وسواس وكشفت عن ظلم الظالمين ولؤم اللؤماء وكيد الماكرين »[٣] .

وبالنظر إلى الوجه الآخر لسياسة سعد فى هذه الفترة الذى يتمثل فى تعاونه مع الإنجليز والذى عرضنا لطرف منه ، يمكننا أن نضيف ما ورد على لسان سعد نفسه حيث يقول : « إن اللورد كرومر كان يجلس معى الساعة والساعتين ويحدثنى فى مسائل شتى كى أتنور منها فى حياتى السياسية[٤]» ولعل ذلك التنور هو الذى يفسر لنا ارتياد سعد للحفلات والمجتمعات الإنجليزية ، أو التى يغشاها الإنجليز[٥]، وربما

---

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، صفحات ١٠٦ — ١٠٩ .

(٢) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ص ١٧ . وذلك الصديق الذى بعث إليه بهذه الرسالة هو عبد الله بك أباظة .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١٦ . لذلك كتب فى مذكراته بمناسبة استعفاء كرومر من منصبه فى ١١ / ٤ / ١٩٠٧ — وكان يجلس فى منزله مع كل من حسن باشا عاصم ومحمود باشا شكرى عندما تلقوا خبر الاستعفاء — فقال : « أما أنا فكنت كمن تقع ضربة شديدة على رأسه أوكمن وخز بآلة حادة فلم يشعر بألمها لشدة هولها » . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٤٠ . وكتب فى موضع آخر يقول : « وقد امتلأت رأسى أوهاماً وقلبى خفقاناً وصدرى ضيقاً » نفس المرجع ، كراس ٦ ، ص ٢٤٣ .

(٥) Gaillard, M., Alifetime in Egypt; pp. 205-206. & Youssef, A., Independent Egypt, pp. 19-20.

كانت من وراء أول زيارة له للندن عام ١٨٩٥[١].

وقد نلمح أثراً لتلك السياسة فى قوله لزملائه المحامين فى حفل التكريم الذى أقاموه له بمناسبة تعيينه فى وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية ١٨٩٢ « أنه اختار القضاء ليستريح بعد العناء » فى نفس الوقت الذى كان قد بدأ يتكون فيه تيار جديد عند بعض الشباب ، لخوض حياة الكفاح والجهاد فى سبيل مصر[٢].

ونفس الشىء تماماً بالنسبة لموقفه من مصطفى كامل الصحفى الوطنى الشاب الذى أوقف حياته لخدمة القضية المصرية — مهما قيل عن الدوافع التى كانت من ورائها — فقد كان سعد يقول عنه إنه مجنون[٣]، «وإنه نصاب خداع ومنافق كذاب ، وليس بشىء »[٤].

وربما قد يحلو للبعض أن يحملوا رفقة سعد للخديو عباس فى زيارته للقسطنطينية فى يوليو ١٨٩٣ — والتى سعى فيها عباس لتعضيد الباب العالى ضد أوتوقراطية القنصل العام البريطانى فى مصر ، كما تقدم التماس بهذا المعنى من ركب الخديو ، بما فيهم سعد موقعاً عليه منهم جميعاً — قد يحلو لهم أن يدللوا بها على موقف سعد السياسى ، وتعضيده للخديو ضد الإنجليز ، ولكننا نستطيع أن ندرك المغزى من ورائها إذا ما عرفنا رأى أحد المرافقين الآخرين عندما طلب منه تفسير مسلكه فقال : بأن ذلك كله هراء ، ويشبهه بالرجل الذى يستمطر دابته اللعنات وهو يعلم أنه لن يصيبها بأذى ، ولو علم عكس ذلك فلن يفعلها . كما أن الإنجليز سيمكثون فى مصر سواء وقع الالتماس أم لم يوقعه ، وأنه أتى ذلك ليرضى سيده الخديو[٥] وعلى ذلك لم يخسر سعد شيئاً من زيارته هذه . بل إنه عاد من القسطنطينية منعماً عليه بميدالية الامتياز

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٦ ، ص ١٩٩٠ .

(٢) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٣١ . وانظر كذلك .

Colvin, A., The Making of Modern Egypt, p. 237

(٣) رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٥٩٣ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٤٤ .

(٥) Cromer, Abbas 11, pp. 45-48. & Blunt, W.S., My Diaries, Part 1, p. 122.

وانظر أيضاً : أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ القسم الأول ، ص ١٠١ وكذلك

Young, G., Egypt, p. 172.

الفضية [١] . وترقى فى أعقابها مباشرة من نائب قاض إلى قاض بأمر عال تاريخه ١٨ نوفمبر ١٨٩٣ [٢] .

على كل حال مكث سعد فى القضاء أربعة عشر عاماً ارتقى فيها حتى وصل إلى درجة مستشار وبلغ راتبه السنوى ألف جنيه [٣] وجلس فى دائرة الجنايات والجنح المستأنفة عضواً ورئيساً . وجلس فى دائرة الجنايات الكبرى رئيساً وعضواً . وجلس فى محكمة النقض رئيساً وعضواً [٤] . كان خلالها عصرياً فى آرائه الاجتماعية . يرى أن المحافظة لا تلائم سنن التطور ، ولا تسير بالجماعات فى طريق الرقى [٥] ، فقد كان من أوائل المصريين الذين دافعوا عن تحرير المرأة [٦] لدرجة أن صديقه قاسم أمين عندما ألف كتابه « المرأة الجديدة » فى عام ١٩٠٠ أهداه إليه [٧] كما أن سعداً كان من الداعين لاستبدال اللغة العامية باللغة العربية الفصحى [٨] . بل أكثر من هذا إنه كتب فى أحد أحكامه القضائية أنه ليس من شيء يسيء إلى الأمن والنظام أكثر من ذلك المسلك الذى يسلكه أولئك الذين يعنون بالمحافظة عليه [٩] كما يصدر أو يساهم فى إصدار حكم يقضى بأن قذف الموظف العام أمر لا عقاب عليه إذا أثبت القاذف وقائع المقذوف ، وكان ذلك قبل أن يجيزها قانون العقوبات [١٠] ولا يقف عند هذا الحد بل إنه يذهب إلى أن الصحابة ليسوا بمعصومين وأنهم ليسوا بثقاة فمن أين يكون لهم ذلك ، وقد كانوا يرتكبون الجرائم ويأتون الآثام [١١] .

غير أن سعداً صاحب الآراء الاجتماعية العصرية خلال فترة اشتغاله بالقضاء وتمشياً مع الخطة التى سار عليها ، نجده لا يتورع وهو رئيس لإحدى الجلسات

---

(١) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
(٢) الزيات ، سعد زغلول من أقضيته ، ص ١٢٣ ، هامش ١ .
(٣) السياسة ، ١٤٩٩ فى ١٩٢٧/٨/٢٨ من مقال الهاكع .
(٤) الزيات ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .
(٥) اللطائف المصورة ، العدد ٦٥٦ فى ١٩٢٧/٩/٥ .
(٦) Gaillard, M., A lifetime in Egypt, p. 205
(٧) Boktor A., School and Society, p. 72
(٨) الزيات ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ وانظر كذلك OP. Cit., p. 205
(٩) Ahmed J.M., The Intellectual Origins, p. 54
(١٠) الزيات ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .
(١١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١١٦ .

عن أن يرفض طعناً مقاماً ضد انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين نظراً لكون المطعون فيه أمياً . وقد فسر البعض هذا المسلك باعتباره موقفاً محافظاً فحسب[١] إلا أنه يعتقد بأن ذلك الحكم كان منسجماً مع خطة سعد السياسية التى التزمها فى عدم مناوأة أصحاب السلطة فى البلاد .

ولكل هذا لانستغرب عندما يصدر فى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٠٦ الأمر العالى بتعيين سعد زغلول — صديق الإنجليز وصهر رئيس النظار ، ورفيق الخديو فى رحلته إلى القسطنطينية ، والرجل المشهود له من الرأى العام بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الإنصاف والعدل[٢] — ناظراً لنظارة المعارف العمومية بعد أن تم فصلها عن نظارة الأشغال العمومية وأصبحت نظارة مستقلة[٣] .

ولهذا أيضاً أجمع الناس من جميع الطبقات على استقبال هذا التعيين بالسرور والابتهاج وتفاءلوا خيراً لمستقبل الأمة ، فتقاطروا أفواجاً على منزله يهنئونه بمنصبه ، وظل منزله مورداً لوفود الجماهير الكثيرة حتى منتصف الليل كما أخذت برقيات التهانى تتوارد عليه من جميع جهات القطر[٤] الأمر الذى دعا الشاعر حافظ إبراهيم إلى أن يؤلف لهذه المناسبة قصيدته المشهورة « شأننا أن نستعد »[٥]. ويكتب سعد فى مذكراته فيقول : « ثم نقلت إلى نظارة المعارف ولا أريد أن أقول شيئاً عن ذلك لأنه معلوم مفهوم ، ولقد استقبل تعيينى الناس استقبالا حسناً ، وعدوه علامة على ابتداء عصر جديد فى المعارف »[٦] .

ولعل كلمة النقل التى عبر بها سعد عن تعيينه ، تستوقفنا قليلا لنتبين منها

---

(١) الزيات ، المرجع السابق ، صفحات ٢٠٢ — ٢٠٣ .

(٢) المؤيد ، العدد ٥٠٠٥ فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٠٦ . اللواء ، العدد ٢١٧١ فى ١٩٠٦/١٠/٢٨ ، الأمر الذى أدى إلى أن يرشحه مصطفى كامل لمنصب النظارة فى مقابلته مع سير هنرى كامبل بانرمان — رئيس الوزارة البريطانية — بلندن فى ١٩٠٦/٧/٢٦ عندما سلمه قائمة بأسماء اثنين وثلاثين رجلا من المصريين ، اعتقد مصطفى كامل أنهم يستطيعون تكوين نظارة قومية . كان فيهم سعد زغلول . أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، ص ٢٣٠ .

(٣) المقطم ، العدد ٥٣٤٧ فى ١٩٠٦/١٠/٢٩ .

(٤) المؤيد ، العدد ٥٠٠٥ فى ١٩٠٦/١٠/٢٩ .

(٥) الوطن ، العدد ٣٦٤١ فى ١٩٠٦/١٢/١٣ وقال فيها :

يا سعد أنت مسيحها فاجعل لهذا الموت حداً

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ٩٦١ .

أنه كان يرى أن ذلك التعيين أمر طبيعى لاغرابة فيه ، وإنه لكذلك حقاً حيث إن كرومر يكتب فى تقريره السنوى عن ذلك فيقول : « ولم يكن السبب الرئيسى من تعيينه كما يظن أحياناً أى استياء من الحالة التى كانت تسير عليها مصلحة المعارف العمومية فلازالت قاصرة فى أن توفر أية بادرة لتغير جذرى فى السياسة التعليمية التى تتبعها حتى الآن ، إنه يرجع أساساً إلى الرغبة فى ضم رجل قادر ، ومصرى مستنير من تلك الطائفة الخاصة من المجتمع المعنية بالإصلاح فى مصر»(١). كما أن سعداً كان من تلامذة محمد عبده وأتباعه الذين أطلق عليهم كرومر «جيروند» الحركة الوطنية المصرية والذى كان برنامجهم يشجع التعاون مع الأجانب لإدخال الحضارة الغربية إلى مصر ، الأمر الذى جعل كرومر يحصر فيهم أمله الوحيد فى قيام الوطنية المصرية(٢) .

ونزداد اقتراباً من الحقيقة إذا ماأخذنا فى الاعتبار الأحوال التى كان عليها التعليم فى ذلك الوقت والذى كان قد أصبح أرض المعركة(٣) فقد وجد الإنجليز أنفسهم وجهاً لوجه أمام هبة قومية أبطالها تلاميذ المدارس الذين وجدوا فى مصطفى كامل رجل مصر الفتية ، كما وجدوا فى أنفسهم الحراس الأمناء للأمة المصرية(٤) كما أن تعريب التعليم قد أصبح مطلباً عاماً وكذلك تمصيره ،(٥) وكادت تنجح حركة إنشاء الجامعة المصرية(٦) .

ومن ناحية أخرى فقد تركت حادثة دنشواى أثراً سيئاً عن الحكم الإنجليزى داخل مصر وخارجها إلى درجة أن كاتباً إنجليزياً يقول : « لقد أظلمت هذه الكارثة الأيام الأخيرة لكرومر فى مصر وأسرعت فى رحيله عنها »(٧) الأمر الذى أجبر

(١) Egypt, No. 1, 1907, p. 8

(٢) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ص ٢٨٧ ، نقلا عن كتاب
Newman. P. , Great Britain in Egypt

(٣) Elgood, P., The Transit of Egypt, p. 147

(٤) Young, G., Egypt, p. 182. & Elgood, P.G., Loc. Cit

(٥) محاضرات جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى وانظر أيضاً Loc. Cit.

(٦) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

(٧) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٢٣٩ وانظر كذلك Young, G., Egypt, p. 176

كرومر على إجراء تغييرات فى الإدارة[1] . بغرض استرضاء الرأى العام المصرى ، و على الأقل التخفيف من هياجه .

وتكاد تتفق المصادر على اختلاف نزعاتها على أن كرومر هو الذى كان من وراء تعيين سعد زغلول ، وذلك أمر طبيعى ، أولا لما لمسناه من علاقته بسعد ، ثم ثانياً للتزكيات التى كانت قد صدرت بحقه من مصادر متعددة لكرومر أو لغيره : من كل من بلنت ومحمد عبده ونازلى فاضل ومصطفى كامل ولا نستبعد كذلك صهره مصطفى فهمى رئيس النظار ، ثم ثالثاً لكراهية الخديو لسعد[2] ، وأخيراً لما هو معروف عن مدى سلطات المعتمدين البريطانيين فى مصر .

وهكذا يمكن القول بأن تعيين سعد لنظارة المعارف كان القصد منه عند الإنجليز مواجهة تلك المصاعب المختلفة من ناحية[3] ، ومن ناحية ثانية بناء حواجز أمام الخديو والوطنيين أكثر من بناء جسور يمتد عليها الحكم الذاتى لمصر والمصريين[4] فى الوقت الذى نظر إليه المصريون بارتياح وعدوه فاتحة للإصلاح فى مصر[5] .

و يستمر سعد زغلول فى منصب النظارة خلال الفترة مابين ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦

---

( ١ ) وكان من التغييرات التى أجريت تعيين مستر Chitty الإنجليزى الوحيد الذى يتعاطف مع الوطنيين — فى منصب مستشار نظارة المالية . كما أن المؤلف يؤكد فى كتابه ص ١٦١ أن كرومر قد تلقى تعليمات لكى يمصر إلى درجة معينة الإدارة المصرية .

Blunt, My Diaries, Part 11, pp. 155-156

( ٢ ) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٠٢ والذى يعزوه لكثرة اختلاط سعد بمحمد عبده — قبل وفاته — والذى صار من ألد أعداء الخديو فى مصر . وانظر كذلك Kedourie, E., Saad Zaghloul and the British, M.E.A. Vol. 11, p. 141.

ويقول سعد فى مذكراته « ويظهر لغاية الآن ( نوفبر ١٩٠٧ ) أن الجناب العالى متأثر من جهتى لأنه بلغه عنى قبل تعيينى أنى مضاد لافكاره عامل على معاكسته ، مشايع للمغضوب عليهم ( يقصد الإنجليز ) معاصب لهم . وقد جاء تعيينى خلافاً لإرادته فهو يريد أن يعاكسنى تشفياً وانتقاماً » مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٦٦ . راجع كذلك المذكرات ، كراس ٩ ، ص ٤١٤ حيث يقول « التف حول المؤيد من كانوا منصرفين عنه بالأمس خصوصاً بعدما شاع وذاع أنه كانت له اليد الكبرى فى تعيين بعض النظار » .

( ٣ ) Young, G., Egypt, p. 182.

( ٤ ) Ibid. p. 174.

( ٥ ) حسن عبد الرازق ، فاتحة الإصلاح ، المؤيد ، العدد ٥٠٠٥ فى ١٩٠٦/١٠/٢٩ ص ٥ .

حتى ٣١ مارس ١٩١٢ ، وهو تاريخ استعفائه من نظارة الحقانية[(١)] التى كان قد نقل إليها بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩١٠ من المعارف عقب مقتل بطرس غالى باشا رئيس النظار فى ٢٠ فبراير ١٩١٠[(٢)] وخلال تلك الفترة يرتفع راتبه الشهرى ثلاثة أضعاف ما كان عليه عندما ترك القضاء ليصبح ثلاثة آلاف جنيه سنوياً[(٣)] . وينعم عليه برتبة الميرميران الرفيعة فى ١٢ نوفبر ١٩٠٦[(٤)] . ثم بالنشان المجيدى الأول فى ١٨ يناير ١٩٠٨[(٥)].

ولعلنا نستشف مدى الارتباط الكبير بين تولى سعد منصب النظارة لأول مرة ورئاسة صهره مصطفى فهمى لمجلس النظار وقتذاك ، من أنه عندما فكر حموه فى ترك النظارة فى يوليه ١٩٠٨[(٦)] قال له سعد : « إنى أريد أن لا أنتظر استقالتك بل أسبقها باستقالتى حتى لا أسقط فطيساً ولا أنزل سحيقاً ». فنصحه صهره بقوله « لا تفعل ذلك تضر بنفسك وتضر بمستقبلك . وأنت أيضاً شاب يمكنك أن تقاوم الصعوبات ، وتتحمل المشقات فإن بقيت فى الوزارة الجديدة فذاك ، وإلا فالضرر ليس عظيما »[(٧)] ويستمع سعد إلى نصيحة صهره مرتكناً إلى أن « جورست لا يقبل أن يسقط لأن فى ذلك مساساً بشهادته وشهادة كرومر من قبله »[(٨)] .

على أن البعض قد يبالغ فى تفسير العبارة التى قالها له صهره بأنه يمكنه مقاومة الصعوبات وتحمل المشقات إلا أنه لا يمكننا النظر إليها دون ربطها بما قبلها ومابعدها من عبارات وهى أنه يضر بنفسه ومستقبله ، ثم إنه إن بقى فى الوزارة فذاك ، وإن غادرها فالضرر ليس عظيما . ثم إنه كيف يتوقع له النجاح فيما فشل فيه هو — أى مصطفى فهمى رئيس النظار — ذاته ؟

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٩ ، ص ٩٥٤ . ولسوف نعود لدراسة فترة نظارته فى كل من المعارف والحقانية فى الفصل الثالث .
(٢) السياسة ، العدد ١٤٩٩ ، فى ٢٨/٨/١٩٢٧ من مقال الهاكع .
(٣) محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى ، جـ ١ ، ص ١٠١ .
(٤) السياسة ، المرجع السابق .
(٥) نفس المكان .
(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٩٧ .
(٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ، ص ٥٠٩ .
(٨) نفس المرجع ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٩٦ .

ويستمر سعد فعلا فى النظارة بعد استعفاء مصطفى فهمى ، فى الثلاثاء ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ ، إلا أنه كان يرغب فى أن ينقل من المعارف إلى الداخلية فى التشكيل الوزارى الجديد ، حيث طلب من صديقه الشيخ على يوسف أن يساعده فى ذلك ، ووعده الشيخ —الذى لعب دوراً خطيراً فى تشكيل وزارات مصر خلال تلك الفترة[1] — بأنه «سيعمل الحيلة لذلك» وإن كان قد صرح له بأن ذلك بعيد حيث إن « الداخلية هى التى عليها المعول فى حكومة البلد .. ولا يصح فيها لرجل مثلك»[2]. ولا توفق المساعى . ويبقى سعد فى المعارف .

والتفسير الذى يمكن أن نتلمسه من وراء طلبه التنقل إلى الداخلية ، هو أنه قد تعب من كثرة المصادمات بينه وبين دنلوب مستشار النظارة ، حيث يقول سعد ذاته « فرغ فيها جهدى »[3] ونعتقد أن القصد من وراء تلك المصادمات هو أن يؤكد سعد وجوده فى هذه النظارة خاصة بعد أن لمسنا شعور الرأى العام عند بداية تعيينه فيها. كما يمكن أن ينظر إليها أيضاً على أنها كانت من قبيل المناورات الذكية من جانب كل من : سعد ليظل محتفظاً لنفسه بعطف الرأى العام ثم من جانب الاحتلال ليخلق جواً من الإثارة يشغل به الرأى العام حينذاك عن متابعة تطورات الحركة الوطنية ونجاحاتها .

غير أنه فى الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٠٩ يفكر سعد فى الاستقالة تحت ضغط الصدام العنيف الذى وقع بينه وبين دنلوب ، ليس بسبب السياسة التعليمية ولكن بسبب مسلك الموظفين الإنجليز فى النظارة وعلى رأسهم دنلوب نفسه فى تخطى الناظر والانفراد بسلطاتهم[4] ثم ما يلبث أن يعدل عن فكرته تحت إلحاح صديقه محمد سعيد ناظر الداخلية الذى استطلع فى هذا الموقف رأى الخديو[5].

---

(١) راجع الهامش [١] من صفحة ٤٠ من هذا الفصل . خاصة وأن هذه الفترة هى ما أصطلح على تسميتها باسم « فترة الوفاق » بين كل من الخديو وجورست حيث أطلق الأخير — بقدر — يد الأول فى اختيار بعض النظار للعمل معه . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٠، ص ١٦٤٦ — ١٦٤٧ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ، ص ٥٢٥ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ، ص ٥٢٥ .

(٤) نفس المرجع ، كراس ١٣ ، صفحات ٦٦٣ — ٦٦٤ .

(٥) المرجع السابق ، صفحات ٦٦٠ — ٦٦٤ . ونحن نعلم أن محمد سعيد كان رجل= سعد زغلول.

ولم يفعل سعد فى مسلكه هذا ما سبق أن أداه بتضحية ووطنية ؛ الناظر المصرى للداخلية محمد ثابت باشا ، عندما فضل أن يستقيل من وظيفته فى مارس ١٨٨٤ بعد أن نفر من غطرسة وكيل النظارة الإنجليزى كليفورد لويد الذى كان أول وكيل نظارة إنجليزى عين لهذه النظارة فى عهد الاحتلال فى ١٥ يناير ١٨٨٤ كما أنه لم يكتف بالاستقالة بل إنه تجرأ فى أن ينص فى كتاب استقالته على الأسباب الحقيقية التى دفعته إليها ، ولم يبنها على المرض كما جرت العادة بذلك[١].

والذى يمكن أن ندركه من وراء ذلك ، أن أصحاب السلطة فى مصر سواء أكانوا الشرعيين أم الفعليين وهما الفريقان اللذان كانا على وفاق خلال هذه المدة ١٩٠٧ — ١٩١٢ قد رأوا أن فى تلك الاستقالة إحراجاً لهم ، خاصة وأن فترة الزواج السياسى هذه قد استخدمت فى ضرب الحركة الوطنية آنئذ . والتى كان قد اشتد عودها تحت زعامتها الجديدة . بعد أن كانت قد تخلصت من وصاية الخديو عليها . وكان الاحتفاظ بسعد يعنى أن يشترك مع محمد سعيد المعروف بميوله تجاه الحزب الوطنى فى استكمال ضرب الحركة الوطنية من خلال ناظرين كان لكل منهما شىء من سمعة لدى الرأى العام المصرى وقتذاك .

ويلوح لسعد أمل الحصول على منصب رئاسة النظار[٢] عقب مقتل بطرس غالى خاصة بعد أن أسندت إليه رئاستها فعلا حتى يتم الانتهاء من تشكيل نظارة جديدة[٣] ، كما أن الصحافة ألمحت بذلك[٤] ولما لم يتحصل عليها فعلا حيث كانت قد أسندت إلى محمد سعيد ، فكر سعد فى أن يهجر النظارة وأبدى رغبته أن يتعين رئيساً لمجلس شورى القوانين ولو بغير مقابل[٥] بعد أن كان قد أطيح بالأمير

---

= الخديو ، وممن يعطفون على الحزب الوطنى وقد قال له جررست بمناسبة تعيينه رئيساً للنظارة عقب مقتل بطرس غالى : « إنك مشهور بالميل للخديو وتنفيذ رغائبه وهى قد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال » . فأجابه بأنه « سيسير على حسب ماتقتضيه المصلحة » . مذكرات سعد ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٧ .

(١) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٦ .

(٣) المؤيد ، ٥٩٩٥ فى ٢٢ / ٢ / ١٩١٠ .

(٤) المقطم ، ٦٣٥٦ فى ٢٣ / ٢ / ١٩١٠ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٨ .

حسين كامل . وكان سعد قد فاتح فى ذلك الأمر صديقه محمد سعيد الذى قبل أولا، ثم ذهب ليستطلع رأى كل من الخديو الذى نصحه بقوله: « إن خروج سعد من الوزارة يكشفك ويعرضك لمسئولية لا يمكنك تحملها ، فلا تفرط فيه »[١] وجورست العميد الإنجليزى — الذى « رفض بتاتاً ولم يقبل أن يتناقش فى الموضوع[٢] » .

قد يرى البعض فى طلب سعد هجر النظارة وتولى رئاسة شورى القوانين ، أنه أراد أن يتحرر من قيود الوظيفة خاصة إذا ماوضح أنه كتب فى مذكراته يقول «لأنى رأيت أن هذا المركز مهم ويمكننى أن أخدم فيه بلادى خدمة نافعة»[٣] ولكن هذا كله لايعد مقنعاً لقبول ذلك الرأى ، إذا ماعرفنا أن سعداً كان قد حز فى نفسه تخطيه فى الرئاسة . ويمكن القول بأنه طلب ذلك لمناوأة صديقه محمد سعيد التى تفسرها علاقة سعد به طوال فترة اشتغاله معه فى النظارة منذ قيامها حتى سقوطه[٤]. وعلى ذلك تعد هذه الواقعة بكل ملابساتها حركة بارعة للوقيعة بين كل من الصديقين سعد وسعيد ، التى لعب الخديو دوراً بارزاً فيها[٥]، حتى لا يشكلا معاً جبهة قوية يمكن أن تستخدم من جانب الوطنيين فى عرقلة مؤامرات أصحاب السلطة فى البلاد ، خاصة بعد أن أسندت لأحدهما رئاسة مجلس النظار[٦] .

ومهما يكن من أمر فقد نقل سعد زغلول من نظارة المعارف ، إلى نظارة الحقانية الخطرة[٧]. وقد تتضح لنا أهمية ذلك الانتقال ، فى ضوء الظاهرة التى قد أدت إلى هذا التغيير الوزارى ، ونعنى بها ظاهرة الاغتيال السياسى ، التى كانت قد أصبحت نتاجاً طبيعياً لسياسة الكبت وقمع الحريات التى صاحبت صدور قانون المطبوعات فى ٢٥ مارس ١٩٠٩[٨]. وماترتب عليها من بروز دور القانون والقضاء فى محاولة

(١) نفس المكان .
(٢) نفس المكان .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، صفحات ٩٢٣ — ٩٢٧ .
(٤) نفس المرجع ، صفحات ٩٣٠ — ٩٣١ وكذلك كراس ٢٠ ، صفحات ١٠٣٠ — ١٠٣٤ .
(٥) نفس المرجع ، ص ٩٢٧ .
(٦) راجع الهامش رقم ٥ صفحة ٤٩ فى هذا الفصل .
(٧) Young,: Egypt, p. 196.
(٨) يونان لبيب ، أثر قانون المطبوعت ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ص ٣١٥ .

تدارك هذا الاتجاه الجديد فى قوانين استثنائيةللحد منه إن لم يكن كبته فى مهده ولعل ذلك يوضح لنا صدور القانون المعروف بجنح الصحافة فى أعقاب تعيين سعد للحقانية ، أى فى ١٦ يونية ١٩١٠ [١]، ثم القانون رقم ٢٨ الخاص بتعديل بعض نصوص من قانون العقوبات الصادر فى نفس التاريخ [٢] وقد تم من خلالهما ضرب الحركة الوطنية التى كان قوامها العمل السياسى ، والتى كانت الصحافة من أهم أسلحتها [٣].

وليس من قبيل المصادفات أن سعد زغلول ناظر الحقانية يستقيل من وظيفته فى ٣١ مارس ١٩١٢ [٤]، أى فى نفس التاريخ الذى كان قد أصبح فيه محمد فريد رئيس الحزب الوطنى فى مأمن من أيدى الحكومة بقوانينها الاستثنائية المستحدثة حيث كان قد وصل سراً إلى الآستانة بعد أن اتخذ قرار الهجرة من وطنه للإعنات والتضييق بل والظلم الذى عاملته به الحكومة المصرية [٥].

ويحق لنا القول بأن سعداً بارتقائه نظارة الحقانية قد أصبح شكلا وموضوعاً القناة التى من خلالها تدفق تيار القمع الذى انساب من جانب كل من أصحاب السلطتين : الشرعية والفعلية فى البلاد . إذا ما أخذنا فى الاعتبار أيضاً أن العميد الذى كان يحكم مصر وقتذاك لم يعد جورست وإنما أصبح كتشنر ، الضابط الإنجليزى العنيد صاحب أزمة الحدود الشهيرة فى عام ١٨٩٤ [٦]. التى أعطت للخديو عباس — الفتى المتطلع إلى السلطة آنذاك — درساً فى أسلوب العمل مع الإنجليز .

لكل هذا لا نعجب من أمر استقالة سعد فى هذه الظروف بعد أن دفع إليها أو أجبر عليها على الأصح [٧]. حيث إن المسئولين قد حققوا غرضهم من وجوده فى

---

(١) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة فى ١٩١٠ ، ص ٦٣ — ٦٤ والذى تقرر بواسطته أن الجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ، ويكون حكمها غير قابل للاستئناف .

(٢) فهرست قوانين الحكومة المصرية فى ١٩١٠ ، ص ٦٤ ، ويتعلق بالاتفاقات الجنائية ونشر الدعاوى ، وهو قانون مقيد للحرية .

(٣) يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٩ ، ص ٩٥٤

(٥) مذكرات محمد فريد ، الكراس الأول ، صفحات ١٤ — ١٥ .

(٦) Cromer: Abbas II, pp. 50-61.

(٧) Chirol, V.: The Egyptian Problem, p. 113 & Young: Egypt, pp. 191-196.

هذه النظارة واتفقوا على إبعاده عنها[١]. ويتلخص ذلك الهدف فى : ضرب الحركة الوطنية المصرية والذى تحقق بفرار زعيمها خارج مصر ، ثم كبت الصحافة لسان حالها ثم إنهاء دورة الجمعية العمومية فى مارس من نفس العام على شكل حل مفاجئ وصدور حكم قضائى على أحد أعضائها البارزين بعد أن ألحت فى طلب الدستور[٢] .

لكل ذلك اصطنعت أزمتان من جانب كل من الخديو وكتشنر ، هما أزمة القوامة على أملاك الأميرة صالحة[٣] وكذلك أزمة تعيين عضو فى قومسيون تحقيق، تشكل فى بالدية الإسكندرية[٤] ومن خلالهما ضحت المعتمدية الإنجليزية بسعد زغلول، وإن كان البعض يرى أن سعداً — الذى وقع فى خلاف مع الخديو بسبب هذه الأزمات قد فشل فى الحصول على تعضيد كتشنر المعتمد البريطانى[٥] . غير أننا نجد كتشنر ينصح سعداً — فى مقابلة معه جرت قبل استقالته مباشرة أن يؤجل الاستقالة إلى ١٥ أبريل، لأن كتشنر كان قد اعتزم تغيير النظارة كلها حتى يخرج سعد فى هدوء[٦] : ويقول له : «لا تفعل ذلك — أى لا تقدمها فى أواخر مارس ولا تجعلها مسببة — لأنك تضر بمستقبلك والحال لا تدوم فكم من عال سفل، وسافل علا

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، صفحات ٩٧٨ — ٩٧٩ .

(٢) Young, G.: Egypt, p. 191.

(٣) وهى زوجة الأمير محمد إبراهيم — التى ورثت عنه ثروة طائلة — وتزوجت برجل روسى وهى فى أوربا مما أغضب الخديو عليها لأنه كان يطمع فى أموالها ، وترتب على ذلك الحجر عليها وتعيين قيم على ممتلكاتها والتى تزيد قيمتها على ٢٠٠ ألف ج وكانت مدينة لدائنين أوربيين أقاموا عليها وعلى قيمها قضية كان الغرض منها فك الحجز عنها والتشنيع على الخديو . راجع ذلك بالتفصيل فى مذكرات فتح الله بركات ، كراس ٢ ، صفحات ٨ — ١١ . وكذلك مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ صفحات ٩٦٧ — ٩٧٥ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، صفحات ٩٨٢ — ٩٨٣ وكان سعد يرغب فى تعيين رجل أجنبى لعضوية القومسيون يدعى موريس (والذى ربما كان إنجليزياً) فى حين أن الجميع كانوا قد اتفقوا على تعيين جميل ثابت خاصة وأنه مصرى وعضو كذلك فى مجلس بلدى الإسكندرية ثم لأن العنصر الأجنبى كان أكثر فى هذا القومسيون ولكن سعداً أصر على الرفض .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١٠٤ . ثم Elgood, P.G.: The Transit of Egypt, p. 207, F.N. (1)

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ٩٨٢ حيث يكتب سعد : « ولقد أخرت — أى كتشنر كما أخبر مصطفى فهمى بذلك — الأمر إلى ١٥ أبريل ليكون التغيير عاماً » .

فى مدة وجيزة ، وربما تحسنت الأحوال بعد عام أو عامين وربما لا تتحسن أيضاً ولكن الإنسان لا يصح له أن يطاوع هواه ويجرى على غرته[١] حتى لا تلحقه الندامة ولكم فعلت فى العجلة أموراً ثم ندمت عليها . ومع ذلك فإن عندك رجلا من أصدق الناس نظراً ، وأبصرهم بالعواقب وأوسعهم أخباراً وأقربهم إليك — يقصد صهره مصطفى فهمى — فاستشره وافعل مايقول لك»[٢] ويضيف سعد قائلا : « ثم كرر ذلك مراراً عديدة وألح فيه الحاحا شديداً وعرض لى أثناء ذلك بأنى إذا تأنيت وجعلت الاستعفاء بسيطاً سمعت من الرعاية ما يسرنى »[٣] .

ويبدو من قرائن الأحوال أن كتشنر قد وعده بتعويض فى مقابل ما يطلبه منه ، أو أن سعداً نفسه طلب مقابلا لذلك أمسك عن كتابته فى مذكراته . ولكننا نستطيع أن نستدل عليه مما كتبه بعد استقالته بيومين أى فى الثانى من أبريل حيث يقول : «حضر عندى مكليرث — مستشار نظارة الحقانية الانجليزى — مبديا أسفه من خروجى وقال لى إنه تكلم مع كتشنر فى التعويض الذى طلبته منه فقال إن ذلك شغل المستشار المالى»[٤] .

كما أن الخديو نفسه — الذى كان سعد من ألد أعدائه — يساومه فى ألا تجىء استقالته مسببة حتى لا تحرج مركزه ، ويبعث إليه برسول ليقول له إنه رأى من الخديو : « الميل إليك والانعطاف وهو متأسف على أن الحالة وصلت إلى ماوصلت إليه . ويفكر لك فى ظيفة ترضيك[٥] » .

هكذا خرج سعد من نظارة الحقانية[٦] وبخروجه منها على النحو الذى رأيناه مغضوباً عليه من كل من الخديو وكتشنر — لأنه لم يستمع إلى نصيحتيهما بشأن تأجيل الاستقالة وعدم تسبيبها — يدعونا إلى الاعتقاد بأنه سوف يفكر بعد ذلك فى مناوأة كل من الخديو الذى كان دائم الخلاف معه وكتشنر الذى تخلى عنه بل ذهب إلى

(١) غروره .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ٩٨٤ .

(٣) نفس المرجع ، صفحات ٩٨٤ — ٩٨٥ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٩٨٨ . لأن الاستقالة كانت قد تمت فعلا ولم يستمع سعد إلى نصيحة كتشنر فى تأجيلها وعدم تسبيبها لذلك تحلل كتشنر من الوفاء لسعد بوعده له .

(٥) نفس المرجع ، صفحات ٩٨٦ — ٩٨٧ .

(٦) لعلنا باستعراض موقف الصحافة من أمر هذه الاستقالة نتبين حقائق مهمة « فالجريدة » — الصحيفة ذات الميول الإنجليزية تبنت الدفاع عن سعد ، فى حين أن « المؤيد » « والأهالى » المدافعتان عن الخديو ، دافعتا عن الحزب الآخر وهو حزب خصوم سعد . فى حين أن جرائد =

أبعد من ذلك عندما تنصل عن وعده له بالمساعدة والتعويض ، بل ووقف حائلا فى تلبية رغبته أن يتعين مديراً لشركة قناةالسويس[١]، أو رئاسة إحدى محاكم الاستئناف التى اقترحها عليه رشدى باشا[٢] ذلك ماحدث فعلا .

فما أن تحين فرصة إنشاء الجمعية التشريعية ، وفقاً للقانون النظامى الجديد الذى وضعه كتشنر فى ١٩١٣ ، ولا يجد سعد بارقة أمل فى أن يتعين رئيساً لها بعد تكوينها كما ألمح له بذلك صديقه رشدى باشا[٣] ، حتى يقرر أن يخوض معركة الانتخابات لعضوية هذه الجمعية لكى يشبع فيها رغبته فى الانتقام من كل خصومه مخالفاً بذلك نصيحة صهره مصطفى فهمى للمرة الأولى[٤] ويلقى الحزب الوطنى بكل ثقله وراء سعد المرشح للانتخاب[٥] . وإن كان محمد فريد قد بعث إلى زملائه فى مصر « بوجوب الاحتراس الكلى مع هؤلاء الناس الذين يسيرون مع الحوادث

---

= الحزب الوطنى ، لم تتعمد الدفاع المستفيض عن سعد أو خصومه. ولكنها أبدت ميلا إلى الناظر المستقيل لسببين جوهريين أولهما : أنه خرج من النظارة مغضبا فهو بحكم الحال على رأى الحزب الوطنى الناقم من زمان طويل ، والناصر لكل من خاصم الأمير . والسبب الآخر ميل الحزب إلى سعد لأنه عرف بكثير مما اشتهر عن زعماء هذا الحزب – ولأنه قد راجت الشائعات بأن معارضة سعد فى تقديم محمد فريد للمحاكمة كانت من أسباب استقالته . أما الجرائد الأخرى فقد وقفت على الحياد ، وغاية ما تقول فى الأمر أنها أسفت لخروج سعد من النظارة ولكنها لا تحارب الحكومة بسبب استقالته ولا تتهمها بشىء مما تشير إليه « الجريدة » . راجع الوطن العدد ٥١٩٣ فى ١٠ / ٤ / ١٩١٢ .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، صفحات ١٣٥ – ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ثم كراس ٢٣ ، صفحات ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١٥٦ ، كراس ٢٤ ، ص ١١٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٣ ، ص ١٣٥ .

(٣) نفس المكان .

(٤) Youssef, A.: Independent Egypt, pp. 13-14.

(٥) وتفسير ذلك أن زعماءالحزب الوطنى الموجودين فى مصر وقتذاك قد وقعوا تحت تأثير الدعاية التى راجت عقب استقالة سعد من الحقانية – والتى كان لسعد دور بارز فيها – أن معارضة سعد فى تقديم محمد فريد للمحاكمة بسبب خطبته التى ألقاها فى الإسكندرية فى ٢٤ مارس ١٩١٢ كانت من وراء أسباب استقالة سعد . غير أننا نجد أن سعداً – من مذكراته – قد أيد تماماً الإجراءات القانونية التى أرادت الحكومة أن توقع بها محمد فريد . بل أكثر من ذلك يذهب سعد إلى أنه لا مانع من أن يلاقى نفس المصير كل من اشتركوا فى إذاعة هذه الخطبة فى الصحافة . مذكرات سعد زغلول كراس ٢٠ ، صفحات ٩٨٥ – ٩٨٦ . وعن مساعدة الحزب الوطنى له . راجع مذكرات سعد ، كراس ٣ ، ص ١٨٩ ، ثم كراس ٢١ ، ص ١٠٦٤ وراجع كذلك :

= Youssef A. Independ. Egypt, pp. 13-15, 63.

المواثيق Opportunistes ( الانتهازيون ) »[١] كما نصحهم بأن « يأخذوا منه المواثيق كتابة حتى يخشى التحول عنهم »[٢].

ويفوز سعد فى انتخاب الدرجة الثانية عن دائرتين هما بولاق والسيدة زينب[٣]. وليس من الغريب أن كتشنر الذى أحجم عن مقابلة سعد طوال الفترة السابقة منذ استقالته لتمرده عليه فى مسألة الاستقالة . يستدعيه فى الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩١٣ بعد فوزه مباشرة فى الانتخابات وكانت أهم مقابلة تجرى بينهما منذ استقالته[٤] ليشرح له رأيه فى كل ما سيعرض على الجمعية عند انعقادها ، ويتدارسان سوياً ماينبغى أن يتم بشأن كل مسألة من المسائل . وفى نهاية المقابلة استأذنه سعد فى أن يقول له شيئاً يتعلق به : « بلغك أنى أتحدث مع الخديوى وأن أكون آلة فى يده وأنى سأكون زعيم الحزب الوطنى ، وهذا لا حقيقة له . فقطع الكلام — أى كتشنر — وقال ماصدقت شيئا من ذلك وقلت لا أصدق حتى يقوله لى هو . قلت — أى سعد — لك الحق » وأخيراً : « اتفقنا على أنى إذا سمعت شيئاً أقول إن اللورد كتشنر يعرفنى وأعرفه ، وهو يقول مثل ذلك »[٥] .

يتزعم سعد لواء المعارضة فى الجمعية أو ما أطلق عليه وقتذاك « حزب الأحرار »[٦] أو « حزب المعارضة »[٧] ولم يكن سعد زغلول رفيقاً بزملائه النظار القدامى أعضاء الجمعية حيث إنه كان قد خبر قوتهم[٨] . ويستطيع سعد بفضل التأييد الهائل الذى نجح فى إحرازه أن ينتخب وكيلا للجمعية . كما ينجح كثيراً فى إحراج مركز

---

= ثم راجع مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، صفحات ٥٦ — ٦٩ .

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٦٣ ويقصد بهم محمد سعيد وسعد زغلول .

(٢) نفس المكان .

(٣) وكانت القاهرة قد قسمت إلى أربع دوائر انتخابية وهى : الجمالية وبولاق والدرب الأحمر والسيدة زينب . وتشمل دائرة بولاق أقسام : الأزبكية وبولاق وشبرا ، وتشمل دائرة السيدة زينب : أقسام الخليفة وحلوان والسيدة ومصر القديمة . راجع : الوطن العدد ٥٦٥٣ فى ٢٨ / ١٠ / ١٩١٣ وكذلك العدد ٥٦٩٥ فى ٢٠ / ١٢ / ١٩١٣ . والمقطم العدد ٧٥١٥ فى ١٥ / ١٢ / ١٩١٣ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، صفحات ١٠٨٠ — ١٠٨٨ .

(٥) نفس المرجع ، ص ١٠٨٧ .

(٦) الجريدة ، العدد ٢١١٨ فى ٢٦ / ٢ / ١٩١٤ .

(٧) الوطن ، العدد ٥٧٧٢ فى ٢٦ / ٣ / ١٩١٤ .

(٨) Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, p. 207.

الحكومة طوال فترة الانعقاد الأول والأخير لها الذى استمر فى الفترة ما بين ٢٢ يناير ١٩١٤ حتى ١٧ يونية ١٩١٤ التى لم تجتمع بعده بسبب الحرب الأولى .

ويبدو أن فى الموقف المزدوج الذى وقفه سعد هذا تبريراً للتصريح الذى أدلى به لمراسل جريدة « جورنال دى كير » فى ٣ أبريل ١٩١٤ عندما تساءل الناس فيما إذا كان سعد — رئيس الأحرار والمعارضة يقبل منصب النظارة إذا عرض عليه وذلك بعد سقوط نظارة محمد سعيد ومحاولة تشكيل نظارة جديدة كان قد أشيع أن صهره مصطفى فهمى سيؤلفها — فقال إنه « لا يقبل وزارة إلا بعد استشارة أنصاره فى الجمعية التشريعية واستشارة ناخبيه أيضاً[١] » .

هذا هو سعد زغلول يحاول دائماً أن يتحدث من مركز القوة ليحقق لنفسه مصلحة خاصة ، حتى ولو تصادمت مع المصلحة العامة . نلمس أثراً لذلك فى قبوله منصب النظارة الأولى فى أكتوبر ١٩٠٦ . كما نلمسه عندما طلب التخلى عن هذه النظارة إلى نظارة الداخلية عند تشكيل نظارة بطرس غالى فى نوفمبر ١٩٠٨ . ونجده كذلك عندما طلب أن يتعين رئيساً لمجلس شورى القوانين عند تشكيل نظارة محمد سعيد فى فبراير ١٩١٠ ، كما نلمسه بعد ذلك عندما هادن الحزب الوطنى ليصل إلى عضوية الجمعية التشريعية ووكالتها فى ١٩١٣ . ولعلنا نستشفه أيضاً من تصريحه الذى أدلى به إلى مراسل جريدة « جورنال دى كير » والذى نشر فى ٨/ ١٠/ ١٩١٤ . وقد جاء فيه : « إنى أعتقد أنها — أى التدابير العديدة التى اتخذتها حكومة رشدى باشا عقب الحرب الأولى — لا تصادف إلا كل استحسان عند زملائى لأنها والحق يقال من أفيد المشروعات التى يمكن أن تأتيها حكومة فى أحوال كالأحوال التى تتخبط البلاد فيها فى هذه الأيام[٢] » . وقد علق الصحفى عليها بقوله : « إن ذلك التصريح دلنا على أن المعارضة التى بدت من سعد باشا فى دور الجمعية التشريعية الماضى ، لم تكن معارضة مطردة لا يقصد منها إلا مضايقة الحكومة أو إحراج موقفها بل هى

---

(١) الشعب ، ٦٥٨ فى ٥ / ٤ / ١٩١٤ .

(٢) الوطن ، العدد ٥٩٣٠ فى ٨ / ١٠ / ١٩١٤ . ومن أهم هذه التدابير هو قرار مجلس النظار فى ٥ / ٨ / ١٩١٤ الخاص بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانئ المصرية واعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفناً معادية وحجزها فى تلك الثغور ، راجع : غربال ، تاريخ المفاوضات ، الجزء الأول ، ص ٣٨ .

معارضة معقولة مبنية على اعتقاده الخطأ فى الأمور التى اعترض عليها سواء أكان اعتقاده مصيباً أو غير مصيب ولذلك تراه الآن يثنى على الحكومة ويأتيها بمثل هذه الشهادة [١]».

تلك التدابير التى فسرها البعض بحق أنها اعتراف من جانب الحكومة المصرية بالأمر الواقع وبأن الاحتلال حقيقة واقعة [٢]. وأكثر من هذا فإن سعداً كان من كبار الشخصيات المصرية التى استشيرت فى وضع مصر بعد الحرب حيث كانت تتم المقابلات بين كبار المسئولين الإنجليز وبين بعض الشخصيات المصرية فى بيته [٣]. وكان يعلم بخبر فرض الحماية على مصر قبل إعلانه [٤]. الأمر الذى دعا البعض إلى القول بأن كتشنر إذا لم تقع الحرب كان عليه أن يختار بين أمرين: إما أن يقنع الخديو بأن يستدعى سعد زغلول للنظارة ليحكم مصر من خلاله . أو يراقب تمزق الحكومة [٥].

وهكذا يتضح لنا أن سعد زغلول الذى تعلم فى الأزهر وخالط جمال الدين ومحمد عبده وصادق نازلى فاضل وبلنت وصاهر مصطفى فهمى وتعرف على بيرنج وغيره من الرسميين الإنجليز فى حياته المبكرة، قضى الجانب الأكبر من حياته العامة — خلال فترة بحثنا — صديقاً للاحتلال صادق النية ، مخلص الرأى ، وعاون الإنجليز فى خططهم ، وهو فى ذلك يسلك نفس السبيل الذى سلكه من قبله محمد عبده والذى أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد [٦] .

لكل ذلك فقد دخل سعد كما يقول رشيد رضا فى أطوار التفرنج فى معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية [٧] من أجل هذا نجده يتبنى فكرة إنشاء مدرسة القضاء الشرعى بغرض إصلاح المحاكم الشرعية [٨]. ولنفس السبب نجده يدافع عن المؤسسات

(١) الوطن ، العدد ٥٩٣٠ فى ٨ / ١٠ / ١٩١٤ .
(٢) غربال ، تاريخ المفاوضات ، جـ ١ ص ٣٩ .
(٣) مذكرات الهلباوى ، الكراس الأول ، صفحات ١٧ — ٢٧ .
(٤) يوسف نحاس ، ذكريات ، ص ٥٥ .
(٥) Elgood, P.G.: The Transit of Egypt, p. 207.
(٦) آدمز ، الإسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢٢٠ .
(٧) نفس المكان .
(٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٦١ ، وكراس ٧ ، ص ١٤٧ ، كراس ١١ صفحات ٥٦١ — ٥٦٢ .

الإسلامية مهما كانت الدوافع من ورائها مثل الأوقاف والمجالس الحسبية [١] . كما نجده يحارب التعصب حيث يقول : « وإذا جرينا على قول الحديث المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، ألا يجر ذلك إلى التعصب الممقوت والتعرض لأخطار لا قبل للواحد بها » [٢] كما نقتفى أثر ذلك من موقفه من المسألة التركية حيث يقول : « وفى ظنى أن الأتراك ينجحون كثيراً إذا استعملوا الرقة فى سيرهم ، ولم يسلطوا الأغراض الشخصية على أعمالهم ، ولم يجعلوا الاختلافات المذهبية سلطاناً على نفوسهم [٣] ». ولذلك أيضاً يظل سعد زغلول لايفكر أن يعرف شيئاً عن حقيقة الاشتراكية أو الشيوعية أو يقرأ عنها ، حتى أواخر أيام حياته [٤]. كما أنه « يتمنى أن يلزم النساء بنوع من الزى خاص بهن لايتبدل ولا يتغير » [٥]. وهكذا يظل سعد طوال فترة بحثنا أى حتى عام ١٩١٤ إسلامياً فى تفكيره يرى أن المسلمين لا يرتقون ارتقاء صحيحاً إلا بالإصلاح الدينى الذى دعا إليه كل من الأفغانى ومحمد عبده [٦] .

كما أننا نستطيع أن نتعقب ذلك الأثر من التفرنج فى جانب آخر من حياة سعد ، ونعنى به موقفه من اللغات الأوربية . فكما رأينا أنه تعلم اللغة الفرنسية ربما لعدة أغراض مختلفة [٧] نجده عندما يبدو أثر النفوذ الألمانى فى مصر [٨] والذى بلغ مداه منذ أن تزوج الخديو سراً من غانية مجرية فى أواخر ١٩١٠ [٩] يشرع سعد فى تعلم اللغة الألمانية حوالى عام ١٩١١ أو أوائل ١٩١٢ ، بمساعدة

---

(١) عن الأوقاف راجع : المرجع السابق ، كراس ٢٣ ، صفحات ١١٤١ — ١١٤٣ ، ١١٤٨ . وعن المجالس الحسبية : نفس المرجع ، كراس ٢٠ ، صفحات ١٠٢٤ — ١٠٢٦ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٦٥ .

(٣) نفس المرجع ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٩٤ — ١٢٩٥ وذلك بمناسبة صدور الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ .

(٤) نفس المرجع ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٨ . وكراس ٤٩ ، صفحات ٢٨٥١ — ٢٨٥٢

(٥) نفس المرجع ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٨٩ .

(٦) آدمز ، الإسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢٢١ .

(٧) راجع ما سبق صفحات ٣٥ وما بعدها من هذا الفصل .

(٨) Gaillard, M.: A Lifctime in Egypt; p. 158.

(٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٤٧ . ثم كراس ١٣ ، صفحات ٧١٢ — ٧١٣ وإن كانت Gaillard صاحبة المرجع السابق تقول إنها نمساوية ، نفس المكان .

سكرتيرة ألمانية خاصة[١] . وربما قد ساعده فى ذلك أيضاً الشيخ عبد الرحمن زغلول ابن أخيه الشناوى[٢] .

ونفس الشيء بالنسبة للغة الإنجليزية والتى لم يكن يعرف منها شيئاً طوال فترة بحثنا . ولكنه حاول تعلمها للمرة الأولى عندما تم نفيه إلى مالطة فى أبريل ١٩١٩ عن طريق رجل ألمانى كان يقيم فى مصر من قبل ويعرف حمد الباسل باشا[٣] . وعاد إلى تعلمها فى منفاه الثانى فى عدن فى يناير ١٩٢٢ على يد كل من مكرم عبيد وعاطف بركات[٤] ، الأمر الذى دعا مؤلفاً إنجليزياً إلى إبداء تفاؤله[٥] .

ولقد ذكر أحد الكتاب المصريين وهو من خلصاء سعد فيما بعد وكاتب سيرته أن سعداً فى دراسته للغات وتعلمه لها كان عملياً، فلدراسة كل من هذه اللغات سبب من أسباب الواقع وداع من دواعى العملية[٦] . والأمر كذلك : فهو يعكس بكل ملابساته التطور الفكرى والاجتماعى ، وحتى السياسى ، الذى كان يمر به سعد زغلول خلال فترة حياته .

---

(١) الجزيرى ، آثار الزعيم ، صفحات ١٩ — ٢٠ . ثم مذكرات سعد زغلول كراس ٢٨ ، صفحات ١٤٨٣ — ١٤٨٤ . وهى مدموازيل فريدا .

(٢) وكان هذا الشيخ قد اختير من بين أربعة تقدموا للابتعاث إلى ألمانيا للقيام بتدريس اللغة العربية فى مدرسة اللغات الشرقية ببرلين . واستمر بها مدة أربع سنوات تقريباً . منذ أوائل عام ١٨٩٨ حتى نهاية عام ١٩٠١ أتقن خلالها اللغة الألمانية ، وكان قد عين فيما بعد مدرساً للغة العربية بمدرسة القضاء الشرعى . وظل يعمل بها حتى أحيل إلى المعاش فى عام ١٩١٢ . راجع ملف خدمة الشيخ عبد الرحمن زغلول ، رقم ٢٤٩٦٥ /١٠٤٥/ ٢ / ٥١ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٦ . كراس ٢٥ ، ص ١٣٣٨ .

(٤) نفس المرجع ، كراس ٤٣ ، ص ٢٦٣٨ . انظر كذلك الجزيرى ، آثار الزعيم ص ١٩ .

(٥) Young, G.: Egypt, p. 271 & Harris, M.: Egypt under The Egyptians, p. 130.

(٦) العقاد ، سعد زغلول ، صفحات ٥٧٣ — ٥٧٤ .

# الفصل الثانى

## تكوين سعد السياسى

« إن الفكرة الجديدة هى أسرع مولدات الأضداد التى يعرفها العلم . ولو أننا راقبنا أنفسنا بأمانة لوجدنا أننا كثيرا ما نبدأ بمعارضة فكرة جديده قبل أن يتم التصريح بها » وليم تروسى

وفد سعد زغلول إلى القاهرة ليلتحق بالجامع الأزهر فى عام ١٨٧٣ ، واستمرت فترة دراسته به حتى أوائل شهر أكتوبر عام ١٨٨٠ عندما استدعى لكى يعمل محرراً بجريدة الوقائع المصرية مع أستاذه الشيخ محمد عبده ، أى أنه مكث بالجامع سبعة أعوام كاملة . وخرج منه قبل أن يحصل على إجازته .

ولقد شهدت فترة وجود سعد فى القاهرة وما قبلها حوادث سياسية واجتماعية واقتصادية ضخمة كانت فى مجموعها مقدمة لما ستشهده مصر بعد ذلك من أحداث ، ونعنى بها الثورة الوطنية المشهورة بالثورة « العرابية » . ومن أهم تلك الحوادث : وجود مجلس نيابى مصرى وهو مجلس شورى النواب الذى افتتح لأول مرة فى ٢٥ نوفمبر عام ١٨٦٦ . ثم افتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ بعد أن تم الانتهاء من شقها على أيدى أبناء مصر الفلاحين . وخروج الجندى المصرى للقتال بعيداً عن بلاده فى الجزيرة العربية وكريت والبلقان والسودان وأعالى النيل والحبشة وغيرها تلبية لرغبة حاكم مصر وقتذاك مما أوقع مصر فى أزمة مالية ، هذا إلى ماعرف عن إسماعيل من إسراف وتبذير جعلاه يتوسع فى الاستدانة من الخارج . كل ذلك مما وفر للدول الخارجية فرصة التدخل فى شئون مصر المالية على شكل بعثات مالية فصندوق للدين فرقابة ثنائية ، وغير ذلك مما انتهى بخلع خديو مصر إسماعيل فى السادس والعشرين من يونية عام ١٨٧٩ وتولى ابنه توفيق العرش خلفاً له [1] .

ولقد كان طبيعياً أن تترك هذه الحوادث وغيرها أثراً على حياة المصريين فى أبعادها المختلفة ، وأن يترتب عليها وقوع تغييرات كمية وكيفية فى طرائق وأنماط

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨ وما بعدها ، ٩٨ وما بعدها . وكذلك الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ١ ، صفحات ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٩٣ وما بعدها . ثم جـ ٢ ، صفحات ٢٥ وما بعدها ، ٨٤ ، ٢٣٢ .

التفكير لدى المواطن المصرى خاصة إذا ما وعينا ما كان من رغبة إسماعيل فى الاقتداء بالحضارة الغربية فى كثير من مظاهرها. على أن ما يعنينا من ذلك هو ظهور الكثير من الصحف التى أخذت تعبر بشكل أو بآخر عن المظالم التى كان يعانى منها المصريون ، وكذلك ظهور بعض التنظيمات السرية المتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين ، كمحاولة أخرى للتعبير عن القلق الذى يعيشه الناس فى ذلك الوقت؛ مما تمخض عن ظهور الحزب الوطنى المصرى[١] .

ولقد لعبت إحدى الشخصيات البارزة التى عاشت فى مصر فى تلك الفترة ونقصد بها شخصية جمال الدين الأفغانى ، دوراً هاماً فى تنبيه المصريين إلى مضار التدخل الأجنبى فى شئونها وكشف سوءات الرقابة الأجنبية التى فرضت عليها[٢] . فقد كان الأفغانى شديد الميل إلى الحرية[٣]، ورأى أن الإصلاح ينبغى أن يهدف إلى تقييد سلطة الحاكم[٤] . كما تبنى فكرة إحياء الإسلام التى قصد من ورائها إنقاذ المسلمين والوقوف فى وجه التيارات الغربية المسيحية[٥] .

وتبلور إسهام الأفغانى فى الإسراع فى إحداث التغيير فى عدة مظاهر كان من أهمها سعيه فى نشر الجرائد[٦]، وقيامه بتأليف محفل وطنى تابع للشرق الفرنسى ودعوته تلامذته ومريديه للانضمام إليه بحيث صار عدد أعضائه ثلاثمائة عضو[٧] هذا إلى جانب تحرير الفكر من قيود التقاليد بحيث أخذ يعود الناس على نقد الحكومة بطريقة غير ظاهرة مما ترتب عليه إنشاء الجرائد الزجلية والهزلية للمرة الأولى[٨]. فماذا كان دور سعد زغلول فى ذلك كله ؟

لم يكتب سعد فى مذكراته شيئاً عن علاقته بجمال الدين الأفغانى اللهم سوى تعليق على ما نشرته إحدى الصحف أثناء ترشيحه لانتخابات الجمعية التشريعية

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، صفحات ٨٥ ، ٨٦ ثم الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ص ١٨١ .

(٢) آدمز ، الإسلام والتجديد ، ص ٩ .

(٣) رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١ ص ٤٠ .

(٤) Safran, N. : Egypt in Search of Political Community, p. 41.

(٥) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٩٧ ، ثم Safran; Loc. Cit.

(٦) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٦ .

(٧) رضا ، المرجع السابق ، صفحات ٤٠ — ٤١ .

(٨) مذكرات فتح الله بركات ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

فى أول نوفمبر عام ١٩١٣ قال فيه : « وقد قرأت فى الأفكار الصادرة بتاريخ أمس مقالا آخر عنوانه خشونة وجفاء أسند إلى هذه الأوصاف ، وحكى وقائع غير حقيقية حيث نسب انضامى إلى عصبة جمال الدين »(١) ويبدو أن سعداً قصد بالتبرؤ من عصبة جمال الدين التى يشير إليها ذلك المحفل الوطنى الذى أنشأه الأفغانى والذى ربما تطور فيما بعد إلى الحزب الوطنى المصرى ، لا مجموعة حوارييه وتلاميذه ، فقد صرح سعد أثناء فترة نفيه فى عدن لفتح الله بركات أن الأفغانى « سأله مستفهماً هل تريد أن تكون مثل الشيخ الإنبابى ـ شيخ الجامع الأزهر وقتذاك ـ فأجابه أنى يكون لى ذلك وبينى وبينه بون هائل وفهم أنه يسخر به ، فقال الشيخ ـ أى الأفغانى إنك ستكون أحسن منه »(٢) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن سعداً لم ينضم لتلك المحافل الماسونية أو المحافل الوطنية التى ظهرت فى ذلك الوقت ، وإنما قنع فى علاقته بالأفغانى بالاستفادة من دروسه ومحاضراته التى كان يلقيها على تلاميذه ومريديه فى لقاءاتهم معه فى داره أو فى قهوة متاتيا التى كان يتردد عليها الأفغانى(٣) وهو نفس الموقف الذى وقفه محمد عبده من الأفغانى .

ولقد أثمرت علاقة سعد بالأفغانى أثناء فترة وجوده بمصر فى نشر بعض المقالات التى كتبها سعد زغلول فى الصحف التى كان للأفغانى دور بارز فى ظهورها ، مثل المقال الذى عثرنا عليه فى صحيفة التجارة(٤) . كما أنه كتب « مقالا فى الحرية وهو مجاور فى الأزهر ولما اطلع عليه جمال الدين قال له إن الدليل على ضعف الحرية هو أنك أول من كتب فيها »(٥) .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١٢٥ .

(٢) مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الأول ، ص ٥٧ .

(٣) هناك من يرى أن سعداً التحق بهذا المحفل الماسونى الذى خرج منه الحزب الوطنى فيما بعد . راجع : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٥ نقلا عن كتاب محمد صبرى .La Genèse de L' Esprit National Egyptien وكذلك أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، ص ٢٣ ، وكذلك الحديدى ، عبد الله النديم ، ص ٦٨ ، وكذلك حسين فوزى النجار ، على مبارك أبو التعليم ، ص ١٦٦ .

(٤) التجارة ، العدد ٧٨ الصادر فى ١٨٧٩/٩/٦ . راجع الفصل الأول ، صفحات ٢٦ـ٢٧

(٥) مذكرات فتح الله بركات ، المرجع السابق ، ص ٥٩ لم نعثر على هذا المقال وربما كتبه سعد بتوقيع مستعار فى إحدى الجرائد .

وإذا كانت علاقة سعد بالأفغانى قد اقتصرت على ذلك فحسب، فرجع ذلك إلى أن سعد زغلول كان لا يحبذ كل أفكار جمال الدين وخاصة تلك التى كانت تدعو إلى الأخذ بالثورات السياسية لكونها أسرع الطرق لتحرير الشعوب أو تلك التى يذهب فيها الأفغانى إلى جواز خلع وقتل أمراء المسلمين الذين يشجعون الاعتداء الأوربى أو يرضون عنه(١). ولم يذهب سعد أبعد مما ذهب إليه محمد عبده من أن الوسيلة الوحيدة التى يرجى نجاحها هى إحياء العاطفة الدينية وأن التعليم وسيلة لإصلاح الأمور فى المستقبل(٢). ونستطيع أن نستدل على ذلك من مواقفه السياسية أثناء الثورة العرابية .

وتتابع الأحداث بعد ذلك بشكل سريع وحاسم . إذ تحدث مظاهرة الضباط فى فبراير عام ١٨٧٩ وتسقط النظارة القائمة ويواصل مجلس شورى النواب اجتماعاته قبل أن يتم تشكيل النظارة الجديدة ، ليقدم للحكومة بياناً بمطالب المجلس ، ويصدر مرسوم بفض دور انعقاد المجلس ولكن الخديو يرضخ لرغباته حيث يعين شريف باشا رئيساً للنظار الذى يوافق على استمرار انعقاد المجلس . ويشكل المجلس لجنة لوضع لائحة مجلس النواب الأساسية ، وتعرض نظارة شريف دستور ١٨٧٩ على مجلس شورى النواب لإقراره ، إلا أن خلع إسماعيل بعد ذلك يعطل صدوره لأن الحكومة تفض المجلس قبل أن يوافق عليه(٣) .

وأسقط الخديو توفيق نظارة شريف ، وألف هو النظارة الجديدة ثم مالبث أن قرر إبعاد الأفغانى عن مصر ، وتم ذلك فعلا ، وكلف الخديو بعد ذلك رياض باشا بتشكيل النظارة. وعاد الضباط بعد ذلك — ولكن هذه المرة تحت قيادة أحمد عرابى إلى تقديم عريضة خاصة بمطالبهم ، فقررت الحكومة الإيقاع بمن وقعوا على العريضة وعلم عرابى بذلك فاتخذ الحيطة لنفسه . وتقع حادثة قصر النيل فى أول فبراير عام ١٨٨١ وكان من نتيجتها إجابة الكثير من مطالب الضباط وخاصة تعيين ناظر للجهادية معروف بمشايعته للضباط . إلا أن هذا الناظر مالبث أن قدم استقالته بعد ذلك لوقوع بعض الحوادث التى قصد بها تشتيت جماعة الضباط فتحدث

---

(١) آدمز ، الإسلام والتجديد ، ص ١٥ .

(٢) Safran, N.: Egypt in Search of Political Community, p. 63.

(٣) الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، صفحات ١٧٠ وما بعدها .

واقعة عابدين فى التاسع من سبتمبر عام ١٨٨١ والتى على أثرها تسقط نظارة رياض باشا . ويعود شريف باشا لتأليف نظارة وطنية يعين فيها ناظر الجهادية المستقيل بعد أن يأخذ شريف باشا العهود بعدم تدخل الجيش فى السياسة . وتعمل هذه النظارة على تلبية رغبات الأمة فى عودة الحياة النيابية ، ويتم ذلك فعلا فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ . ويعرض شريف باشا على مجلس النواب اللائحة الأساسية الجديدة لإقرارها [١] .

ولما كانت إنجلترا وفرنسا لاتوافقان على استمرار حدوث ماحدث ، تختلقان شتى المعاذير للتدخل فى شئون مصر ، وترسلان مذكرة مشتركة تسقط على أثرها نظارة شريف بعد خلاف مع مجلس النواب حول التصرف بشأنها . وتشكل نظارة برئاسة البارودى يعين فيها عرابى للمرة الأولى ناظراً للجهادية . ويتم فى عهد هذه النظارة إقرار مجلس النواب للدستور ، يصدر به مرسوم خديوى فى ٧ فبراير عام ١٨٨٢ ، ويعم الابتهاج كل أرجاء البلاد وتقام الحفلات وخاصة فى القاهرة والإسكندرية ابتهاجاً بصدوره ويواصل مجلس النواب عمله إلى أن ينتهى دور انعقاده فى السادس والعشرين من مارس عام ١٨٨٢ .

وتعود إنجلترا وفرنسا إلى الظهور من جديد فى مذكرة مشتركة أخرى تطلبان فيها بعض المطالب التى لا يمكن أن توافق عليها نظارة وطنية ، فترفضها حكومة البارودى بينما يوافق عليها الخديو فتقدم النظارة استقالتها فى ٢٦ مايو عام ١٨٨٢ ، وتهيج الخواطر بسبب استقالة النظارة ، ويجد الخديو صعوبة فى تشكيل نظارة جديدة تتولى الموقف بعد أن رفض شريف رئاستها إلا بشروط معينة .. ويضطر الخديو إلى إسناد نظارة الجهادية إلى عرابى تحت ضغط الرأى العام [٢] . مع بقاء البلاد دون نظارة حتى ٢٠ يونية عام ١٨٨٢ عندما يتم تشكيلها برئاسة إسماعيل راغب تحت ضغط حوادث الإسكندرية التى وقعت فى ١١ يونية .

ولكن إنجلترا التى كانت قد عقدت العزم على احتلال مصر لا ترضى بذلك كله ، وتتخذ من أحداث الإسكندرية ذريعة للتدخل ضاربة عرض الحائط بميثاق

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٣٨ وما بعدها .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢١٦ .

النزاهة التي التزمت به الدول التي حضرت مؤتمر الأستانة للنظر فى المسألة المصرية، ويحدث ذلك فعلا فى الحادى عشر من يوليو عام ١٨٨٢ ، إلى أن يتم لها تصفية الثورة الوطنية واحتلال مصر بدخول عاصمتها فى الخامس عشر من سبتمبر عام ١٨٨٢ [١]، فماذا كان موقف سعد زغلول من ذلك كله ؟

سبق أن رأينا أن سعد زغلول عين محرراً بقلم الوقائع فى الخامس من أكتوبر عام ١٨٨٠ واستمر يشغل هذه الوظيفة حتى الثالث من مايو عام ١٨٨٢ . وبالرجوع إلى أعداد جريدة الوقائع خلال فترة اشتغاله بها لم نعثر سوى على مقالتين[٢] يمكن الجزم بأنهما من تحرير سعد . أولهما تحت عنوان : « غوائل الفقر » ونشرت فى ٢٣ نوفمبر عام ١٨٨٠ [٣] يتحدث فيها سعد زغلول عن أنواع الفقر ويقسمه إلى قسمين : فقر اختيارى وآخر قهرى . ويعنى بالاختيارى « مايكون للإنسان دخل فيه » أما القهرى فهو ما يحدث « بحكم المقادير » ويركز فى مقاله على النوع الأول أى الفقر الاختيارى حيث يناقش أسبابه ودوافعه ومخاطره فيقول : « وأغلب ما ينشأ ذلك عن الكسل والبطالة وإهمال الصنائع والحرف الرفيعة وترك الأشغال الجليلة النافعة » ثم يهاجم من لا يسعى لالتماس العيش والتشبث بأسباب الغنى متكلا فى ذلك على أن الله يرزقه فيقول : « ولهذا قال صلى الله عليه وسلم رداً على من قال

---

( ١ ) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٥٠١ .

( ٢ ) فى أثناء مقابلتى الثانية مع الدكتور بهى الدين بركات بمنزله بالجيزة فى ١٦ / ٥ / ١٩٦٨ أبرز لى سيادته مجموعة من المقالات يبلغ عددها ثمانية وعشرين مقالا نشرت بأعداد جريدة الوقائع. وعندما سألت سيادته عما إذا كانت من إنشاء سعد زغلول أثناء اشتغاله بالوقائع قال سيادته « لا أستطيع أن أقطع برأى فى ذلك وإن كان يرجح أنها ربما كانت لسعد لأنها وجدت فى منزله ضمن متروكاته بعد الوفاة » غير أنه بعد رجوعى إلى الوقائع وجدت أن بعض هذه المقالات من تحرير محمد عبده وعلى ذلك أرجح أن سعداً قام باستنساخ هذه المقالات فى فترة لاحقة لعمله بالوقائع ربما لإعجابه بها أو لسبب آخر . وسوف نكتب عناوينها والأعداد التى نشرت فيها فى الملحق رقم ( ١ ) فى نهاية البحث .

( ٣ ) الوقائع المصرية ، العدد ٩٦٧ الصادر فى ٢٣ / ١١ / ١٨٨٠ وقد أمكننا التعرف عليه لأنه ختمها بقوله : « والمبتهجون بالنعيمين فهم فى الدنيا أرباب مجد وفى الآخرة أصحاب ( سعد ) » كما أشار إلى تلك الطريقة سكرتيره الخاص — فيما بعد — الجزيرى فى كتابه : سعد زغلول ، ص ٢٤ بالإضافة إلى أن سعد يستشهد فى المقال بأحداث وقعت فى مدينة رشيد ونحن نعلم مدى اتصاله بهذه المدينة فى هذه الفترة .

أطلقها متوكلا على الله : « أعقل وتوكل » أى هيىء ما تقدر عليه من أسباب الحفظ وبعد ذلك سلم الأمر إلى الله — ومن هنا حرمت العلماء على الشخص أن ينقطع عن الأعمال معتقداً بأن الله يرزقه بدون أن يعد سَبَبَاً أو يتشبث بوسيلة » .

أما المقالة الثانية والتى نشرت فى ٢٨ يناير عام١٨٨٢ تحت عنوان «الإقدام»[١] فهى مقالة غاية فى الأهمية إذ تمثل تفكير سعد زغلول السياسى فى هذه الفترة بالذات حيث كانت الثورة قد نجحت فى فرض نظارة وطنية برئاسة البارودى وعين فيها عرابى — زعيم الثورة وبطلها لأول مرة ناظراً للجهادية. ويناقش سعد فى هذا المقال مزايا الإقدام فيقول : « فإن الإنسان مادام تحت هذا الفلك الدوار لا يخلو من ملمات مؤلمات ولا نوازل مهمات ، فإذا لم يلقها بثبات عزم وشجاعة جنان أو تهاون فى دفاعها[٢] قبل أن تلم به اغتالته عادياتها وأساءته إلى أسوأ الأحوال . ولن يسوق الله المنافع للإنسان إلا بعد أن يباشر ماقدر لها من الأسباب ويعانى ما أعد لها من الموجبات غير مبال بخوفه ولا مكترث بشيء من مؤلمات الأتعاب فإذا أخذ[٣] شيء من الوهم عن الإقدام عليها حرم الوصول إليها فأدركه الوبال» ويضيف قائلا : « فصفة الإقدام تدفع المكروه وتكسب المعروف وتجعل النفس فى مأمن مما تخاف وتبعدها عن الشقاء بمقدار ما تقرر لها من السعادة والنعيم . ولهذا فإن الذين قلدوا أعناق الوجود قلائد الشكر والثناء بما كان لهم من حسن السعى وحميد الآثار لم يبلغوا مابلغوه من العزة والكرامة فى الحياة بعد الممات إلا بهذا الوصف الجميل » ثم ينتقل إلى ما حققه الإقدام من مزايا وفوائد لأمة العرب فيقول : « هذه الصفة هى فى الأصل تقدم كل أمة ارتفعت إلى مقام العزة ونالت فى هذا الوجود اسما كبيراً تلك أمة العرب التى بلغت قمة الأرب من امتداد الشوكة واتساع الدائرة فى الثروة واليسار . وكذلك يتحدث عما حققه للدول الأوربية فيقول : « وهذه أمم الغرب المتمدنة التى سارت بحديث رفعتها الركبان

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١٣١٩ الصادر فى ٢٨/ ١ / ١٨٨٢ . وقد ختمها أيضاً بنفس الأسلوب حيث يقول : « ذلك مبلغ المقال فى هذا المقال جلوناه للافهام . . عساه يصادف منها التفاتا فتقوم على غايته بجد ونهايته ( سعد ) » .

(٢) ربما كانت الأصح دفعها .

(٣) ربما كانت الأصح أخذه .

وطار ذكرها فى كل مكان » . ويبين كيف أن السياسيين لم يستبدوا إلا لفقدان الأمم صفة الإقدام وسيطرة الخوف والجبن عليها. ثم يوافق على قول القائلين : « لا ظلم إلا فى مكان الضعف أى لاتسلب الحقوق ولا تنتهك الحرمات إلا عند فقدان المقاومة التى هى من آثار صفة الإقدام » .

غير أن سعداً الذى يكتب ذلك كله يخصص النصف الآخر من نفس المقال لتبيان مغبة الانسياق وراء الإقدام غير المتبصر ، ويوضح بأن لهذا الإقدام حدوداً فيقول : « غير أن له حداً محدوداً يجب الوقوف عنده فإذا تخطاه صاحبه عد خطاراً أو تهوراً ، حينئذ يوقعه فى مهاوى الوبال ويورده موارد الشقاء ويكون هو والجبانة سواء». ويضيف «فاللازم على الإنسان أن يضع هذه الصفة تحت إشارة الحكمة فلا يجيب نداءها إلا حيث يتثبت الأمر ويتبين عاقبته تبيناً جلياً لا خفاء فيه » ويزيد على ذلك فيقول : « ثم إن الإنسان قد تأتى عليه أوقات يتخيل فيها الإقدام من الموجبات ويظن أن هذا حكم عقلى ويقتضيه العقل والحكمة وذلك بسبب مايكتنفه من الأحوال التى لو كان على غيرها لحكم بوجوب الإحجام ومن أجل هذا يندفع فى السبيل الذى تخيله حسناً من غير أن يستشف أستار العواقب ويتأمل فى المبادى والمصائر فيقع فى الضير من حيث توهم الخير ويندم حيث لا يغنى الندم فتيلا » .

ويذهب سعد أبعد من ذلك فيقول : « فإذا اعتمد الإنسان على ظواهر الأمور ولم يستشر أرباب العقل والدراية وسعة الاطلاع فيما يروم وقع فى الخطأ وصار إلى العطب أقرب منه إلى السلامة ومن أجل هذا حث الحكماء على التبصر ودقة النظر والتدبر فى العواقب كثيراً ومشاركة العقلاء فى الرأى بل جل نصائحهم دائرة على هذا الموضوع . ولعلك تبينت من هذا أن الشارع فى الأمر على غير ترو واستبصار لا يوصف بصفة الإقدام وإنما يكون متهوراً مخاطراً كما قدمناه » .

يبين لنا مما تقدم أن سعد زغلول الذى دعا إلى الإقدام بغرض دفع الظلم عن طريق استشارة العقلاء وبأسلوب من التعقل والتبصر فى الأمور ، وقف عند ذلك الحد فحسب ، ورأى أن الاندفاع أبعد من ذلك يعد تهوراً محفوفاً بالمخاطر يعود بالضرر على الداعين إليه . أى أن سعداً وقف بالنسبة للثورة وأحداثها فى

البداية موقفاً وسطاً . فلا هو رفض التغيير تماماً . ولا جارى أولئك الذين غمرتهم الحوادث فاندفعوا وراءها إلى أبعد الحدود وهو نفس الموقف الذى وقفه محمد عبده من الثورة منذ بدايتها . ويتضح ذلك أيضاً مما كتبه سعد فى مقالته الأولى داعياً المرء إلى « الاشتغال بالصنائع والحرف الرفيعة » « حتى لا تتناقص إدراكاته وتضعف إحساساته لوقوف مددها من العلوم وتذكارها ، والفنون ومدارستها » فكأنه بذلك يدعو إلى مادعا إليه محمدعبده من أن التعليم وسيلة لإصلاح الأمور فى المستقبل .

ذلك هو موقف سعد زغلول من الثورة العرابيةفى بدايتها . غير أنه ربما وجد نفسه — بعد أن تطورت حوادثها — منساقاً كأستاذه محمد عبده للذهاب أبعد من ذلك عندما رأى وطنه مهدداً بقوى مسيحية حيث نجده كما ورد على لسان أحد الشهود يوم ضرب الإسكندرية « ينادى بالجهاد الدينى »[1] ، كما أنه يستخدم مع غيره فى المراسلة بين الوطنيين فى القاهرة وعرابى فى جبهة القتال حيث ورد على لسان أحد الشهود: « ولنذكر هنا من كان يعول عليهم فى المراسلة بينه — أى محمد عبده وبين عرابى — وفى السعى بالمحاضر التى كانوا يحررونها بعزل الخديوى الأعظم ، وفى تحرير مقالات ضد الحضرة السنية فنقول هم أبو يوسف الدمياطى وسعد أفندى زغلول المتقدم ذكره وأخوه فتح الله زغلول التلميذ بمدرسة الإدارة وكل من الشيخ محمد خليل والشيخ عبد الكريم سلمان من محررى الوقائع المصرية »[2] .

وربما تفسر لنا تنقلات سعد الوظيفية المتعاقبة خلال حوادث الثورة محاولات الجبهة المناوئة لها احتواء سعد زغلول وإبعاده عن الانسياق فى حوادثها ، حيث

---

(١) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ١٩ ، ملف ٨٩ . والشاهد هو سعيد البستانى « مترجم أفرنكى بقلم المطبوعات » ويضيف : « فاعترضته وقلت له لا يصح لعاقل مهذب مثلك أن ينادى بالجهاد الدينى فإنك تعلم سوء العاقبة من انتشار مثل هذه الأفكار بين العامة فإن ذلك يدفعهم إلى قتل النصارى الموجودين بينهم فإن أردت أن تخطب فى هذا الشأن فاذهب إلى ساحة القتال » .

(٢) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ١٩ ، ملف ٨٥ والشاهد هو رضوان أفندى فهمى « مترجم تركى بقلم المطبوعات » . أما بالنسبة للإشارة التى وردت عن سعد زغلول فيقول الشاهد فى موضع آخر : « وفى زمن الحرب كان اتخذ — أى أحمد بك رفعت مدير المطبوعات وكاتب سر مجلس النظار سابقاً — بعض الجرائد المحلية كجريدة المفيد آلة يودع فيها جملا مطنطنة ويمليها على سعد أفندى زغلول المعاون بالداخلية إذ ذاك الذى كان له الباع الطويل فى تهييج الأفكار وإثارة الفتن والتحريض الكلى على التصدى لسلطة الحضرة الخديوية » .

ينقل من محرر بالوقائع المصرية فى ٣ مايو عام ١٨٨٢ إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ، وينقل من الأخيرة إلى ناظر قلم دعاوى بمديرية الجيزة فى ٦ سبتمبر عام ١٨٨٢ إلى أن يتم فصله منها فى ٢ أكتوبر عام ١٨٨٢ . ولعل من الغريب أن نقله من الوقائع يتم أثناء نظارة البارودى الوطنية ، كما أن فصله من وظيفته الأخيرة يتم بعد تصفية الثورة . ويمكننا أن نفسر ذلك بأن سعداً ابتعد فعلا عن أحداثها وأن ما ورد سابقاً على لسان بعض الشهود لا يمثل الحقيقة تماماً. يؤيد ذلك أن سعداً لم يقدم للمحاكمة كغيره ممن اشتركوا فى الحوادث أو حتى يطلب لشهادة[1]. ولذلك اكتفت نظارة الداخلية — التى يعمل سعد بها — « باستصواب رفته حسب مقتضيات المصلحة[2] » وأصدرت فى حقه الحرمان المدنى[3] ، جزاء على الدور الذى قام به من حيث التحريض فى الصحف .

ولئن كان سعد زغلول قد سلك ذلك فعلا فربما بدافع من ولائه[4] لوطنه لأنه أحس بالخطر الذى يحدق به أمام قوة أوربية « مسيحية » لهذا دعا إلى « الجهاد الدينى » لملافاة ذلك الخطر . ومن هنا نتبين أثر التربية الإسلامية فى تفكيره . وإذا كان قد استفاد شيئاً من موقفه من الثورة بأحداثها فذلك أنه « أكسبه خبرة وأوقفه على نفسية الشعوب فى الانقلابات والثورات »[5] .

وانتهت الثورة باحتلال الإنجليز لمصر وبفقد سعد لوظيفته الحكومية . غير أنه هيأ لنفسه عملا خاصًّا بأن اشترك مع صديقه حسين صقر فى افتتاح مكتب لوكالة الدعاوى — المحاماة — وعمل به بضعة شهور ، لم تنقطع علاقته أثناءها بأستاذه محمد عبده الذى نفى إلى بيروت بسبب اشتراكه فى الثورة .

ونستطيع أن نستدل على تفكير سعد بعد النكسة التى أصابت الثورة من

---

(١) نفس المرجع ، محافظ ١٨ — ١٩ — ٢٠ من الملف رقم ١ حتى الملف ٢٢٠ ثم محفظة ٤٠ ملفات من ١٩٠ حتى ١٩٢ .

(٢) نفس المرجع ، محفظة ٤٠ ، ملف ١٩٢ كما أنه — كما يتضح لنا من خلال ما ورد على لسان الشهود — كان مدفوعاً من غيره سواء محمد عبده أو آخرين

(٣) نفس المرجع ، محفظة ٢٣ ، ملف ٣ .

(٤) الهلال ، السنة ٣٦ عدد أول نوفمبر ١٩٢٧ . من مقال بعنوان : « سعد زغلول ، نصف قرن من الجهاد الوطنى » ص ١٢ .

(٥) كوكب الشرق ، العدد ٩٤٤ ، الصادر فى ٢٧ / ٩ / ١٩٢٧ .

الرسائل المتبادلة بينه وبين محمد عبده . فقد كتب له فى إحدى رسائله بتاريخ ٥ مارس عام ١٨٨٣ يقول : « الحال العمومية على ما تركتها . غير أن الناس أخذوا فى نسيان ما فات من الحوادث وأهوالها . وقلّت قالتهم فيها وخفت شماتة الشامتين منهم وأصبح المادحون للإنكليز من القادحين فيهم وبالعكس والكثير يتوقع انقلاباً أصلياً والله أعلم بما يكون[١] » . ويكتب له فى رسالة أخرى بتاريخ ٦ إبريل عام ١٨٨٣ يقول : « اطلعنا على مقالة السيد — أى الأفغانى — فى جريدة البصير فعلمنا أنها لم تصدر إلا عنه . وقد كان لها الوقع الجميل فى نفوس المصريين على اختلاف طبقاتهم . وقد رأينا له مقالة أخرى هذه المرة فى تلك الجريدة عنوانها ( مضار الشقاق ومنافع الوفاق ) نسجها على منواله المعهود وبين فيها أسباب سقوط الأمم وموجبات ارتفاعها ووعد فى آخرها بنشر رسالة تتضمن إيضاح ما يوجب رفعة الأمة بعد سقوطها ، ومن الغريب أن آراءه فيما يختص ببلادنا تصادف منازل الإحسان عند أولياء الإنكليز الأقدمين ويصوبونها فى كل محفل حضروه مع كونها سهاماً مفوقة إليهم ولكنهم لا يعقلون »[٢] .

والذى نستطيع أن نستشفه من هذه المراسلات أن رأيه بدأ يتغير فى الإنجليز عندما يشير إلى ذلك فى رسالته الأولى ونتبين ذلك بسهولة إذا ما ربطنا بين قوله عن « خفت شماتة الشامتين » وبين تحول القادحين للإنكليز إلى مادحين عندما يقول : « وبالعكس » .

كما نلمح من رسالته الثانية عن بداية علاقته بالإنجليز أو بمن لهم علاقة بهم ، وسنفصل ذلك فيما يلى .

على أية حال لم يمض وقت على اشتغال سعد بالمحاماة حتى قبض عليه فى

---

( ١ ) رضا ، تاريخ الأستاذ الأمام ، جـ ١ ، صفحات ٢٧٥ — ٢٧٦ . وربما قصد سعد من الأنقلاب الأصلى الذى يشير إليه فى رسالته تلك التغييرات والترتيبات النظامية التى انتوت سلطات الاحتلال إحداثها فى مصر حيث لا يمكننا أن نفسر هذا بغير ذلك . حتى ولو كان يشير بها إلى ما قد يكون قد سمعه عن تشكيل جمعية سرية تهدف إلى طرد الإنجليز من مصر بالقوة ، أولا لأنها لم تكن قد تكونت بعد — كما سنرى بعد قليل — ثم ثانياً لأنه لم يكن له فيها دور . وثالثاً فإن موقفه من الثورة معروف ورأيه فى الإقدام والتغيير واضح كما سبق القول . كما أن علاقاته التالية بالإنجليز تفسر ذلك تماماً .

( ٢ ) رضا ، المرجع السابق ، صفحات ١٠٨٠ — ١٠٨٢ .

العشرين من يونية عام ١٨٨٣ بتهمة الاشتراك فى « المؤامرة الوطنية المصرية » المسماة « بجمعية الانتقام » والتى يبدو أن هدفها كما جاء فى أحد المنشورات التى كانت توجهها للقناصل : « أن الجمعية السرية لم ترم فى تأسيسها إلى المساس بالدستور أو نظم الحكومة أو الحرية المعنوية والفكرية للأفراد وإنما غرضها تحرير الوطن وطرد الإنكليز من مصر وإخراجهم من وظائف الحكومة أو من توظف منهم فى الجيش » . كما جاء فيه : « ونحن نحافظ على أرواح الأجانب من كل جنسية كانوا ومن جميع الأديان فكلهم ضيوف للوطن ولكن أى أجنبى أو وطنى يجرؤ بعد الميعاد الذى حددناه على أن يأوى فى منزله جنود الإنكليز أو أن يتعامل معهم فى البيع والشراء يعاقب بالموت وتغتصب أو تحرق أمواله وترغم عائلته على الخروج من الوطن ، ولكى لا نتهم بانتهاك حرمة القواعد الدولية قد حددنا هذا الميعاد لتبدأ الجمعية عملها العدائى . فلتحى مصر والموت للإنكليز [1] » .

وتضع الجمعية لنفسها قانوناً أساسياً فى ١٤ مايو عام ١٨٨٣ مكوناً من عشرين مادة يوضح كيفية دخول العضو الجمعية ، وطريقة العمل بها ، ونظام الأوامر والتكليفات للأعضاء ، واختيار قياداتها ، والضمانات المكفولة لأعضائها فى حالة القبض عليهم ، والأسلحة التى يتلقونها من الجمعية ، وأسلوب التخفى ، ومقدار اشتراك العضو وغير ذلك [2] .

وتأخذ الجمعية بعد تكوينها فى إرسال الإنذارات والتهديدات للخديو والأمراء والنظار وحكمدار البوليس وغيرهم تطلب منهم مساعدة الجمعية فى آداء رسالتها أو تحذرهم من إتيان بعض الأعمال التى يقومون بها [3] . ولكن فى العشرين من يونية عام ١٨٨٣ تقبض الحكومة على مجموعة من المصريين برئاسة رجل يحمل الجنسية الجزائرية وهو الدكتور محمد بن سعيد — الذى كان يعمل طبيباً فى دائرة

---

(١) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٢٣ ، ملف ١ .

(٢) نفس الملف .

(٣) المرجع السابق ، ملفات ١ — ٣ ومن ذلك إنذار إلى شريف باشا رئيس النظار جاء فيه : « ياصاحب السعادة : قد أعلن عن بيع ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرون ألف بندقية ومائتين مدفع فهذا البيع لا يصح أن يحصل لأن هذه الأسلحة ملك الأمة التى اشترتها من دمائها وعرق جبينها والجمعية ستعاقب أعضاء مجلس النظار إذا لم يعلن عن إيقاف هذا البيع فى الجرائد فى بحر ثمانية أيام على الأكثر . توقيع رئيس الجمعية ( المنتقم ) » وهناك إنذارات أخرى كثيرة على هذا النمط .

أحد أمراء الأسرة الخديوية[١] ويستصوب حكمدار بوليس القاهرة إلقاء القبض على مجموعة أخرى من المصريين « الذين كانوا على الأخص من المشتركين فى العصيان العسكرى » «حتى تتبين الحقيقة وينكشف السر» ويقبض على سعد زغلول مع هذه المجموعة[٢] .

وتشكل نظارة الداخلية لجنة للتحقيق مع المقبوض عليهم برئاسة المستشار أدولف فلمنكس وعضوية المستشار أرنست دوهلس ووكيل النيابة حسين واصف . وتستمر اللجنة فى عملها . وفيما يتعلق بسعد زغلول ينفى علاقته تماماً بمحمد سعيد ، كما ينفى التهم الموجهة إليه[٣]. وعلى ذلك تكتب اللجنة لمأمور ضبطية مصر فى ٢٦ يونية عام ١٨٨٣ ضرورة الإفراج عن تسعة عشر متهماً بما فيهم سعد زغلول لأنه « لم يظهر منها –أى من أسماء المتهمين التى طلبت اللجنة الإفراج عنهم من بين المقبوض عليهم– أدنى دليل مهم باشتراكهم فى الأحوال المنسوبة إلى محمد سعيد وشركاه فنرى أنه من الوجوب علينا أن نطلب من سعادتكم الإفراج عنهم مؤقتاً»[٤]. ولما لم يتم ذلك فعلا تعود اللجنة إلى الكتابة مرة ثانية فى ٧ يولية عام ١٨٨٣ فتقول :

(١) ويبدو أن الذى وشى بهذه الجمعية وكشف أمرها شخص يدعى اسكندر إسلام حيث ذهب فأبلغ دار المعتمد البريطانى بذلك . راجع أحمد شهاب ، إنجلترا فى مصر ، ص ٨٤ وما بعدها .

(٢) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٢٣ ، ملف ٣ كما جاء فى محضر التحقيق الذى أجرته حكمدارية بوليس القاهرة مع المقبوض عليهم ورفعته إلى لجنة التحقيق .

(٣) المرجع السابق ، ملف ٢٥ ، وكان قد عثر فى أثناء القبض على سعد على قصاصة صغيرة جداً من الورق – مودعة بالملف – ومكتوب عليها شطر من بيت شعر يقول « لى فى ضمير الدهر سر كامن » وكتب أسفله ستة أسطر أخرى لا معنى لها . كما كتب فى وسط بعض الكلمات ثلاث علامات على شكل حرف M . وفى الإقرار الذى قدمه سعد للجنة أن « الشطر لا يكون له معنى مقصود لى بوجه من الوجوه ولا ما فى وسطه من الألعاب التى تشبه الحروف الفرنساوية . وأن كتابة هذه الورقة لم تكن إلا على العادة التى اعتدتها ويعرفها جميع الذين يجتمعون بى وإنى أقول بكل صراحة إنى لم أقصد بها شيئاً إلا التسلى واللعب جرياً على عادتى . كاتبه سعد زغلول » .

وكان الدكتور محمد سعيد المسئول الأول عن تشكيل هذه الجمعية قد أنكر علاقته ومعرفته بسعد زغلول حيث قال فى اعترافه : « بأنه لا يعرف مطلقاً سعد سيجول » وكتب ذلك مما يدل على أنه لا يعرفه فعلا ولا علاقة له به . راجع محفظة ٢٣ ، ملف ٤٢ .

وكانت التهم الموجهة إليهم هى : « التآمر ضد نظام الحكومة – خطابات تهديد بالقتل – تهم فرعية مثل جرائم نصب وشروع فى نصب » . محفظة ٢٣ ، ملف ٥٢ .

(٤) نفس المرجع ، محفظة ٤٠ ، ملف ١٩٢ .

« حيث إن تحقيقنا قد انتهى أو أشرف على الانتها فنعيد الطلب الذى تحرر منا بشأن الإفراج على كامل المتهمين ماعدا محمد بن سعيد(١) ».

ويفرج فعلا عن بعض المتهمين ويستبقى آخرون ومنهم سعد زغلول الذى يقدم التماساً إلى لجنة التحقيق فى ١٤ يوليو عام ١٨٨٣ يقول فيه : « أتشرف بأن أرفع لسيادتكم مع فائق الاحترام أنى لا أزال موضوعاً فى السجن مع تحقق اللجنة العادلة من براءة ساحتى مما نسب إلى فالأمل إسعافى بإجراء أمر الإفراج عنى رعاية لجناب الحق وتنفيذاً للقانون ولسيادتكم أجمل التشكرات وأبهاها(٢) » .

ويتم الإفراج عنه بعد مدة فى الثالث من أكتوبر عام ١٨٨٣ « بناء على ما رآه حضرة النائب العمومى لزوم الإفراج عن حسين صقر وسعد زغلول كما أن وكيلهما المسيو فيجرى قدم تقريراً لها — أى لنظارة الحقانية — باستعداده لتقديم الضمان اللازم عنهما(٣) » ويتحرر الضمان فعلا. والذى يضمن سعد شخص يدعى أحمد عثمان « الكتبى » ويبدو أنه صاحب محل لبيع الكتب لأن « مختار الكتبية » أحمد سلمان ضمن الضامن وتعهد بكل ما ورد فى تلك الضمانة وأهم ماجاء فيها : « ضمان حضوره — أى سعد زغلول — وقت طلبه بدون تأخير » وأن « ضمانتى للمذكور هى على شرط استقامته وحسن سيره وسلوكه وعدم تداخله فى الأمور السياسية(٤) » .

والذى يبدو أنه لم يكن ليفرج عن سعد زغلول —رغم براءته مما نسب إليه وعدم اشتراكه بأدنى دليل كما ورد فى تقرير لجنة التحقيق— لولا تدخل من الشاعر الإنجليزى بلنت لدى كل من إفلن بيرنج وجلادستون(٥) . ولا ندرى على وجه التحقيق الظروف

---

(١) نفس المحفظة .

(٢) وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٢٣ ، ملف ٢٥ .

(٣) نفس المكان ، وقد كان سعد يقرأ خلال فترة سجنه جريدة « روضة الإسكندرية » التى كانت ترسل له ويسمح له بذلك . محفظة ٢٣ ، ملف ٦ .

(٤) المرجع السابق ، محفظة ٤٠، ملف ١٩٢ . كما جاء فى هذه الضمانة أيضاً : « إذا حصل منى عجز عن إحضاره فأكون ملزوم بدفع غرامة من خمسمائة غرش إلى ألفين غرش صاغ فضلا عن قبولى ما يترتب على من الجزاء البدنى بمعرفة المجلس المختص بذلك حسبما ينظر إليه من حياته وقتله مسئولية مضمونى المذكور » . أما فيما يتعلق بالدكتور محمد سعيد فقد صدر عليه حكم من مجلس ابتدائى مصر وتأيد من استئناف مصر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ « بنفيه إلى البلاد البعيدة حسب المادة السادسة من فصل أول من القانون » . محفظة ٢٣ ، ملف ٥٢ .

(٥) Blunt, W.S.: My Diaries, Part II, p. 156.

التى دعت بلنت إلى تدخله للإفراج عن سعد . فربما تم ذلك بناء على وساطة محمد عبده من منفاه، أو ربما تم بوحى من بلنت ذاته — نظراً لصلة سعد بمحمد عبده — حتى يكتسب عطف بعض المصريين المتنورين ليتعرف من خلالهم على ما يرونه مناسباً من نظم وقواعد لحكم مصر وبذلك يكون قد ساعدهم من وجهة نظرهم وخدم بذلك — أولا وقبل كل شيء — بلاده خلافاً لما يراه البعض [١] .

على أية حال يخرج سعد من سجنه ويستأنف عمله فى المحاماة ويكتسب شهرة واسعة وثراء لا بأس به يؤهله لارتياد أوساط الطبقة العالية [٢] وتتوطد علاقته بالإنجليز [٣] . من خلال بعض الشخصيات المصرية ومن بينهم الشيخ أمين أبو يوسف [٤] ، الذى كان هو الآخر أحد تلامذة محمد عبده [٥] . ولا ندرى على وجه التحديد أى منهما قد جر الآخر إلى هذه العلاقة . ولكن الذى نعلمه على وجه اليقين أن أبا يوسف هذا كان يمتلك منزلا فى رأس البر اعتاد أن يستقبل فيه بعض أصدقائه فى فصل الصيف . ونجد أن سعد زغلول يذهب إليه مع سير « الدن جورست » الذى كان يعمل وقتذاك مستشاراً لنظارة المالية، وقام أحمد فتحى — شقيق سعد — بتقديم صاحب النزل إلى سير « الدن جورست » [٦] .

وتزداد تلك العلاقة وثوقاً بعد عودة الشيخ محمد عبده من منفاه فى أواخر عام

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ١٦٨ . ونستطيع أن نستدل على ذلك مما يكتبه بلنت ذاته فى مذكراته ، من لقاءاته مع بعض المصريين واستطلاع رأيهم فى المواقف ثم مقابلاته بعد ذلك للمسئولين الإنجليز لإقناعهم بها . راجع الجزء الأول من مذكراته صفحات ٤٥ ، ٦٢ ، ٩٠ .

(٢) من تصريح للدكتور بهى الدين بركات فى مقابلتى الرابعة مع سيادته بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٦٨ وكان محور الحديث حول دور الصالونات فى حياة زغلول .

(٣) الذين جاءوا لمصر — كما يعترف بذلك مؤلف إنجليزى — لحراسة الممر المائى للمتلكات الآسيوية للإمبراطورية ولحماية القاعدة الأساسية لمستعمراتها الأفريقية . وكانوا هناك لأمر ثان هو أن يطوروا مصادر الدخل المصرية من أجل صالح أوربا بصفة عامة ومصالح إنجلترا بصفة خاصة . ثم ثالثاً بهدف الاستمرار فى تعليم المصريين حتى يصبحوا إنجليز » . راجع Young, G.: Egypt, p. 199

(٤) وهو أحد الذين حكم عليهم نتيجة لاشتراكهم فى أحداث الثورة بالنفى ثلاث سنوات إلى بيروت . الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٥٣٢ .

(٥) Youssef, A.: Independent Egypt, p. 19.

(٦) Ibid, p. 20.

١٨٨٨ وهو نفس التاريخ الذى كان بلنت– الشاعر الإنجليزى المشهور بعطفه على الوطنيين– قد قرر أن يقيم لنفسه بيتاً فى إحدى ضواحى القاهرة ليقضى به فصل الشتاء كل عام[١] . وتم لقاءات بلنت بالشيخ محمد عبده والذى لابد أن يكون قد تقابل خلالها مع سعد زغلول :

وفى نفس الوقت كانت إحدى الأميرات من الأسرة الخديوية وهى نازلى فاضل قد اتخذت من منزلها صالوناً يلتقى فيه عدد محدود من الزوار[٢] من أهل العلم والفن والأدب من مصريين وأجانب[٣]. ويرجع سبب اشتغالها بالسياسة إلى أنها كانت تنتمى إلى فرع من الأسرة الحاكمة كان يدعى أحقيته بولاية العرش ، لذلك ناوأت الخديو إسماعيل كثيراً وهذا يفسر سر علاقتها القديمة بجمال الدين الأفغانى أثناء فترة وجوده بمصر[٤].

ولقد تميزت هذه الأميرة بذكاء ودهاء وربيت على النمط الأوربى وتثقفت ثقافة غربية ، كما أنها تزوجت بالسفير العثمانى فى لندن وعاشت معه بها فاتصلت بعالم السياسة والدبلوماسية. وبعد وفاة زوجها أقامت بمصر[٥] وقد اشتهر عنها ميلها للإنجليز ومجاهرتها بحبهم والإعجاب بما تظن أنهم أتوه بمصر من الأعمال[٦]، الأمر الذى دعاها فيما بعد إلى أن تلجأ إلى ملك الإنجليز بظلامة ضد تصرفات الخديو عباس معها ومع أمراء آخرين فيما يتعلق بتوزيع المخصصات المقررة لهم واستحقاقهم

(١) ويقع فى قرية « الشيخ عبيد » التى تبعد عن القاهرة بعشرة أميال بالقرب من مدينة المرج . راجع Blunt, W.S.: My Diaries, Part 1, pp. 11, 30.
وكان الشيخ محمد عبده بعد عودته من منفاه قد اتخذ سكناً له بجهة « عين شمس » وهى شديدة القرب من هذه القرية . راجع رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٧٧٤

(٢) Chirol, V.: The Egyptian Problem, p. 166.

(٣) الهلال ، العدد ١٢ الصادر فى ١ / ١٢ / ١٩٦٧ صفحات ٣٢١ – ٣٢٥ من مقال بعنوان « أثر المرأة فى حياة الشيخ محمد عبده » بقلم مصطفى عبد الرازق .

(٤) رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ، ص ٨٩٧ . حيث ورد فى خطاب من الأفغانى إلى محمد عبده مانصه : « وأما تمثال الكمال والجمال حضرة البرنسيس – أى نازلى فاضل – التى لها من قلبى المنزل الأبهى والمقام الأسنى » .

(٥) الهلال ، المرجع السابق . راجع كذلك مذكرات محمد فريد ، الكراسة الثانية ص ٦٥ – ٦٦

(٦) اللواء ، العدد ٢٨٩١ ، الصادر فى ٢٥ / ٢ / ١٩٠٩ .

فى الأوقاف[١] ولقد كانت تقوم بنشاطاتها معتمدة على مساندة إفلن بيرنج — لورد كرومر[٢].

ويبدو أن علاقة سعد زغلول بصالون هذه الأميرة قد توثقت عقب عودة الشيخ محمد عبده من بيروت وتردده عليه مع بلنت إن لم يكن قبل ذلك . حيث إن سعداً كان قد تعين وكيلا — محامياً — لأعمال الأميرة[٣] ومن خلال تردد سعد على هذا الصالون توطدت علاقته بالكثير من الموظفين الإنجليز فى مصر وكان على رأسهم إفلن بيرنج نفسه[٤].

ولقد لعب هذا الصالون[٥] دوراً بارزاً فى الحياة المصرية خلال هذه الفترة حيث «كانت تحل فيه عظائم الأمور وتقعد» كما «كانت تمحص وسائل الإصلاح الاجتماعى وكان يمهد لنشر الجديد والدعوة إلى الرقى والمدنية كما كان يشجع أهل المواهب الممتازة[٦]» . وبمعنى آخر ساعد هذا الصالون على ترويج الأفكار الغربية بعد تطويعها من خلال المصريين الذين ترددوا على هذا الصالون وفقاً لمتطلبات الحياة الشرقية الإسلامية والمصرية بصفة خاصة . كما أنه ساعد بعض المصريين المتنورين ممن اختلفوا إليه فى الحصول على مراكز فى الإدارة المصرية كان من بينهم سعد زغلول — كما سبق أن رأينا — وفى هذا الصدد لاينبغى أن نغفل «دور الهيئات السياسية

---

(١) الأخبار ، العدد ٣٢ ، الصادر فى ٥ / ٤ / ١٩٠٧ .

(٢) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد ٤٨٣٢ ، الصادر فى ١١ / ٥ / ١٩٥١

(٣) محمد فريد ، تاريخ مصر من ١٨٩١ ، ، الكراس الثانية ، ص ١٩ وراجع كذلك :
Blunt, W. S.: My Diaries, Part 1, pp. 12, 246.

(٤) روز اليوسف ، العدد ١٠١ ، الصادر فى ١٣ / ١٠ / ١٩٢٧ . من مقال بعنوان « المغفور له سعد زغلول » ص ٦ .

(٥) وإلى جانب هذا الصالون وجدت صالونات ومنتديات أخرى من أبرزها صالون مصطفى رياض باشا — رئيس النظار السابق ، راجع عبد اللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية فى مصر ، ج ٤ ، ص ١٨٠ . وكذلك صالون أو منتدى لطيف سليم الذى كان قائداً للمدرسة الحربية وممن اشتركوا فى قيادة مظاهرة الضباط ضد نوبار أثناء وزارته الأوربية كما كان واحداً من العرابيين . وقد اتخذ هذا الصالون طابعاً سياسياً تردد عليه بعض الشباب ممن لعبوا أدواراً متفاوتة فى الحياة المصرية السياسية كان أهمهم مصطفى كامل ، إسماعيل صبرى ، محمود سالم ، إسماعيل الشيمى ، على الليثى راجع : Holt, P.M.: Political and Social Change in Modern Egypt, p. 311.

(٦) الهلال : مرجع السابق .

فى أنها تجعل من مهمتها الأولى التعرف على الأشخاص وتقصى اتجاهاتهم وميولهم ومراكز الضعف والقوة فيهم » [١].

وإذا كان هذا الصالون قد لعب دوراً هاماً فى تغيير أفكار الشيخ محمد عبده الخاصة بموقفه من الإنجليز وسمح بصداقته الشخصية للورد كرومر ، كما أكسبه الماماً بموضوعات لم يكن من قبل ليتعرض لها [٢] ، فإنه من غير المشكوك فيه أنه قد ترك نفس الأثر على أفكار سعد زغلول « أصدق أصدقائه » [٣] الأمر الذى حدا بمحمد عبده إلى أن يرسل لبلنت عقب توقيع « الاتفاق الإنكليزى الفرنساوى بأن نظام الحكومة يجب أن يكون متمشياً على غل يد الخديوين عن كل شىء فى الإدارة حتى الأمور المختصة بالدين وأن تكون القوة التشريعية فى يد نواب من الأمة ولا بأس أن يوجد فيهم إنكليز . والسلطة التنفيذية فى مجلس النظار الذى لا يضر أن يكون فيه بعض الإنكليز بشرط أن يكون الرئيس مسلما وأن تكون جميع الوظائف بعد ذلك فى يد المصريين سواء أكانت حقانية أو إدارية ولا بأس أن يكون السردار إنكليزياً وبعض القواد أيضاً [٤]» . وكان محمد عبده قد استشار أصدقاءه فى ذلك الخطاب قبل إرساله . ويكتب سعد زغلول معقبا على نشر هذه الكتابات فى الجرائد فى أول يناير عام ١٩٠٨ وما أثارته من غضب الخديو والرأى العام « وبما أنى أصدق أصدقائه — أى محمد عبده — فمن الطبيعى أن أكون أول ما يخطر ببال سموه والملتفين حوله [٥]» . ويعلق سعد قائلا : « إنى أتوقع شراً من نشرها لأنه يفتح للأعداء بابا لتوسيع الخرق ما بين الأمير — أى الخديو — وبينى . ولكنى أعتمد فى الوقاية على الله ولا أبالى بعد ذلك ما دمت لا أريد إلا خيراً [٦]» .

---

(١) من حديث جرى مع الدكتور بهى الدين بركات أثناء مقابلتى الرابعة مع سيادته بتاريخ السبت ١ / ٦ / ١٩٦٨ . وكان يدور حول ملابسات وظروف تعيين سعد زغلول فى القضاء والنظارة وعلاقة تردده على صالون الأميرة بكل ذلك وقد صرح لى سيادته بنشره .

(٢) الهلال : المرجع السابق .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٠٦ .

(٤) نفس المرجع . ثم راجع كذلك آراء محمد عبده الذى صرح بها لبلنت حول هذا المعنى فى : Blunt, W.S.: My Diaries, Part 1, pp. 90-91, 214.

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٠٦ .

(٦) المرجع السابق ، كراس ١٢ ، ص ٥٩١ .

يتضح لنا مما تقدم بما لايدع للشك مجالا الأثر الذى تركته لقاعات الصالون فى أفكار سعد زغلول فى ذلك الوقت . من حيث إنه قبل التعامل مع الإنجليز – رجال الاحتلال – بل إنه وجد فيهم قوة لمحاربة سلطة الخديو واتخاذهم وسيلة للإصلاح فى البلاد عن طريق وجود ممثلين لهم فى الهيئة التشريعية القائمة وكذلك فى الهيئة التنفيذية – مجلس النظار – وفى رئاسة الجيش .

هذه إذن هى محصلة تفكير سعد السياسى خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .فلا عجب بعد ذلك أن يكافأ سعد « لاستنارته » بتقلد الوظائف والتدرج فيها حتى منصب النظارة لكى يسهم بنفسه فى تنفيذ ما كان يراه ويعتقده .

كما أن هذا الصالون قد أثر على سعد زغلول فى جانب آخر من جوانب تفكيره ونعنى به صميم تفكيره الإسلامى الذى استمده من دراسته الأزهرية حيث إنه نبذ تماماً الفكرة التى طالما نادى بها مصطفى كامل فى مستهل حياته السياسية وحتى بعد تأليفه الحزب الوطنى وهى فكرة الجامعة الإسلامية[١] ، الأمر الذى دعا سعد إلى أن يطلق على مصطفى كامل وحزبه « ذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة »[٢] .

ويذهب سعد أبعد من ذلك عندما يتعين ناظراً للمعارف ويأخذ على عاتقه إنشاء مدرسة القضاء الشرعى بغرض تخريج قضاة شرعيين للمحاكم الشرعية[٣] . وبإنشاء هذه المدرسة يكون الأزهر قد سلب اختصاصاً آخر من أهم اختصاصاته ونعنى به تخريج القضاة الشرعيين بعد أن سلب منه اختصاص تخريج مدرسين للغة العربية

(١) أحمد شفيق ، الحولية الأولى ، ص ١١٩ . وبذلك يكون تعيين سعد زغلول ناظراً قصد منه كرومر – إلى جانب ما سبق أن قلناه – محاولة التغلب على المشاكل الثلاث الرئيسية التى كانت تواجهه فى مصر وهى : « الحزب الوطنى والجرائد العربية المعادية لإنكلترا والجامعة الإسلامية » والتى يمكن « مقاومتها بادخال حرية ذات ذكاء فى الإدارة وبواسطة نمو المبادىء الإصلاحية بين المسلمين أنفسهم » كما أشارت إلى ذلك مجلة « أدنبره » ونقلتها عنها جريدة المؤيد ، العدد ٥٠٨٣ ، فى ٧ / ٢ / ١٩٠٧ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٤٤ .

(٣) راجع ما كتبناه عن إنشاء هذه المدرسة فى الفصل الثالث « سعد ناظراً » ثم مذكرات سعد زغلول ، كراس ١١ ، صفحات ٥٦١ – ٥٦٢ .

بإنشاء مدرسة دار العلوم ، الأمر الذى أوقع سعد فى خلاف شديد مع الخديو لأن الأزهر كان أحد المصلحتين اللتين أطلقت فيهما يد الخديو [١] ذلك لأن سعداً كان يرى أن تسند إدارة الأزهر إلى أحد النظار [٢]—بعيداً عن الخديو— ويستحسن أن تكون نظارة المعارف [٣]. لأن « علة الخلل فى الأزهر ارتباطه بالمعية » [٤] .

وبذلك يكون هذا الصالون وغيره قد ترك أثراً بعيداً فى خلق مدرسة فكرية سياسية تزعمها محمد عبده وعقد عليها الإنجليز أملا كبيراً فى إحداث التغيير المنشود فى مصر [٥] . دون أن يزعزعوا أركان الدين الإسلامى أو يتركوا الشعائر التى لا تخلو من أساس دينى [٦] .. ولكن يبدو أن أعضاء هذه المدرسة لم يكونوا من الكثرة أو من التشابه والانسجام بحيث يستطيعون أن يكونوا حزباً إصلاحياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة [٧].

ولئن تركت هذه الجماعة من أثر فإنه يكون قد أعطى للإنجليز الفرصة لكى يضعوا « أيديهم على نبض الشعب المصرى — أى الأزهر —تلك المؤسسة التى لعبت دوراً واسعاً فى تشكيل الفكر الإسلامى» [٨] كما أن أفكارهم يمكن أن تمثل نقطة بداية لقومية مصرية معتدلة متنورة لا تصل إلى حد توفير أساس يستمد منه القوميون المصريون أفكارهم حيث أن مصدر إلهامهم الأساسى كان الفكر الغربى والقومية اللبرالية الغربية [٩].

وإذا كان ذلك كذلك فبماذا نفسر تعضيد سعد زغلول لجريدة المؤيد منذ قيامها ،

---

(١) أحمد أمين ، حياتى ، ص ٩٣ وما بعدها . وأما المصلحة الأخرى فكانت الأوقاف .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٧٨٠ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٧٨٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٧٨٤ .
(٥) Egypt, No. 1, 1906, pp. 15-16 & Cromer: Modern Egypt, Vol.11, pp. 179-181.
(٦) المنار ، المجلد ٩ ، العدد ٤ الصادر فى ٢٤ / ٥ / ١٩٠٦ مقال حول الشيخ محمد عبده ص.٢٧٦ .
(٧) آدمز ، الإسلام والتجديد ، ص ٤ .
(٨) Chirol: V., The Egyptian Problem, pp. 96, 240.
(٩) Safran: N.: Egypt in Search of Political Community, pp. 85, 101. ثم انظر كذلك مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٢٨ ، فى ٧ / ٥ / ١٩٥١ .

وهى الجريدة التى أنشئت بهدف « محاربة الاحتلال والمقطم » كما سبق أن أشرنا[١] بل أنه يذهب أبعد من التعضيد المادى عندما يشترك مع غيره فى تحرير بعض موضوعاتها [٢] ، كما أنه يساهم فى ابريل عام ١٩٠٩ – أى بعد تعينه فى النظارة – فى شراء مجموعة كبيرة من أسهم هذه الصحيفة إنقاذاً لها من التوقف [٣] وهى المتحدثة فى ذلك الوقت باسم القصر . فماذا يعنى ذلك كله ؟ .

يبدو لنا أنه سلك ذلك أولا بهدف المحافظة على المشاعر الوطنية ليكتسب لنفسه عطف الرأى العام عليه . ثم ثانياً لتعضيد « إفلن بيرنج » فى سياسة التى صرح بها وكانت تقضى بعدم التعرض للصحافة المصرية [٤] وهى السياسة التى نعتقد أن غرضها هو امتصاص كل شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين وهو الأمر الذى قد لاتحمد عقباه إذا تعرضت الصحافة للكبت ولم يسمح لها بالظهور . ثم ثالثاً لأن سعد زغلول سيشترك مع أصدقائه فى معالجة بعض الموضوعات الشرقية والإسلامية على صفحات هذه الصحيفة جرياً على خطتهم لدرجة أن أصبحت معها الصحيفة موضعاً للثقة عند قراء العربية [٥] كما أنه عندما يساهم فيما بعد أثناء اشتغاله بالنظارة فى انقاذ الصحيفة فإنما كان يفعل ذلك من قبيل التكتيك السياسى حيث أنه قد تصالح مع الخديو مؤقتاً ومعه صديقه محمد سعيد أثناء رئاسة بطرس غالى للنظارة وكان الخديو يهدف من وراء ذلك إلى إحراج مركز بطرس غالى أمام الإنجليز فى فترة الوفاق التى جاء بها جورست . كما أن سعد زغلول كان يهدف من ورائها إلى أن يظهر لجورست مبلغ قوته وتأثيره ؛ لأن الأخير كان قد أدار له ظهره مؤقتاً فى فترة الوفاق هذه حيث لم يعد فى حاجة إلى التعامل مع الخديو من خلال نظار مؤيدين له طالما كانت هذه هى علاقته به .

ونعتقد أيضاً أن نفس الهدف هو الذى كان من وراء التفاف الكثيرين من شيعة محمد عبده – ومن بينهم سعد زغلول – حول الجمعية الخيرية الإسلامية فعلى حين

---

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس رقم ٢ ، ص ٥٧ . ثم راجع ما كتب فى هذا الشأن فى الفصل الأول .

(٢) إبراهيم عبده . تطور الصحافة المصرية ، ص ٢١٠ .

(٣) المعرض ، العدد ١١٨ فى ٩ /٤/ ١٩٠٩ . وقد اشترى سعد ٣٠ سهماً بلغت قيمتها مائة وخمسين جنيهاً .

(٤) Egypt, No 1 (1907), p. 8.

(٥) إبراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

أن هؤلاء المصريين نظروا إليها باعتبارها مؤسسة إسلامية خيرية تهدف إلى تربية أبناء الفقراء ومساعدتهم يبدو لنا أن إفلن بيرنج كان يهدف بذلك إلى احتواء كل هؤلاء القادة وصرف نشاطهم عن مجرد التفكير فى تكوين حزب سياسى ربما قد يتطور فى المستقبل . ويتضح لنا ذلك من اشتراكه فى عضوية هذه « الجمعية الإسلامية » ومحاولاته التدخل فى سياساتها [١] .

لكل ذلك عندما يبدأ مصطفى كامل الدعوة فى جرائده باسم الحزب الوطنى — قبل أن يعلن رسمياً — عن قيام الحزب وبرنامجه فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ [٢] ، يسعى كرومر فى تأسيس جريدة لتتصدى لجرائد مصطفى كامل على شكل شركة مساهمة من « عقلاء المصريين » معظمهم من بين أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية وكبار الموظفين الحكوميين — وكان ذلك فى ٢٣ يوليو عام ١٩٠٦ [٣] . وتصدر الجريدة فعلا فى ٩ مارس عام ١٩٠٧ [٤] وهى التى ستتطور بعد ذلك — وبعد رحيل كرومر نفسه — إلى حزب الأمة فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٠٧ [٥] أى من قبل أن يعلن رسمياً عن قيام الحزب الوطنى . ذلك هو التفسير الطبيعى لنشأة الأحزاب فى مصر إذ أنه ليس من قبيل المصادفة أن تتكون تلك الشركة المساهمة «للجريدة» بعد مرور شهر واحد فقط على محاكمات دنشواى الشهيرة — هذا إلى جانب ما أشيع عن وجود أصابع كرومر فى ظروف نشأتها [٦] .

على كل حال يظهر هذان الحزبان إلى الوجود قبل نهاية عام ١٩٠٧ . وبتكوينهما يتعاقب بعد ذلك وفى العام التالى وما بعده ظهور أحزاب كثيرة أخرى وهى حزب

---

(١) رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، ج ١ ، ص ٧٢٩ .

(٢) أحمد رشاد ، مصطفى كامل حياته وكفاحه ، صفحات ٢٦٧ — ٢٧١ .

(٣) أحمد لطفى السيد ، صفحات مطوية ، ص ١٨٦ — المنار ، المجلد ٩ ، العدد ٦ الصادر فى ٢٣ / ٧ / ١٩٠٦ ص ٤٧٧ من مقال حول « الجريدة » .
أنظر كذلك Alexander, J.: The Truth about Egypt, p. 129.

(٤) حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، أعلام العرب ٣٩ ، ص ١٣٥ .

(٥) أحمد رشاد ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ — المنار ، المجلد ١٠ ، العدد ٨ الصادر فى ٨ / ١٠ / ١٩٠٧ من مقال حول حزب الأمة ص ٦٣٨ .

(٦) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٣٢ الصادر فى ١٩ / ٥ / ١٩٥١ — أحمد شفيق ، مذكراتى ، حـ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٢٩ . مذكرات محمد فريد الكراس الأولى=

الإصلاح على المبادئ الدستورية(١) ثم حزب المستقلين المصريين(٢) ، وحزب مصر الفتاة(٣) وحزب النبلاء(٤) وحزب العمال المصرى(٥) وحزب الأحرار المصريين(٦) وحزب الوطنيين الجمهوريين(٧) والحزب المصرى(٨) ، ثم أول حزب اشتراكى مصرى وهو حزب الاشتراكيين المبارك(٩).

وإذا كانت هذه الأحزاب جميعها قد أعلنت عن برامجها المختلفة إلا أنه يبين أن غالبيتها كانت ترتبط بأشخاص مؤلفيها وتدور حولهم لأنها لم تنشأ نشأة طبيعية على غرار الأحزاب فى أوربا ولكونها بدأت بداية مقلوبة : قيادات تجرى وراء القواعد لا العكس . مما أدى إلى أنه لم يكن للكثير منها — إن لم يكن كلها —

= ص ١١ . حسين فوزى النجار ، المرجع السابق ، صفحات ١٢٥ — ١٣٠ ثم :

Lloyd: Egypt Since Cromer, Vol., 1, p. 50.

Chirol, V.: The Egyptian Problem pp. 112-113 & Elgood, P.G,: The Transit of Egypt, p. 145.

ويمكن الرجوع إلى عوامل مساعدة أخرى لنشأة الأحزاب فى مصر يذكرها : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ٣٩ وما بعدها .

(١) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٣٢ فى ١١ / ٥ / ١٩٥١ .

(٢) Cunningham, A.: To-day in Egypt, pp. 236,260-264 & Alexander, J.: The Truth about Egypt, pp. 175-177.

(٣) Alexander, J.: Ibid, pp. 169, 277-281.

(٤) Ibid, pp. 184-195.

(٥) الأخبار ، العدد ١٥٧ الصادر فى ١٥ / ٧ / ١٩٠٨ .

(٦) Op. Cit., p. 131.

(٧) Ibid., pp. 133, 146.

(٨) المؤيد ، العدد ٥٥٦٠ الصادر فى ٢ / ٩ / ١٩٠٨ .

(٩) Op. Cit., pp. 218-219.

وقد اعتمدنا على كتاب Alexander فى إثبات الكثير من هذه الأحزاب ، وخاصة حزب النبلاء ، وحزب الأحرار المصريين ثم حزب الوطنيين الجمهوريين وأخيراً حزب الاشتراكيين المبارك ؛ حيث إننا لم نعثر على إشارة لواحد منها فى كل المصادر العربية المعاصرة التى رجعنا إليها ومن أهمها الصحافة .

وربما كان لاشتغال ألكسندر بالصحافة واتصاله بدار الوكالة البريطانية دور كبير فى التعرف على ظروف نشأة هذه الأحزاب و برامجها ومؤلفيها . كما أننا قد ترجمنا هذه التسميات لتلك الأحزاب عن الاصطلاحات الإنجليزية التى أوردها المؤلف والتى ربما قد تختلف قليلا عن أسمائها العربية التى تسمت بها .

تنظيمات وبرامج محددة ولوائح داخلية تربط أعضاءها بها مما يجعلها أقرب ما تكون إلى النقابات والطوائف - إذا جاز لنا استعارة هذا التشبيه - التي ينحصر تفكيرها في المصالح الطائفية أو المهنية[1] .

ومهما يكن من أمر هذه الأحزاب التي كانت على أي حال دليلا واضحاً على تنبه المصريين وصحوتهم ، فلا بد أن نبحث موقف سعد زغلول منها . لقد سبق أن عرفنا رأي سعد زغلول في مصطفى كامل ، فقد كان يرى أنه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشيء ، وأنه كان مثل : « رجل أطلق صوته بالغناء فوجد أناساً يسمعون ، فاستمر في غنائه وصار يزيد من الغناء كلما زاده الناس إصغاء ، ولم يصادف في طريقه شيئاً من العقبات »[2] كما أنه كان يرى فيه وفي شيعته أنهم من « ذوي الأفكار المتأخرة ، والمتعصبين من الأمة[3] ».

بل أكثر من ذلك فإن سعد زغلول لم يتأثر بوفاة مصطفى كامل ؛ ويختصم مع صديقه قاسم أمين عندما يعرف رأيه في موقف الأمة من وفاة مصطفى كامل[4] ،

---

(١) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، جـ ١ ص ٨٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٤٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، صفحات ٣٤٢ - ٣٤٤ بينما يصف سعد شعور الأمة على فقد مصطفى كامل فيكتب قائلا: «وما وصلت مصر - لأنه كان في الفيوم لزيارة كتاتيبها ومدارسها - حتى علمت فوق ما قرأت ، وأصبحت الناس لا حديث لها إلا هذه الوفاة وما أصاب الناس من الفزع الأكبر من هولها وأكثر الناس من الأعجاب بها ومن كان منهم لا يعبأ بالمتوفى حين حياته اهتم لوفاته اهتماماً كبيراً وعد التفاف الناس حوله وبكاء الكثير منهم عليه علامة على تنبه الشعور الوطني ودليلا على نمو الإحساس في الناس وذهبوا إلى أنه هو الذي أوجد هذا الشعور الشريف ونماه . وافتتحت الجريدة وهي من الجرائد المخالفة والتي كان بينها وبين جرائده خلافات شديدة اكتتاباً لرفع تمثال له تذكاراً لشأنه واكتتب الكثير فيه أول مرة بمبلغ أزيد من خمسمائة جنيه . وقد سارت تلاميذ جميع المدارس الثانوية والعالية والخصوصية في الجنازة كل مدرسة وراء علم مخصوص مجلل بالسواد ومكتوب فيه اسمها وساد السكوت كأن على رؤسهم الطير وعلت أصوات الكثير بالبكاء والنحيب وكان التلامذة يحملون بالتبادل النعش على الأعناق ونظم كثير من الشعراء والكتاب مراثي فيه وأقام الكثير من النوادي والجمعيات والمساجد في مصر والأرياف صلوات على روحه وتواردت الرسائل البرقية والبريدية على الجرائد المخالفة له والمعادية تنعيه وتصف حزن الناس عليه وكثير من الأفراد أقاموا مآتم في بيوتهم واستقبلوا المعزين فيها ولبس بعض السيدات لباس الحداد عليه وكذلك حمل التلامذة من كل نوع علامة الحداد عليه ؛ ولم يشذ عن ذلك تلميذات المدارس الثانوية وتوقفت معلمات المدرسة السنية عن مشاهدة الألعاب الحربية في اليوم التالي - كان مهرجان رياضي أقامته=

لأن قاسم كان يرى : « أن اهتمام الناس بها لدليل على تنبه عام ، وحياة فى الناس جديدة وهذه قيمة تستحق الإعجاب وإنى معجب أيضاً بلطفى السيد الذى اقترح إقامة التمثال » . ويعلق سعد على ذلك بقوله: « ولما سمعت هذا اللسان من صاحبى استغربت أشد الاستغراب ولم أدر السر فى هذا الانقلاب » ويضيف: « فناقشت قاسم مناقشة شديدة حاصلها أنى أستغرب من رئيس بلجنة الجامعة ومن صاحب كتاب تحرير المرأة أن يكون له مثل هذا الرأى فى مصطفى كامل »[1] .

ويبدو أن كراهية سعد الشديدة لمصطفى كامل ليس مرجعها أساساً إلى اختلاف فى الرأى ، ولكن لأحقاد شخصية . حيث إن سعداً لا يرى شيئاً يستحق تعليقه على القانون الأساسى للحزب الوطنى عندما قرأه فى الجرائد إلا إسناد رئاسة الحزب لمصطفى كامل دون غيرها من المسائل الأخرى[2]. الأمر الذى يدعو إلى الاعتقاد بأن سعداً كان يحسد مصطفى كامل على مركزه وسمعته وحب الناس له .

ويستمر سعد فى موقفه هذا من الحزب الوطنى وقياداته طوال فترة اشتغاله بالنظارة[3]. كما أنه حتى فى خلال فترة هدنته مع الخديو ـ أثناء الوفاق بين الأخير وجورست ـ عندما يحدثه إسماعيل أباظة عضو مجلس شورى القوانين فى أواخر سبتمبر ١٩٠٩ مدفوعاً من قبل الخديو : « فى شأن البحث عن طريقة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين والانتفاع به فى حمل حزب الأمة على ترك معاداة الخديو والسير فيما ينفع البلاد وقال ـ أى أباظة ـ إن الوزراء يجب أن يفكروا فى هذه المسألة

---

= نظارة المعارف ـ لتشييع الجنازة لأن الحزن أثر فى نفوسهن فى مشاهدة هذه الألعاب .

« وبالجملة فإنك لا تجلس فى مجلس ولا تجتمع مع صاحب ولا تأوى إلى بيت ولا تطالع جريدة ولا تسير فى الأسواق ولا تركب الترام إلا وتسمع أو تقرأ نبأ عن مصطفى كامل ويخيل لك أن كل ما أنت فيه شعور بهذا الرجل وحزن عليه » .

(١) نفس المكان .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٦ ، ص ٢٨٠ . يضاف إلى ذلك من عوامل تعضيد الخديو لمصطفى كامل . ونحن نعلم مدى علاقة الخديو بسعد منذ تعيينه ناظراً وقبل ذلك لأنه من أصدق أصدقاء محمد عبده . كما أن موقف الحزب من سعد زغلول وأعماله طوال فترة اشتغاله بالنظارة تعكس جانباً من جوانب كراهية سعد لهذا الحزب وقياداته . راجع مذكرات سعد ، كراس ١٢ ، ص ٦١٥ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٨٠. ثم كراس ١٧ ، صفحات ٨٦٦ ـ ٨٦٧.

فقلت ــ أى سعد زغلول ــ إنها مسألة صعبة لأنها موقوفة على أمور لا يمكن لوزراء القيام بها[١]». أى أن سعداً يرفض التعاون مع الخديو من خلال الحزب الوطنى وإنما يفضل على ذلك أن يكون تعاوناً مباشراً ولأن هذه المناورة من جانب الخديو كانت تعنى الحد من حرية الحزب الآخر أى حزب الأمة الأمر الذى كان سعد لا يوافق عليه فى ذلك الوقت .

ولكن بعد أن يستقيل سعد من منصبه ويتقدم للترشيح لعضوية الجمعية التشريعية لا يجد حرجاً فى استخدام الحزب الوطنى ــ كما سبق له استخدامه فى مسألة استقالته ــ وسيلة للوصول إلى عضوية الجمعية . ويفتح منزله لمقابلة الكثيرين من أعضائه ويتعاون معهم[٢]. بل يذهب أبعد من ذلك عندما يقابل أشقاء مصطفى كامل ويتبرع لمساعدة مدرسة مصطفى كامل ويقول سعد فى ذلك : « فأعطيت له ــ أى لصبرى شقيق مصطفى كامل الأصغر ــ ثلاثة جنيهات مساعدة إعانة لما فى الكتاب من طلب مساعدة المدرسة . وهى أول مرة دفعت فيها مساعدة لمدرسة مصطفى كامل[٣]» . كما أنه يكتب بصراحة فى مذكراته فيقول : « وأما الحزب الوطنى فلم أتفق معه ، ولكن يجب على أن أؤيده لكونه ساعد على انتخابى ولو كان به انحراف[٤]» .

أما بالنسبة لحزب الأمة فالأمر يختلف كثيراً . حقيقة أن سعداً لم ينضم لأولئك الذين ساهموا فى تأليف شركة الجريدة فى يوليو عام ١٩٠٦ لأنه كان يصطاف فى أوربا ــ جرياً على عادته السنوية ــ ويذكر سعد : « وقد شرع أخى ــ أى أحمد فتحى ــ وأصحابه فى إنشاء الجريدة على غير علم أولا منى ولما دعانى للاشتراك فيها رفضت. وكذلك رفض قاسم مثلى، ابتدأ الاكتتاب لها وتحرر قانونها وأنا غائب عن القطر المصرى وقاسم كان يكتب لى عنها مما يدل على أننا لسنا منها

(١) المرجع السابق ، كراس ١٧ ، ص ٨٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٤ . ثم كراس ٢٣ ، ص ١١٥٦ . ثم مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، صفحات ٦٨ ــ ٦٩ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١٥٦ . من أجل ذلك كله كتب محمد فريد لزعماء الحزب الوطنى فى مصر يحذرهم من سعد زغلول ويصفه بأنه انتهازى يحاول استخدام الحزب لتحقيق أغراضه الشخصية ويدعوهم إلى أخذ المواثيق الكتابية على سعد حتى يخشى التحول عنهم . مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٦٠

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٤ .

فى شىء وأننا كنا مخالفين لها[١]» ويضيف فى موضع آخر قائلا : « ثم أنشئت الجريدة على غير رغبتنا لأنى وقاسم لم ( نرد ) أن نشترك فيها لريبة فى قصدها .. وكل الناس يعلمون ذلك وأريته — أى حسين رشدى الذى كان يتحدث معه حول وشاية فتحى شقيق سعد للخديو عن أخيه وانضمامه لهم— خطابين كان كتبهما لى قاسم وأنا بأوربا عقب حادثة دنشواى وأثناء اشتغال الناس بالجريدة يدلان على أنى غير مستحسن للجريدة ولا لانهماك فتحى فيها »[٢] .

أما لماذا لم يشترك سعد فى الجريدة فلا يمكن أن يكون ذلك مرجعه كما يرى البعض إلى أنه كان يعمل فى القضاء وقتذاك ويمنعه عمله هذا من الانضمام للأحزاب[٣] لأن من بين الذين ساهموا فيها أعضاء كانوا يشتغلون بالقضاء ومنهم شقيق سعد زغلول نفسه . كما لا يمكن أن يكون سبب عدم اشتراكه — كما يشير فى كتابته— إلى أنه كان مخالفاً لهم أو غير مستحسن لعملهم ، لأن علاقة سعد بهم ومساعداته لهم كما سنرى — تدحض هذا الزعم .

من ذلك أنه اختلف مع أخيه أحمد فتحى وعاتبه كثيراً على تعهده للخديو بإحباط الجريدة وحزب الأمة أثناء مقابلة فتحى للخديو والتى على أثرها انسحب فتحى من الجريدة والحزب حيث يقول سعد لأخيه : « لأن الكلام فى الخارج كثير عن هذه المقابلة—مقابلة فتحى للخديو — ونسبوا إليك أنك تعهدت لجنابه أن تفسد الجريدة وحزبها وأن آثار ذلك أنك كتبت فى اليوم التالى لهذه المقابلة خطاباً إلى محمد بيك محمود تطلب منه استرداد خطابين كنت كتبتهما إليها . فقال إنى لم أطلب الخطابين بل ( صورتيهما ) . قلت لا بل الخطابين ، وتناقشنا فى هذه المسألة طويلا مناقشة

---

( ١ ) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٨٧ . وكان يقول ذلك لحسين رشدى — كما أسلفنا — عندما أخبره بوشاية أخيه أحمد فتحى به التى راجت وقتذاك بأن سعداً كان من بين الذين ساهموا فى إنشاء الجريدة ويقول سعد فى هذا : « ماذا أصنع أأسكت على هذه الدسيسة . . وربما كان فيها ضرر . أو أدافع عن نفسى بالحقيقة وأضر أخى ؟ مركز حرج . ولكنى أفضل السكوت . وأفوض أمرى إلى الله لأنى مهما دافعت فلا يجدى ذلك نفعاً وإنما يثبت الشبهة فينا ويوجب زيادة سقوطنا » . نفس المرجع ، ص ٢٨٨ .

( ٢ ) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٣٠٠ .

( ٣ ) من تصريح للدكتور بهى الدين بركات لى فى مقابلتى الرابعة مع سيادته فى منزله بالجيزة بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٦٨ . وقد صرح لى بنشره .

انتهت بكونى أرسلت إلى محمد محمود أستحضره لأجل الاطلاع على نص هذين الخطابين (١)» .

كما أن سعد زغلول يلتقى كثيراً بأعضاء الجريدة وزعمائها وينصحهم بالأسلوب الذى ينبغى عليهم أن يسلكوه دائماً ، ومن ذلك عندما طلب إليهم استغلال حادثة طرد الشيخ راضى –الذى كان مفتى القصر واستخدمه الخديو فى خلافه مع محمد عبده وغضب عليه بعد ذلك وطرده– فيقول لمحمد محمود وعبد الخالق ثروت : « لو أن الجريدة تعرف كيف تنتهز الفرص للعبث فيها دوراً مهماً» (٢) .

كل ذلك دفع الخديو إلى الاعتقاد بأن سعد زغلول « هو الرأس المفكرة وراء هذا الحزب– حزب الأمة– وتلك الجريدة فى مستهل عهدها (٣)» بل إنه يصرح لسعد زغلول فى مقابلة معه بالإسكندرية فى ٥ مايو عام ١٩٠٩ وكان سعد يشكو للخديو من معاملة دنلوب وجورست له قائلا : « إننا نحن الذين نسبب لأنفسنا المشاكل فإن جورست كان متساهلا معنا ولكن من بعد أن علم بأن حزب الأمة يريد أن يكتب عريضة لإنجلترا بطلب إرجاع اللورد كرومر تغير حاله، وأصبحت حالتكم كلكم جميعاً صعبة عن ذى قبل لأن الإنجليز الذين كان يراد إخراجهم باقون (٤)» .

لكل ذلك يحاول سعد زغلول الابتعاد مؤقتاً عن الحزب ورجاله خلال فترة صلحه مع الخديو هذه ، حيث يكتب فى ٨ نوفمبر عام ١٩٠٩ : «كنت اتفقت مع لطفى بك السيد أن ينقطع عن التردد علىّ دفعاً لسوء الظن بى وقد كان مرتاحاً لهذا الأمر غير أنى سمعت بعد ذلك تذمراً منه وانتقاداً علىّ بأنى ملت لأباظة

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٠٢ .

(٢) المرجع السابق ، صفحات ٣١٦ – ٣١٨ . ثم انظر كذلك كراس ١٢ ، صفحات ٦٢١ – ٦٢٢ .

(٣) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٣٢ ، فى ١١ / ٥ / ١٩٥١ .

ويضيف كذلك أحمد شفيق فى مذكراته جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٢٩ قائلا : « وقد ظهر بعد ذلك – صيف ١٩٠٧ – أن لسعد باشا يداً فى تأليفه – حزب الأمة – وأنه يعمل سراً مع أخيه فتحى باشا لتقوية نفوذه . وقد علمنا أن اللورد كرومر كان من المعارضين لقيام هذا الحزب . إذ كان يتوسم فيه مناهضة سياسة عباس » .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٨١٧ .

وصادقته[١] » . ويضيف « وقد حضر إلى أمس محمد محمود وقال إن أصحابنا بلغهم أنك متغير منهم وكلفونى بأن أخبرك بأن لك عندهم منزلة فوق كل المنازل ويودون أن تكون كما يودون لك من الرفعة وعلو الشأن » بل إنه يحذره من مغبة انسياقه فى التيار الذى سلكه فيقول له : « وإنى أرجوك أن تخفف من حملاتك هذه الأيام وإذا استطعت أن تسافر فافعل لأن الجو مكدر والسماء مملوء بالضباب[٢] » .

ويذهب سعد أبعد من ذلك فيقول : « على أنى أشهد الله والضمير أنى لم أكن إلا مع حقهم وأنى أبرأ إلى الله من باطلهم ولقد كانوا من نصراء الحق فأصبحوا يخذلونه ، لأن أباظة رجل — الخديو ورجل الموقف — صار من أنصاره ولا أستطيع أن أجاريهم على مذهبهم فإن لم يعدلوا عنه فلهم دينهم ولى دينى . والله من ورائنا سميع عليم »[٣] .

ولكن بعد أن تنتهى فترة مصالحة سعد للخديو وتسوء العلاقة بينهما ، يستأنف سعد من جديد علاقته بحزب الأمة ورجاله ويبلغ ذلك الذروة عندما يخبر سعد أحمد لطفى السيد — رئيس تحرير الجريدة — برغبته فى الاستقالة[٤] ويصرح له ببعض الأمور لأنه يعرف أن أحمد لطفى السيد سوف يكتب ذلك كله — إن لم يكن دفعه سعد إلى ذلك دفعاً — معضداً له عند استقالته ، ويحدث ذلك فعلا ، حيث تتبنى

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، ص ٧٤١ . وأباظة الذى يشير إليه سعد هو إسماعيل أباظه الذى ولد فى إحدى قرى الشرقية فى عام ١٨٥٤ . واشتغل بالصحافة فأصدر جريدة الأهالى فى أول سبتمبر عام ١٨٩٤ ثم أصبح عضوا بمجلس شورى القوانين فى ١٨٩٦ ومن خلال عضويته بهذا المجلس صار عضواً كذلك بالجمعية العمومية وظل يشغل هذا المنصب حتى أوائل عام ١٩١١ . وقد رشح نفسه فيما بعد لعضوية الجمعية التشريعية ففاز بها . وقد شارك طوال حياته فى الحياة السياسية المصرية وتقلب بين مؤيد للخديو ومعارض له حسب الظروف السياسية كما أنه سافر إلى لندن فى يوليه عام ١٩٠٨ ومعه بعض الأعيان ليشرح للساسة الإنجليز الحالة فى مصر ويطالبهم بمزيد من اشتراك الشعب فى تصريف شئون البلاد — راجع : مصطفى الشهابى ، إسماعيل أباظه ( باشا ) صفحات ٨ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، صفحات ٧٤١ — ٧٤٢ . فيرد عليه سعد قائلا : « قلت أننا نتوكل على الله فهو حسبنا ونعم الوكيل » ويعلق على ذلك بقوله : « وقد طفح الكيل وأصبح من أوضح الواضحات أن هؤلاء القوم يريدون اغتيالنا فلا أمان لهم » .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٥٧ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢٠ ، صفحات ٩٨٩ حتى ١٠٠١ .

الجريدة الدفاع عن سعد وترجع استقالته إلى أسباب مشرفة(١).

وعلى ذلك يكون سعد زغلول قد أحجم عن الاشتراك فى كل من الجريدة والحزب رسمياً وإنما قنع فى علاقته بهما أن يستخدمهما فى تحقيق مصالحه ودعم مركزه السياسى . وإذا كان كرومر يكتب فى تقريره بأن سعداً : « أحد أعضائهم الأساسيين » فإنما كان يعنى بهم « أتباع المفتى الراحل الشيخ محمد عبده»(٢) ، وليس حزب — الأمة على ما نعتقد — لأن هذا الحزب وإن كان قد خرج من ذلك التجمع إلا أنه لم ينجح فى حمل كافة أعضائه على الانخراط فيه . ومن أهمهم سعد زغلول وقاسم أمين ، وربما يرجع سبب ذلك إلى استمرار كل من سعد وقاسم وغيرهما فى الاستمساك بخطة محمد عبده الإصلاحية وسياسته دون التأثر كثيراً بالنزعات الغربية الخالصة التى كان يمثلها بعض أعضاء حزب الأمة وفى مقدمتهم أحمد لطفى السيد .

أما موقف سعد زغلول من بقية الأحزاب الأخرى فإننا لا نجد تلميحاً أو تصريحاً فى مذكراته عن رأيه فى حزب معين من الأحزاب الأخرى التى أشرنا إليها . إنما شملها — أو معظمها — فى ملاحظة عامة بقوله : « كثر المشتغلون بالسياسة قولا وراجت سوق الجرائد التى تخوض فيها والكاتبين الذين يكتبون عنها ، وتألفت جملة أحزاب اتفقت مباديها ولكن اختلفت الأشخاص فيها وأخذ كل حزب يؤيد مذهبه وينصر مطلبه ويطعن على مخالفيه ويعرقل مساعيه ولو كانت من « مباديه » . وصار الانتساب إلى الأحزاب وسيلة من وسائل الظهور بين الناس . ولم أعرف لشخص من الذين ألفوا الأحزاب واشتركوا فى وضع قوانينها أو الذين دخلوا فيها وتعهدوا باتباع طريقها واحداً ذا مبدأ ثابت يسعى إلى تأييده يعمل على تشييده ويضحى صالحه الخاص فى سبيل إعلاء شأنه . وإنما نشأ الميل إليها والاشتغال لأسباب اختلفت باختلاف الأهواء والمقاصد كالتطلع لوظيفة فى مصلحة أو الانتقام لعمل أضرّ به شخصياً أو الانتساب لمقام عال وغير ذلك من الفوائد الشخصية»(٣) .

---

(١) الجريدة ، أعداد ١٥٤٠ الصادر فى ٤ / ٤ / ١٩١٢ ثم ١٥٣٧ الصادر فى ١ / ٤ / ١٩١٢ ثم ١٥٣٨ الصادر فى ٢ / ٤ / ١٩١٢ ثم ١٥٣٩ الصادر فى ٣ / ٤ / ١٩١٢ .

(٢) Egypt, No. 1, 1907, p. 8.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٥٨٩ .

وإذ كان ذلك رأى سعد زغلول فى بقية هذه الأحزاب ، فهو وإن بدا لنا الآن مقنعاً إلا أن سعداً الذى أصبحت السياسة صناعته وعمله — الذى كان يرى أن كل هذه الأحزاب — باستثناء حزب الإصلاح — لا يرجى من ورائها نفع له وأنها لا تشكل مراكز قوة قد تفيده أو تضره لأنه كان يرى « ضعف نفوس المصريين ودورانهم حول مركز القوة »[(١)] فقد كان هو نفسه أول من يدور حول تلك المراكز سواء أكانت فى أيدى أى من أصحاب السلطتين أو بعض رجال الأحزاب — كما سبق أن رأينا ، ولأنه كان يرى « لا تعمل فى ضعفك عمل الأقوياء ، ولا فى قوتك عمل الضعفاء بل اعمل فى كل حال ما يناسبه وإلا داسك الأقوياء فى ضعفك ، وغلب عليك الضعفاء فى قوتك »[(٢)] .

وبذلك يكون سعد زغلول قد ابتعد عن الاشتراك فى كل الأحزاب التى ظهرت فى مصر تلك الفترة قبل أن يتعين ناظراً وحتى قيام الحرب الأولى[(٣)] . وإنما آثر أن يستفيد من بعض هذه الأحزاب فى مواقف معينة لسنده وتأييده . ولا يرجع ذلك إلى عدم ارتياحه لأى منها — كما يرى البعض[(٤)] لأن رجلا يقف هذا الموقف لا يمكن أن يكون ذلك رأيه . كما أنه أثناء عضويته بالجمعية التشريعية يصرح لأحد الصحفيين « بأن الحكومة إذا استمرت على سياسة العنف والتداخل فى شئون الجمعية كما حصل منهم فى الحادثة الحالية — وهى حادثة أى الوكيلين يتقدم فى رئاسة الجمعية على الآخر فى حالة غياب رئيسها — فلا بد من تكوين حزب منظم تتكافأ قوته مع عدم النظام والخلط الذى تظهره الحكومة[(٥)] » . وذلك يعنى استعداد سعد

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٩ ، ص ٤١٣ ويقول فى هذا المعنى فى الكراس ٩ أيضاً ص ٤٢٢ « ضعف الأمة فى نفسها وميلها دائماً إلى الجهة التى يميل الحاكم إليها بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح » .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٥٧ .

(٣) مذكرات علوية ، ص ١٠٤ حيث يقول : « ويلاحظ أن سعد زغلول ما كان ينتمى لأحزاب » ويذكر ذلك فى معرض حديثه عن صيغة التوكيل لأعضاء الوفد المصرى وذلك فى ١٣ / ١١ / ١٩١٨ عقب مقابلة المصريين لسير ونجت .

(٤) من تصريح للدكتور بهى الدين بركات فى مقابلتى الرابعة مع سيادته فى منزله بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٦٨ وقد صرح لى بنشره .

(٥) وقد أدلى به سعد زغلول لمندوب جريدة الايجيبشان جازيت . ونشرته المؤيد فى العدد ٧٢٤٢ الصادر فى ٢٦ / ٣ / ١٩١٤ .

لتأليف حزب لمعارضة الحكومة ليس بسبب خلافات جوهرية تتعلق بحقوق الأمة ومطالبها وإنما لكي يتقدم سعد على زميله عدلى فى رئاسة الجمعية التشريعية .

يحدث ذلك كله لأن سعد زغلول قد أصبح سياسياً محترفاً منذ استدعى للنظارة فقد كان من القلائل الباقين ممن عاصروا الثورة العرابية واستفادوا من تجربتها وقدر له أن يكون من بين الذين يصنعون الأحداث فى مصر بعد ذلك كما أنه حتى فى خلال الفترة التى أحترف فيها القانون — محامياً أو قاضياً — لم يبتعد كثيراً عن عالم السياسة بل إنه خالط رجالها واستمع إليهم ووعى كل ذلك فى ذاكرته ، الأمر الذى يمكن أن نطلق على هذه الفترة من حياته «بالبيبات السياسى» يتضح ذلك — بالإضافة إلى كل ما سبق — من مواقف كثيرة سنعرض لها كل على حدة .

من ذلك أن سعداً عندما علم بخبر استعفاء كرومر وقع عليه موقعاً سيئاً جداً « كمن وخز بآلة حادة فلم يشعر بألمها لشدة هولها[1] » وذهب ليقابله ليطمئن على مركزه . وعندما سأل كرومر عن الأحوال رد سعد بأنها « سيئة » ولكن بعد أن شرح له كرومر الظروف الصحية التى دفعته إلى الاستقالة وطمأنه بقوله « لا تخف مطلقاً فإن خلفى سيؤيدك بكل ما فى وسعه » ردّ عليه سعد عند ذلك فقط قائلا : « وعندما أبدى عبارات التشجيع والتطمين قلت له إنى لا أفكر فى شخصى ولكن فى بلدى ومنفعتها التى سوف تخسر بعدك خسارة لا تعوض »[2] .

كما أنه عندما أسر إليه صاحب جريدة المقطم بأنه سيتولى رئاسة النظارة إذا ما استقال صهره مصطفى فهمى — عند استقالة كرومر أيضاً — يكتب سعد زغلول : « أما أنا فبت أضرب أخماساً لأسداس وفكرت كثيراً فيما إذا تحقق ذلك الجزء — أى استدعائه لرئاسة النظارة — هل أقبل أَوْلا . المركز صعب جداً لأنى لا أشعر من نفسى بسلطة على إخوانى الذين أرى أنهم يمكنهم أن يعاونونى على العمل ولا أثق بإخلاصهم . وإذا كانت النظارة تؤلف لا على حسب رغبتى . أتمنى أن يكون فيها ما يكن لى . فإذا انضم إلى ذلك حال الخديو معى كان مركزى صعباً جداً ويزيده صعوبة

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٤ . فرد عليه كرومر : « لا خوف عليها من ذلك فإن خلفى قادر وقد تربى على مبادىء » ويقول سعد : « فخرجت شاكراً متأسفاً فرحان حزنان وتوجهت إلى مصطفى باشا وقصصت عليه . . . » .

أن العميد الجديد لا يعرفنى ، وربما كانت الصورة التى فى ذهنه غير صالحة لاكتساب ثقته وأضف إلى ذلك كله أن الأمة قد تحول أغلبها عنى والجرائد المعادية تسئ القول فى ولاتقصرجهدها فى الاستمرار على القدح فىّ ما استطاعت إلى ذلك سبيلا[1] » . ويضيف « والحق أن الأمر صعب جداً وأن أحسن حل له بالنسبة إلى شخصى أن يبقى الباشا — أى مصطفى فهمى — إذا كان يستطيع البقاء لأنه إذا تم ذلك أتمكن من وزن الأحوال ومن معرفة الرجل الجديد ومركزى بالنسبة إليه وربما استعدت شيئاً مما فقدت عند الأمة وعند مليك البلاد وأظن أن هذا الرأى هو الأرجح [2] » .

وأكثر من ذلك فإن سعداً يقول فى استقالة كرومر « والظاهر لى من ماجريات الأحوال أن الاستعفاء لسبب اعتلال الصحة حقيقة ، ولكن الظروف التى جعلت الصحة ضعيفة لا تتحمل المقاومة هى ظروف سياسية . وتوضيح ذلك أن الأحوال السياسية تميل إلى التغير والتحول عن الخطة التى سار عليها اللورد كرومر . وحفظها من هذا التحول يقتضى مجهودات شاقة ومعضلات متعبة جداً ولا يمكن لرجل فى ضعف كرومر وشيخوخته أن يتحمل هذه المشقات ويقاوم تلك الصعوبات[3] » .

يضاف إلى ما سبق أن سعداً بعد أن يتعين جورست فعلا ويسير على خطة مصالحة الخديو يكتب فى فبراير عام ١٩٠٨ يقول : « وأحس أن نفوس الإنكليز على الإطلاق ضاقت منى شخصياً وأن عميدهم يتربص بى الفرصة المناسبة وأنسب فرصة عندهم هى ما تختص بمسألة لا تعلق لها بالإدارة ولكنها تختص بأمور أهم من ذلك . يكون لغير دنلوب شأن فيها ولذلك يلزمنى أولا الحذر من الوقوع فى خطأ من مثل ذلك . ثانيا : أن لا أترك فرصة تمر من غير أن أظهر فيها رأيى الحقيقى مهما كانت العاقبة[4] » .

---

(١) المرجع السابق ، صفحات ٢٤١ — ٢٤٨ . وربما كان قصد سعد من أن جورست لا يعرفه — خلافاً لما رأينا سابقاً — أنه لم تكن بينهما علاقة عمل تدعو إلى أن يتمتع بثقته .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ويضيف سعد قائلا : « على أنه إذا لم أطاوع عقلى وذهبت مع ميلى وتمكن ذلك الخاطر وعرض على أن أشكل الوزارة فليس لى إلا أن . . . » ويشكلها على النحو الذى سنراه فى موضع آخر فى الفصل الثالث ص ١٤٣ — ١٤٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٤٩ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٣٤٠ .

ويخشى سعد على مركزه فى حالة استقالة صهره مصطفى فهمى رئيس النظارة فيقول : « مركزى من أصعب المراكز لأن الخديو غير راض عنى ، وجورست لا أظنه ممنوناً منى .. ولو بقيت إلى استعفاء الرئيس فمن الجائز القريب أن يتفق الطرفان على إسقاطى فأسقط شر سقطة . إذن أسبق إلى الاستعفاء . ولكن ربما كان ذلك تعجلًا بالشر وسعىٌ إلى ضياع مركز لا يستخف بشأنه ، ومن الصعب العودة إليه بعد الرحيل عنه . فما العمل وما الوسيلة (١) » .

وعندما يستقيل مصطفى فهمى من النظارة فعلا ويعين بطرس غالى رئيساً للنظار يبكى سعد من شدة الألم ، لأنه ربما كان يرى أنه أحق بها من بطرس. ثم يصرح لصهره بقوله : « ولكنى لست محزوناً مثلك من هذا التعيين وأراه مناسباً للحالة الحاضرة لأن بطرس سيُكْشف للناس وتظهر حقيقة سياسته ولابد أن يغضب الخديو عليه عاجلا أو آجلا عندما يراه عاجزاً عن إرضاء كل شهواته ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين لأنه ضد الأغلبية وتنكسر به خواطر المسلمين عموماً (٢) ».

ويحلل سعد الموقف السياسى عقب تعيين بطرس غالى ورأى الأمة فى ذلك فيقول : « فرح الناس بتغيير الوزارة الفهمية وعزم الشبان أن يظهروا فرحهم ولكن هذا الفرح لم يلبث حتى تحول ترحاً عندما رأوا أن رئيس الوزارة ( قبطى ) فانكمشوا عن أظهار الفرح وانفعلت نفوسهم وظهر هذا الانفعال على بعض الجرائد كالدستور واللواء فى أول الأمر ولكن أعظمها لم يرد أن يظهر تأثره فراراً من تهمة التعصب الدينى وقامت جرائد الاحتلال تعرف الناس أن الذى عرض بطرس ( للرئاسة ) هو الجناب العالى حتى تبرئ الإنجليز من تبعته . وهذا القول وإن كان حقاً يراد به التغرير لأن الإنجليز « إن » لم يكونوا أغروا عليه فهم استقبلوه بالارتياح حتى تنفر الأمة من أميرها ولا يجد له سنداً إلا منهم لأنه كان فى إمكانهم أن لا يقبلوا هذا التعيين (٣) » .

---

( ١ ) نفس المرجع ، ص ٣٥٢ .

( ٢ ) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٥١ .

( ٣ ) المرجع السابق كراس ٩ ، ص ٣٩١ وقد صححت عبارة « عرض بطرس للرئاسة » حيث أنها كتبت « عرض بطرس للرئيس » وربما كان مرجع ذلك إلى أنها ليست من تحرير سعد نفسه إنما أملاها ربما على عاطف بركات أوسعيد زغلول ابن شقيقة سعد .

يفهم من ذلك كله أن سعداً قدرسم لنفسه خطة إزاء نظارة بطرس غالى فى فترة الوفاق ؛ هى : أن يهادن الخديو لمحاربة بطرس غالى وكشفه أمام الرأى العام والإنجليز ، طالما أن الخديو يرغب فى ذلك وهو ماحدث فعلا . حيث نجد أن علاقة سعد بالخديو تبدأ فى التحسن شيئاً فشيئاً . ويقوم بعض رجال المعية من أمثال إسماعيل أباظة وأحمد شفيق وغيرهما بدور فعال فى ذلك إلى درجة أن سعداً يصرح للخديو فى إحدى لقاءاته به بقوله : « لكننا لا نتمكن فى كثير من الأحيان أن نتكلم أمام سموكم –فى جلسات مجلس النظار –بكل مايدور بخلدنا » فيرد عليه الخديو قائلا : « إنى أعرف ذلك » ويكتب سعد فى مذكراته « وانصرفت بعد أن أبدى لى شيئاً من المجاملة »[١]. ويكتب فى موضع آخر : « وأظهر الخديو نحونا من الانعطاف شيئاً كثيراً » . ويضيف «وقلت له – أى الخديو– قبل الاجتماع عندما سألنى عن دنلوب أنه أتعبنى جداً ولم أرد أن أصدع خاطرك الشريف بأخباره وقد كنت صممت على أن ألتمس الاستقالة من الجناب العالى . قال متى ذلك ؟ قلت من زمن فأطرق رأسه وأبدى شيئاً من الكدر ثم أخذنا معه .. وكان فى كل ذلك غاية فى اللطف والمجاملة[٢]» .

كما أن سعداً يستاء من مسلك أخيه أحمد فتحى عندما ذهب فأطلع مستشار الحقانية الإنجليزى على عريضة وردت للنظارة تفيد بتكوين جمعية سرية من قبل أن يطلع الخديو عليها[٣]. ويصرح الخديو لسعد بإعجابه من موقفه فى مسألة مد امتياز قناة السويس حيث يقول سعد « وعند الانصراف أبدى لى الخديوى امتنانه من خطتى . وقال هكذا ينبغى أن يكون ؛ فاستمر على ما أنت فيه[٤]» .

ولكن عندما يشعر الخديو أن خطة سعد وتطرفه سوف يؤديان إلى إنشقاق النظارة وتصدعها يحاول أن يخفف من غلوائه ويأمره – ومعه محمد سعيد – بالمرور على بطرس لمصالحته فى بيته فيقول له سعد : « لا يأتى أن نسعى إليه بقلوبنا

---

(١) المرجع السابق ، كراس ١٥ ، ص ٧٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٧ ، ص ٨٧٦ والاستقالة التى يشير إليها هذه كانت من قبيل المناورة فى نوفمبر ١٩٠٩ راجع كراس ١٣ ، صفحات ٦٣ – ٦٦٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٧ ، ص ٨٩٤ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ١٣ ، ص ٧١٥ .

ولا نخفض له هذا الجناح إلا إذا كنا مأمورين بذلك منك فقال نعم وهى مأمورية منى »[١] ويحدث ذلك فعلا ويمران على بطرس ويتولى محمد سعيد « ثلاثة أرباع الكلام » –كما أمرهم الخديو– وسعد « الربع الباقى [٢] » وأكثر من ذلك فإن الخديو فى مقابلة خاصة مع كل من سعد وسعيد فى أول فبراير عام ١٩١٠ يكاشفهما– كما يكتب سعد – بما يلى : «فأخذ الخديو يمدحنا أنا وسعيد عموماً ويقول إنى كنت أسمع عنك وأنت فى القضاء أموراً أوجبتنى الإعجاب بك غير أنها كانت شعاعاً ثم صارت نوراً بعد معرفتى بك واختيارك فى العمل » ويضيف قائلا : « وكنت أفضل أن تكون خارج الحكومة فتخدمنى أنت وسعيد أنفع مما تخدما الآن عشر مرات غير أنى لا أرى من يمكننى أن أعول عليه غيركما فلى بكما الثقة التامة ولذلك أرجو أن تتحملا كل ضغط وألا يؤثر فيكما أى مؤثر . وعليكما أن تعرضا على كل ما يسيئكما وأنا الكفيل بوقايتكما منه وإنى أعد الدفاع عنكما قبل الهجوم عليكما ، فاتحدا معاً ، ولنكن كلنا يداً واحدة فى خدمة البلاد[٣]» .

لذلك فإن سعداً يجمع زملاءه النظار ويقول لهم : « يلزمنا أن نحدد لنا خطة نسير عليها فى مجلس النظار : إما أن نختار لأنفسنا أن نكون جمعية صم بكم نصدق على كل ما يرفع لنا وفى هذه الحالة يجب أن نعتبر أنفسنا رؤساء مصالح لا أعضاء فى هيئة مجلس النظار ، وإما أن نعتبر أنفسنا هيئة عاملة باحثة مقررة والخطة الأولى لا تكلفنا شيئاً ولا تعرضنا لأى خطر بل تضمن لنا الدوام . أما الطريقة الثانية فهى المحفوفة بالأخطار واختيارها يلزم له استعداد خاص[٤]» ويوافقه النظار– أو غالبيتهم –على الخطة الثانية، ويذهب إلى حد « وقررنا جعل منزلى مركزاً لجمعيتنا حيث نجتمع فيه كل يوم فى الساعة أربعة إلى الساعة السادسة لشغل

---

(١) المرجع السابق ، كراس ١٨ ، ص ٩١٦ .

(٢) نفس المكان .

(٣) نفس المرجع ص ٩١٥ . وتفسير ذلك أن الخديو كان يرغب فى عدم تمديد مشروع قناة السويس لأنه كان يحصل على إذن عام من الآستانة بالاستدانة ليطلق يده فى هذا المجال . خاصة بعد أن توسعت أعماله التجارية ومن أجل ذلك شجع سعد تماماً فى معارضته للمشروع إلى درجة أن سعد زغلول نفسه أحس بذلك وصرح به فى مذكراته .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٧٩٢ .

أو لغير شغل[١] » الأمر الذى دفع بطرس إلى أن يقدم استعفاءه للخديو « بحجة أنه يشعر من الخديوى بانصراف عنه واقباله علينا (سعد وسعيد) فأكد له الخديوى ثقته فيه وأزال عنه وهمه : كوننا ضده »[٢].

ولكن سعداً يرتاب فى صحة مسلكه هذا ويقول : « ويظهر لى من ظروف الأحوال أن الخطة التى اخترتها صعبة لأن نجاحها يتوقف على قبول الرئيس لها وسيره فيها لأنه إذا كان منفرداً عنا أصبح مركزنا صعباً ، ووجب علينا أن نتخلى عن العمل إذا خالفناه فى الرأى ، وهو إن وافق عليها فى الظاهر فلا يسير بمقتضاها فى الباطن حرصاً منه على استئثارة بالسلطة وظهوره بمظهر العامل الوحيد فى كل شىء وحرصه على إرضاء القوىّ من السلطتين مهما كانت النتيجة مضرة بالبلاد ، ويسهل عليه ذلك كثيراً مافى بعضنا من الضعف والجبن[٣] » .

لذلك كله فإن سعداً يجتمع ببطرس ليتصالحا ويصفيا الخلافات التى بينهما فيقول له بطرس : « إنى علمت أنك تتأثر منى ولكنى أؤكد لك بأن ما صدر منى — وكان قد سخر من رأى أبداه سعد فى جلسة من جلسات مجلس النظار — لم يكن عن سوء قصد بك لأنى أحترمك وأعتقد بذمتى وشرفى فيك الصدق فى القول والإخلاص فى العمل » فيرد عليه سعد : « إن تكرر مثل ماحصل منك أخيراً دعانى للفكرة بأنك تتقصدنى » وعندما يدخل سعيد عليهما أثناء العتاب يقطعان الحديث . ويقول سعد « وكنت متأثراً جداً وأريد أن أبدى كل ماعندى غير أنى لم أرد أن أصل حديثاً قطعه — أى بطرس[٤]» .

ويفسر لنا كل ذلك معارضات سعد المطردة لنظارة بطرس غالى وأعمالها ؛ ومن أهمها موقفه من قانون المطبوعات ، لأنه كان وسعيد من أكثر النظار معارضة فيه بفضل تشجيع الخديو لهما[٥] ولكن عندما يغير الخديو موقفه ويبعث لسعد بشفيق ليقول له : « إن الخديو موجود الآن فى مركز حرج لأنه هو الذى حمل

---

(١) نفس المرجع ، ص ٧٩١ .
(٢) المرجع السابق ، كراس ١٣ ، ص ٦٦٨ .
(٣) المرجع السابق ، كراس ١٥ ، صفحات ٧٩٢ — ٧٩٣ .
(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، صفحات ٦٩٢ — ٦٩٣ وكان ذلك فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٠٩ .
(٥) المرجع السابق ، كراس ١٥ ، صفحات ٧٩٤ — ٧٩٥ .

جورست على السعى فى وضع هذا المشروع فسعى فيه لدى حكومته حتى أقنعها بضرورة وضعه ثم خابرت هى الدول فى شأنه واستحصلت على رضاها فإذا توقفتم أنتم فى إمضائه كان هذا الرفض ضربة قاسية للخديوى أمام غورست ولهذا أمام حكومته ، ولهذه أمام الدول أجمع ولذلك يرجوكم الخديو ألا تشددوا فى الأمر حتى لا يقع فى هذا الحرج . وفهمت منه أنه حمل مثل ذلك إلى محمد سعيد فقلت —أى سعد— إنا لم نكن نعلم بكل ذلك ولانريد أن نضع الخديو فى هذا المأزق وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديو ونصبر على مايصيبنا منها[1] » .

ولا يلبث سعد صاحب الموقف السابق حتى يقابل جورست عقب ذلك مباشرة وبعد صدور القانون أى فى ٢٨ مارس عام ١٩٠٩ لكون جورست « مسافرا إلى [سوريا فقلت— أى سعد لجورست— إن الوقت غير مناسب لسفرك ولا لسفر الخديو . قال : إنى لا أتغيب غير أسبوع. قلت وهو أصعب أسبوع والقلق فيه أشد من غيره فقال : ولكن يظهر أن لخلاف النظار وإشاعته دخلا فى هذا الاضطراب[2] » أى أن سعداً الذى يساعد الخديو ويتحمل عنه الصدمة— كما يقول— عندما رأى أن الخديو يتحول عن موقفه آثر أن يلجأ إلى القوة الأخرى ونعنى بها جورست عندما أحس بأن لها الغلبة فى تسيير دفة الأمور فى البلاد . كما أن جورست يلمح له بأثر خلافات النظار على هذا الاضطراب وينصحه بضرورة حفظ كل مايدور بين النظار طى الكتمان . فيضعف سعد أمامه ويعترف قائلا : « أرجو أن تسمع ما أقول : إن لإذاعة أخبار النظار ومداولاتهم منشأ آخر تعرفه ويعرفه رئيس النظار . ولقد تكلم هذا الأخير بذلك كلاماً فى حضرة الخديو— وكان سعد يشير إلى أن الخديو هو مصدر إذاعة تلك الأخبار — أرجو أن يكون نافعاً للكل »[3].

وتمشياً مع ذلك أيضاً وقف سعد نفس الموقف أثناء مد امتياز قناة السويس[4]. إلى درجة أن العلاقة بينه وبين بطرس غالى ساءت جداً . من ذلك أن سعداً يعلم فى ١٥ يناير عام ١٩١٠ من أحد أصدقائه بأن بطرس قرر أن « يقدم

---

(١) نفس المرجع ، ص ٧٩٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٨٠٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٨٠٤ .

(٤) راجع الفصل الرابع « سعد والهيئات النيابية » .

للخديو استعفاءه حتى يتخلص منى ومن سعيد قال ( أى الصديق ) فيلزم أن تسعى حتى تأخذ مركزه[١]» : ثم يلقى إليه فى نفس اليوم الشيخ على يوسف — رجل القصر — بأن « بطرس يتخوف منك لأنه ليس أمامه سواك وقد تغيرت حالة الخديو منك فمال إليك بعد النفور ولكنه لم يأت الوقت الذى يتخلص فيه من بطرس[٢]» .

لذلك كله عندما يغتال بطرس غالى ويشكل محمد سعيد — أقرب أصدقاء سعد النظارة — يبدأ سعد فى اتخاذ نفس الموقف الذى وقفه من بطرس غالى من قبل ، ولكن فى هذه المرة يتحول عنه الخديو حيث إنه استنفذ من مصالحة سعد كل أغراضه بإطاحته بنظارة بطرس غالى . لذلك لايجد سعداً سوى الجانب الآخر ونعنى به جانب المعتمد البريطانى — الذى لم يقطع سعد معه كما رأينا خط الرجعة — والذى سيظل يعمل طوال الفترة التالية بتعاون كامل معه إن لم يكن بوحى منه .

وإذا كان تعيين محمد سعيد رئيساً للنظار قد نظر إليه شكلا — بالإضافة إلى أمور أخرى — على أنه محاولة لتهدئة خواطر الحزب الوطنى الذى يتحمل — كما يرى البعض — المسئولية الأخلاقية لاغتيال سلفه بطرس غالى[٣] فإنه قصد من وراء تعيينه حقيقة ضرب الجيوب المتطرفة من الحزب الوطنى من خلال كل من سعد وسعيد بعد التفريق بينهما . الأول يسنده جورست — والآخر يسنده الخديو[٤] .

ولكن تتغير الأحوال بموت جورست إذ يخلفه كتشنر الذى لم يفرق فى تعامله بين من كانوا يتعاونون مع الإنجليز وغيرهم ؛ ويترك سعداً يسقط أمام عداء الخديو له الذى لم يتغير مطلقاً سوى لغرض فى نفسه لأنه لم ينس أن حركة تعيين

---

(١) المرجع السابق ، كراس ١٤ ، ص ٧٥٦ .

(٢) نفس المكان .

(٣) Alexander, J.: The Truth about Egypt, p. 312.

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٤٠ ، حيث يكتب سعد : « ويظهر لى أن هناك اتفاقاً إن لم يكن صريحاً فضمنى بين الخديوى وسعيد ضدى وهما يستعملان فتحى — شقيق سعد ووكيل نظارة الحقانية التى يعمل سعد ناظراً لها — فى تنفيذ مآربهما مثل أباظة وغيره . وإنى الآن فى أحرج المراكز لاتحاد المذكورين ضدى » . وقد شطبها سعد بعد أن كتبها واستطعنا قراءتها بصعوبة بالغة . ويبين سعد الخلاف فى مواقف ومواضيع كثيرة أخرى ومنها صفحة ١٠٣٢ من نفس الكراس ويصف سعد الخديو فى موضع آخر بقوله : « وخديو جمع فأوعى من الرذائل » نفس الكراس ص ١٠٢٠ .

سعد زغلول ناظراً منذ البداية كانت حركة مقصودة للحد من سلطاته على النظار المصريين [١].

ويستقيل سعد من النظارة ويكتب عقب استقالته مباشرة فى أوائل يونية عام ١٩١٢ يصف الأحوال فى مصر فيقول : « وقد أصبح الاتصاف بالوطن والوطنية والحرية من الأمور التى يرغب عنها ويهرب منها . وقل دوران كلمة الأحزاب على الألسنة إلا مقرونة بالاحتقار والابتعاد عن الانتساب إليها » ويضيف قائلا : « لقد أصبحت الحكومة تحمل العمل ولا تتوهم أن عليها رقيباً من الصحافة ولا من مجلس الشورى» [٢]. ونحن نعلم موقفه من الأحزاب المصرية كلها ، كما سنعرف موقفه من الحياة النيابية فى مصر فى موضع آخر [٣].

من كل ما تقدم يتضح لنا مدى استفادة سعد زغلول من الأحداث السياسية التى عاصرها بحيث إنه عندما استدعى للنظارة كان قد استكمل كل مكونات السياسى المحترف إن لم يكن قد أصبح بالفعل سياسياً من الطراز الأول ، يضاف إلى ذلك ما حظى به من ذكاء ودهاء وهما صفتان لازمتان للعمل السياسى ، كما أنه لا شك قد استفاد من تربيته القضائية حتى إن البعض يراه بحق من « أساطين المنطق » [٤] وقد أشار سعد كثيراً فى مذكراته إلى ذلك حيث يقول لجورست فى حديث معه : « يلزم المستشار المالى أن يعرف أننا تربينا تربية قضائية . وتعودنا ألا نقر على شيء قبل فهمه وبحثه فلا يقع فى وهمه أننا غير واثقين به إذا طلبنا فهم قضية عرضها ، أو بحثنا فى مسألة طلب تقريرها وأرجوك أن تفهمه هذه الحقيقة لأننا لا نريد معارضته [٥] » .

ولقد استطاع سعد زغلول أن يستغل ذلك — خلال فترة بحثنا على الأقل — لمصلحته الخاصة أحسن استغلال . يبدو ذلك واضحاً فى كل حياة سعد الوظيفية اعتباراً

---

(١) Kedourie, E.: Saad Zaghlol and The British, M.E.A. Vol. 11, p. 141.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٠٨ .

(٣) راجع الفصل الرابع .

(٤) الهلال ، العدد ١٢ ، السنة ٧٥ ، فى ١ / ١٢ / ١٩٦٧ من مقال بعنوان « سعد زغلول بقلم فكرى أباظة . ص ١٠٧ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٧٩٢ ثم كراس ١٧ ، ص ٩٠٨ .

من تاريخ تعيينه بالقضاء حتى استقالته من نظارة الحقانية من حيث معرفته مكانه وموقفه بين شتى القوى المتصارعة فى مصر . بل وأكثر من هذا عندما نجح فى أن يقلب سقوطه إلى نجاح عند استقالته وهو الأمر الذى كان يشغل فكره كثيراً كماسبق أن رأينا. يضاف إلى ذلك أنه عندما يفكر – مجرد التفكير – فى تسوية علاقاته مع الخديو – خلال فترة بطالته بعد استقالته وبعد أن يئس من أى أمل يدركه من جهة كتشنر [١] ويكتب خطاباً بهذا المعنى ويعرضه على أحد أقاربه الذى يقول له إنك أكبر من أن ترسله خصوصاً وأن الخديو يتخذه عليك حجة أمام الناس، يكتب سعد قائلا : «فزلزلت نفسى هذه الملاحظة» [٢] ثم لا يلبث أن يكتب بعد قليل « وإذا أمكن أن أزيل مابينى وبين الخديو من غير أن أزيد فى سخط ذلك الغاشم – يقصد كتشنر – فعلت ، ولكن علىّ أن أسلك سبيل الحكمة ولا أتعجل فى الأمر وإنما أنتظر سنوح الفرصة » [٣] .

وتسنح له الفرصة فعلا عند إنشاء الجمعية التشريعية فلا ينجح فقط فى حمل الخديو على استرضائه والسعى له بل كتشنر كذلك . لأن سعداً بعد أن رشح نفسه لانتخاباتها وأحس ببوادر نجاحه من خلال نتائج الدرجة الأولى وما أسفرت عنه الحملة الصحفية المرتبة التى قامت بها الصحافة وخاصة كل من المقطم والشعب ، بالإضافة إلى اللقاءات والاجتماعات الانتخابية يلمح سعد بتهديد كل من الخديو وكتشنر – انتقاماً لنفسه من جهة وتحذيراً لكل منهما بما يمكنه أن يقوم به من جهة ثانية – فى مسألة كانت تحظى باهتمامها خلال تلك الفترة ونعنى بها مسألة تحويل الأوقاف إلى نظارة بأن كتب رأيه فى هذه المسألة ونشره فى كل من المقطم والأهرام ويقضى : « أن يكون للجمعية التشريعية مراقبة عليها بمعنى أن قوانينها ولوائحها

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١١٤ حيث يقول : « يظهر أنه لا يصح لى من الآن أنى أنتظر من جهة الإنجليز خيراً على الأقل مادام كتشنر عميداً » . ويضيف فى موضع آخر يقول فى الكراس ٣، ص ١٨١ : « وإلى الآن – ٥ / ١٠ / ١٩١٣ – متيقن أن كتشنر لا يميل لى قطعاً وأنه لا يرغب فى مساعدتى ولذلك يجب على أن أصرف النظر عنه » . ويكتب حول هذا المعنى كثيراً فى مواضيع أخرى .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٣ ، ص ١٤١ ، وذلك القريب الذى أبدى له هذا الرأى هو عديله محمود صدقى .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٨١ .

وميزانيتها يكون رأيها فيها قطعياً ، وأن يكون المتولى أمورها مسئولا أمامها عن تصرفاتها ولها أن تحرك هذه المسئولية بجميع الطرق التى تتحرك بها فى أوربا»[١] ويعلم سعد تماماً أن الخديو لن يوافق على هذا الرأى مطلقاً . كما أن كتشنر لن يوافق على الشق الثانى منه ، وهو الذى يقضى بأن يكون رأى الجمعية فى مسألة الأوقاف قطعياً . ولذلك يجرى كل منهما يسعى إليه بهدف وأد هذا الرأى فى مهده . وهو ما حدث فعلا حيث إن جوهر المساعى من الطرفين كانت تركز على التعرف على موقف سعد من هذه المسألة [٢].

ويستشعر سعد لذة هذا النجاح فيكتب « يخطب ودى كل من المقامين ويجذبنى كل من القوتين وأنا واقف بين الاثنين أشعر بلذة من هذا التجاذب . وأشكر الله على أن أخضع لى خصومى وجعلهما يطلبان القرب منى بعدما أقصيانى عنهما وأبعدانى عن تعاملهما وأقول فى نفسى اربأ بنفسك عن الطرفين والزم الوسط بين الاثنين ولا تكن رجل مصلحة إلا مصلحة الأمة التى رفعتك على أعناقها بعد أن وضعاك تحت أقدامهما فإن ملت إلى غنى توسعه أو جاه تعرضه ، فأنت خائن عهد وناكث وعد وأنت محتقر عند نفسك [٣]» .

وينبغى علينا أن نعترف ببراعة سعد فى هذا الموقف فى أن يجمع فى يده بين قوى كثيرة متصارعة وهى السلطة الفعلية المتمثلة فى كتشنر والسلطة الشرعية الممثلة فى الخديو ثم الحزب الوطنى وكذلك الأعضاء البارزين من حزب الأمة . ليس ذلك فحسب بل ومع كل هذه القوى صحافتها [٤] مما انعكس أثره على الرأى العام بشكل سريع وحاسم مكنه من الفوز فى أكثر من دائرة انتخابية ، كما مكنه من الحصول على وكالة الجمعية التشريعية ، وأهم من ذلك كله مكنه من أن يمحو الأثر الذى تركته أعماله أثناء اشتغاله بالنظارة فى أذهان المصريين جميعاً ، باستثناء شخصيات قليلة جداً لم تكن لتقف أمام ذلك التيار الهائل من العطف والتأييد .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، الكراس ٢٣ ، ص ١١٤٨ .
(٢) راجع موقفه من مسألة الأوقاف فى الفصل الرابع الخاص « سعد والهيئات النيابية » .
(٣) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٧١ .
(٤) وأهمها جرائد : العلم . الشعب . الجريدة . المؤيد . الأخبار . المقطم . الوطن .

*الفصل الثالث*

## سعد ناظراً للمعارف ثم للحقانية

« أن الرجل العظيم فى العصر هو الرجل الذى يستطيع أن يصوغ فى كلمات إرادة عصره وأن يبلغ عصره ما هى إرادته وأن يحققها . إن ما يفعله لهو جوهر عصره وما هيته . »

هيجل

تولى سعد زغلول نظارة المعارف فى الثامن والعشرين من أكتوبر عام ١٩٠٦ ولا بد أن نتعرف على أحوال المعارف بمصر قبل ولاية سعد لها . وينبغى أن نعترف بأن الاحتلال البريطانى لمصر لم ينجح فى شىء قدر نجاحه فى سياسته التعليمية التى اتبعها منذ بداية عهده[١] فقد نجم عنه الاختفاء الكامل لما تبقى من مشروعات محمد على التعليمية[٢] حيث« لم تنشأ فى ظل الاحتلال أية مدرسة بل لقد أغلق عدة معاهد كانت مزدهرة قبل مجيئه كمدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة ومدرسة الآثار المصرية ومدرسة الخرس ومكفوفى البصر . وفى عام ١٨٩٥ استطاع المستشار المالى الإنجليزى أن يقضى على البعثات بحجة أن الحكومة لا تطالب من المدارس إلا تخريج موظفين ، وأن المدارس الموجودة بمصر كافية لهذا الغرض ، ومنذ ذلك الوقت لم يلجأ طالب مصرى إلى الحكومة لتكملة علومه فى أوربا[٣]» .

وتمشياً مع هذه السياسة أصبحت نظارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليهما معاً ناظر واحد[٤] ، وتم ترقية دوجلاس دنلوب المفتش الإنجليزى بمصلحة المعارف إلى وظيفة سكرتير عام فى ٨ مارس سنة ١٨٩٧ لكى يدير سياسة التعليم بالمصلحة[٥] وكانت باكورة أعماله أن قدم مشروعاً بتعديل

---

(١) Chirol: The Egyptian Problem, p. 77.
وإن كان المؤلف الإنجليزى يعد ذلك من وجهة نظره إخفاقاً .

(٢) Young, G.: Egypt, p. 165.

(٣) من تصريح لمصطفى كامل . راجع أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، صفحات ٣٦ – ٣٧ .

(٤) Egypt, No. 1, 1907, p. 87.

(٥) أمين سامى ، التعليم فى مصر ، صفحات ٦٨ ، ١١٠ – ١١١

التعليم التهجيزى تعديلا مضراً جداً فجعل سنى التعليم ثلاثة بدل خمسة وجعل تعليم الرياضيات باللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) بحيث صارت اللغة العربية هى اللغة الأجنبية بالمدارس المصرية [١] وكان قد سبق ذلك أيضاً فى عام ١٨٩٢ أن جعل إڤلن بيرنج الشهادة الدراسية ليست احتياجاً للوظيفة العامة فحسب ولكنها ضماناً للفرد بحيث أصبحت هدف التلميذ ووالديه [٢]، كما أصبحت أكثر من شعار للتعليم؛ السياسة التى شكلت هدف التعليم لفترات وسنوات طويلة فيما بعد [٣].

وأكثر من ذلك فإن التعليم المجانى قد ألغى فى كل المدارس [٤] وارتفعت نسبة ما يدفعه الطلاب من مصروفات فى جملة ميزانية نظارة المعارف عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ من ٢٥٫٨ ٪ إلى ٤٠ ٪ تقريباً [٥] ولم تتجاوز نسبة ما تنفقه الدولة من ميزانياتها على التعليم فى كل من هاتين السنتين عن ١٪ فقط [٦] وهى نفس النسبة تقريباً التى أنفقتها الحكومة على التعليم طوال فترة الاحتلال حتى عام ١٩٠٦ . إذ أنها لم تتجاوز ٢٫٨٠١٫٠٠٠ ج من جملة إيرادات الحكومة المصرية والتى بلغت فى نفس الفترة ٢٥٨ مليون جنيه [٧] .

يضاف إلى ذلك أيضاً أنه ما إن وقع الاتفاق الودى بين كل من إنجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ وخفت حدة المنافسة بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية [٨] كوسيط للتعليم المصرى بديلا للغة العربية حتى كانت الإنجليزية فى عام ١٩٠٦ هى اللغة الوحيدة للتعليم الابتدائى أى بنسبة ١٠٠ ٪ وبنسبة ٩٦ ٪ فى التعليم

---

(١) محمد فريد ، تاريخ مصر من ١٨٩١ ، كراس ٥ ص ١٢٨ ويضيف قائلا : « ولا ينتظر غير ذلك من أمة محتلة صالحها فى نشر لغتها ولابد مع الوقت من جعل تعليم اللغة الإنجليزية إجبارياً ولا خلاص من سوء هذه التربية إلا فى هجر مدارس الحكومة وإنشاء مدارس أهلية لتعليم أولادنا وتربيتهم التربية الوطنية الحقة » .

(٢) Berger, M.: Bureaucracy & Society, p. 69.

(٣) Ibid, p. 28.

(٤) فيما عدا مدارس المعلمين ومدارس البنات وبولاق الفنية .

Colvin, A.: The Making of Modern Egypt, p. 289.

(٥) Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1910. حيث كانت جملة ما يدفعه التلاميذ من نفقات سنة ١٩٠٠ هى ٤٠٤٤٣ ج عندما كانت ميزانية النظارة لهذا العام ٩٦١ و١٥٥ ج وكانت ٣٤٤ و١١٠ فى سنة ١٩٠٦ عند ما كانت ميزانية النظارة ٣٠٠ و٢٧٦ ج

(٦) Tables des Documents Officials, 1906, p. 367 & Op. Cit., pp. 7, 193.

(٧) روذشتين ، تاريخ مصر ، ص ٤٧١

(٨) Chirol, V.: The Egyptian Problem, p. 228.

الثانوى وبنسبة ٧٦ ٪ فى التعليم العالى (١).

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل اقتضت تلك السياسة أيضاً إحلال العنصر الأجنبي فى التدريس – قدر الإمكان – محل المدرسين المصريين. نستدل على ذلك من أن نسبة العنصر المصرى فى التعليم الثانوى هبطت من ٦٧ ٪ سنة ١٨٩٦ إلى ٤٧ ٪ سنة ١٩٠٦ . وفى التعليم العالى كان الهبوط ملحوظاً بحيث انخفض فى نفس المدة من ٧٣,٥ ٪ إلى ٤٢ ٪ (٢) .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد . بل انه تعداه إلى المناهج التعليمية المقررة التى لم تكن لتمد الطالب بعلم وفير أو تربية قومية متينة وإنما كانت تكفل إعداد موظفين فى الحكومة (٣) ويمكننا أن نقتفى ذلك الأثر فى تحريم تدريس تاريخ المصريين والعرب فى المدارس حتى المرحلة الثانوية بحجة أن ذلك غير ضرورى (٤) كما أن مصر البلد الزراعية – لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ؛ بل إن المدرسة الزراعية العالية الوحيدة بها كانت لا تسد حاجة البلاد (٥).

وهكذا فلم يكن يوجد بمصر عام ١٩٠٦ من المدارس والمؤسسات التعليمية سوى عدد قليل جداً يتضح من الجدول التالى (٦) :

| نوع المدارس | عددها | عدد التلاميذ |
|---|---|---|
| الكتاتيب الحكومية | ١٢٢ | ٩٠٤٥ |
| مدارس معلمى الكتاتيب | ٤ | ٢٩٣٩ |
| مدارس التعليم الابتدائى الراقى للبنين والبنات | ٣٤ | ٧٩١٨ |
| المدارس الفنية | ٣ | ٨٣٧ |
| المدارس الثانوية | ٤ | ١٣٨٠ |
| المعاهد والمدارس العليا | ٤ | ٩٦٢ |
| الجملة | ١٧١ | ٢٣٠٨١ |

(١) Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1910, p. 161.

(٢) Egypt, No. 1, 1907, p. 39 & Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1910, p. 10.

(٣) مذكرات علوبة ، ص٢٥ .

(٤) روذشتين ، تاريخ مصر ، ص ٤٧٩ وانظر كذلك مذكرات علوبة ، صفحات ٢٢ – ٢٥ .

(٥) روذشتين ، تاريخ مصر ، ص ٤٧٩ .

(٦) Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1906, pp. 1-2 & Egypt, No., 1, 1908, = p. 32.

وذلك فى الوقت الذى بلغت فيه جملة عدد السكان أحد عشر مليوناً تقريباً [١] معنى ذلك أن نسبة الذين يتلقون تعليمهم فى المدارس فى ذلك العام كانت لا تتجاوز ٠,٢٥ ٪ من جملة عدد السكان فى البلاد .

من كل ماتقدم يبين لنا الأثر الإنجليزى فى التعليم المصرى من حيث المناهج والخطط والإدارة والاشراف واللغة والانتشار والنفقات ثم أهم من ذلك الهدف والغاية من ورائه [٢] .

وقد تستهوى تلك التناقضات البعض إلى درجة أنهم لا يرجعون السبب من وراء ذلك إلى السياسة الإنجليزية ولكن إلى قصور ذاتى فى المصريين أنفسهم لعزوفهم عن التعليم . إلا أن ذلك الزعم لا يصمد كثيراً أو قليلا أمام الأرقام التى يقدمها عميد الاحتلال الإنجليزى — كرومر — ذاته فى تقريره السنوى عن عام ١٩٠٦ ، حيث يقول إنه كانت توجد فى نفس العام فى مصر ٩٩ مدرسة ابتدائية خاصة تقدم منها لامتحان الشهادة الابتدائية ١٦٧٢ تلميذاً [٣] ، فى الوقت الذى لم تكن توجد فيه سوى ٣٤ مدرسة ابتدائية حكومية تقدم منها لنفس الامتحان ١٥٦١ تلميذاً كما أن المزاعم التى طالما رددها كرومر والساسة الإنجليز من بعده عن أن أهم المعوقات التى أثرت على تقدم التعليم فى مصر خلال تلك الفترة هى نقص المدرسين الأكفاء ، ثم الحاجة إلى المبانى الصالحة للمدارس [٤] نستطيع أن نتبين عدم صحة ذلك عندما نعلم أن الكثيرين من الشبان المصريين ممن أهلوا للعمل فى التدريس كانوا يهربون من المدارس أمام الإجحاف الذى كان واقعاً عليهم [٥] بالقياس إلى الوظائف الأخرى. ثم ثانياً — وهو الأهم — الفارق الكبير بين مرتبات المدرسين المصريين والمدرسين الأجانب [٦] كما أنه فى عام ١٩٠٦ الذى يتحدث فيه كرومر — كان يوجد

---

= ويرجع زيادة عدد مجموع التلاميذ فى الجدول عن الأرقام الموجودة بكل نوع من المدارس إلى أنه كان يوجد عدد ٢٩ فصلا من الفصول الأسبوعية لمدارس معلمى الكتاتيب بها ٢٦٣٦ طالباً.

(١) حيث إن الإحصاء العام للسكان سنة ١٩٠٧ بلغ ٠٠٠و ١٩٠ و ١١ نسمة . مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ١٩٦١ ، ص ١٥ .

(٢) Boktor, A.: School and Society, p. 116.

(٣) Egypt, No. 1, 1906, p. 86.

(٤) Ibid., p. 84.

(٥) مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٠٣ ص ١٧٣ ثم جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٠٧ ، صفحات ٤٨ — ٤٩ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، ص ٥٩٠ .

لدى الحكومة إحتياطى فى الميزانية يبلغ مجموعه ١٦ مليون جنيه [١] مما يسمح للحكومة بأن تبنى العدد الكافى من المدارس لو أرادت ذلك .

وأخيراً فقد يرى البعض أن التطور الثقافى الذى شهدته مصر خلال الحقبة التالية للاحتلال ومابعدها ترجع إلى سياسة الاحتلال التعليمية . إلا أن ذلك مرجعه أساساً إلى الهجرة المستمرة للمفكرين السوريين واستقرارهم فى مصر ، ونضج بعض تلامذة الأفغانى . وعودة بعض المبعوثين المصريين الذين تلقوا تعليما نظرياً بالخارج . أدى كل ذلك إلى ظهور الكتاب ذوى الاتجاهات المختلفة [٢] مما إنعكس أثره على الحركة الثقافية المصرية التى كانت ملامحها قد بدأت منذ عصر إسماعيل وتطورت تطوراً حاسما خلال هذه الفترة [٣].

لكل ذلك فقد أصبح التعليم أرض المعركة [٤] وارتفعت أصوات المصريين من كل الطبقات تنادى بإصلاح الأوضاع التعليمية ، وتركزت تلك المطالب فى تعريب لغة التعليم وتوسيع قاعدته وتمصيره ، وفتح باب المجانية كما كانت من قبل واستئناف الارساليات إلى الخارج ، وتعديل المناهج والقوانين التعليمية ، ثم تحسين أوضاع المعلمين المصريين وأخيراً إنشاء جامعة مصرية أهلية [٥].

ومن ناحية أخرى فقد ألهبت عدة عوامل مختلفة المشاعر الوطنية المصرية تجاه الاحتلال وسياسته بصفة عامة كانت أبرزها خلال عام ١٩٠٦ حادثة دنشواى ومحاكماتها فى ٢٧ يونية ١٩٠٦ والتى كانت اختباراً عملياً لمزاعم كرومر

---

(١) روذشتين ، تاريخ مصر ، ٤٧١

(٢) Safran, N.; Egypt in Search of Political Community, p. 57.

(٣) Safran, Loc. Cit. والذى يقول بأن للاحتلال نصيباً فى ذلك إنما يرجع إلى أنه هيأ لهذه الحركة الثقافية البيئة الملائمة لها ويعنى بها حرية التعبير .

(٤) Elgood, P.G.: The Transit of Egypt, p. 147.

(٥) الآستانة العدد ٢٥ الصادر فى ٢ / ١١ / ١٩٠٦ ثم :

Elgood: Loc. Cit. & Young, G.; Egypt, pp. 181-182.

المؤيد ، العدد ٥٠٠٥ الصادر فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٠٦ « حيث كانت الشكوى عامة وأهمها شكوى مجلس شورى القوانين إلى ولى عهد دولة بريطانيا العظمى وطلبات الجمعية العمومية والتماسات طلبة المدارس العليا وانتقادات الكتاب ونفثات تذمر الأمة بأسرها من حالة التعليم فى مصر وإجماع الناس على فساد سياسة التعليم الحالية وسوء إدارة المعارف » .

من أن الاحتلال يعمل لخير الفلاحين المصريين وسعادتهم [١]. كما أنه كان للأزمة التى وقعت بين مصر والحكومة العثمانية حول تعيين حدود مصر الشرقية فى سيناء ، والشهيرة بحادثة « طابة » والتى استمرت من يناير إلى أكتوبر من نفس العام أثر واضح فى الرأى العام المصرى الذى أنقسم إزاءها بين مؤيد للحكومة المصرية أو للحكومة العثمانية — فأظهرت بجلاء موقف المصريين من المحتل [٢] يضاف إلى ذلك كله الأثر الذى تركته جريدة « اللواء » وصاحبها مصطفى كامل فى كشف سياسة الاحتلال أولا بأول ، وإبرازها سوءات الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ومصلحة المعارف بصفة خاصة ، الأمر الذى أدى إلى هياج طلبة المدارس والتفافهم حول مصطفى كامل [٣] كما أنه لا يمكن أن نغفل أثر معارضة رجال حزب الأحرار الإنجليزى القوية لسياسة لورد كرومر فى مصر [٤]. دفع ذلك كله كرومر إلى أن يصلح سياسته ويطور أعماله . كما فكر فى طريقة يكسب بها الرأى العام المصرى وقتذاك .

ابتدأ كرومر سياسته الجديدة بتعيين رجل مصرى [٥] معروف بميوله الوطنية كناظر للمعارف التى سلخها من نظارة الأشغال العمومية وأصبحت بذلك نظارة مستقلة بذاتها حتى يمكنها أن تستجيب لمطالب المصريين وتخدم المصالح البريطانية [٦] وكان ذلك الرجل هو سعد زغلول . والآن نتساءل لماذا سعد زغلول بالذات ؟ يقول محمد فريد : « من المعلوم أن الشيخ محمد عبده وإخوانه كان من رأيهم

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، صفحات ٣٩ ، ٤٣ .

(٢) نفس المرجع والصفحات

(٣) Young, G.: Egypt, p. 182 & Elgood, P.G.: The Transit of Egypt, p. 147.

(٤) الآستانة ، العدد ٢٥ الصادر فى ٢ / ١١ / ١٩٠٦ .

(٥) المنار ، المجلد ١١ ، العدد ٤ الصادر فى ٣٠ / ٥ / ١٩٠٨ مقال بعنوان « السياسة الإنجليزية الجديدة فى مصر » صفحات ٢٧٩ — ٢٨٠ . وقد جاء فيها أيضاً : « وأول ما بدأ به الأول — أى كرومر — من ذلك — يعنى اختيار الأكفاء من المصريين للوظائف الكبرى — جعل سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف وأخيه أحمد فتحى زغلول باشا وكيلا للحقانية . وآخر ما قرره الثانى — أى جورست — جعل عبد الخالق ثروت باشا نائبا عمومياً . وهناك مقدمة ثالثة جربها العميد الجديد فجاءت كما يراد وهى اعتماد إنكلترا على الأمير فى سياسة البلاد وعدم الالتفات إلى مطالب الأمة » .

(٦) Lacouture, S.: Egypt in Transitation, p. 79.

الاستعانة بالإنكليز على عمل بعض الإصلاح ولو أدى ذلك إلى معاداة الخديو بل لتضحيته ، ولذلك لما أراد كرومر أن يظهر بمظهر المساعد للحركة الوطنية بتعيين رجال المنشأة الحديثة بالوظائف العالية إختار سعد باشا زغلول لأن يكون وزيراً للمعارف وعرض تعيينه على الخديو فى سنة ١٩٠٦ » [١].

ويكتب كرومر نفسه فيقول « فإلى جانب أولئك الذين ادعو لقب وطنيين أى رجال الحزب الوطنى ؛ يوجد هناك عدد صغير ولكن متزايد من المصريين إننى أشير إلى الحزب الذى ربما أطلق عليه أتباع المفتى الراحل الشيخ محمد عبده .. وفكرتهم الأساسية هى أن يصلحوا مختلف المؤسسات الإسلامية دون هز الدعائم الرئيسية التى ترتكز عليها العقيدة الإسلامية .. كما أن برنامجهم لا يتضمن المعارضة ولكن التعاون مع الأوربيين على تقديم الحضارة الغربية فى داخل البلد . وأن الأمل الوحيد للقومية المصرية يقع فى رأيى على أولئك المنتمين لهذا الحزب ... ولو أنهم لم يتلقوا التشجيع الذى يستحقونه ، فحديثاً عين واحد من أعضائهم البارزين — سعد زغلول — ناظراً للمعارف [٢] » .

ويكتب سعد فى مذكراته عقب تعيينه ناظراً بمناسبة خلاف نشأ بينه وبين دنلوب مستشار النظارة حول بعض الأمور يقول : « لما بلغ ذلك كرومر احتد وقال إن دنلوب وإن لم يكن له سلطة ظاهرية ولكنه يجب أن يكون فى الحقيقة ذا سلطة وأن ما يحرره فى مكتبه من الأمور الخاصة خصوصاً بالإنكليزى أن يؤخذ قضية مسلمة . وأن التغيير الذى حصل فى شخص ناظر المعارف لم يكن القصد (منه) تغيير طريقة التعليم التى تقررت باتفاق مع دنلوب وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنى العارف بالتربية الإسلامية المصرية على إدخال الإصلاح ، فإن لم يحسن هذا الاشتراك سرح منه وجرى الإصلاح بدونه [٣] » .

على أية حال إن ما فعله كرومر فى الواقع أنه عين ناظراً مصرياً للمعارف وتركه

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٥٦ .

(٢) Egypt, No. 1, 1907, p. 8. ثم يسترسل بعد ذلك فيقول : بأن الغرض لم يكن استحداث تغييرات فى السياسة التعليمية بل فى الرغبة فى ضم رجل قادر ومصرى مستنير من ذلك القطاع الخاص من الجماعة المعنية بالإصلاح فى مصر .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٣٩ .

يعمل « لإنقاذ » التعليم فى مصر مع وجود مستشار إنجليزى يتمتع بثقة اللورد الكبيرة وله أن يعرقل أى مشروعات مالم تكن من تدبيره الخاص[١] معنى ذلك أن يدى الناظر كانتا مغلولتين بوجود المستشار البريطانى وقد كان متوقعاً له أن يخضع لأحكام الأخير وبعد ذلك يأخذ على عاتقه المسئولية فى أعين المصريين[٢] فكأن القصد من هذا التعيين الذى عده كرومر تجربة يجب أن تراقب بعناية[٣] هو أن يواجه سعد كل هذه المصاعب التعليمية الناشئة من ناحية[٤] ومن ناحية أخرى محاولة استرضاء الرأى العام الذى ضج بالشكوى من الاحتلال وسياسته[٥] ومن ناحية ثالثة أن يتحمل المصريون عبء السياسة البريطانية ونتائجها أمام الرأى العام وأن يتحولوا للتهجم على مواطنيهم النظار بدلا من تهجمهم على الموظفين البريطانيين . هذا بالإضافة إلى محاولة كرومر أن يجتذب فى الوقت نفسه إلى جانب سياسته بعض رجال مصر[٦] ممن يتمتعون بسمعة طيبة لتقوية الصلة بين البريطانيين والمصريين[٧] .

كان على سعد زغلول ناظر المعارف أن يسير فى طريق من ثلاثة : « إما أن يعمل فى نظارة المعارف بما للوزير الحقيقى من السلطة وبذلك تنشرح صدور المصريين ويوفق سعادته لتحقيق آمالهم . وإما أن يضطر للاستقالة إذا وجد المستر دنلوب مستبدا بالأمر وبذلك يخدم بلاده أيضاً لأنه يبين حقيقة السياسة الاحتلالية وظواهرها وبواطنها ويرفع الستار عن موقف الوزراء المصريين أمام السلطة المطلقة لجناب اللورد كرومر . وإما أن يمتثل للاحتلال أمتثال الوزراء الحاليين وبذلك يقضى على ماضيه الشريف وسمعته العالية ويضر بقومه ضرراً بليغاً جداً[٨] » ..

---

(١) Lloyd : Egypt Since Cromer, Vol. 1, p. 161 .

(٢) Elgood, P.G. : The transit of Egypt, p. 148 .

(٣) Egypt, No. 1, 1907, p. 8.

(٤) Young, G. : Egypt, p. 182 .

(٥) Alexander, J. : The Truth about Egypt, p. 55 .

(٦) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٢٣٩

(٧) Lloyd: Egypt Since Cromer, Vol. 1, p. 51 .

(٨) اللواء ، العدد ٢١٧٢ فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٠٦ من مقال لمصطفى كامل .

فى أى الطرق الثلاثة سار سعد زغلول ؟ يبدو من قرائن الأحوال أنه أراد أن يجرب كل طريق من هذه الطرق ، حتى يتبين أيها أكثر تحقيقاً لمصالحه من ناحية، ثم لكى يوفق بارتيادها بين كل الأطراف المعنية وقتذاك ، وربما كانت تلك السياسة سبباً من أسباب أزمة سعد النفسية الحادة التى عبر عنها كثيراً فى مذكراته طوال فترة بحثنا هذه ؛ فلا هو أراد أن يفرط فى قيمة الرأى العام الذى فوجئ به يلتف حوله ويبارك تعيينه . ولا هو أراد أن يضحى بصداقة الإنجليز له والتى كانت من وراء تعيينه فى منصب النظارة إن لم تكن من وراء تاريخه الوظيفى منذ أن تعين فى القضاء ، كما سبق أن رأينا [١] .

ولعل هذا الموقف المتردد هو الذى يفسر لنا التناقض الذى وقع فيه سعد طوال فترة اشتغاله بالنظارة ليس فى عمله فى المعارف فحسب . بل فى كل حياته السياسية على الإطلاق [٢] وربما يحلو للبعض أن يعزو السبب فى هذا التناقض إلى طبيعة العصر الذى عاش فيه سعد [٣] غير أننا نجد الكثيرين ممن ظهروا فى تاريخ مصر خلال تلك الفترة استطاعوا أن يحددوا بوضوح قاطع الطريق الذى يسيرون فيه فإما وطنية خالصة بالمفهوم المعاصر لها وقتذاك وإما تعاون مطلق مع أصحاب السلطة فى البلاد. وهم فى كل ذلك كانوا مقتنعين بسلامة موقفهم وصحته . ولكننا نقف الآن أمام طراز فريد من الساسة المصريين الذين برزوا فى تلك الفترة. فقد قدر لسعد أن يلعب دوراً حاسما فى تاريخ مصر الحديث ، حيث ولج طريقاً يمكن أن نطلق عليه بسياسة « الباب الموارب» الذى لا هو بالمغلق ولا هو بالمفتوح وذلك حتى يستطيع أن يدلف منه حينما تحين له الفرصة أو أن يغلقه عندما يجد أن الوقت ليس مناسباً له أو ليس فى صالحه . فكيف كان ذلك ؟

سبق أن أشرنا إلى موقف سعد من الجامعة المصرية عندما بدئ فى تأسيسها. فما أن تعين ناظراً للمعارف حتى انسحب من وكالة لجنتها قائلا لزملائه أعضاءها

---

(١) راجع الفصل الأول .

(٢) راجع الفصل الثانى .

(٣) أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، صفحات ١٠٣ — ١٠٤ .

فى أول اجتماع لهم بتاريخ ٣٠ نوفمبر عام ١٩٠٦ « إن المهمة التى عهدت إلىّ أخيراً تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضواً عاملا معكم فى مشروع الجامعة المصرية ؛ الذى أفتخر بكرنى من الذين اشتركوا فى وضعه »(١). ليس ذلك فحسب بل إنه عندما ذهب إليه رسل من قبل الخديو عقب التعيين يطلبون منه بأمر سموه ألا يغفل أمر الجامعة وأن يستمر إشرافه عليها ؛ لم يؤكد لهم عزمه صراحة فى تنفيذ هذه الرغبة ولكنه وعد بألا ينساها(٢).

وأكثر من هذا فإنه كتب يقول عندما زاره أحمد شفيق — مدير الأقلام الإفرنجية بديوان الخديو — فى ٢٤ مارس عام ١٩٠٨ «وجرى الكلام عن الجامعة وتوقفها على مجيء جورست فلم أخصص فى هذا الحديث أبداً(٣)» وبعد ذلك عندما يطلب منه إعداد كلمة الخديو التى ستتلى فى حفل افتتاح الجامعة يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ — بفضل الاكتتابات الأهلية — يكتبها دون أن تتضمن وعداً من الحكومة بمساعدة الجامعة حتى أن سكرتير الجامعة الذى اطلع عليها لاحظ له ذلك بقوله « قد نسيت أهم أمر وهو الوعد بالمساعدة المذكورة » ويقول سعد : « فأضفت سأولى مع حكومتى العناية بها » لأنه يعلم أن هذه الخطبة عرضت على المستشار المالى متضمنة الوعد بالمساعدة الأدبية والمالية فلم يستحسن ذلك واستبدلها بالرعاية والعناية(٤).

ثم عندما يطلب الأمير أحمد فؤاد — رئيس الجامعة — من نظارة المعارف أن تسمح لأحد نظار المدارس الثانوية القيام بإلقاء بعض المحاضرات فى الجامعة — نظراً لحاجة الجامعة فى بداية عهدها إلى أساتذة يحاضرون بها — يرفض سعد رفضاً قاطعاً ويقول : « إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا فلا نعرفها والأحسن لنا ولها عدم التداخل فى شأنها والأولى لإسماعيل حسنين إن كان عنده سعة من الوقت أن يتكفل بإعطاء بعض الدروس فى مدرسته(٥)» ويضيف قائلا : « نبهت على إسماعيل

---

(١) المقطم ، العدد ٥٣٧٥ الصادر فى ١ / ١٢ / ١٩٠٦ ثم المنار ، المجلد ٩ ، العدد ١٠ الصادر فى ٩ / ١١ / ١٩٠٦ مقال بعنوان « الدعوة إلى المدرسة الجامعة » ص ٧٨٤ .

(٢) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ١١٠ . ويضيف بأنه كان سائداً أن كرومر بتعيينه سعد فى نظارة المعارف يريد إبعاده عن الاشتغال بالجامعة ظنا منه أنه بذلك يقضى عليها وربما فعل الخديو ذلك حتى يحرج موقف سعد لأنه كان معارضاً فى تعيينه .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٦٠٧ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٩ ، ص ٤٢١ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ١٧ ، صفحات ٨٥٢ — ٨٥٣ .

حسنين يوم الأربع ١٢ مايو سنة ١٩٠٩ بأن لا يقبل التدريس بالجامعة (١) ولا يرافق سعد إلا بعد أن يأمره جورست فيمتثل لأمره(٢) والأكثر من هذا أن الجامعة لم تتلق أدنى مساعدة أو عون من الحكومة أو من نظارة المعارف بصفة خاصة حتى سنة ١٩١٠ أى بعد أن ترك سعد المعارف حيث منحتها النظارة مبلغ ألفي جنيه كأول منحة لها . فى نفس الوقت الذى كانت قد تلقت الجامعة فيه مساعدات معينة من الدول الأجنبية على شكل كتب وأدوات (٣).

ويتفق ذلك تماماً مع ماصرح به إدوارد جراى — وزير الخارجية البريطانى — أمام البرلمان الإنجليزى رداً على سؤال وجه إليه من أحد أعضائه نصه كالآتى :

« هلا يستعمل الوزير نفوذه فى حمل الحكومة المصرية على تخصيص مبلغ للجامعة التى هى من الضروريات ؟» فرد عليه الوزير « إنك لا تستطيع تخصيص مبلغ لأى إصلاح حتى تتأكد أنه ليس هناك إصلاحات أخرى ألزم منه وأشد ضرورة والواجب أن يترك للحكومة المصرية التمييز بين مصالحها وتقديم ماتشاء وتأخير ماتشاء (٤)»

وبذلك يكون سعد زغلول قد التزم بما قاله كرومر عند تعيين سعد بمناسبة

---

(١) نفس المصدر والصفحات .

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٦ ، ص ٨٣٨ .

(٣) Cunningham, A.: To-Day in Egypt, p. 69.

وقد خالف سعد بسلوكه هذا كل مواطنيه بل وحتى أصدقاءه الذين منهم إسماعيل بك عاصم والذى نصحه بقوله :

وتذكرْ ياسعد جامعة مذ كنت فيها جاءت إليك الوزارة
هى ترجوك فى غد مثل أمس فأنلها من القبول شعاره
قصر عابدين فى رضاء عليها وعليها رضوان قصر الدوبارة
فانتهز فرصة الجميل على القطـ ـر فما كل ساعة فى نضارة

وقد نشرت هذه القصيدة فى جريدة الوطن ، العدد ٣٦٤٨ فى ٢١ / ١٢ / ١٩٠٦ وألقاها الشاعر فى الحفل الذى أقامه المحامون فى فندق الكنتننتال مساء ٢٠ / ١٢ / ١٩٠٦ تكريماً لسعد .

(٤) الجريدة ، العدد ١٢٣ الصادر فى ٨ / ٨ / ١٩٠٧ موضوع بعنوان « حديث مصر فى مجلس النواب الإنجليزى » ص ٣ .

الحديث عن الجامعة «وخير مايتفاءل به فى حل الصعوبات التى تعترض المشروع إلقاء مقاليد نظارة المعارف إلى رئيس اللجنة السابق (١) » ؟

وفى رد سعد على مطلب الأمة بشأن تعريب لغة التعليم صدمها فى تصريحه الذى أدلى به عقب تعيينه ناظراً للمعارف فى الجمعية العمومية بجلسة ٣ مارس عام ١٩٠٧ حيث قال : « إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو أتباعاً لشهوتها ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة واقتداء بالأمة نفسها .. وما ذلك إلا لشعور الأمة بشدة احتياجها إلى تقوية أبنائها فى اللغة الأجنبية . وفى الحقيقة إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فإننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة (٢) » .

ولقد عبر سعد فى حديثه هذا عن السياسة الإنجليزية بينما تناقض مع نفسه حيث كتب يقول : « لما شرعت فى جعل الامتحان مباحاً باللغة العربية لتلامذة المدارس الحرة وألحت فى ذلك وجمعت كثيراً من أسماء الذين يمكنهم أن يباشروا الامتحان من المصريين أو الأوربيين باللغة العربية جاء فى كتاب من الوكالة يدعونى إلى مقابلة سكرتير اللورد . فقال لى إن اللورد يريد أن تؤخر هذه المسألة ولا تقول إنه مخالف لك فيها بل بالعكس إنه يوافق مبدئياً ولكنه الآن مريض ويريد بحثها بنفسه . فقلت إن المسألة بسيطة ، وأعذارهم التى يبدونها فيها إثنان : أولا عدم وجود الأكفاء من الممتحنين العارفين بالعربية ، والثانى الخوف من كون تلامذة مدارس الحكومة يتركونها إلى المدارس الحرة وأبنت خطأ السبب الأول بأن هنا كثيراً من العارفين بالعربية وهم مقتدرون على الامتحان بها ولا محل لهذا الخوف مطلقاً . ثم قابلت اللورد وهو يركب وكان فى حالة ضعف فلم أشأ أن أثقل عليه عندئذ ، غير أنه رأى تأخير هذه المسألة فأخرتها (٣) » .

---

(١) وقد أخطأ كرومر عندما قال إن سعداً رئيس اللجنة . حيث لم يكن سوى وكيلها فقط . ولم يكن للجنة رئيس بعد . Egypt, No. 1, 1907, p. 95.

(٢) محاضر الجمعية العمومية ، ١٩٠٧ ، ص ٢ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٣٥ .

أما من حيث تمشيه فى ذلك مع السياسة الإنجليزية فنجد كرومر يكتب فى تقريره : « كما أعتقد أن التعليم ينبغى أن يعطى — إلى حد أكثر من الآن — باللغة العربية ولكننى مقتنع بأن أى تغيير جذرى الآن فى نظامه سوف يكون ردة إلى الوراء [1] » كما نلمح أثراً لها فيما كتبه سعد فى مذكراته عند أول لقاء له مع جورست عقب تعيينه معتمداً بريطانياً بعد رحيل كرومر حيث يقول : « بعد أن حضر السير جورست أتى لزيارتى فقال إنى مسرور من كونى أشتغل معك فى التعليم العام الذى يهتم له أبى اهتماماً عظيما ، وإنى أود الصراحة فى القول ومبادلة الآراء . ولقد قرأت خطبتك التى ألقيتها على الجمعية العمومية فأعجبتنى وقرأتها على السير غراى ناظر الخارجية فأعجبته كثيراً [2] وإذا كان بعض الناس هنا لم ينظر لها بعين الرضا فلا عبرة بأفكارهم [3] » وفى مقابلة أخرى ، مع جورست كتب سعد : «ورأيته يميل إليها — أى أن جورست يميل إلى التعليم فى المدارس الثانوية باللغة العربية — وإلى التدرج فيها فى القريب العاجل تطميناً لأفكار قوم يرون هذه المسألة لازمة وأن ما نشرع فيه من ذلك يكون على قدر المستطاع والباقى يأتى مع الزمان [4] »

وعلى ذلك يكون سعد قد اتفق فى جوهر خطة التعريب مع السياسة الإنجليزية من حيث التدرج البطىء بحيث لا يسمح بالتغيير السريع الحاسم الذى هو مطلب الرأى العام وأحد أمانيه القومية. إذ أن التغيير الجذرى فى سياسة التعريب كان لابد أن يستتبعه بالضرورة تغييرات خطيرة فى شكل الإدارة المصرية من حيث تمصير معظم الوظائف لما يترتب على التعريب من سيادة اللغة العربية فى المصالح الحكومية — وهو ما أشار إليه سعد عن غير قصد فى خطبته أمام الجمعية العمومية — وما لم تكن تسمح به الحكومة الإنجليزية مطلقاً .

ولئن كان سعد قد اتفق مع الإنجليز على أساسيات خطة التعريب إلا أنه اختلف معهم فى شكلها ، وهو الخط الذى يصله بالرأى العام المصرى ليجمع بين الجوهر والشكل ، أو الحاكم والمحكوم ، أو بين أصحاب السياسة والذين ينفرون

---

(١) Egypt, No. 1. 1907, p. 88.

(٢) وهى الخطبة التى اقتطفنا جزءاً منها ويرى فيها سعد أنه إذا شرع فى جعل التعليم باللغة العربية « نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى » .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٥٤ .

(٤) نفس المكان

منها ليقرب بينهما وهو ماهدفت إليه السياسة الإنجليزية . فلئن قدر لهذه السياسة أن تفشل - الأمر الذى لا يمكن تصوره - فلن تكون الخسارة جسيمة حيث لا يفقدون أكثر من همزة الوصل هذه أو الجسر الذى يربط بين الفريقين ونعنى به سعد زغلول نفسه .

ونقصد بالشكل نقطة البداية ونوعها أو بمعنى آخر المواد التى يبدأ بها ومكانها من حيث نوع التعليم وهو الجزء الذى سمح لسعد بأن يحاور فيه مستشار النظارة دنلوب ليختلفا عليها ، فإذا ما انتصر سعد على دنلوب، فإن ذلك معناه تهدئة الرأى العام المصرى وإيهامه بأن السياسة الإنجليزية ابتدأت تعمل لصالحه، أما إذا خسر سعد الجولة فإن ذلك لا يعنى سوى إحراج مركزه هو أمام مواطنيه وتحمله مسئولية ذلك . وفى كلا الموقفين تنفذ السياسة البريطانية المتفق عليها بالنسبة للتعريب وغيره من الأمور الأخرى. وفى ذلك المعنى يكتب جورست : « وعلى أى حال ومهما كانت النظرة لذلك النظام التعليمى فإنه من الاجحاف تماماً أن تقع المسئولية الوحيدة على عاتق المستشار ويبدو أن ناقدى مستر دنلوب قد تعاموا عن حقيقة وجود ناظر مصرى للتعليم. وأن سعد زغلول باشا - الذى يملأ ذلك المنصب عن جدارة - هو آخر رجل فى العالم يمكن أن يضطلع بمسئولية النظام والإدارة اللتين لا يقرهما [١] » .

وهكذا تكون قد صدقت إحدى الصحف المصرية التى تنبأت بما ستكون عليه نظارة سعد للمعارف عندما كتبت : « أن سعادة الوزير الجديد قبل الوزارة فى حكومة لها خطة ظاهرة ومبدأ معروف فإنها حكومة مصرية سائرة برأى المحتلين فمن المحال أن يحيد الوزراء عن خطة هذه الحكومة [٢] » .

وعلى ذلك فإذا لم يكن قد سمح إلا بتعريب التعليم فى المدارس الابتدائية وبعض المواد فى التعليم الثانوى [٣] ، فذلك لأن السياسة البريطانية كانت قد رأت أنه « من المرغوب فيه بلا شك أن كل التعليم - بالقدر الذى يسمح به التطبيق - يعطى باللغة العربية فتلك هى الفكرة التى ينبغى أن تعمل من أجلها النظارة وهى تعمل من أجلها

---

(١) Egypt, No. 1, 1908, p. 33.

(٢) الوطن ، العدد ٣٦٤٤ الصادر فى ١٧ / ١٢ / ١٩٠٦ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٥٧ ثم محاضر جلسات اللجنة العلمية الإدارية جلسة ٢٣ / ٩ / ١٩٠٨ رقم ٣٧٩ .

حقاً[١]. وعند ذلك فقط يكتب سعد فى مذكراته فى ١٠ مايو عام ١٩٠٩ : «يجب أن تكون غاية عملى جعل التعليم أهلياً أى باللغة العربية فى المدارس المختلفة وقد أشار إلى ذلك السير ألدن غورست فى تقريره عن سنة ١٩٠٨»[٢] ثم يقول لجورست عندما يلتقى به فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٩ «قد كثر إلحاح الناس على خصوصاً بعد اطلاعهم على تقرير جنابكم الأخير وتبينهم أنكم تؤيدون مبدأ جعل التعليم فى المدارس أهلياً أى باللغة العربية . قال — أى جورست — حقيقة أنى أؤيد هذا المبدأ وأسعى إليه مثلك ولا فرق بيننا إلا فى السرعة والبطء . فأنت تريد الوصول إلى هذا الغاية سريعاً وأنا أريد بلوغها بالتأنى»[٣].

لكل ذلك فقد اختلف سعد مع بطرس غالى رئيس النظارة حول رد الحكومة على طلب مجلس شورى القوانين فى التعديل الذى أصر عليه فى يناير عام ١٩١٠ فيما يتعلق بجعل لغة التعليم ضمن المواد التى تقرر بأوامر عالية فقد قال له بطرس : « أن يكتب جواب لمجلس الشورى بأن القاعدة أن التعليم فى المدارس هو باللغة العربية والتعليم بغيرها استثناء مؤقت وأن هذا أقرب إلى مرغوب الشورى من طلبه لأن فيه تعهداً بأن التعليم هو باللغة العربية[٤]». بينما كان سعد يرى «أن التعليم يلزم أن يكون بهذه اللغة وهذه هى القاعدة. ولكن القاعدة خولفت وحصل التعليم بغيرها من دون علم أحد ، فالكلام الآن ليس فى شأن اختيار لغة التعليم وإنما هو فى جعل التغيير والتبديل لغة التعليم بقانون يؤخذ فيه رأى مجلس الشورى كغيره من القوانين»[٥] فعارضه بطرس قائلا : «لا . لا إن الجواب أضمن وأدق فى هذا المعنى ولو صدر أمر عال بأن التعليم يكون بلغة أجنبية كان ذلك مضراً جداً[٦]» .

ولعل سعد فى موقفه ذلك لا يختلف عن موقفه فى بدايه عام ١٩٠٧ عندما

---

(١) Egypt, No. 1, 1908, p. 32,

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٤ ، ص ٧٢٦ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ١٧ ؛ ص ٨٥٤ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ١٣ ، ص ٧٠٤ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٧٠٤ .

(٦) نفس المكان .

رفض تماماً الموافقة على اقتراح تقدم به أحد أعضاء الجمعية العمومية يطلب فيه ضرورة عرض لوائح التعليم على مجلس شورى القوانين قبل إقرارها وتنفيذها ، وكان ذلك يتفق ورأى كرومر فى هذا الموضوع (١) .

وأكثر من ذلك فإن سعداً بدلا من أن يعين للتدريس باللغة العربية المصريين الذين اعترف هو بكثرتهم وكفايتهم (٢)، نجده ليس فقط يخصص بنداً فى الميزانية لتدريس اللغة العربية للمدرسين الإنجليزا لكى يقوموا بعد دراستها بالتدريس بها (٣)، بل كذلك يرسل مدرسين مصريين لإنجلترا لتعليم اللغة العربية للإنجليز الذين يريدون الدخول فى خدمة الحكومة المصرية (٤)، الأمر الذى أثار ضده معارضة الرأى العام وأحد أعضاء المجلس الأعلى للمعارف (٥) .

وهكذا فقد أثار سعد زغلول ناظر المعارف بمسلكه هذا — فى مسألة التعريب — كل طبقات الأمة ، وفاضت أنهر الصحافة بالهجوم عليه وانتقاد سياسته هذه (٦) ، حتى من أقرب الناس إليه وأكثرهم التصاقاً به حيث كتب : « إن من أكبر أمانى الأمة أن تكون لغتها هى لغة التعليم فى مدراسها وما أظنها فى هذا الطلب متجاوزة حد العدل والإنصاف » ويضيف « إن تعليم الأمة بلغتها ينقل العلم إليها وتعليم أفرادها بغير لغتها هو نقل أفراد المتعلمين للعلم (٧) » ، ثم يقول أيضاً « إن ناظر المعارف يقول مالا يفعل ومالا يؤمن به (٨) »

وإذا نظرنا إلى حالة التعليم عندما تركه سعد زغلول بانتقاله إلى نظارة الحقانية فى

---

(١) محاضر الجمعية العمومية ١٩٠٧ جلسة ٢ / ٣ / ١٩٠٧ المنشورة بجريدة الوقائع فى ١٩٠٧/٣/٢٠ ومقدم الاقتراح هو الشيخ على يوسف ثم انظر : Egypt, No. 111, 1907, p. 4.
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٣٥ .
(٣) مذكرات سعد ، كراس ١٠ ، صفحات ٥١٥ — ٥١٦
(٤) المرجع السابق ، كراس ١١ ، ص ٥٩١
(٥) مجلس المعارف الأعلى ، ج ٢ ، ص ٧ . والعضو هو علوى باشا
(٦) المؤيد ، العدد ٥٦١٣ ، الصادر فى ٨ / ١١ / ١٩٠٨ ، اللواء ، العدد ٢٢٩٢ الصادر فى ٢٣ / ٣ / ١٩٠٧ ، المقطم ، العدد العدد ٦٢٤٠ فى ٤ / ١٠/ سنة ١٩٠٩ .
(٧) الجريدة ، العدد ٥٩٥ الصادر فى ٢٣ / ٢ / ١٩٠٩ مقال بعنوان « كتاب مفتوح من الجريدة لسعادة ناظر المعارف » ، ص ٤ .
(٨) الجريدة ، العدد ٦٧٩ الصادر فى ٣ / ٦ / ١٩٠٩ مقال بعنوان « اللغة العربية » بقلم أحمد لطفى السيد . ص١ .

٢٣ فبراير عام ١٩١٠ ، نجد أنها لم تتطور من ناحية عدد المدارس والدارسين بها تطوراً يستحق كل تلك الضجة التى قامت فى الصحف طوال فترة اشتغاله بالمعارف التى بلغت أربعين شهراً. وكان سعد نفسه قد طلب من الصحافة ذلك عند بداية تعيينه .(١) وتتضح لنا هذه الحقيقة من الجدول التالى (٢):

| نوع المدارس | عدد المدارس | | | عدد التلاميذ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٠٦ | ١٩١٠ | نسبة الزيادة | ١٩٠٧ | ١٩١٠ | نسبة الزيادة |
| الكتاتيب الحكومية | ١٢٢ | ١٤٥ | ١٩٪ | ٩٠٤٥ | ١٣٥٤٥ | ٤٩,٧٪ |
| مدارس معلمى الكتاتيب | ٤ | ٦ | ٥٠٪ | ٢٩٣٩ | ٢٧٦٦ | ٥,٩٪ |
| المدارس الابتدائية الراقية للبنين والبنات | ٣٤ | ٣٤ | صفر٪ | ٧٩١٨ | ٨٦٤٤ | ٩,٢٪ |
| المدارس الفنية | ٣ | ٦ | ١٠٠٪ | ٨٣٧ | ١٣٥٢ | ٦١,٥٪ |
| المدارس الثانوية | ٤ | ٥ | ٢٥٪ | ١٣٨٠ | ٢١٩٧ | ٥٩٪ |
| المعاهد والمدارس العليا | ٤ | ٥ | ٢٥٪ | ٩٦٢ | ١٥٩٩ | ٦٦,٤٪ |

ذلك لأنه لايمكن أن تبهرنا هذه الأرقام حيث ينبغى أن ننظر إليها فى ضوء عدة عوامل أهمها أن قاعدة التعليم — أى التعليم الابتدائى — لم تزد عدد مدارسه الحكومية مدرسة واحدة عما كانت عليه فى عام ١٩٠٦ فى الوقت الذى وجد فيه الكثير من المدارس الابتدائية الخاصة . بالشكل الذى نوضحه فى الجدول التالى(٣) :

(١) الآستانة ، العدد ٣٢ فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٦ . حيث قالت الجريدة : «وأعظم من هذا مما يخلد لسعادته الذكر دعوته أرباب الجرائد المشهورة بزيارة المدارس وتقديم الملحوظات بشرط أن تكون فى محلها عما يرونه من الخلل الواجب إصلاحه وهو بمزيد السرور يلتفت إلى انتقاداتهم وأقوالهم » . من مقال بعنوان « التعليم فى مصر » صفحات ١ — ٢ .

(٢) Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1910, p. 2 & Egypt, No.I, 1912, p. 22, & Cunningham, A.: To-Day in Egypt, p. 52.

مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن الأرقام المقدمة عن سنة ١٩١٠ أخذت فى ٣١ ديسمبر ١٩١٠ أى بعد مضى عام دراسى على تخلى سعد عن المعارف .

(٣) Egypt, No. 1, 1910, p. 43 & Cunningham: Ibid, p. 54.

| جنسية المدارس | عددها | عدد تلاميذها |
|---|---|---|
| المدارس المصرية | ١٨٧ | ٢٠٦٤٦ |
| المدارس الأمريكية | ٨٨ | ٤٧٣٦ |
| المدارس الفرنسية | ٧٨ | ٧٥٧٥ |
| المدارس اليونانية | ١٣ | ٢٣٨٦ |
| المدارس الإيطالية | ١٠ | ١٤٧٨ |
| المدارس الإنجليزية | ١٠ | ٨٨٥ |
| مدارس أخرى | ٧ | ٨٩٥ |
| الجملة | ٣٩٣ | ٣٨٦٠١ |

أى أن عدد المدارس الابتدائية الخاصة قد زاد بمقدار ٢٩٤ مدرسة عما كان عليه فى سنة ١٩٠٦ أى بنسبة ٢٩٧ ٪ كما ينبغى ألا تفوتنا قلة عدد المدارس الإنجليزية الخاصة بالقياس إلى غيرها . وقد كان الأجدر بالحكومة أن تزيد عدد المدارس الابتدائية لأنها كانت تتعلل دائماً بأنها توجه عنايتها نحو توسيع قاعدة التعليم (١). وهى الحجة التى طالما تعللت بها فى عدم تشجيعها للجامعة المصرية على اعتبار أن مصر ينبغى أن تبدأ بتوسيع قاعدة التعليم أولا قبل اهتمامها بالتعليم العالى .

كما أن المدارس الثانوية لم تكن لتكفى مطلقاً الطلاب الذين يرغبون فى استكمال دراستهم بها . ويمكن أن ندرك ذلك بسهولة مما ينتج من مجموع الطلاب المتخرجين من المدارس الابتدائية الأهلية والحكومية معاً ـ الأمر الذى دعا أحد أعضاء المجلس الأعلى للمعارف ( علوى باشا ) إلى أن يلاحظ ذلك القصور فى عدد المدارس (٢) كما دعا مجلس الشورى إلى طلب التوسع فى إنشاء المدارس الثانوية (٣).

ثم ثانياً أن هذا التطور الذى طرأ على التعليم خلال تلك الفترة لا يتعدى أن يكون تطوراً عادياً كان يمكن أن يحدث مع وجود سعد فى نظارة المعارف أو عدم

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٠٧ المنشورة بجريدة الوقائع العدد ٢٧ ، الصادر فى ٩ / ٣ / ١٩٠٧ . ثم راجع كذلك : Egypt, No. 1, 1908, p. 31.

(٢) محاضر مجلس المعارف الأعلى ، الجلسة ٥٢ فى ٢٩ / ١١ / ١٩٠٨ ج ٢ ، ص ٩ .

(٣) راجع ما كتبناه بالتفصيل فى هذا الصدد فى الفصل الرابع « سعد والهيئات النيابية » .

وجوده ا بها ونستطيع أن ندرك تلك الحقيقة من الجدول التالى (١) :

عدد التلاميذ بالمدارس الحكومية

| نوع التعليم / السنة | ١٩٠٢ | ١٩٠٣ | ١٩٠٤ | ١٩٠٥ | ١٩٠٦ | ١٩٠٧ | ١٩٠٨ | ١٩٠٩ | ١٩١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتاتيب الحكومية | ٤٣٤٥ | ٥١٦٦ | ٥٦٧١ | ٧٤١٠ | ٩٠٤٥ | ١١٠١٤ | ١٢٣٦٩ | ١٣٣٦٥ | ١٣٣٤٥ |
| مدارس معلمى الكتاتيب | ٥٤٨ | ٧٥٨ | ١١٩٨ | ١٤٧٨ | ٢٩٣٩ | ٢٩٧٨ | ٢٧٨٨ | ٢٧٤٧ | ٢٧٦٦ |
| المدارس الابتدائية الراقية | ٦٠٤٢ | ٦٣٧٤ | ٦٨٢١ | ٧١٧٥ | ٧٩١٨ | ٨٥٤٤ | ٨٥٨٥ | ٨٣٨٦ | ٨٦٤٤ |
| المدارس الفنية | ٤٦٥ | ٥٦١ | ٦٤٧ | ٧٣٩ | ٨٣٧ | ٩٥٢ | ٨١٩ | ٨٥٤ | ١٣٥٢ |
| المداوس الثانوية | ٨١٦ | ٨٨٣ | ١٠٣٣ | ١٣٤٥ | ١٣٨٠ | ١٩١٠ | ٢١١٣ | ٢٢٤٣ | ٢١٩٧ |
| المعاهد والمدارس العليا | ٣٩٤ | ٤٤٠ | ٥٩٩ | ٧٤٣ | ٩٦٢ | ١٣٠٤ | ١٥١١ | ١٥٤٨ | ١٥٩٩ |

(١) Egypt, No. 1, 1908, p. 32 & Egypt, No. 1, 1910, p. 40 & Egypt, No. 1, 1912 p. 22.

ثم ثالثاً وهو أمر بالغ الأهمية أن الناظر الذى أنفق الكثير من وقته وأدلى بكثير من التصريحات حول اعتزامه تعريب التعليم ، وإعداد المعلمين اللازمين لذلك تناقص فى عهده – كما يتضح لنا من الجدول السابق – أعداد الطلبة الذين يدرسون بمدارس معلمى الكتاتيب وذلك اعتباراً من سنة ١٩٠٨ حتى سنة تخليه عن النظارة لتصل نسبة النقص عن سنة ١٩٠٦ بنسبة ٥,٩ ٪ وهو الذى قال فى حفل توزيع الإعانات على الكتاتيب فى القاهرة عقب توليه النظارة « أن التعليم فى الكتاتيب من أهم ما تحتاج الأمة إليه وموضوعه من الأساسات الأولية للتربية العامة – ولذلك وجهت الحكومة إليه عنايتها وساعدت عليه بالمال والرجال وتشجيع ذوى اليسار » .(١)

ثم رابعاً ينبغى أن ندرك التغيير الذى طرأ على ميزانية نظارة المعارف خلال تلك الفترة ، وإن كان لابد أن ننظر إليها من زاوية أخرى ونعنى بها مقدار ماتحمله التلاميذ من نفقات وتتضح من الجدول التالى(٢) :

| السنة | ميزانية النظارة بالجنيه المصرى | مقدار ماتحمله التلاميذ من نفقات | إيرادات الدولة |
|---|---|---|---|
| ١٩٠٠ | ١٥٥,٩٦١ | ٤٠,٤٤٣ | ١٠,٣٨٠,٠٠٠ |
| ١٩٠١ | ١٧٣,٣٥٣ | ٥٠,٥٠٥ | ١٠,٧٠٠,٠٠٠ |
| ١٩٠٢ | ١٨٥,٤٥٥ | ٥٩,٩٣٨ | ١١,٠٦٠,٠٠٠ |
| ١٩٠٣ | ١٩٦,٨٩٤ | ٦٧,٤٩٥ | ١٢,٢٤٨,٠٠٠ |
| ١٩٠٤ | ٢٠٣,٥٠٠ | ٧٦,٢١١ | ١٣,٦٩٠,٠٠٠ |
| ١٩٠٥ | ٢٣٤,٨٠٠ | ٩٠,٠٥٥ | ١٤,٨١٣,٠٠٠ |
| ١٩٠٦ | ٢٧٦,٣٠٠ | ١١٠,٣٤٤ | ١٥,٢٠٠,٠٠٠ |
| ١٩٠٧ | ٣٧٤,٠٠٠ | ١٢٥,٣٨٣ | ١٤,٧٤٠,٠٠٠ |
| ١٩٠٨ | ٤٥٠,٤٥٠ | ١٣٦,٩٠٢ | ١٥,٠٠٣,٠٠٠ |
| ١٩٠٩ | ٤٨٣,٦٦٩ | ١٣٩,٩٤٤ | ١٥,١٠٠,٠٠٠ |
| ١٩١٠ | ٥٠٤,٩٤٢ | ١٤٠,٧٧٤ | ١٥,٣٥٠,٠٠٠ |

(١) المقطم ، العدد ٥٣٨١ فى ٨ / ١٢ / ١٩٠٦ . ثم اللواء ، العدد ٢٢٠٥ فى ٩ / ١٢ سنة ١٩٠٦ . ويمكن أن نتبين عدم صحة تلك العناية والرعاية التى يوردها سعد فى خطابه إذا ما تصفحنا مذكراته ( الكراس رقم ٥ والكراس رقم ٨ ) التى دونت فيها رحلته فى مطلع عامى ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ للوجه القبلى لزيارة الكتاتيب والمدارس بها ، ومبلغ الحالة السيئة التى كانت عليها تلك الكتاتيب من ناحية مبانيها وتلاميذها ومعلميها ونظم الدراسة بها وإمكانياتها وغير ذلك كله مما توضحه تماماً هاتان الكراستان اللتان خصصتا لوصف حالة تلك الكتاتيب .

(٢) Dunlop, D.: Notes on The Progress, 1907, p. 23 & Ibid, 1908, p. 133 & Ibid,=

وذلك يجرنا إلى الحديث عن المجانية التي أصبحت مطلب كل الأحزاب المصرية التي تألفت خلال فترة نظارة سعد للمعارف بحيث أصبحت ضمن برامجها [١]. فماذا كان موقف النظارة منها ؟

ذهب سعد عقب تعيينه ناظراً لزيارة مدارس الوجه القبلي ، وأثناء زيارته لأحد كتاتيب أسيوط أعجب بذكاء أحد التلاميذ فأمر بنقله إلى السنة الأولى بمدرسة أسيوط الابتدائية الحكومية على أن يكون تعليمه بالمجان ، وتنفذ ذلك فعلا أثناء الزيارة[٢] ولكنه عندما عاد إلى القاهرة وقع بسبب ذلك المسلك في موقف حرج مع دنلوب الذى أبلغ كرومر بالحادثة ، فاستدعى كرومر سعداً لديه ويكتب سعد في مذكراته : « فذهبت إليه فوجدته منحرفاً غضباً نوعاً .. واتفقنا على أن يبقى الولد في المدرسة وأن لانعود إلى هذه المسألة مرة أخرى[٣]» وذلك في الوقت الذى كانت فيه المجانية — كما يعترف سعد « مقررة في القوانين ملغية في العمل [٤]»

ويمضى وقت على هذا الحال ويكتب سعد : « اتفقت مع المستشار دنلوب والسير ألدن جورست على وضع مشروع بهذه الغاية — أى للمجانية — ووضع بناء على

---

= 1910, pp. 7, 193.

فهرست قوانين الحكومة المصرية سنة ١٨٩٩ ، ص ٣٦٦ ، ثم ١٩٠٠ ص ٣٧١ ثم سنة ١٩٠١ ص ٣٦٠ وسنة ١٩٠٧ ، صفحات ٣٦٧ — ٣٦٨ ثم سنة ١٩٠٨ ، ص ٤٢ ، ١٩٠٩ ، ص ٣٨ ، ١٩١٠ ص ١٥٦ ثم Alexander, J.: The Truth about Egypt, pp. 117, 126, 129.

(١) أحمد رشاد ، مصطفى كامل حياته وكفاحه ، ص ٢٧١

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥ ، ص ٢٢٥ . وذلك التلميذ هو إسماعيل القباني — الذى أصبح وزيراً للمعارف فيما بعد — ولم يكن قد بلغ العاشرة من عمره وأحسن الإجابة عن كل ما سئل فيه في جميع المواد التي كانت تعلم في كتاب سليم كاشف وتبين للناظر أنه ابن رجل فقير كان يعمل موظفاً في وقف أهلي بأربعة جنيهات ثم انفصل عن خدمة ذلك الوقف ، كما أخبرني بأنه القباني أيضاً ، الدكتور بهى بركات أثناء مقابلتي الرابعة مع سيادته في منزله بالجيزة بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٦٨ . وقد صرح لى بنشر ذلك .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٣٣٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٢٥٦ . وكانت الجريدة في العدد ٩ الصادر في ١٨ / ٣ / ١٩٠٧ قد انتقدت الحكومة من موقفها من المجانية في مقال طويل رأت فيه أن الحكومة بنت موقفها من المجانية على أساس أن التعليم ليس حقا عاما للمتعلمين وجاء فيه : « ليس للنظارة أن تقول بأنه ليس عندها المال الكافي للعمل بمبدأ المجانية في التعليم الابتدائي . . خصوصاً متى كانت الأمة مجمعة على مبدأ التعليم المجاني ».

ذلك مشروع المجانية ، وبناء عليه ألغيت جميع القوانين المتعلقة بها»[١] ومن أهم أسس ذلك المشروع إيجاد أربعين محلا لقبول تلامذة داخليين مجاناً بالمدارس الثانوية . وأن يكون قبول هؤلاء التلاميذ بعد تأدية امتحان خاص ، وأن توضع شروط يجب أن تتوفر فى طالبى الدخول لهذا الامتحان .. ثم كيفية سير الامتحان وشروطه كما أنه — وهو الأهم — تقرر بمقتضاه إلغاء المجانية بالمدارس الابتدائية والمدارس العالية والخصوصية عدا مدارس الصنائع وقسم البنات بمدرسة عباس[٢] كما تقرر ألا يتجاوز المبلغ المخصص لهذه المحال ألف وستمائة جنيه اعتباراً من السنة المكتبية ١٩٠٧ — ١٩٠٨ على أن يتضاعف هذا المبلغ سنوياً[٣]

وقد ضجت الصحافة من هذا المشروع ، كما نفرت أكثر بالشروط التى وضعتها النظارة لمن يحق له التمتع بالمجانية[٤] وذلك ماحدث بالفعل إذ لم يتقدم للحصول على تلك المحال سوى ثمانية وعشرين تلميذاً[٥]. الأمر الذى دفع النظارة تحت ضغط الرأى العام إلى أن تخفف قليلا من حدة القيود الموضوعة وتقبل كل التلاميذ المتقدمين بدون امتحان مسابقة فتقدم لها عدد أكثر من المطلوب فأعادت ثانية شرط امتحان المسابقة[٦] ويرد سعد على سؤال أحد الصحفيين له عن سبب إلغاء المجانية من المدارس الابتدائية فى الوقت الذى بدأت جميع الأمم الأوربية تتوسع فى هذا الباب إلى حد تعميم المجانية فيقول : « إن عدد الطلبة الذى يتقدم فى أول كل سنة مكتبية للدخول فى مدارس الحكومة ازداد ازدياداً هائلا مستمرا .. وقد رأت النظارة أنه ليس من الصواب فى شىء أن يرفض طلب التلميذ الذى يدفع مصاريف ، ويؤخذ آخر بصفة مجانية عوضاً عنه»[٧] ولعله ليس بغريب أن نجد

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٥٧ .

(٢) محاضر جلسات اللجنة العلمية الإدارية ، جلسة الثلاثاء ٢١ مايو ١٩٠٧ ، رقم ٣٥٠ .

(٣) محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى ، فى ٢٢ مايو ١٩٠٧ ، ج ٢ ، ص ٢

(٤) المؤيد ، العدد ٥١٧٦ الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٠٧ ، الأخبار العدد ١٧٢ الصادر فى ١٨ / ٩ / ١٩٠٧ ثم اللواء ، العدد ٢٣٤٧ الصادر فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ .

(٥) محاضر اللجنة العلمية الإدارية ، جلسة الثلاثاء ٢٤ / ٩ / ١٩٠٧ رقم ٣٥٦ .

(٦) نفس المرجع ، جلسة ٧ حتى ١٠ أكتوبر ١٩٠٧ ، رقم ٣٥٧ .

(٧) المؤيد ، العدد ٥١٧٤ الصادر فى ٢٧ مايو ١٩٠٧ . ويضيف سعد قائلا : « وفضلا عن ذلك فإن فى البلاد كثيراً من المدارس التابعة للجمعيات الخيرية أسست بمعرفة ذوى اليسار=

جورست يكتب هذا الكلام نفسه فى أول تقرير يرفعه إلى حكومته حول موضوع المجانية[١].

من كل ماتقدم يتضح لنا بجلاء موقف سعد من المجانية ، وهو الموقف المرتبط بالسياسة التعليمية الإنجليزية التى وافق عليها تماماً إن لم يكن قد شارك فى وضعها. تلك السياسة التى يمكن أن نطلق عليها «من كل بقدر» إزاء مطالب الأمة وهو ما سبق أن لمسناه بالنسبة للتعريب وزيادة الميزانية وعدد المدارس وتلاميذها وغير ذلك ، وهو ما سنلحظه أيضاً بالنسبة لخطة الإرساليات للخارج .

فعندما يسأل سعد فى ٢٧ مايو عام ١٩٠٧ عن عدد الإرسالية المصرية ، وهل ستكون مقصورة على إنجلترا . يرد قائلا «نعم ستكون قاصرة على إنكلترا والأمل أن يزاد عدد الإرسالية سنوياً ويمكث الطلاب ثلاث سنوات ولا يتعلمون هناك إلا فن التعليم ليكونوا معلمين لنظارة المعارف لأن هذا الأمر هو المهم الذى أوجه إليه كل سعي وهو أول الأساس الذى يقوم عليه بناء نظارة المعارف[٢]» . وعندما يسأل عن الأسباب التى دفعت النظارة لأن تقتصر على إنجلترا يجيب : « لأنى أرى أنه يلزمنا أن نتعلم على الذين ارتبطت مصالحنا بهم ، ولا فائدة لنا من البعد عنهم بوجه من الوجوه وكلما اختلطنا بهم وتعلمنا علومهم وصنائعهم أمكننا التعاون معهم على خير بلادنا وكل فكرة غير هذا مخالفة فى رأيى لمصلحة الأمة

---

= وغيرهم. وللفقراء فى هذه المدارس متسع يسع حالهم . وزيادة على هذا فإن الكتاتيب أمام هؤلاء الفقراء وكثير منها يعلم مجاناً . والتى تأخذ منها أجراً لا تأخذ إلا مقداراً معيناً زهيداً يمكن كل إنسان القيام به . . ولم نر لتقرير المجانية فى المدارس العالية فائدة لأنى كما قلت إن العناية موجهة لتخريج معلمين . فمن الضرورى جذب قلوب الطلبة لمدارس المعلمين وحملهم على الدخول فيها » . هذا وقد اطلع سعد على هذا الحديث الصحفى قبل نشره ووافق عليه كما صرحت بذلك الجريدة . ويؤيد ذلك أيضاً ما كتبه فى مذكراته حيث قال : « وحاولت أن أنشئ المجانية فيما عدا هذه المدارس فلم أفلح إلا فى المدارس الثانوية فقط . وحجة المعارضين التى اقتنعت بها أخيراً تنحصر فى أن الترخيص بها فى المدارس العالية يضر بمدارس المعلمين . » مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٥٧ .

(١) Egypt, No. 1, 1908, pp. 31-32. وقد كتب يقول : « ولقد يبدو أمراً لا مبرر له أن نستخدم أموال معظم دافعى الضرائب من أجل توفير التعليم المجانى » .

(٢) المؤيد ، العدد ، ٥١٧٤ ، الصادر فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ . نفس الحديث الصحفى السابق الذى قرأه سعد ووافق عليه قبل نشره .

ولا يسوغ لنا أن نكلف الإنكليز أن يربونا تربية أعلى من تربيتهم أو مضادة لها لأنه ليس أعلى منها فيما أظن ولا يصح أن يكلف الإنسان بأى عمل يخالف مصلحته ولا يعد تكليفه به إلا من قبيل الحمق والجهالة .. فعلى الذين يريدون حقيقة منفعة بلادنا أن لا يتشبثوا بالمحال ويطلبوا طلبات لا فائدة منها إلا التنفير فقط فضلا عن أن التعليم العالى فى بلاد الإنكليز ممدوح لا عيب فيه أليس فى إعادة الإرساليات بهذه الكيفية فائدة كبرى للوطن [1] ؟ »

ولا يدلى سعد بهذا التصريح الصحفى الخطير — الذى لا يعد اعترافاً بالاحتلال كأمر واقع فحسب بل يعد دعوة منه إلى مواطنيه بأن يتعاونوا معه ليس فى الحاضر فحسب بل وفى المستقبل أيضاً — لا يدلى به إلا بعد أن كان قد قابل المعتمد البريطانى جورست فى الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٠٧ — أى بعد تعيين جورست مباشرة وأثناء لقاءات سعد المتكررة معه — واتفقا على كل ما صرح به حيث إنه كتب يقول : « وقد اجتمعت به ثلاث مرات بعد ذلك — أى بعد أول لقاء — دار الكلام فيها على موضوعات شتى من أمور المعارف أتذكر منها ما يأتى : ١ — ما يناسب إدخال التلامذة المصريين فيه من المدارس فى إنكلترا : هل هى فى الجامعات أو المدارس الخاصة . وكان يميل أى جورست — للثانية بحجة أن الأولى لا تعلم فن التعليم ولكنها تعلم الفن نفسه وضرب لى مثلا بنفسه بأنه كان فى جامعة أكسفورد وتعلم فيها فن الحساب وبرع فيه وبرز على أقرانه فى قواعده ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يدرس هذا الفن [2] » .

فكأن سعد زغلول عندما وقف ليدلى بحديثه الصحفى هذا إنما كان يتحدث بلسان جورست فى هذا الخصوص . ولئن كان سعد لم يصرح فى مذكراته

---

(١) المؤيد ، العدد ٥١٧٤ ، الصادر فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ نفس الحديث الصحفى السابق الذى قرأه سعد ووافق عليه قبل نشره .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ص ٢٥٤ . ويضيف قائلا : « قال — أى جورست — وإنى مع ذلك لست اختصاصياً فى هذه المادة وسأتكلم فيها مع أبى » نعتقد أنه يشير بذلك إلى أنه سوف يأخذ رأى والده الموجود فى إنجلترا وينبغى علينا أن نربط بين ما كتبه سعد عن شعوره وموقفه فى حالة ما إذا استدعى لتولى رئاسة النظارة فى حالة استقالة صهره مصطفى فهمى منها وبين هذا التصريح الخطير — لأنه كان ينوى أن يكتسب ثقة العميد الجديد . راجع ما كتبناه حول ذلك فى الفصل الثانى . « تكوين سعد السياسى » .

بكل مادار فى لقاءاته المتكررة والمتعاقبة مع جورست عند بداية تعيينه متعللا بالنسيان . فإن حديثه الصحفى فى نفس الفترة قد أوضح بجلاء ما دار فيها .

ويمكن القول بأن سعداً قد وقف ليصرح بما لم يكن فى مقدور جورست ولا غيره من الساسة البريطانيين فى مصر أن يصرحوا به آنذاك خشية الرأى العام المصرى وأن سعداً تطوع من تلقاء نفسه للإدلاء بهذا الحديث ربما مجاملة لصديقه جورست واحتفاء بتعيينه فى منصبه الجديد فى الحكومة المصرية ، أو ربما لأمر آخر يرتبط بمصلحة سعد الخاصة أكثر من ارتباطه بأى شىء آخر . (١)

ولعل ذلك هو الذى يفسر موقف سعد زغلول من تعيين مدير للإرسالية فى إنجلترا لكى يرعى شئون الطلاب المصريين بمدارسها عندماقبل تعيين رجل إنجليزى ولم يحاول — مجرد المحاولة — أن ينتزع هذه الوظيفة لأحد أبناء وطنه — فقد كتب يقول « انتهت مسألة الإرسالية ، مسألة تعيين ملاحظ للإرسالية فى إنجلترا حيث أشار اللورد كرومر (٢) بتعيين كوربت بك — النائب العمومى — وعرض علىّ ذلك جورست فاستحسنته ، لأن هذا الرجل أحسن من غيره ، وأعرف نوعاً بالمصريين وعاداتهم وكان أصله معلماً وله علاقات كثيرة بالجامعات الإنجليزية ويمكنه أن يقوم بهذه الخدمة أحسن من سواه ، غير أن صحته ضعيفة . وقد حصل الكلام فعلا معه واتفقت الآراء على تعيينه بصفة مؤقتة بمكافأة قدرها أربعمائة جنيه فى السنة وأن تستأجر له الحكومة محلا فى لوندرة ( أى لندن ) وأن يكون له كاتب وأن يأخذ اجازة ثلاثة أشهر من أول كل سنة (٣) » .

على كل حال يلزمنا أن نعرف عدد هذه الإرساليات ونوعها خلال فترة

---

(١) وقد كان جورست يعمل قبل أن يعين معتمداً بريطانيا ، فى الحكومة المصرية منذ الثمانينات وكان ممن تعاونوا مع كرومر وتشربوا سياسته وتدرج فى وظائف الحكومة المصرية ومن أهمها منصب المستشار المالى للحكومة ، وهى أهم وظيفة بعد العميد وقد كان يحضر جلسات مجلس النظار المصرى كأهم من أى ناظر مصرى .

(٢) يلاحظ استمرار كرومر فى التدخل فى شئون مصر حتى بعد رحيله . وكثيراً ما كان ينصح الحكومة الإنجليزية باتخاذ مواقف أو أمور معينة .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١١ ، ص ٥٧٣

نظارة سعد للمعارف ، وتتضح من الجدول التالى : (١)

| جهة الإرسالية والموضوعات التى يدرسها التلاميذ | سنة الالتحاق | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٠٧ | ١٩٠٨ | ١٩٠٩ | ١٩١٠ |
| أ ـ إنجلترا : | | | | |
| الطب | | | ١ | ٤ |
| الهندسة المدنية | | | | ٢ |
| المعمار والبناء | | ١ | ٢ | |
| الهندسة الميكانيكية والكهربائية | | ٢ | ١ | ١ |
| الزراعة وفلاحة البساتين | | | ١ | ٢ |
| الرياضيات والعلوم | ١ | ٥ | ٢ | ٣ |
| التاريخ | | ١ | ٥ | ١ |
| الرسم | | | ١ | ١ |
| التربية — للمشايخ | ٢ | ٣ | ٤ | ٤ |
| التربية — للبنات | | | ٢ | |
| ب ـ فرنسا : | | | | |
| القانون | | | ٣ | ٣ |
| جـ ـ النمسا : | | | | |
| الطب | | | | ١ |
| الجملة | ٣ | ١٢ | ٢٢ | ٢٢ |

إن إلقاء نظرة سريعة إلى الجدول السابق لتعكس بوضوح فلسفة النظارة من عودة الإرساليات وهى استرضاء الرأى العام المصرى أولا جرياً على سياسة « من كل بقدر » حقيقة قد استؤنفت البعثات إلى الخارج كرغبة الأمة ولكن هل هذا العدد الذى أرسل فعلا يتمشى مع مطالبها واحتياجاتها فى الوقت الذى كانت تسمح فيه الميزانية بذلك ؟ كما أننا نجد أن نسبة ٤٥,٧ ٪ من الذين أرسلوا للخارج طوال هذه الفترة قد ذهبوا لدراسة علوم نظرية كان يمكن أن تتكفل الإمكانيات القائمة فى مصر من المتعلمين المصريين بسد النقص فيها (٢) ثم ثانياً وهو الأهم

(١) Egypt, No. 1, 1911, p. 57.

(٢) يتضح لنا ذلك من أنه عندما أعلنت النظارة فى أوائل سنة ١٩٠٧ عن تعيين بعض المدرسين المصريين للتدريس بالمدارس الثانوية ، تقدم أربعون مرشحاً للوظائف ، البالغ=

استكمال تنفيذ السياسة البريطانية من ورائها وهى السياسة التى يجرنا الحديث عنها إلى موضوع آخر وهو « مجازة التعليم المصرى » الذى يتضح من أن نسبة ٨٨٪ من كل هذه الإرساليات وجهت إلى إنجلترا دون سواها من الدول الأوربية .

ويمكننا أن ندرك هذا بوضوح أكثر إذا ما استعرضنا الجدول التالى الذى يبين تطور التعليمين الإنجليزى والفرنسى فى المدارس المصرية[1] :

= البالغ عددها إحدى وعشرين وظيفة فقط . راجع حديث سعد الصحفى فى جريدة المؤيد ، العدد « ٥١٧٤ الصادر فى ٢٧/٥/١٩٠٧ .

(١) Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1910, p. 161.

| السنة | التعليم الابتدائى للبنين | | | | التعليم الثانــــوى | | | | التعليم العالى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأولاد الكلى | | النسبة المئوية | | عدد الأولاد | | النسبة المئوية | | عدد الأولاد | | النسبة المئوية | |
| | إنجليزى | فرنسى | إنجليزى | فرنسى | إنجليزى | فرنسى | إنجليزى | فرنسى | إنجليزى | فرنسى | إنجليزى | فرنسى |
| ١٨٨٩ | ٦٨٩ | ٢١٣٣ | ٪٢٤ | ٪٧٦ | ١٦٩ | ٤٦٨ | ٪٢٦ | ٪٧٤ | ٦١ | ٢١٢ | ٪٢٢ | ٪٧٨ |
| ١٩٠٠ | ٤٢٨٢ | ٣٥٠ | ٪٩٢ | ٪٨ | ٢٩١ | ٢٧٨ | ٪٥١ | ٪٤٩ | ١٣١ | ٧٧ | ٪٦٣ | ٪٣٧ |
| ١٩٠٦ | ٧٥٨٤ | — | ٪١٠٠ | صفر | ١٢٩١ | ٨٩ | ٪٩٤ | ٪٦ | ٥٢٤ | ١٦٩ | ٪٧٦ | ٪٢٤ |
| ١٩٠٧ | ٨١٤٣ | — | ٪١٠٠ | — | ١٨٦٥ | ٤٣ | ٪٩٨ | ٪٢ | ٥٢٤ | ١٦٩ | ٪٧٦ | ٪٢٤ |
| ١٩٠٨ | ٨١٦٤ | — | ٪١٠٠ | — | ٢٠٩٦ | ١٧ | ٪٩٩ | ٪١ | ٥٨٧ | ١٣٣ | ٪٨٢ | ٪١٨ |
| ١٩٠٩ | ٧٩٤١ | — | ٪١٠٠ | — | ٢٢٣٤ | ٩ | ٪٩٩ | ٪١ | ٦١٧ | ١١٤ | ٪٨٤ | ٪١٦ |
| ١٩١٠ | ٨١٣٢ | — | ٪١٠٠ | — | ٢١٣٧ | — | ٪١٠٠ | صفر | ٦٦٢ | ٨٥ | ٪٨٩ | ٪١١ |

من هذا يتضح لنا أن سعداً لم يغادر نظارة المعارف إلا وكانت اللغة الإنجليزية صاحبة السيادة الوحيدة فى المدارس المصرية بكل مستوياتها الثلاث الابتدائى والثانوى وما فى مستواه والعالى حيث كانت الفرنسية قد قضى عليها تماماً فى كل من التعليم الابتدائى والثانوى ولم يبق لها سوى نسبة ١١٫٪ فقط من التعليم العالى بما فى ذلك مدرسة الحقوق التى يبدو أنه لم يكن فى وسع الإنجليز وحدهم أن يجعلوها كذلك نظراً لارتباط دراسة القانون المصرى بالقانون الفرنسى [١]. ويعترف سعد بذلك فى حديث له مع جورست فيقول « بعد أن خرجت المدرسة أى مدرسة الحقوق — من نفوذهم ودخلت تحت الإدارة الإنجليزية [٢] » — الأمر الذى يمكننا أن نقول معه إنه قد قضى تماماً على اللغة الفرنسية فى المدارس .

ويرتبط بذلك أيضاً اقتفاء الحكومة نفس الأثر بالنسبة للمدارس الفرنسية الموجودة بمصر ، والتى ظلت تؤدى رسالتها مع المدارس المصرية حتى عام ١٩٠٤ وهو التاريخ الذى بدأت فيه إنجلترا تخرج الموظفين الفرنسيين من الإدارة المصرية وعندما وجدت بريطانيا أنه لم يكن لها الحق فى استبدال غيرهم بهم إلا فى سن المعاش بناء على الاتفاقات التى تمت فى تلك السنة — فقد لجأت إلى مناورات بارعة أتاحت لها التخلص من أكثرهم لحاجة فى العناد بتعويضهم عن فقد مراكزهم بمكافآت مالية سخية [٣] . وأكثر من هذا كان المستشار الإنجليزى — عن طريق الممثلين القنصليين الإنجليز فى الخارج — لا يزكى إلا أولئك الذين يؤهلهم ضعفهم الخلقى أو حالتهم للخضوع [٤]، حيث كان قد احتكر لنفسه بمقتضى اتفاقية عام

---

(١) الأمر الذى دفع حسين رشدى عضو مجلس المعارف الأعلى إلى أن يدافع فى المجلس عن « اللغة الفرنسية بمدرسة الحقوق لأن الأدبيات القضائية لقوانيننا تنحصر فى مؤلفات باللغة الفرنسية » مجلس المعارف الأعلى ، جلسة رقم ٥٧ فى ٢٨ / ٤ / ١٩٠٩ جـ ٢ ، ص ١٣ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١١ ص ٥٧٧ وكان جورست يستفسر من سعد على تأثير المدرسين الفرنسيين على التلاميذ فى مدرسة الحقوق ، وذلك أثناء لقائه به فى ٢٦ / ١١ /١٩٠٨ وقد تأكد ذلك بعد أن تعين هل Hill ناظراً للمدرسة خلفاً للناظر الفرنسى لامبير الذى أجبر على الاستقالة وبذلك تم للإنجليز ما أرادوا .

(٣) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى ، الفصل السادس ، سياسة التعليم . المنشورة بجريدة المصرى ، العدد ٤٨٤٨ ، فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ .

(٤) نفس المكان . ويضيف « ولكن حوادث عديدة أثبتت للدولة المحتلة برغم كل هذه =

١٩٠٤ الحق في أن يختار بنفسه الموظفين الفرنسيين الذين يحتفظ بهم فى الخدمة .

أما بالنسبة لتمصير التعليم فيمكننا أن ندرك الأثر الذى تركته نظارة سعد عليه من الجدول التالى الذى يوضح تطور عدد العاملين الفنيين فى النظارة من مصريين وغير مصريين ومعظمهم من الإنجليز وهو [١]:

| السنة | المصريون | غير المصريين | الجملة |
|---|---|---|---|
| ١٩٠٠ | ٤٩٣ | ٩٧ | ٥٩٠ |
| ١٩٠٦ | ٦١٤ | ١٨٨ | ٨٠٢ |
| ١٩٠٧ | ٦٧٤ | ٢٠٨ | ٨٨٢ |
| ١٩٠٨ | ٧٣٢ | ١٩١ | ٩٢٣ |
| ١٩٠٩ | ٧٣٩ | ١٩٥ | ٩٣٤ |
| ١٩١٠ | ٧٨١ | ١٩٠ | ٩٧١ |

فماذا كان موقف سعد زغلول شخصياً ؟ لقد لمحنا أثراً لذلك عندما استعرضنا موقفه من تعيين مدير للإرسالية بإنجلترا عام ١٩٠٨. كما يثبت ذلك أيضاً موقفه عندما أريد تعيين وكيل لمدرسة الحقوق فى مايو عام ١٩٠٧ وكان يرى أول الأمر أن يكون وطنياً ولكن جورست أفهمه بأنه يلزم أن تكون الوكالة فى هذه المدرسة لرجل إنجليزى فيرد عليه سعد : « مادام الأمر كذلك فلا بأس والرأى لكم [٢]» ونجده يصرح لدنلوب فى نوفبرعام ١٩٠٨ فى عتاب جرى بينهما وكان محور الحديث فيها شكوى دنلوب من سعد بسبب موقفه من الإنجليز حيث يكتب سعد « كيف ساغ للسير غورست أن يتصور ذلك وقد قدمت من الإنكليز من تعين وكيلا لمدرسة الفنون والصنائع وكثيراً من المدرسين فى مدرسة الصنايع والمهندسخانة فى العام الماضى . ولم تخل فى هذا العام وظيفة يليق أن يرقى إنجليزى إليها ثم منعته عن ذلك [٣]» . ويذهب سعد أبعد من ذلك حيث يقول لدنلوب فى نفس المقابلة : « ولقد كان

= الاحتياطات أنه توجد حتى بين العلماء أرواح مكافحة تقف فى وجه الدولة المستبدة من أمثال لامبير Lambert » .

(١) Dunlop, D.,: Notes on the Progress, 1910, p. 10.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٥٥ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ١١ ، ص ٥٧٤ .

من ضمن ما كلمت فيه جناب اللورد كرومر عقب تعيني ووافقني عليه وأيدني فيه تشجيع الوطنيين الأكفاء. وإلى الآن لم أخط إلا الخطوة الأولى فى هذا السبيل ، على أن قومى يسددون نحوى سهام الملام بدعوى أنى متحد معكم على إضعاف شأنهم وتثبيط هممهم . فما الذى أنا صانع بين هاتين القوتين وتينك التهمتين . هل يمكنك أن توفق بين الصالحين (١) ؟ » .

كما أن سعداً يرفض أن يعين مدرساً مصرياً بمدرسة الحقوق لا لشىء إلا لكونه مشهوراً بميله للحزب الوطنى ، ولأنه رفض قبل أن يتعين فى وظيفة سكرتير له ويكتب سعد « فلهذا ولكون مدرسة الحقوق أصبحت وسطاً هائجاً سريع التأثر والانفعال وفيه كثير من الذين يشتغلون بمالا يعنيهم والذين نفخ شيطان العجب فيهم لم أر من نفسى ما يشجعنى على تعيين مثله (٢) ». كما أنه عند ما تفكر الحكومة أثناء أجتماعها بقصر عابدين فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٠٨ فى تعيين ناظر وطنى بدلا من هل — ناظر الحقوق الإنجليزى — بسبب الاضطرابات الناجمة عن هياج طلبة الحقوق ، نجد سعداً ينصح زملاءه النظار قائلا : « والرأى عندى إذا كان من الممكن التغيير أن يستبدل « هل » بإنجليزى من أهل الفن كإيموس فإنى أعرف أن له منزلة فى قلوب الطلبة ومعرفة بفنه (٣) »

ولكى تحتفظ السياسة الإنجليزية التعليمية بسيطرة العنصر الأجنبى بصفة عامة والإنجليزى بصفة خاصة على المدارس الحكومية ، فقد وضع المستشار الإنجليزى دنلوب مبكراً فى مطلع عام ١٩٠٧ مشروعاً «لبيان الشروط اللازم توافرها فى كل موظفى النظارة والمدارس ، وأهم هذه الشروط يرجع إلى الشهادة العلمية وقد قرر فى أغلبها أن تكون من أحد المدارس العالية بأوربا (٤) » فى نفس الوقت الذى كان يتم فيه تعيين المدرسين الأجانب فى المدارس المصرية من غير الحاصلين على المؤهلات العلمية اللازمة لتعيينهم . فقد كتب سعد يقول فى أثناء حديث له مع دنلوب : « بعض الأورباويين تعينوا بلا دبلومات وذكرت منهم سكويث مدرس بإسكندرية؟ فرد عليه دنلوب قائلا : « إنه مفروض من قبل حكومة إنكلترا أن يعطى دبلومات »

(١) نفس المرجع ، ص ٥٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٠ ، ص ٥١٢ . وكانت مدرسة الحقوق فى يونيه ١٩٠٨ أصبحت خلية للحزب الوطنى الذى يعنيه سعد بكلامه . وذلك الوطنى الذى منع سعد تعيينه هو مراد سيد أحمد .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٩ ، صفحات ٤٢٣ — ٤٢٥ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٢٨ .

« فكان جواب سعد عليه : « لا كلام لى بعد ذلك[١] » . بل أكثر من هذا أن نظارة المعارف كانت تشجع هؤلاء الأجانب ممن لا يحملون مؤهلات عليا على مواصلة دراستهم وتدفع لهم نفقات تلك الدراسة ، وذلك بأسلوب مقنع حيث كانت ترفع لهم مرتباتهم حتى لا يحدث ذلك أثراً بين المدرسين المصريين [٢].

ويرتبط بتمصير التعليم موضوع آخر ونعنى به ضعف مرتبات المصريين وأجورهم [٣] والفروق الكبيرة بينهم وبين المدرسين الأجانب وهو ذلك الموضوع الذى رأينا أنه كان سبباً هاماً من أسباب هروب المصريين من الاشتغال بهذه الوظيفة مما سمح للحكومة بأن تتعلل بنقصهم وعدم كفايتهم . ويمكننا أن نلاحظ ذلك من الجدولين التاليين [٤].

فئات مرتبات نظار المدارس المصريين

| السنة | من ٣٥–٤٥ جنيه | من ٢٤–٣٢ جنيه | من ١٦–٢٠ جنيه | من ١٢–١٦ جنيه | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٠٤ | | ٢ | ٢٣ | ٦ | ٣١ |
| ١٩٠٥ | | ١٥ | ١٥ | ١ | ٣١ |
| ١٩٠٦ | | ٢٢ | ٨ | ١ | ٣١ |
| ١٩٠٧ | ٢ | ٢٠ | ٨ | ١ | ٣١ |

فئات مرتبات المدرسين المصريين

| السنة | من ١٦–٢٠ جنيه | من ١٢–١٦ جنيه | من ٨–١٠ جنيه | من ٦–١٠ جنيه | من ٤–٦ جنيه | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٠٤ | ٢ | ١٩ | ١٤٩ | — | ١٤٨ | ٣١٨ |
| ١٩٠٥ | ٢ | ٤٥ | ١٤٤ | — | ١٤٤ | ٣٣٥ |
| ١٩٠٦ | ٣ | ٥٩ | ١٧٠ | — | ١١٨ | ٣٥٠ |
| ١٩٠٧ | ١٥ | ٥٥ | — | ٣٠٨ | — | ٣٧٨ |

(١) نفس المرجع ، ص ٢٧٩ (٢) نفس المرجع ، ص ٢٨٩
(٣) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ١٩٠٧ ، جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٠٧ ص ٤٨ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٤٩

من الجدول السابق يتضح لنا تماماً مدى الغبن الكبير الذى كان واقعاً على المدرسين المصريين فى المدارس الحكومية . كما يتضح أيضاً مدى ما طرأ على أوضاعهم الاجتماعية من تحسينات فى بداية نظارة سعد للمعارف ، وهى تحسينات قليلة جداً لا تستحق الضجة التى أثيرت بشأنها حينئذ[1] كما أنها لا يمكن أن تمثل شيئاً يذكر إلى جانب التحسينات التى شملت المدرسين الأجانب فى نفس العام حيث ورد فى مذكرات سعد بشأنها : « معاملة الغالب من كبار الموظفين وخصوصاً الإنجليز بالاستثناء من أحكام هذا المنشور »[2] وهو المنشور الذى وضعته نظارة المعارف كقاعدة للترقية كما سلمت النظارة بهذا الوضع فى ردها على ملاحظات مجلس الشورى فى أكتوبر عام ١٩٠٧ حيث جاء فيه : « والمرتب المحدود الذى جعل للمدرسين ، كل ذلك كان من أكبر الأسباب التى منعت السكان من الإقبال على مدارس المعلمين[3] » .

ويكتب سعد فى مذكراته فى ٢٣ مايو عام ١٩٠٩ — أى بعد مرور فترة عامين ونصف على اشتغاله بالنظارة — فيقول : « فى المدارس الثانوية عدد ١٨٩ موظفاً منهم مائة موظف واثنين وطنى ، ولم يتجاوز ماهية أعلاهم ٣٥ ج ولا ينقص أدناهم عن ٦ ج وليس بينهم مع ذلك من يتناول هذا المبلغ أى ٣٥ جنيها إلا ثلاثة ومن يتناول ٢٨ جنيهاً واحد . ومن يتناول ٢٤ جنيهاً أربعة والباقى ما بين ستة، وعشرين وليس من الأجانب من يتناول أقل من ٢٤ جنيهاً وأعلاهم ١٠٠٠ جنيه[4] .

(١) اللواء ، العدد ٢٢٥٩ الصادر فى ١٢ / ٢ / ١٩٠٧ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥ ، ص ٢١٣ ويضيف سعد قائلا : « من ذلك نقل وكيل الحقوق من ٥٠ ج إلى $\frac{1}{2}$ ٦٦ ج وسوانسن والشيخ حمزة من . ٥ ج إلى $\frac{1}{2}$ ٥٨ وخمس معلمين بالمهندسخانة من ٣٧ إلى ٤٥ وما شاكل ذلك وهو كثير » .

(٣) محاضر مجلس شورى القوانين ، جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٠٧ ، ص ٤٧

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، ص ٧٣٠ . وهم موزعون على المدارس الثانوية وفقاً للجدول المبين . أى أن نسبة الأجانب فى التعليم الثانوى فى نهاية سنة ١٩٠٩ الدراسية كانت ٤٦ ٪

| المدارس | الوطنيين | الأجانب | الجملة |
|---|---|---|---|
| الخديوية | ٢٤ | ٢٣ | ٤٧ |
| السعيدية | ٢١ | ١٦ | ٣٧ |
| رأس التين | ٣٤ | ٢٠ | ٥٤ |
| التوفيقية | ٢٣ | ٢٨ | ٥١ |
| الجملة | ١٠٢ | ٨٧ | ١٨٩ |

هذه إذن هي حالة المدرسين المصريين بالمعارف قبل نظارة سعد لها وأثناءها يمكن أن ندرك منها نفس الاتجاه الذى لمسناه من قبل فى المسائل الأخرى: الجامعة تعريب لغة التعليم وتمصيره ، المجانية . الإرساليات ، توسيع المدارس ، سيادة اللغة الإنجليزية وغيرها . وهو ما أطلقنا عليه سياسة « من كل بقدر » استرضاء للرأى العام المصرى إزاء مطالبه التى تركزت حول التعليم فى تلك الفترة .

وهكذا فلقد نفذت السياسة البريطانية كل مخططاتها تقريباً بالنسبة للتعليم ولكن من خلال ناظر مصرى عرف بميوله الوطنية ، أعربت كل طبقات الأمة عند تعيينه عن استحسانها لذلك التعيين وابتهاجها به ، فى نفس الوقت الذى وجد فيه قطاع من المصريين ممن يرون أن مطالبهم قد تحققت أو على الأقل فى طريقها للتحقق . ويصرح سعد بذلك عندما يكتب عن سياسة نظارة المعارف « سياسة المستر دنلوب التى جرى عليها منذ تعيينه فى النظارة وهى ترمى إلى تضييق دائرة التعليم حتى لا تشمل إلا عدداً محصوراً من المتعلمين ومقداراً محدداً من المعلومات وإلى أن تكون وظائفه محصورة فى الإنجليز خاصة ، وإلى منع مواهب المصرى من الظهور والنمو حتى يبقى على الدوام ضعيفاً قاصراً عن إدارة شئون بلاده . ويساعد المستشار على تنفيذ هذه السياسة جميع الموظفين من الإنكليز سواء كانوا مفتشين أو نظار مدارس أو معلمين وعدد عظيم من الوطنيين الذين تربوا على الخوف من السلطة الإنكليزية وامتلأت أوهامهم بها وضعفت نفوسهم من مقاومتها[1] » .

حقيقة ابتدأ سعد عمله بزيارة المدارس ليس فى القاهرة فحسب ولكن فى كل أرجاء البلاد من أسوان جنوباً حتى الإسكندرية[2] شمالا وكان يخطب فى كل مدينة يزورها خطباً رنانة يعكس فيها مطالب الجماهير الأمر الذى دعا الصحافة للتحدث عنه حيث لم تخل جريدة مصرية وقتذاك من الكتابة عنه سواء مؤيدة

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، ص ٧٤٥ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥ . كل الكراس . كراس ٦ ، ص ٢٧٧ ، كراس ٤٨ كل الكراس ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٤٤ ، الوطن العدد ٣٦٤٥ الصادر فى ١٨ / ١٢ / ١٩٠٦ المقطم ، العدد ٥٣٩٠ ثم الجريدة ، العدد ٢ الصادر فى ١٠ / ٣ / ١٩٠٧ ، المؤيد ، العدد ٥٠٩٥ الصادر فى ٢١ / ٢ / ١٩٠٧ الأخبار العدد ٥١٧٤ فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ اللواء العدد ٢٢٢٨ الصادر فى ٥ / ١ / ١٩٠٧ .

له أو معارضة بدافع عن ميولها السياسية والقوى التي تحركها .

وحقيقة أنه استحدث بعض الأعمال الإصلاحية منها على سبيل المثال إنشاء مدرسة القضاء الشرعى بهدف تخريج رجال يتولون أمور القضاء الشرعى ويجمعون إلى المعارف الفقهيه العلوم العصرية ويحافظون على الآداب الإسلامية[١] إلا أننا مع إدراكنا لأهميتها نستطيع أن نلمح الأثر الإنجليزى من ورائها[٢]، حيث إن الفكرة فى إنشائها قديمة ترجع إلى أيام كل من كرومر ومحمد عبده ولم يؤخر تأسيسها إلا وفاة محمد عبده عام ١٩٠٥ . وكان كرومر يرمى من وراء إنشائها إلى تطوير الأزهر الذى كان يود أن يصيبه هذا التطور من حركة تنبعث من داخله ، ولكنه بعد أن يئس من ذلك رأى أن يتم هذا التطوير بطريق غير مباشر عن طريق إصلاح التعليم العلمانى – المدنى – حتى ينافس الأزهر[٣] .

كما أعيد فى عهده ( ٢٩ ديسمبر عام ١٩٠٦ ) تشكيل مجلس المعارف الأعلى الذى كان يسمى من قبل باللجنة الاستشارية العالية بنظارة المعارف العمومية والصادر بتشكيله أمر عال بتاريخ ٢٨ مارس عام ١٨٨١[٤] بحيث يتكون من عشرة أعضاء بما فيهم ناظر المعارف الذى يرأس هذا المجلس ولا تجوز اجتماعاته إلا بحضور ستة أعضاء . وتكون قراراته بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً[٥].

---

( ١ ) المؤيد ، العدد ٥١٧٤ فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ من حديث سعد الصحفى السابق ذكره.

( ٢ ) ويؤخذ من تواريخ دراسة هذا المشروع واعتماده ارتباط تنفيذه بتعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف حيث إنه عرض على اللجنة العلمية الإدارية فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٠٦ واعتمده مجلس المعارف الأعلى فى اليوم التالى . وعرض على اللجنة التشريعية بنظارة الحقانية فى ٩ / ١ / ١٩٠٧ وصدقت عليه فى ٢/١/١٩٠٧ ثم صدق عليه مجلس النظار فى ٢٥ / ٢ / ١٩٠٧ . راجع محاضر اللجنة العلمية الإدارية. الجلسة ٣٤٣ فى ٢٩/١٢/١٩٠٦ . ثم محاضر مجلس المعارف الأعلى ، الجلسة ٤٠ فى ٣٠/١٢/١٩٠٦ ، جـ١ ص ١٠٤ ثم راجع : Dunlop, D.: Notes on the Progress, 1907, p. 69. وقد اعتمد المشروع من الخديو بقرار مؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧ . راجع فهرست قوانين الحكومة المصرية ، ١٩٠٧ ، ص ٤

( ٣ ) Lloyd: Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 158-159.

( ٤ ) محاضر مجلس المعارف الأعلى ، جـ ٢ ، ص ١

( ٥ ) اللواء العدد ٢٢٢٣ الصادر فى ٣٠ / ١٢ / ١٩٠٦ . وهم ناظر المعارف . د نلوب . كوربت . روكاسيرا . إسماعيل سرى . مصطفى ماهر . حسين رشدى . محمد علوى . محمود =

غير أن سعداً يكتب فى مذكراته عن الهدف من وراء إعادة تشكيل هذا المجلس من بين ما يكتب عن أهدافه فيقول : « ثالثاً أن ماكان موجوداً من شبه الانقطاع بين نظارة المعارف والأهالى أوجد فى مجلس شورى القوانين حركة عدم رضاء فقام أكثر من مرة يطالب الحكومة بعرض لوائح نظارة المعارف وبروجراماتها عليه . فلأجل كل ذلك ينبغى أن تكون فى نظارة المعارف لجنة عالية ترجع إليها جميع المسائل المهمة المختصة بالتعليم والادارة.. ويكون اختيار أعضائها .. ممن يمكنهم اختلاطهم بالأمة من حسن التأثير عليها »[1] لذلك يمكن أن ندرك السر الذى يكمن من وراء هذه العملية ودوافعها .

كما أن سعداً قد حقق بعض المطالب الشعبية مثل تخفيض أجور التعليم بمدارس إسنا وأدفو وأسوان من خمسة جنيهات إلى ثلاثة فى السنة [2] وجعل الامتحان مرتين فى العام [3]. إلا أن ذلك كان مرتبطاً بعوامل كثيرة لعبت السياسة دوراً بارزاً فيها .

يضاف إلى ذلك أن سعداً ظهر أمام الجماهير بمظهر المتمسك بحقوقه فى صراعه مع مستشار النظارة دنلوب الأمر الذى دعا البعض إلى القول بأنه أعاد

= عبد الغفار . مرقص سميكة . وتعين دنلوب بعد موافقة المجلس سكرتيراً له فى أول اجتماع عقده — بعد التعديل — بتاريخ ٩ فبراير ١٩٠٧ . هذا وقد زيد عدد أعضائه عضوان بحيث يصير اثنى عشر عضواً بمقتضى القانون رقم ١١ الصادر فى ٢٨ نوفبر سنة ١٩٠٧ . راجع فهرس قوانين الحكومة المصرية ، ١٩٠٧ ، ص ٣٨ .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧، صفحات ٢٩٤ — ٢٩٦ أما الهدف الأول فهو : اتساع نطاق التعليم وامتداد أعمال نظارة المعارف العمومية إلى الكتاتيب المنتشرة ، فى أنحاء القطر . والثانى زيادة الموظفين الفنيين والإداريين فى النظارة ولابد أن ترجع أعمالهم وآراؤهم إلى هيئة عالية يمكنها أن تفحصها فحصاً دقيقاً .

(٢) اللواء ، العدد ٢٣٩١ فى ١٧ / ٧ / ١٩٠٧ .

(٣) الأخبار ، العدد ٢٠٩ فى ٣١ / ١٠ / ١٩٠٧ وقد كانت خطوات قصد بها على ما نعتقد استكمال استرضاء الرأى العام المصرى خاصة أنها تمت فى أعقاب تعيين جورست عميداً جديداً فى مايو ١٩٠٧ خلفاً لكرومر . أمّا جعل الامتحان مرتين فى العام فى سنة ١٩٠٨ بالمدارس الابتدائية والثانوية ومدارس البنات فكان على سبيل التجربة ولكن الوزارة ما لبثت أن عدلت عنها . راجع محاضر مجلس شورى القوانين ، جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩١١ ، ص ٦٤ .

إلى النظار الهيبة والوقار[1] غير أننا نجد سعداً يقف فى الجمعية العمومية فى نوفمبر عام ١٩٠٩ ليدافع عن دنلوب ويعترف صراحة بذلك حيث يقول له : « ولم أقل ذلك إلا دفاعاً عن سياستك فى المعارف التى لا أوافق عليها[2] » كما أنه يصرح له مرة أخرى حول مسألة ترقيات موظفى النظارة « ولقد نفذت كل ما أخبرنى مغربى — سكرتير سعد — بأنك تريده[3] » بل إن سعداً يقف ليدافع عن دنلوب عندما بلغ السخط ضده حداً كبيراً بشأن مسألة « لامبير » ناظر مدرسة الحقوق[4] الذى أثارت ظروف استقالته فى ٢٤ يونيه ١٩٠٧ ضجة كبيرة فى الأوساط المصرية والفرنسية[5] كما أن سعداً يكتب فى مذكراته عقب مقابلة له مع جورست فى مارس ١٩٠٨ « وجرى ذكر دنلوب وتشنيع الجرائد عليه وتقديم العرائض من الناس والتلامذة بعزله فقال — أى جورست — إنك فى النظارة تعمل فيها تحت مسئوليتك ورأيك الأعلى فيها وأحب أن لا يفهم الناس أن بينك وبينه خلافاً ، فهل لا تقدر أن تجمع نفراً من كل مدرسة وتبين لهم الحقيقة فقلت — أى سعد — نعمت الطريقة لولا ما فيها من إعطاء أهمية للتلامذة[6] ».

ولكى تكتمل الحقيقة وضوحاً لابد أن نعرض لموقف سعد زغلول من التلاميذ أنفسهم — بعد أن عرفنا موقفه من الرأى العام ومطالبه والإنجليز وخططهم . ربما نكون قد لمحنا أثراً لذلك من موقفه عند تعيين مدرس وطنى لمدرسة الحقوق ورأيه فى تلامذة المدرسة وقتذاك . كما أن سعداً فى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٠٧ يوافق على طرد تلميذين من مدرسة الحقوق بحجة أنهما نقلا بنكين[7] من موضعهما ، والحقيقة

---

(١) نفس المصدر . كما ظهر ذلك فى عدة مسائل أخرى كان أبرزها مسألة ناظرة مدرسة السنية الإنجليزية .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٥٥ . كما أن سعداً دافع عنه فى قمة موجة الغضب عليه بعد وفاة مصطفى كامل . راجع المذكرات ، كراس ١٢ ص ٦٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٣٢٨ . ويعنى ترقية مدرسين إنجليز .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، صفحات ٣٣٢ — ٣٣٤ . كراس ٦ صفحات ٢٧٧ — ٢٧٨

(٥) اللواء ، العدد ٢٧٤٢ الصادر فى ٢٠ / ١٠ / ١٩٠٧ . الجريدة ، العدد ٢١٥ الصادر فى ٢٠ / ١١ / ١٩٠٧ . المؤيد الأعداد من رقم ٥٢٠٠ حتى ٥٢٠٢ والعدد ٥٢٢٤ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٦٠١

(٧) هكذا كان التعبير عن « مقاعد » الطلبة فى ذلك الحين .

التى يصرح بها سعد نفسه هى تأثير خطبة مصطفى كامل فى اليوم السابق ٢٨ ديسمبر على الطلبة حيث يقول « إن لهم علاقة بمصطفى كامل ويقرأون جرائده وكثير منهم فى نادى المدارس العالية ومن أخلاط من العائلات » — بناء على اقتراح «هل» الناظر الإنجليزى للمدرسة — بل إن سعداً يذهب أبعد من ذلك عندما يرى أن أحمد قمحة—وكيل المدرسة المصرى— قد أخطأ عندما سمح للطلبة أن يكلموه فى شأن عقوبة زملائهم[1] كما أنه يقترح على هارفى—المستشار المالى الإنجليزى—أن يمنع الطلبة من التردد على نادى المدارس العالية حيث يقول له : « ويخطر ببالى أن أمنعهم من الكلوب فقال — أى هارفى — بعد أن عرف أنهم شبان من العشرين فصاعداً : إن ذلك ربما عد تقييداً للحرية فلا تعجل به »[2] ويكتب فى ٢٩ فبراير عام ١٩٠٨ يقول : « زرت مدرسة المعلمين الخديوية ووجهت إلى بعضهم أسئلة فى موضوع الصفات التى يحبون أن تكون تلامذتهم فى المستقبل عليها . فأجاب أغلب من سألت أنهم يحبون أن يكونوا أحراراً وفهمت من ذلك أن رؤوسهم مشغولة بالحرية ومعانيها، فألقيت عليهم النصائح اللازمة وفهمتهم أن يلزموا جانب النظام[3] » فماذا كان موقف سعد من هؤلاء الطلبة الذين انشغلت رؤوسهم بالحرية ؟ يكتب سعد فى مذكراته «اتفقت معه — أى جورست— على الذهاب إلى الآخر فيما إذا حصل ما يخل بالنظام بمعنى أنه إذا عصى فصل طردناه . فإذا عصت مدرسة قفلناها[4] »وأكثر من هذا فإن سعداً ينصح مجلس النظار فى يونيو عام ١٩٠٨ بخطورة الموقف وإن الأمر إذا ترك فإن الحالة تصير أخطر ويخشى من عواقبها ويشير إلى تأثير الجرائد فى ذلك حتى يعطى لصهره مصطفى فهمى الفرصة لكى يقترح

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، صفحات ٢٨١ — ٢٨٢ .

(٢) نفس المكان . ويقول فى موضع آخر بتاريخ ٣ مارس ١٩٠٨ « ولقد بدأت بزيارة المدارس لاكتشاف أحوالها والوقوف خصوصاً على أميال الطلبة بعد وفاة مصطفى كامل باشا الذى تعبده التلامذة تعبداً غريباً ورأيت أن أبتدئ بمدرسة الحقوق حيث الأفكار فيها أشد تأثراً .» كراس ٧ ، ص ٣٥٢ ويعلق على ذلك « وإنى آسف جدا على هذه الروح التى انبثت فى التلامذة قبل أوانها وجعلتهم يشتغلون بما لايفيد إلا فى إعاقة الأوطان عن التقدم » . المذكرات كراس ١٢ ، ص ٥٩٧ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٥٩٨

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٦٠١ . ثم كراس ٩ ، ص ٤٢٦ .

وجوب وضع قانون للمطبوعات ولكن عارضه فى ذلك الأمر بطرس غالى [1].

وهذا هو موقفه من إضراب طلبة المهندسخانة فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٠٨ فقد كتب « فى الساعة تسعة من هذا اليوم حضر مستر ولز—مدير إدارة المدارس الصناعية والزراعية—وأخبرنى بأن تلامذة مدرسة المهندسخانة بالسنة الأولى والثانية والثالثة خرجوا جميعاً إلا ثلاثة منهم عقب تناول الطعام بدون استئذان وطلب منى تعليمات بهذا الخصوص . فأمرته أن يتمهل حتى أتروى فى الأمر إذ يلوح لى أن الأحسن تشديد العقوبة عليهم بشىء يقرع أسماعهم ويكون فيه ردع لهم عن التمرد . وعبرة لغيرهم ثم يجب الاستعداد لما يكون منهم من اعتصاب» [2]

كما أنه يكتب حول « المظاهرة الكبرى » التى قام بها الطلبة يوم ٣٠ مارس عام ١٩٠٩ احتجاجاً على صدور قانون المطبوعات حيث ساروا فى الشوارع صائحين « فليحى العدل . فليمحى قانون المطبوعات . فليسقط الاستبداد وحكومة الفرد إلى غير ذلك » ويكتب سعد معلقاً على ذلك : « ولقد كنت أمس على أشد حالات القلق لأنى أشعر بأن فى النفوس هياجاً وأن الجبان إذا كسب ( ترجيحاً ) الجولة كان حيواناً مفترساً » ثم يقترح على دنلوب استخدام العنف والشدة ، فيسكت دنلوب ثم يقول له بأن جورست لا يريد الدخول فيها . ويقنعه بأنه لابد من منعها تنفيذاً للمادة ٨٧ من قانون نظام المدارس . ويضيف « وذهبت إلى رئيس النظار ولم يوافقنى على استعمال القوة للمنع وانضم إليه سعيد ورشدى والمستشار المالى » [3] .

---

( ١ ) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ، ص ٥١٨ . ويلاحظ أن الفترة كانت فترة وفاق بين الخديو والإنجليز . ولم يكن للأخيرين حاجة إلى مصطفى باشا وكانوا يزمعون تغييره ، وربما ذلك الموقف ومثله الذى وقفه بطرس هو الذى يفسر — إلى جانب عوامل كثيرة أخرى — تعيينه رئيساً للنظار خلفاً لمصطفى فهمى .

( ٢ ) المرجع السابق ، كراس ٩ ، ص ٣٩٦. ويضيف سعد : « فإن المقالات التى ينشرونها فى اللواء على الأخص التى نشرت فيه بتاريخ ١٥ نوفمبر تدل على أن — فى نيتهم شيئاً فقد جاء فيها ( فلينظر المنصفون فى أمرنا وليشكرونا على صبرنا سنة كاملة بدون إبداء حراك حتى إذا تم شىء آخر عذرونا على ذلك وكانوا لنا من المعضدين وأنه وإن كان لكل عمل غاية فإن للصبر نهاية ) وعقب ذلك اجتمع مجلس النظار وقر الرأى على تشديد العقوبة ولكن الخديو عارض فى ذلك .

( ٣ ) المرجع السابق ، كراس ١٤ ، صفحات ٧٢٣ — ٧٢٤ .

كما أن سعداً لم يكتف بهذا بل أن موجة غضبه لم تقف عند حد الطلبة بل تعدتها إلى أولياء أمورهم حيث يكتب بمناسبة الخطابات التى يبعثون إليه بها يلتمسون العفو عن أبنائهم : « ويؤخذ من لهجة بعض هذه الخطابات أن بعض آباء التلامذة يسيء الظن بنظارة المعارف ولا يختلف عن ابنه فى الحماقة والطيش وعدم التبصر فى العواقب وهى روح ولدتها فيهم أقوال الجرائد التى أضلت كثيراً من العقول[1] ».

كما شملت تلك الموجة من الغضب طلاب الأزهر — الذين لم يكن له ولاية عليهم أو علاقة بهم — عندما قاموا بإضرابهم ومظاهراتهم فى فبراير عام ١٩٠٩ حيث كتب «فقلت للشيخ حسونه — شيخ الجامع الأزهر — لماذا سيادتك لا تريد أن تتخذ الإجراءات اللازمة لقمع تلك الفتنة، قال إنى منتظر أوامر الحكومة فإذا أمرتنى بشيء نفذته ولكنى لا أباشر شيئاً من نفسى خيفة أن تتخلى عنى فى وسط الطريق ، قلت إن الحكومة من ورائك : فالجناب العالى يؤيدك ورئيس النظار يسندك والحكومة كلها معك . فماذا تنتظر»[2]. هذا إذن هو موقف سعد من الطلبة فماذا كان موقف الطلبة من سعد ؟

يعرض سعد زغلول على زملائه النظار فى اجتماعهم بعابدين فى ١٠ يناير عام ١٩٠٩ « خطاباً ممضى من جمعية الإرهاب ، ينذرنى فيه كاتبه بسوء العاقبة إذا استمررت على تعقب الطلبة ومطاردتهم[3]» ويضيف سعد حول نفس الخطاب فى موضع آخر بأنه جاء فيه « قد خنت أمتك ولابد من قتلك ولو بعد حين[4] » فيكتب معلقاً : « كنت شديد الفكر كثير الوهم أتوقع أن يتعدى علينا المتظاهرون

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١١ ، ص ٥٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٩ ، صفحات ٤٤٧ — ٤٤٨ وكان سعد يرى أن حل أزمة الأزهر هو « أن يعهد إلى علماء الأزهر بانتخاب شيخ عليهم وأن يكون المجلس الأعلى للمعاهد الدينية تحت رئاسة أحد النظار . فإن إعطاءهم حق انتخاب شيخهم يرضيهم من جهة ويفرق بين رؤسائهم ولا يجعل الحكومة مسئولة عمن تجتمع له الأغلبية . وترؤس أحد النظار على المجلس الأعلى يبعد إدارة هذه المعاهد عن المعية ويجعلها مستقلة بنفسها غير تابعة لسلطة سوى سلطة المجلس الأعلى ، هذا هو الإصلاح ولكن من ذا الذى يعرضه وفى عرضه مس بالخديو؟ » المذكرات كراس ١٥ ، ص ٧٨٠

(٣) نفس المرجع ، كراس ٩ ، ص ٤٦٢ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، صفحات ٧٢٤ — ٧٢٥

لأن فيهم نوعاً من ضعاف الأحلام قصار النظر ، وربما هيجتهم الخطابة فانسابوا علينا وانقضوا انقضاض الذئاب على الفريسة »[١] الأمر الذى دعا سعداً إلى أن يبلغ زملاءه أيضاً بما سمعه من أحد أقربائه عن انتواء الطلبة قتل النظار بسبب موقفهم من بحث قانون المطبوعات مما اضطر الحكومة إلى أن « تقرر أن يصاحب النظار حرس خفى على العجلات . وتخصص لكل ناظر عجلتان يتبعانه بالتناوب »[٢] .

هذا هو سعد زغلول ناظر المعارف نستطيع من كل ما تقدم أن نتبين أى الطرق التى سار فيها فى نظارته وهو السؤال الذى طرحناه فى بداية بحثنا هذا[٣] فليس هناك من شك فى أن ذلك الطريق لم يكن الطريق الذى يسلكه ناظر وطنى يريد أن يعمل وفقاً لمصالح مواطنيه . ويبقى بعد ذلك طريقان : طريق الامتثال للإنجليز وطريق كشف السياسة الإنجليزية بالاستقالة . ففى أى منهما سار سعد زغلول ؟ نعتقد أنه لا يمكن أن يختلف اثنان فى تحديد أى الطريقين سار فيه سعد ، ونعنى به طريق الامتثال الكامل والتعاون الصريح مع الساسة الإنجليز فى مصر — إن لم يكن طريق المشاركة فى رسم سياستهم التعليمية على الأقل — وتولى مسئولية تنفيذها .

يتضح ذلك تماماً من موقف الطلبة منه حيث إنهم القطاع الأكثر تأثراً به وبسياسته وهم الذين يقدرون إصدار الحكم عليه وعلى موقفه وأعماله ، كما يبدو ذلك كذلك فى العديد من الرسائل والبرقيات التى انهالت من الطلبة على الخديو أو على دور الصحافة يطالبونه بالعدول عن الكثير من مواقفه سواء التعليمية أو السياسية[٤] .

وبذلك يكون سعد قد التزم بنصيحة جورست عندما ذهب النظار لمقابلته عقب تشكيل نظارة بطرس غالى لكى يحدد لهم خطة نظارتهم حين قال لهم . « إننا فى مصر محتلون نعمل لخيرها والكلمة الأخيرة فى تدبير شئونها لنا . وأن لنا

---

(١) نفس المرجع ، كراس ١٤ ، ص ٧٧٤

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٧٢ . والقريب الذى أخبر سعداً هو حسين صدقى ابن عديله محمود صدقى وكان طالباً بمدرسة الحقوق .

(٣) وهو نفس التساؤل الذى طرحه مصطفى كامل عشية تعيين سعد للمعارف .

(٤) سجلات ديوان المعية السنية ، عربى ، وارد رقم ٢٥٥ ، ص ٦٣ وسجل رقم ٢٦٣ ، ص ٣ ثم المؤيد ، ٥٦١٣ فى ١١/٨/ ١٩٠٨.

مدنية ولكم مدنية تخالفها فواجباتكم أن توقفوا شركاءكم فى العمل من المحتلين على أخلاقكم وميولكم وعوائدكم وما يناسبكم من الأحكام حتى تتشرب البلاد المدنية الحقيقية . وأطلب أن تتبادلوا الآراء مع المستشارين وتتباحثوا معهم فى الأمور التى تختص بنظاراتكم فإذا اتفقتم سعد اتفاقكم ، وإن اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم أولى ، فأبوابى على الدوام مفتحة أمامكم[١] » .

ولكن ضمير سعد زغلول كان لا يلبث أن يستيقظ مرة أو مرتين فيفكر فى الاستقالة بينه وبين نفسه ، وإن طرحها على غيره فمن قبيل المناورة ولظروف سياسية كانت تقتضيها[٢] وهذا هو سر أزمة سعد النفسية الحادة التى أوقع نفسه فيها ، حيث إنه كان يعلم تماماً حقيقة مسلكه ودوره فى النظارة . وكثيراً ماصرح بها فى مذكراته فى مواضيع كثيرة ، إلا أنه آثر الاستمرار فى وظيفته والحرص عليها طمعاً فى وظيفة رئيس النظار التى أصبحت أمله وحلمه الذى يراوده منذ أوائل تعيينه حيث إنه قد خيل إليه عقب استقالة كرومر فى ١١ أبريل عام ١٩٠٧ أنه سيشكل النظارة فى حالة استعفاء مصطفى فهمى ، ولقد كتب يقول « وعلمنا منه — أى من صاحب جريدة المقطم الذى زاره فى ١٢ أبريل ١٩٠٧ بعد زيارة سعد لكرومر فى قصر الدوبارة — أيضاً أن قيامة الناس ضدنا سببها حسد البعض ورغبة الآخرين فى أخذ كل طريق علينا حتى يمنعوا تعييننا بصفة رئيس نظار[٣] ثم يضيف أنه إذا ما « عرض على أن أشكل الوزارة فليس لى (إلا) أن أعرض رشدى للمعارف وإسماعيل باشا سرى للأشغال وإسماعيل باشا سر هنك للحربية وقاسم للحقانية وفتحى للخارجية وسعيد للداخلية مثلا[٤] . »

وهكذا يمكن أن نقول دون تردد أن سعداً لم يكن ليختلف عن غيره من النظار — طراز مصطفى فهمى وغيره — ممن قلدتهم إنجلترا نظارات مصر خلال هذه الفترة .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٣٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٦ ، صفحات ٢٧٣ — ٢٧٤ ثم كراس ١٣ ، صفحات ٦٦٣ — ٦٦٤ ثم كراس ١٤ ، صفحات ٧٤٦ — ٧٥١

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، صفحات ٢٤٦ — ٢٤٧

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ . وسرهنك هو عديل سعد زغلول حيث إنه متزوج من إحدى بنات مصطفى فهمى رئيس الوزراء السابق ، وفتحى هو شقيق سعد ؛ أحمد فتحى زغلول وقاسم هو قاسم أمين صديق سعد . ثم سعيد وهو محمد سعيد صديقه .

ولئن كان سعد يختلف عنهم فى شىء فإنما فى تنوره وذكائه وقدراته الشخصية وما أشيع عن وطنيته الأمر الذى مكن الإنجليز من تنفيذ مخططاتهم التعليمية –على الأقل– بذكاء نادر وبراعة فائقة .

على كل حال ينقل سعد إلى نظارة الحقانية بعد أن تم الاستفادة منه فى نظارة المعارف خلال الفترة الحرجة التى مرت بمصر بشأن أمانى المصريين وآمالهم فى التعليم ، وبعد أن نجح سعد زغلول فى أن يرسى دعائم الخطة البريطانية التى وضعت لمقابلة هذه الأمانى المصرية – الأمر الذى يفسر تعيينه فى هذه النظارة بالذات وفى هذا التاريخ نفسه – بحيث لم يعد هناك من مبرر لبقائه بها ، كما أنه قد أصبحت هناك نظارة أخرى فى مسيس الحاجة إلى مثل هذه الشخصية . .

نقل سعد زغلول من نظارة المعارف إلى نظارة الحقانية « الخطرة[1] » فى التشكيل الوزارى الجديد الذى أصبح فيه صديقه محمد سعيد رئيساً للنظار فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩١٠ – عقب اغتيال بطرس غالى الرئيس السابق للنظارة – وعقب التشكيل توجهت هيئة النظار لمقابلة كل من الخديو وجورست لتلقى التعليمات الجديدة بشأن خطتها . فنصحها الأول بأن « أقصى أمانيها أن تشتغل بالاتحاد وتعمل على كتمان مداولاتها حتى لاتتناقلها العامة[2] » وألقى عليها جورست تعليماته التى تقضى بأن « الاحتلال يرسم خطة الأعمال العامة لمصلحة البلاد وأنه ينبغى أن تحافظ الوزارة على كتمان مداولاتها وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب بالتى هى أحسن وأنه لا أغلبية فى مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص ، والرئيس على الموضوع[3] » وبذلك يكون جورست قد استن سنة جديدة لهذه النظارة عندما ضرب بإجماع رأيها عرض الحائط ، ونعتقد أنه أتى ذلك زيادة فى الحيطة خشية أن تشكل فى النظارة جبهة مناوئة ، طالما أنه كان يضمن –بأسلوبه الخاص– كيف يتعامل مع كل ناظر على حدة . وتقبل النظارة هذا المبدأ ومن بينها سعد زغلول .

كان على النظارة الجديدة أن تباشر التحقيق فى قضية مقتل بطرس غالى .

---

(١) راجع ظروف انتقاله إليها فى الفصل الأول والفصل الثانى .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٧ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٩٢٨

وتم ذلك فعلا تحت إشراف عبد الخالق ثروت النائب العام ، فى نفس الوقت الذى كان عليها أن تقوم بسن قوانين استثنائية جديدة لوضع حد لمثل تلك الحوادث[١] التى دلت على تعاظم القوى الوطنية[٢] .

وقد كلف مسيو برونيت المستشار بنظارة الحقانية بوضع مشروعات تلك القوانين : « فوضع مشروعاً بتعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات من ذلك أولا : تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعدى على الحضرة الفخيمة حيث جعله جناية لا جنحه ، وثانياً : أنه وضع نصاً جديداً لمعاقبة من يتعدى بالطعن على الاحتلال ، ونصاً ثالثاً : يعاقب على الشروع فى الجنح كما فى الجنايات ، ثم نصاً رابعاً يعاقب من يكتب كتابة فى قضية مرفوعة للقضاء أو تكاد ترفع إليه بقصد التأثير على القضاة . ثم نصوصاً أخرى بالاتفاقات الجنائية ومسئولية أرباب الصحف والتهديد وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنايات[٣] » فعارض سعد فى التعديل الأول والثانى والثالث وهى التعديلات المتعلقة بالتعدى على الخديو والطعن على الاحتلال ثم الشروع فى الجنح ولم تكن حجته فى المعارضة أنها ضد الصالح العام ، وإنما لأن النص الأول يوحى بأن « الحالة خطرة وبأن الخديو مهدد مع أن الأمر ليس كذلك » وأما النص الثانى « فلا حاجة إليه لأن التعدى على الاحتلال .. يعاقب عليه بالنصوص التى تعاقب الطعن على الموظفين وإن لم يكن فى أشخاصهم فقانون المطبوعات الإدارى كفيل بالعقاب[٤] » وأما الثالث « فلأن الشروع فى الجنح لا أهمية له ولذلك لم يعاقب

(١) وإن كان سعد زغلول يورد فى مذكراته ، كراس ١٨ صفحات ٩٣٢ — ٩٣٣ أن السبب فى وضع هذه القوانين الجديدة يرجع إلى أن الجريمة ألفتت النظر إلى أن فى القوانين المصرية نقصاً بالنسبة للجمعيات السرية ومعاقبتها يجب تلافيه .

(٢) مذكرات سعد ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٢ . حيث كتب « لأنه عثر على أوراق تدل على أن هناك جمعية سرية من أهم أعضائها الوردانى . غايتها جعل مصر للمصريين بوسائل كثيرة منها القوة » وكان ظهور بل وانتشار العمل السرى نتيجة حتمية للقوانين التى أصدرتها حكومة بطرس غالى عام ١٩٠٩ وأهمها قانون المطبوعات ثم قانون النفى الإدارى .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٣

(٤) نفس المرجع ، ص ٩٣٤

عليه فى الشرائع الأخرى »[١]

ذلك فى الوقت الذى وافق على باقى التعديلات وهى التى تنفذت فعلا — المتعلقة بالاتفاقات الجنائية ، وجنح الصحافة ومحاكماتها . ويقول سعد : « فأما مسئولية أرباب الصحف والتهديد وإحالة محاكمة الصحافة على محاكم الجنايات فلأنى كنت أرى ذلك من زمان مديد وكنت أندد بشارع ( بمشرع ) سنة ١٩٠٤ لإلغائه المواد المختصة بتلك المسئولية وبالتهديد وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنايات الحق وحدها فى الفصل فى قضايا الصحافة[٢] »

قد يحاول البعض إعفاء سعد من مسئولية وضع هذه القوانين الاستثنائية الجديدة بحجة أن التشريع من عمل مجلس النظار كله، وليس من عمل ناظر الحقانية وحده[٣] إلا أننا بعد أن لمسنا موقفه من هذه القوانين — وهو الناظر المسئول الذى تكفى موافقته وحدها مع رئيس النظارة لإقرارها — إن لم يكن دوره فى إصدارها وموافقته عليها وتعديل بعضها لا اقتناعاً بمصلحة وطنية أو صالح عام ولكن حرصاً منه على مركز الحكومة وسمعتها أمام الرأى العام . الأمر الذى أقنع الباقين باحترام رأيه . وهكذا يتحمل سعد زغلول مسئولية كبيرة فى وضع هذه القوانين والدفاع عنها[٤] .

وعلى ذلك فى السادس عشر من يونية عام ١٩١٠ صدرت هذه القوانين الاستثنائية الجديدة وهى : القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ والخاص بالجنايات والجنح التى تتم بواسطة الصحف أو غيرها[٥] والذى عد — بحق — إرهاباً للصحفيين من ناحية ،

---

( ١ ) نفس المكان

( ٢ ) نفس المكان : ويضيف قائلا : « وبعد أن أقر هذه المشروعات مجلس النظار تحولت على مجلس الشورى فقامت قيامة الجرائد وعدوها تقييداً للحرية وأنحوا باللائمة الشديدة على الحكومة خصوصاً فيما يتعلق بمشروع تغيير الاختصاص — من محاكم الجنح إلى الجنايات بالنسبة لقضايا الصحافة — وعدوه مقيداً للحرية » .

( ٣ ) العقاد ، سعد زغلول ، ص ١٢٤

( ٤ ) كما سنرى فى الفصل الرابع « سعد والهيئات النيابية » ثم راجع كذلك : Egypt, No. 1, 1913, p. 1. حيث يكتب كتشنر : « استبدل سعد باشا المعارف بالحقانية وفى كل من هاتين المصلحتين قام بالعديد من الاصلاحات القيمة التى يتحمل مسئوليتها » .

( ٥ ) فهرست قوانين الحكومة المصرية ، ١٩١٠ ، ص ٦٣ : وتقضى المادة الأولى « الجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف » . والمادة الثانية : « تقدم الدعوى إلى المحكمة بالطرق=

وحرماناً لهم من إحدى درجات التقاضى من ناحية أخرى[١]. ثم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وهو المتعلق بالاتفاقات الجنائية وغيرها[٢].

ولقد تم وضع هذه القوانين الجديدة فى الوقت الذى كانت الأمة تطالب — من خلال الجمعية العمومية وغيرها بإلغاء قانون المطبوعات[٣]، وكذلك جعل النظر فى القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم الابتدائية ثم الاستئنافية[٤]. وبذلك تكون هذه القوانين قد وضعت ضد إرادة الأمة بل الأكثر من هذا أنه عندما رفض مجلس شورى القوانين الإقرار على هذه القوانين وطلب تعديل بعضها — أمام دفاع ناظر الحقانية — لم تأخذ الحكومة برأيه أو تعديلاته[٥].

= المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتتبع فى المرافعات نصوص ذلك القانون المقررة أمام المحاكم الإبتدائية فى مواد الجنح . والمادة الثالثة . على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » .

(١) الرافعى ، محمد فريد ، ص ٢٠٣

(٢) فهرست قوانين الحكومة المصرية ، ١٩١٠ ، صفحات ٦٣ — ٦٧ ومن أهم ما جاء فيه أنه يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات الجنائية بين شخصين فأكثر بالحبس مدداً مختلفة . « والاتفاق الجنائى » يتضمن كل أنواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية وذلك نظراً لما رأته الحكومة من براءة المتهمين بالاشتراك فى جريمة اغتيال بطرس غالى لعدم توفر ركن الاشتراك . كما أشارت إلى ذلك مقدمة المذكرة الإيضاحية التى وضعها سعد لهذا القانون .

(٣) محاضر الجمعية العمومية، جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠، ص ٢٤٥. كما أنه قد تقرر ذلك أيضاً إلى جانب إلغاء قانون النفى السياسى فى مؤتمر بروكسل الذى عقد فى ١٩١٠ وحضره الزعيم العمالى الإنجليزى الشهير كيرهاردى . راجع فى ذلك Blunt, W.S. : My Diaries, Part 11, p. 319

(٤) نفس المرجع ، جلسة ٥ أبريل عام ١٩١٠ ، ص ٣٧٦

(٥) مجلس شورى القوانين ، ١٩٠٩ — ١٩١٠ ، جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ صفحات ٦٥٣— ٦٧٧ ثم جلسة أول يونية ١٩١٠ ، ص ٦٩٣ وما بعدها . وكذلك يكتب حول هذا : Alexander, J. : The Truth about Egypt. فى صفحة ٣٣٢ « وفى نفس الوقت أصبح معروفاً للجميع أن ناظر الحقانية — سعد زغلول — قد كتب خطاباً رسمياً لمجلس النظار يعتذر فيه بأنه لا يمكنه الموافقة على قانون التآمر السياسى بالشكل الذى اقترحه مجلس شورى القوانين أولا بسبب صعوبة تفسير الكثير من معانى الفقرات المعدلة . وثانياً : لأن القانون المعدل — من الشورى — لا يمنح أى ضمانات فعالة ضد المؤامرات السياسية من النوع الذى وجه القانون ضدها ولم تقبل الحقانية سوى تعديل واحد من التعديلات التى اقترحها مجلس شورى القوانين وهو التهديد الواحد الذى لم يتبع بتهديد آخر أو أكثر » . وكان سعد يرى ذلك شخصياً كما رأينا فى مذكراته .

وهكذا تم وضع القوانين اللازمة وهى التى أطلق عليها البعض بسياسة « القمع القضائى » بعد أن استنفذت سياسة « القمع الإدارى »[١] التى استخدمت فى ضرب الحركة الوطنية وصحافتها وفى الوقت الذى وافق فيه سعد تماماً على كل الإجراءات التى اتخذت لتطبيق هذه القوانين على الصحافة الوطنية والوطنيين ، نجده يرفض أن يستخدم ضد جريدة « المسامير » التى كانت قد كتبت طعناً فاحشاً على تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق الذى زار مصر والسودان فى منتصف عام ١٩١٠ - بسبب خطبته العنيفة التى هاجم فيها المصريين وسخر منهم ، بحيث كما يكتب سعد زغلول نفسه « كان لهذه الخطبة وقع أسوأ من سابقتيها فى جميع القلوب المصرية وعدتها بعض الجرائد الإنجليزية خروجاً عن حد اللياقة ورسوم الضيافة[٢] » ولم يكن رفض سعد دفاعاً عن صاحب الجريدة . بل إنه كان تنبيهاً للحكومة من مغبة تقديمه للمحاكمة حيث كتب « فإن معاقبة تلك الجريدة بعقوبة إدارية أو قضائية يقع عند الناس موقعاً سيئاً جداً ويزيد فى سخط الأمة على الحكومة ويبعث الناس على سوء الظن بها وعلى الاعتقاد بأن كلام روزفلت فى الأمة المصرية أمر متفق عليه بينه وبين الاحتلال ولهذا يكون ضرر العقوبة أشد بكثير من ضرر إهمالها[٣] » وأقنع سعد بذلك محمد سعيد ورؤى أن تكتفى نظارة الداخلية بأن تنبه تنبيهاً شفهياً على صاحب تلك الجريدة بالكف عن الطعن . وقد تنفذ ذلك فعلا[٤] .

---

(١) يونان لبيب ، أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٤ ، صفحات ٢٩٧ وما بعدها . وإلى جانب قانون المطبوعات لا يمكن أن نغفل أثر القانون الصادر فى ٤ يولية ١٩٠٩ والخاص بوضع الأشخاص المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس . انظر فى هذا Egypt, No. 11, 1909, pp. 3, 6 وقد عضد سعد زغلول هذا القانون الأخير. راجع مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٣٨٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، صفحات ٩٤٢ - ٩٤٣ وهى الخطبة التى ألقاها روزفلت فى إنجلترا عقب سفره من مصر « وامتدح فيها الإنجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة ولكن لامهم على سياسة اللين التى اتبعوها فى الأيام الأخيرة ونصحهم باستعمال الشدة أو يخرجوا منها ويتركوا الحكم لغيرهم ممن يعرفون كيف يحكمونهم حكماً يناسب أخلاقهم المنحطة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء » .

(٣) نفس المرجع ، ص ٩٤٤ .

(٤) نفس المكان .

وهكذا فقد كان سعد يقف موقف الناصح الذكى بالنسبة لمجلس النظار يوافق معهم على مايأتونه من قرارات وقوانين وخطط لضرب الحركة الوطنية وينصحهم ـ بما اكتسبه من خبرات سياسية طويلة خلال تاريخ حياته ـ عندما يجد أن ما يقررونه من إجراءات متسرعة قد لا يفيد فى تحقيق مايهدفون إليه ، وماوضعوا القوانين والقرارات من أجله .

نلمس ذلك فى موقفه من قوانين برونيت الثلاثة ، ثم فى هذا الإجراء الأخير كما نلمسه أيضاً فى معارضة سعد لمجلس النظار بجلسة ٢ يوليو عام ١٩١٠ عندما أرادت إلغاء جريدة « البهلول » بحجة أنها مضرة بالآداب وكانت حجته فى المعارضة قوية حقًّا عندما قال : « لشدة العقوبة بالإلغاء من غير أن يكون ذلك مسبوقاً بإنذار أو توبيخ .. والأولى التدرج فى العقوبات لا الابتداء بأشدها[١] » ولكنهم لم يحفلوا برأيه هذه المرة .

بينما نجد سعد زغلول يؤيد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة ضد بعض الوطنيين فى القضية المعروفة بقضية « وطنيتى [٢]» والتى صدر بسببها الحكم على كل من عبد العزيز جاويش وعلى الغاياتى ثم محمد فريد ، إلى درجة أنه أغضب الخديو من مسلكه هذا حيث كان سعد يرى صعوبة العفو عن محمد فريد فى الظروف القائمة بل أن جورست يبلغ الخديو بأن سعداً هو الذى تسبب فى الحكم على فريد

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٤٩ .

(٢) وملخص هذه القضية أنه قد صدر فى منتصف عام ١٩١٠ كتاب من تأليف الشيخ على الغاياتى باسم « وطنيتى » كتب الشيخ عبد العزيز جاويش مقدمته . كما كتب محمد فريد تقريظاً له وقد رأت السلطات فى هذا الكتاب هجوماً عيها ، لذلك فقد قدمت الشيخين للمحاكمة وأعلنتهما فى ١٧ يوليو ١٩١٠ بالجرائم التى تقرر أن يحاكما بسببها . وتمت المحاكمة فى السادس من أغسطس من نفس العام . وصدر الحكم فى نفس اليوم بحبس الشيخ جاويش ٣ شهور وحبس الشيخ الغاياتى سنة مع الشغل غيابياً لأنه كان متغيباً فى استنبول وكانت النية متجهة إلى تقديم فريد كذلك للمحاكمة ولكن حال دون ذلك غيابه فى خارج البلاد . ولكن ما إن وطأت أقدام فريد أرض مصر فى أوائل ١٩١١ حتى قدم للمحاكمة وصدر الحكم بسجنه ٦ شهور فى ٢٣ يناير ١٩١١ بسبب تقريظه للكتاب وهو التقريظ الذى نشر قبل صدور الكتاب نفسه ووضعه الغاياتى فى مقدمة الكتاب لترويجه ، راجع يونان لبيب ، نفس المرجع ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ .

الأمر الذى حدا بالخديو إلى أن يقول لسعد فى إحدى مقابلاته معه : « ياشيخ خليك ويانا[١] »

ومن القوانين الهامة التى صدرت أثناء نظارة سعد للحقانية ولعب هو دوراً بارزاً فيها بحيث كانت سبباً رئيسياً فى تمزيق الخيوط الرفيعة التى كانت تربطه بالخديو فى تلك الفترة القانون رقم ٥ الخاص بتشكيل مجلس حسبى عال والصادر فى ٥ مارس عام ١٩١١[٢] . وقد ورد فى مذكرة نظارة الحقانية التى عرضتها على مجلس النظار بشأن هذا المشروع مايلى : « قد أظهر الاختبار عيوباً كثيرة فى سير الأعمال بالمجالس الحسبية . لأنه لوحظ أن قانون ١٩ نوفمبر عام ١٨٩٦ الذى خول نظارة الحقانية مراقبة سير المجالس المذكورة لم يضع بين يديها الوسائل التى تجعل هذه المراقبة ذات تأثير صحيح . فحضرت هذا المشروع لسد النقص مؤقتاً إلى أن نجد طريقة الإصلاح المرغوبة . على أن إنشاء مجلس حسبى عال يمكن النظارة من الوقوف تماماً على سير المجالس الحسبية ويجعلها أقدر على معرفة الوسائل النهائية اللازمة لإصلاحها . ولما كانت هذه النظارة ترى فى تشكيل المجلس الحسبى العالى بالصورة المعروضة كافة الضمانات اللازمة لذوى الحقوق من جميع الوجوه تقترح أن يرفع إليه الاستئناف عن القرارات التى كانت تستأنف أمام محكمة الاستئناف الأهلية وهى قليلة »[٣].

حقيقة أن أحوال المجالس الحسبية كانت سيئة . الأمر الذى سمح لذوى الأغراض الشخصية باستغلال هذا الوضع كما دعا الجمعية العمومية إلى أن تقترح بجلسة ٥ فبراير عام ١٩١٠ إصلاح أحوالها[٤]. إلا أن مشروع القانون الذى وضعته

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٢٠ ، ، صفحات ١٠٣٢ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٢ وهكذا أوقع كل من جورست والخديو بسعد فى هذه المسألة وتخلى كل منهما عن مغبه تحمل نتيجة الأحكام الصادرة فيها وألصقوها بسعد زغلول .

(٢) فهرست قوانين الحكومة المصرية ، ١٩١١ ، ص ١٧ وما بعدها .

(٣) مجلس شورى القوانين سنة ١٩١٠ — ١٩١١ ، جلسة ٨ / ٢ / ١٩١١ ، ص ١٦١

(٤) محاضر الجمعية العمومية ، ١٩١٠ جلسة ٥ / ٤ / ١٩١٠ ص ٣٨٦ وما بعدها فقد قدمت ثلاثة اقتراحات : الأول يقضى بجواز الاستئناف فى أحكام المجالس الحسبية . والثانى : يقضى بإعادة أعمال المجالس الحسبية إلى المحاكم الشرعية للنظر فيها بمقتضى أحكام الشريعة . والثالث : يقضى بإعادة النظر فى شروط الأوصياء .

نظارة الحقانية لم يراع المصلحة العامة. فقد تدخلت فيه الأهواء والاعتبارات الشخصية [١]. كما أنه جاء معيباً من الناحية القانونية « لأنه لم يأت بالضمان الكافى لحفظ حقوق القُصَّر وعديمى الأهلية والغائبين من ذوى الميراث أو من الدائنين للتركة [٢]» يضاف إلى ذلك أن الحكومة « أخذت من ساطة القضاء الاستئنافى المستقل شيئاً أضافته إلى هيئة أخرى وأنها جعلت قوتها فى تلك الهيئة الجديدة أرجح من قوة العنصر القضائى المستقل . على أن الأفضل للعدل ولروح المبدأ الدستورى الذى يريدون تسيير الأمة فى سبيله أن يكون كل ما يعطى من السلطة للمجلس الحسبى الأعلى فى ذاك المشروع داخلا فى اختصاص محكمة الاستئناف الأهلية المؤلفة من قضاة غير قابلين للعزل [٣]» .

ولقد وقف كل من سعد وجورست فى جانب ، وبقية النظار والخديو فى جانب آخر كل يتمسك برأى فى هذا القانون إلى درجة كادت تؤدى إلى أزمة وزارية حادة [٤] . ومن الغريب فى الأمر أن الخديو وبقية النظار يدافعون عن استقلال القضاء ويتمسكون بأن يكون محل انعقاد المجلس الحسبى بمحكمة الاستئناف على أن يكون رئيسه أحد مستشاريها ، ويؤلبون القضاة للدفاع عن حقهم فى ذلك [٥]. فى حين كان جورست وسعد يتمسكان بضرورة انعقاد المجلس فى نظارة الحقانية وأن تكون رئاسته إما للناظر نفسه أو لوكيله أو من ينيبه . وأن تشبه طريقة تأليفه نظام تأليف محاكم الجنايات [٦].

وكان جورست يهدف من ذلك إلى أن يقيد من حرية الخديو وسطوته على هذه المجالس من خلال النظام الجديد الذى سيشكل به ، وتثور ضجة كبيرة حول الموضوع فى مجلس الشورى والصحافة ولكنها تنتهى بعد تنازلات قدمها

(١) العلم ، العدد ، ٢٣٣ ، الصادر فى ١٠ / ٢ / ١٩١١ .
(٢) الجريدة ، العدد ١١٥٥ الصادر فى ١ / ١ / ١٩١١ .
(٣) الجريدة ، العدد ١١٥٣ ، الصادر فى ٢٩ / ١٢ / ١٩١٠ .
(٤) العلم ، العدد ، ٢٢٤ ، الصادر فى ٣١ / ١ /١٩١١.
(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ، صفحات ١٠٢٥ — ١٠٢٦ ، ١٠٢٨ ثم العلم العدد ٢٥٢ الصادر فى ٥ / ٣/ ١٩١١ .
(٦) نفس المكان . ثم ص ١٠٢٧ .

كل من الطرفين حسماً للخلاف بالشكل الذى صدر به القانون ، ويسند جورست فى هذا الموقف سعداً سنداً كبيراً حتى إنه يصرح للخديو الذى كان قد اتهم سعداً بأنه مستعد لأن يجرى فى هذه المسألة مثل ماجرى فى مسألة القضاء الشرعى [١] بأن « سعداً لا دخل له وهو إنما استحصل على أكثر مما صرح له بالحصول عليه وذلك لا شىء فيه[٢] » ولذلك فإن سعداً يكتب فى ٤ مارس عام ١٩١١ بعد أن تم التوصل إلى حل للأزمة فيقول : « تقابلت مع جورست وقلت له إنى آت لأشكرك أولا على التعب الذى تحملته فى سبيل مشروع المجلس الحسبى العالى ، وثانياً على السند الذى أعرتنى إياه . فقال مامعناه إن الجنازة حارة والميت حقير . وقال إن عليكم الآن أن تنتخبوا الأعضاء ممن لا يحابون بالوجوه ولا يخشون فى الحق أحداً قلت هنا محل الصعوبة » [٣]

على كل حال كان من الممكن أن يعد هذ القانون حسنة فى حق سعد زغلول لو أنه جاء غير معيب من الناحية القانونية أو أنه وضع لمقابلة احتياج حقيقى نابع من رغبات الأمة كما عبرت عنه كثيراً من خلال الجمعية العمومية أو أنه لم يكن القصد منه مناوأة جهة بعينها .

وليت الأمر وقف عند حد القوانين الاستثنائية وغيرها وتطبيقها فحسب بل تعداه إلى أمور أخرى تتعلق بعمل سعد زغلول فى نظارة الحقانية ، ومنها رفض النظارة زيادة عدد قضاة المحاكم الأهلية بحجة أنه من الصعب توفر الأسباب المبررة لطلب الزيادة[٤] فى الوقت الذى بلغت فيه إيرادات النظارة مبلغ ١,٣٥٧,٢٠٠ جنيه الناجمة عن الرسوم التى يدفعها المتقاضون التى تتراكم قضاياهم أمام المحاكم عاماً بعد عام . وكان الأجدر بالنظارة أن تصرف على إنجاز قضاياهم مايدفعون عنها من الرسوم[٥] .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٢٥ . ويشير الخديو إلى معارضة سعد العنيفة له فى دراسة مشروع القضاء الشرعى ١٩٠٦ — ١٩٠٧ .

(٢) نفس المرجع. (٣) نفس المرجع ، ص ١٠٢٣ .

(٤) مجموعة محاضر الجمعية العمومية ١٩١٢ ، جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩١٢ ص ٤١ حيث إن عدد القضاة فى عام ١٩٠١ بلغ ١٣٠ بينما بلغ ١٧٣ فقط فى سنة ١٩١٢ .

(٥) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين ١١ — ١٩١٢ ، جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩١١ ص =

كما أن النظارة لم تراع العدل دائماً فى ترقيات القضاة حيث كانت تدخل بها فى ذلك كثير من الاعتبارات والاتجاهات الشخصية والسياسية الأمر الذى حدا بأحد القضاة إلى أن يقدم استقالة مسببة لناظر الحقانية حيث إنها تخطته بعد أن كان قد وصله خبر الترقية . وكتب فى تلك الاستقالة « إن حكومة يهنئنى فيها ناظرى بالترقية ولم يقو على تنفيذ أمره لا تخدم»[١] دفع ذلك كله وغيره من العوامل مثل الجرائد وخاصة القبطية إلى التهجم على القضاء ونزاهته واستقلاله مما أثار ثائرة الصحف الإسلامية وناشدت الناظر التدخل لحسم هذه الأمور[٢] .

ويجدر بنا أن نعرف موقف نظارة الحقانية وناظرها شخصياً من موضوع آخر ونعنى به إنشاء نقابة للمحامين. فما أن تقلد سعد النظارة حتى وجه إليه أحد المحامين على صفحات إحدى الجرائد كتاباً مفتوحاً يرجوه فيه الشروع فى تكوين نقابة للمحامين لما لها من الفوائد التى لا تخفى على الناظر شخصياً[٣]. وتلا ذلك اجتماع طائفة من المحامين فى فندق هليوبوليس وتباحثها فى أمر إنشاء هذه النقابة، وانتخبت لجنة من بينها للنظر فى ذلك ومخابرة الحكومة فى هذا الموضوع[٤] وتلكأت النظارة فى الاستجابة لمطالب المحامين وتعلل سعد زغلول ناظرها بأنه يوافق بشرط أن يبتعد المحامون عن التهور فى انتقاد الحكومة ويلتزموا الاعتدال فى انتقادهم وقد جاء ذلك فى تصريح صحفى له. قال فيه : « أنا لا أقول بأن العقبة فى نوال هذه الأمنية اشتغال المحامين بالسياسة لأنى أرى أنهم أحرار فيما يقولون ويكتبون ولكن اللهجة التى يكتبون

---

=٩٢ . وقد بلغت جملة تأخيرات القضايا سنة ١٩١٠ فى محكمة الاستئناف ١٦٨٠ قضية وفى المحاكم الابتدائية ١٢٨٨ قضية زيادة عن سنة ١٩٠٩ وفى المحاكم الجزئية ٩٢٢٢ قضية زيادة عن سنة ١٩٠٩ .

(١) الوطن ، العدد ٥٠٧٦ الصادر فى ١٣ / ١١ / ١٩١١ ثم العدد ٥٠٧١ الصادر فى ٨ / ١١ / ١٩١١ وكذلك العلم . العدد ٤٧٦ الصادر فى ٢٦ / ١١ / ١٩١١ ثم العدد ٤٨٠ الصادر فى ٣٠ / ١١ / ١٩١١ .

(٢) المؤيد ، أعداد ٦٤٣٩ فى ١٠ / ٨ / ١٩١١ ، ثم ٦٤٤٠ ، ٦٤٤١ ، ٦٤٤٢ ، ٦٤٦٤ ، ٦٤٦٥ .

(٣) عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ص ٢٥٩ وما بعدها . وكان ذلك الخطاب قد نشر على صفحات الجريدة ، فى ١٦ / ١٠ / ١٩١٠ .

(٤) الأخبار ، العدد الأول الصادر فى ١ / ١ / ١٩١١ . العلم ، العدد ١٩٨ الصادر فى ١ / ١ / ١٩١١ ، الوطن الصادر فى ٢٤ / ١ / ١٩١١ .

فى انتقاد الحكومة شديدة »[١] . وقد نعجب من ذلك خاصة إذا ما عرفنا أن سعد زغلول كان أحد سبعة محامين انتخبوا فى ٤ فبراير عام ١٨٨٦ لتشكيل أول نقابة للمحامين الأهليين فى مصر[٢] . وتحت ضغط المحامين وإلحاحهم تضع النظارة مشروع النقابة وتعرضه على مجلس النظار فى جلسة ١٧ مارس عام ١٩١٢ الذى قرر إحالته على مجلس الشورى وأخيراً يصدر المشروع ولكن بعد خروج سعد من النظارة بمقتضى القانون رقم ٢٦ الصادر فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٢ [٣].

وإذا كان هناك من أثر حسن للقوانين التى أصدرتها نظارة الحقانية خلال فترة اشتغال سعد بها فنرجع إلى القانون رقم ٩ مكرر الصادر فى ٥ مايو عام ١٩١٠ والخاص بتنظيم الاشتغال بمهنة المحاماة أمام المحاكم الأهلية الذى جاء مكملا ومعدلا للأمر العالى الصادر فى ١٦ سبتمبر عام ١٨٩٣[٤] . وكذلك الأمر العالى الصادر فى ١٤ مارس عام ١٩١٠ الذى يقضى بترتيب درجات القضاة الشرعيين وكيفية ترقيتهم[٥] ثم القانون رقم ٣١ الصادر فى الثالث من يوليو سنة ١٩١٠ والخاص بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها[٦] ويدخل هذان القانونان الأخيران ضمن الإصلاحات التى كانت تقضى بإصلاح أحوال المحاكم الشرعية وقضاتها والتى بدأها سعد سنة ١٩٠٧ بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى.

على كل حال ما إن يتم الانتهاء من وضع القوانين الاستثنائية الجديدة ويتم تطبيقها حتى بدا أنه لم يعد هناك احتياج فعلى لوجود سعد زغلول فى نظارة الحقانية أو فى النظارة عموماً خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن كتشنر الذى حل محل جورست[٧] أراد أن يطرح سياسة سلفه فيما يتعلق بالاسترسال فى تجربة الحكم

---

(١) العلم ، العدد ١٩٨ الصادر فى ١ / ١١ / ١٩١١ . حديث صحفى مع سعد زغلول حول نقابة المحامين تحت عنوان « التهور الاعتدال ونقابة المحامين » ص ٤ .

(٢) عزيز خانكى ، المرجع السابق ، صفحات ١٧ — ١٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٧٦ . ثم انظر كذلك فهرست قوانين الحكومة المصرية ١٩١٢ ، ص ١١٤ وما بعدها .

(٤) فهرست قوانين الحكومة المصرية ١٩١٠ ، ص ١٤٨ وما بعدها .

(٥) نفس المرجع ، ص ٥٨ وما بعدها .

(٦) نفس المرجع ، ص ٨٣ وما بعدها .

(٧) وكان ذلك فى سبتمبر عام ١٩١١ ويكتب سعد فى مذكراته ، كراس ٢٠ ، ص.

الذاتى ، فآثر الرجوع إلى خطة الإشراف الإنجليزى المتسم بالنشاط واليقظة ، وإلى حكم المصريين بنفسه بحيث أصبحت الحكومة أوتوقراطية أكثر منها فى أى وقت مضى منذ الاحتلال إذ أخضعها كتشنر لإرادته تماماً(١). كما أنه لم يفرق فى معاملته بين الوطنيين الذين كانوا ضد إنجلترا وبين الحكام الذين كانوا على استعداد للتعاون(٢). وبذلك لم يجد سعد لنفسه مجالا لدى هذا الحاكم الجديد .

ولعل الغريب فى أمر خروج سعد من النظارة أنه لم يكن مناوئاً للاحتلال فى شىء أو أنه كان فى موقف يسمح له بأن يدعى ذلك فكل أسباب استقالته ترجع إلى مناوأته للخديو ، وهو الموقف الذى كان سعد يعتقد أنه يساعد كتشنر به .

ففى الوقت الذى كان سعد يدافع فيه كما رأينا عن خطة الإنجليز فى التعليم كما أنه كان يلعب دوراً بارزاً فى استصدار القوانين السالبة لحريات المصريين نجده يقف معانداً ومصمماً على أمور ثانوية جداً قد لا تقدم أو تؤخر فى مجريات الأمور ونعنى بها موقفه من قضية القوامة على أملاك الأميرة صالحة ورفضه تعيين من كان يرغب الخديو فى تعيينه . وكذلك الحال بالنسبة لموقفه من أمر تعيين عضو بقومسيون للتحقيق فى أموال بلدية الإسكندرية(٣) وقد لعب مستشار الحقانية الإنجليزى دوراً مهماً فى تصعيد هذه الأزمة(٤) لذلك فإنه عندما يذهب محمد سعيد إلى سعد ليخبره باتفاق كل من الخديو وكتشنر على إبعاده حيث يقول له سعيد : « إن المقربين

= ١٠١٤ يقول « ثم تعين كتشنر باشا مكان جورست فوقع فينا هذا التعيين ومن الخديو وقعاً سيئاً وأخذ يستميل إليه أفراد الحزب الوطنى لأن يستعد لمحاربة كتشنر كما حارب كرومر ولكن افتضح أمره وانعكس عليه سعيه . فإن الحزب الوطنى نفر منه والأقباط ناقمون عليه والذين ساءهم تصرفه فى الرتب والنياشين بواسطة سعيد باشا وبعض النظار وهم كثيرون أصبحوا ناقمين عليه . » وكان الخديو قد أرسل كلا من إسماعيل أباظة وسرور بك لاستشارة مستر بلنت حول الموقف الذى ينبغى أن يتخذ فى القاهرة تجاه كتشنر فنصحهم بمعارضته . راجع

Blunt, W.S.: My Diaries, Part 11, p. 359.

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ٧٩

(٢) Young, G.: Egypt p.: 191.

(٣) راجع ما كتب فى هذا الشأن فى الفصل الأول .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، صفحات ٩٨٣ ، ٩٨٥ حيث كان المستشار يدفعه إلى المعارضة والتمسك برأيه وموقفه ثم يقول له — من بين ما يقول — إنهم عندما عينوا جميل ثابت فى القومسيون فإنهم يفعلون « الشىء فارضين أن لا وجود لك » .

من الخديو يشيعون أن هناك اتفاقاً بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك » يكتب سعد : « فأخذتنى حدة شديدة » ويضيف « وإن كان الاثنان متفقين على رفتى فليفعلا ولا أصدق إلا بعد أن يصل أمر العزل إلى ، لأنى لم أرتكب ذنباً ولست مكلفاً أن أسهل الطريق أمام الحكومة فى ذلك . وكنت أقول هذا وأنا على أشد حالات الانفعال وصوتى مأخوذ يظهر عليه الاختناق[١] » .

ويطلب سعد مقابلة كتشنر فيرجئه إلى اليوم التالى وعندما يقابله يخبره سعد بما دار بينه وبين سعيد فيرد عليه كتشنر بأن « سعيداً وضعنى فى مركز حرج لأننى لا أقدر أن أقول أن لا شىء هناك فإن هناك بعض الشىء ، كما لا أقدر أن أقول إن هناك شيئاً لأنه لم يتقرر إلى الآن شىء[٢] » وأضاف « بأن الحكومة الإنجليزية تساعد من كان ( موالياً ) ( Loyal ) » فرد عليه سعد : « العفو إننى كذلك » وينهى سعد حديثه مع كتشنر قائلا « بأننى مستعد لمساعدتك على نفع بلادى بحضورى أو غيابى » فيرد عليه كتشنر بانتهاء المقابلة[٣] .

وبذلك تأكد لسعد ما كان قد شعر به من جانب كتشنر منذ شهر نوفمبر عام ١٩١١ . فقد كتب « إن كتشنر بعد أن تقابل مع الخديو المرة الثانية فى شهر نوفمبر اتفق معه على التخلص منى ولكنهما كانا يتحينان الفرص[٤] » عند ذلك الحد يفكر سعد فى الاستقالة وتراوده تلك الخواطر التى طالما رددها فى مذكراته عن خشية السقوط دون أن يحس به أحد . ويختلق لهذه الاستقالة أموراً سبق له أن وافق عليها ، ونعنى بها تقديم محمد فريد للمحاكمة حتى يكسب من ورائها عطف الرأى العام[٥] ومما يؤيد ذلك إلى جانب كل ما أوردناه سابقاً عن رغبته فى كيفية الخروج من النظارة لأسباب خاصة به ؛ أنه يكتب بعد صدور الحكم الذى رفعه ضد إسماعيل أباظة

---

( ١ ) مذكرات سعد ، صفحات ٩٧٨ — ٩٧٩ .

( ٢ ) نفس المرجع ، صفحات ٩٧٩ — ٩٨٠ .

( ٣ ) نفس المرجع ، صفحات ٩٨٠ — ٩٨١ وكلمة Loyal المشار إليها تعنى مخلص أو مطيع أو موثوق به . ومن الغريب أن كتشنر يصر هو الآخر على تعيين حسين محرم قيماً على أملاك الأميرة — كرغبة الخديو — برغم علمه أنه سيىء الخلق تماماً . وكما أخبره سعد بذلك كله .

( ٤ ) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، صفحات ١٣٠ — ١٣١ .

( ٥ ) راجع ما كتبناه فى الفصلين الأول والثانى .

ــ الذى كان من نصراء الحق كما يقول سعد نفسه ــ بسبب سلسلة مقالاته العنيفة التى كتبها ضد سعد عقب استقالته ونشرتها إحدى الصحف تحت اسم مستعار [١]:
يقول : « ولم تعلق الجرائد الكبرى ولا الموالية لنا شيئاً على هذا الحكم غير أن جريدة البورص عدته ترضية لنا ، وقد ورد إلى بعض التهانى تلغرافياً من بعض الأصدقاء ولكنها قليلة جداً ، وكذلك زارنى بعض الناس لهذه الغاية . ولكن لغاية الآن لم أر ما كنت أنتظر من الانعطاف [٢] »

على كل حال يكتب سعد الاستقالة ويرسلها مع أخيه أحمد فتحى لكى يعرضها على مكليرث ــ مستشار نظارة الحقانية الإنجليزى ــ حتى يأخذ فيها رأى كتشنر [٣] ويعود فتحى مشيراً بضرورة تعديل صيغة الاستقالة التى كتبت بها فيعدلها [٤] ، بحيث تصبح : « إنه لعدم توفقى لنوال رضاكم أصبحت عاجزاً عن القيام بواجبات وظيفتى ، ولذلك تحتم على أن أرفع إلى سدتكم السنية استعفائى من وظيفتى . فأرجو قبوله ولازلت أشكر المولى على نعمائه وأدعو بطول بقائه [٥] » ثم يرفقها بكتاب آخر إلى « سرتشريفاتى » لكى يعرضها على الخديو . وكان ذلك فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٣١ مارس عام ١٩١٢ [٦] . فتقبل فى الحال .

(١) عن القضية وظروفها وملابساتها راجع مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٧ وما بعدها ثم كراس ٢٠ ، ص ٩٩٠ وما بعدها ثم مذكرات فتح الله بركات ، الكراس الثانى ص ١١ . والجريدة التى نشرت فيها المقالات هى الأهرام تحت اسم « عارف » ونقلتها عنها بعض الجرائد الأخرى .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٠٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٦٦ . حيث يقول « ثم عمل على عدم مقابلتى ــ أى كتشنر ــ وامتنع عن أن يعطينى رأياً فى الاستعفاء وفى صيغته وأرسل مع المستشار بعد الاستعفاء رافضاً ما طلبت من التعويض بحجة أنى أتيت شيئاً منكراً فى مسألة محرم » .

(٤) حيث كانت الصيغة أولا : « بأنه نظراً لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى إدارة أمور الحقانية وخصوصاً فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية حتى أصبحت عاجزاً عن القيام بواجبات وظيفتى . تحتم على تقديم استعفائى فألتمس من المراحم قبوله ولا زلت . . . إلخ . . . » مذكرات سعد ، كراس ٢٠ ، صفحات ٩٨٧ ــ ٩٨٨ . والذى طلب التعديل هو مكليرث وليس كتشنر . وقد صرح سعد بذلك لأن كتشنر رفض أن يبدى رأياً فيها .

(٥) نفس المرجع . ثم كراس ١٩ ، ص ٩٥٤ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ٩٨٨ .

ثم مايلبث سعد أن يقابل أمين الرافعى رئيس تحرير جريدة العلم لسان حال الحزب الوطنى – ويصرح له بأنه لم يعرض استقالته على كتشنر ليأخذ رأيه فيها خلافاً لما رأيناه وما صرح به سعد نفسه فى مذكراته [١] وأكثر من هذا أن عدم أخذ رأيه فى السير فى إجراءات الدعوى المقامة على محمد فريد كانت من الأسباب التى عجلت باستقالته [٢] خلافاً لما حدث فعلا . كل ذلك لكى يكسب حوله عطف الرأى العام عليه وهو ما حدث بالفعل .

وهكذا يخرج سعد من النظارة مطروداً أو شبه مطرود لأنه لم تعد الحاجة ماسة إليه . حيث كانت السياسة الإنجليزية الجديدة فى مصر قد استنفذت من وجوده كل أغراضها ومن أهمها كبت الروح القومية بسياستها التعليمية . وضرب الحركة الوطنية بسياسة القمع القضائى خلال تقلد سعد للنظارتين اللتين أشرف عليهما – وهو الأمر الذى صرح به سعد زغلول نفسه ولكن بعد استقالته – فقد كتب يصف نظارة محمد سعيد ومهمتها « أنها حاربت الحزب الوطنى محاربة شديدة حتى بددت شمله ومزقت روابطه، وأخمدت أنفاس الأحزاب وضيقت السبل فى وجوه الأحرار ولا أظن أن مأموريتها انتهت من ذلك كله [٣] » .

(١) ولكى يكذب سعد أيضاً مانشرته الصحف حول هذا المعنى ، الأهالى ، العدد ٤٤٠ الصادر فى ٥ / ٤ / ١٩١٢ والتى نقلته عن جريدة الأهرام فى عدد ٤ / ٤ / ١٩١٢ .

(٢) العلم ، العدد ٥١٠ ، الصادر فى ٥ / ٤ / ١٩١٢ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٥١ .

# الفصل الرابع

## سعد والهيئات النيابية

ولم أر كالسياسة فى أذاها　　وفى أقدارها تزجى مئينا
تغير على الأسود فتحتويها　　وتزعم أنها تحمى العرينا
تريد فتخلق الأصباغ شتى　　وتبتدع الطرائق والفنونا

أحمد محرم

سيكون بحثنا فى هذا الفصل قائماً على أساس دراسة موقف سعد زغلول من الهيئات النيابية التى وجدت بمصر خلال الفترة التى اشتغل فيها سعد بالسياسة ، مابين ممثل للحكومة كأحد أعضائها ، وبين عضو منتخب من الشعب فى ظروف لاحقة .

فلقد كان سعد زغلول بحكم وظيفته كناظر للمعارف العمومية ثم الحقانية ، عضواً فى الجمعية العمومية وله حق حضور جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك فى مداولاته ، وفقاً لما تقضى به أحكام القانون النظامى الصادر فى أول مايو عام ١٨٨٣ (١) والذى أنشئت بمقتضاه هاتان الهيئتان النيابيتان الجديدتان بدلا من مجلس النواب الذى تم إلغاؤه بصدور هذا القانون .

وكان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضواً ، يعين الخديو من بينهم أربعة عشر عضواً يكون الرئيس واحداً منهم وكذلك أحد الوكيلين ويطلق على هؤلاء الأربعة عشر عضواً الأعضاء الدائمين — نظراً لعضويتهم الدائمة — بينما ينتخب الأعضاء الباقون باعتبارهم أعضاء مندوبين عن طريق مجالس المديريات ولمدة ست سنوات كما يجوز إعادة انتخابهم على الدوام . ويكون من بينهم الوكيل الثانى للمجلس بعد موافقة الخديو عليه (٢) . ويعتبر هذا المجلس مجرد هيئة استشارية للحكومة . لها أن تعرض عليه القوانين قبل إصدارها ، كما لها الحق فى عدم الأخذ برأيه فيها وللمجلس أن يبدى رأيه فى الميزانية العامة للدولة أو الحساب الختامى لها دون أن تلتزم الحكومة بهذا الرأى ، ولا يجوز له أن يبدى رغبة ما فى « ويركو » (خراج )

(١) راجع المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٠ من القانون النظامى ، المنشور فى كتاب ، الرافعى ، مصر والسودان ، صفحات ٢٢٩ — ٢٥٢ .

(٢) راجع المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون النظامى . نفس المكان .

الآستانة والدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية [١].

وكانت الجمعية العمومية تتألف من النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين ثم من الأعيان المندوبين وعددهم ستة وأربعون عضواً وفقاً للتقسيمات الإدارية للدولة ولمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم أيضاً على الدوام[٢] وللجمعية العمومية الحق فى إقرار الضرائب الجديدة وإبداء رأيها فى أى قرض عمومى أو مشروعات الرى والسكك الحديدية أوفرض عوائد الأطيان . كما كان لها أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعث بها الحكومة إليها . ولها أيضاً أن تدرس من نفسها سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أوالأمور الإدارية أو المالية . وللحكومة إذا لم توافق عليها أن تخطر الجمعية بأسباب رفضها دون أن يكون للجمعية الحق فى مناقشة هذه الأسباب[٣]. وكانت الجمعية تنعقد مرة على الأقل كل سنتين بأمر من الخديو[٤].

ولقد اقتصرت العضوية فى هاتين الهيئتين وفقاً للقانون على الأعيان ومعظمهم من فئة كبار الملاك الوطنيين[٥] حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به ، وهو

---

(١) راجع المواد من ١٨ حتى ٢٥ من القانون النظامى . نفس المرجع . وكان المجلس ينعقد مرة كل شهرين ابتداء من أول فبراير من كل عام أى ست مرات سنوياً . ثم تعدل ذلك بمقتضى القانون رقم ١٨ الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٠٩ الذى كان يقضى بأن ينعقد المجلس ابتداء من ١٥ نوفبر حتى آخر شهر مايو من السنة التالية . راجع محاضر مجلس الشورى ، جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٠٩ وكان للنظار — أو من يستصحبونهم معهم من كبار الموظفين — الحق فى حضور جلساته والاشتراك فى مداولاته على أن يكون رأيهم استشارياً كما كان عليهم أن يقدموا للمجلس جميع الإيضاحات التى يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده . راجع المواد ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ من القانون النظامى .

(٢) راجع المواد ٤٠ — ٤١ — ٤٢ من القانون النظامى . نفس المكان .

(٣) راجع المواد ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ من القانون النظامى . وقد نصت المادة ٣٧ على بطلان أى قرار للجمعية يكون خارجاً عن الحدود المقررة فى القانون .

(٤) راجع المادة ٣٩ من القانون النظامى . وقد نصت المادة ٣٨ على عدم جواز حضور أحد جلساتها مالم يكن عضواً بها .

(٥) راجع المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون النظامى . الذى اشترط أن يكون العضو المندوب مؤدياً منذ خمس سنوات على الأقل « ويركو » أو مالا مقرراً على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش (٢٠ جنيهاً) سنوياً وذلك بالنسبة لعضو الجمعية العمومية . أما بالنسبة لعضو الشورى فاشترط أن يكون من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنيهاً سنوياً . راجع : الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٧٨ .

الأمر الذى دعا لورد دفرين إلى اقتراح إنشاء هاتين الهيئتين فى تقريره الذى رفعه إلى حكومته عقب الاحتلال مباشرة(١). ويتضح ذلك أيضاً من الأعضاء الذين تولوا رئاسة هاتين الهيئتين طوال فترة وجودهما(٢) .

ويرى البعض بحق أن إنجلترا باستحداث هذه التنظيمات الجديدة قد استبقت لمصر من النظم النيابية مظاهرها فحسب(٣) . ويبين ذلك من سلطاتها المخولة لها وطريقة تشكيلها وعضويتها ، الأمر الذى عكس روح الاستسلام والخضوع على هذه الهيئات طوال فترة وجودها التى استمرت ثلاثين عاماً من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩١٣ باستثناء مواقف محدودة جداً اضطرت فيه هاتان الهيئتان أن تتمشيا ومطالب الرأى العام .

ولقد استهل سعد عمله فى هاتين الهيئتين بالرد على مطالب الأمة فيما يتعلق بأمور التعليم أمام الجمعية العمومية ، على غير العادة المتبعة آنذاك بل منذ إنشائها كما صرح هو بذلك فى خطبته التى ألقاها على الأعضاء فى جلسة ٣ مارس عام

---

(١) الرافعى ، مصر والسودان ، صفحات ٤٧ — ٤٨ .

(٢) وكانت المادة ٤٣ من القانون النظامى تقضى بأن يكون رئيس مجلس الشورى هو نفسه رئيساً للجمعية العمومية . وهؤلاء هم الذين تولوا رئاسة الهيئتين :

١ — محمد سلطان باشا تعين من ١٩ نوفبر ١٨٨٣ إلى أن توفى فى ١٨ أغسطس ١٨٨٤.

٢ — على باشا شريف (تركى الأصل) من ٧ سبتمبر ١٨٨٤ حتى تاريخ استعفائه فى ٢٢ سبتمبر ١٨٩٤ .

٣ — عمر باشا لطفى (تركى الأصل) من ٢٩ نوفبر ١٨٩٤ حتى وفاته فى ١٧ يوليو ١٨٩٩.

٤ — إسماعيل باشا محمد (تركى الأصل) من ٢٢ نوفبر ١٨٩٩ حتى وفاته فى ٧ إبريل ١٩٠٢.

٥ — عبد الحميد باشا صادق (تركى الأصل) من ١٠ أبريل ١٩٠٢ حتى استقالته فى ٣ يناير ١٩٠٩ .

٦ — الأمير حسين باشا كامل (تركى الأصل) من ٣ يناير ١٩٠٩ حتى استقالته فى ٣ مارس ١٩١٠ .

٧ — محمود باشا فهمى من ١٧ مارس ١٩١٠ حتى إلغاء كل من المجلس والجمعية العمومية بصدور القانون النظامى الجديد فى أول يولية ١٩١٣ وهو القانون الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يولية ١٩١٣ وكان يقضى بإنشاء الجمعية التشريعية بدلا منهما . راجع الوطن ، العدد ٥٥٩٢ الصادر فى ١١ / ٨ / ١٩١٣ .

(٣) الرافعى ، المرجع السابق ، صفحات ٥٠ ، ٥٢ ثم ٦١ — ٦٢ .

١٩٠٧ [١] . ولقد كانت هذه البداية فى حد ذاتها ونعنى بها وقوف ناظر مصرى أمام هذه الجمعية ليدلى بحديث يرد فيه على مطالب الأمة أمراً بالغ الأهمية كان القصد من ورائه إثارة روح فى تلك الهيئة للتدليل على وجود حياة نيابية فى مصر تكفى للرد على رغبة الأمة فى طلب الدستور . ويؤكد ذلك ما قامت به الحكومة بعد ذلك من إجراءات تتعلق بتوسيع سلطة مجالس المديريات وإعلان علنية جلسات مجلس الشورى وغيرهما [٢] فى نفس الوقت الذى كان يقصد به الحصول على تأييد «ممثلى الشعب» على هذه الردود التى ستصبح سياسة للحكومة فى الفترة التالية ، فكيف كان ذلك ؟

يمكن أن نقسم اقتراحات الجمعية العمومية بالنسبة للأمور التعليمية خلال أول انعقاد لها فى دور مارس عام ١٩٠٧ عقب تعيين سعد زغلول للنظارة إلى أربع فئات أساسية : اقتراحات أقرتها الجمعية وقررت رفعها إلى الحكومة وأهمها : أن يكون التعليم باللغة العربية وأن يكون مجانياً فى مدارس الحكومة ، وتقرير إعانة لإنشاء جامعة للتعليم العالى مثل كليات أوربا وإنشاء مدرسة زراعية حكومية . ومدرسة ثانوية فى أسيوط . ومدرسة ابتدائية فى كل مركز وكذلك مدرسة ثانوية فى الإسماعيلية وإعادة إنشاء قسم للتعليم الابتدائى بمدرسة رأس التين وأن تنشأ مدرسة للبنات ، ثم تخويل طلبة مدرسة الحقوق الحق فى أن يعاد امتحانهم فى حالة الرسوب [٣] .

وأما الفئة الثانية فهى الاقتراحات التى وافقت عليها الجمعية العمومية ورأت رفعها إلى مجلس شورى القوانين وتتعلق بعرض كل اللوائح الخاصة بالتعليم العام على مجلس شورى القوانين ، وإدخال التاريخ الطبيعى والكيمياء العضوية فى مناهج المدارس الثانوية مع تضمين مناهج المرحلة الثانوية دراسة أكثر عن التاريخ الإسلامى وتاريخ مصر العام [٤] .

---

(١) محاضر الجمعية العمومية ، ١٩٠٧ . المنشورة بالوقائع المصرية ملحق العدد ٣٣ حيث قال : « إننى أردت أن أدخل معكم فى هذا البيان خلافاً لما تعودتموه » .

(٢) المؤيد ، العدد ٥١٠٧ الصادر فى ٧ / ٣ / ١٩٠٧ من مقال بعنوان « نقد المناقشات الأخيرة فى الجمعية العمومية » بقلم « س » .

(٣) محاضر الجمعية العمومية ، جلسات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ مارس ١٩٠٧ . نفس المكان . ثم
Egypt, No. 3, 1907, pp. 6-7.

(٤) نفس المكان ، ثم
Ibid., p. 8.

وتنحصر الفئة الثالثة وهى التى اكتفت فيها الجمعية « بوعد سعادة ناظر المعارف وإيضاحاته » وتتعلق بالتعليم الدينى فى المدارس وتخفيض نفقاته وجعل تدريس القرآن فى المدارس الابتدائية إجبارياً . وضمان تعليم كل القرآن فى الكتاتيب ، وتوفير التعليم بالمجان للأطفال الفقراء وإجراء امتحان سنوى للتلاميذ فى الكتاتيب فى الأجزاء المقرر حفظها عليهم من القرآن وإعلان أولياء أمورهم بنتيجة ذلك الامتحان ، وضرورة وجود كتاتيب منفصلة لكل من المسلمين والأقباط ، ثم أخيراً تخصيص إعانة حكومية فى ميزانية النظارة كل عام لاستمرار المحافظة على الكتاتيب (١) .

أما الفئة الرابعة فهى تلك الاقتراحات التى رفضتها الجمعية وهى : الاستفادة من أموال الأوقاف الخيرية والأوقاف غير المعلوم واقفيها فى الإنفاق على التعليم فى البلد . وإقامة مكتبات عامة فى كل مديرية ، ثم قصر عضوية الجمعية العمومية على أولئك الذين يعرفون القراءة والكتابة (٢) .

وعند نظر الاقتراحات التى قررت الجمعية رفعها إلى مجلس شورى القوانين وهى التى تتعلق بعرض لوائح التعليم وبرامجه على المجلس وإدخال علوم التاريخ الطبيعى والكيمياء العضوية والتوسع فى التاريخ الإسلامى وتاريخ مصر العام ضمن برنامج التعليم الثانوى تمسك مجلس الشورى بحقه القانونى فى ذلك وخاصة فى عرض لوائح التعليم وهو ما سبق له أن أوضحه فى مرات وسنوات عديدة ورأى ضرورة تبليغه إلى الحكومة وشكل لجنة من ثلاثة أعضاء لتوضيح الأسباب التى دفعت المجلس إلى قبول هذا الاقتراح ورفعه للحكومة (٣) كما أنه سبق للمجلس عند إبداء رأيه فى ميزانية عام ١٩٠٧ أن طلب من النظارة التوسع فى نطاق مدارس المعلمين والإكثار من عددها ، وتوجيه عنايتها إلى التعليم الدينى بالمدارس الابتدائية والثانوية وجعله فى المرتبة اللائقة به ، والاهتمام بتحفيظ القرآن وترسيع دائرة تعليم

---

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ مارس ١٩٠٧ ثم Egypt, No., 111, 1907, pp. 8-9.

(٢) نفس المرجع . ينبغى أن نلاحظ مدى تنور الأعضاء برفضهم هذه المطالب ثم حرصهم على مصالحهم الخاصة .Loc. Cit

(٣) محاضر مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٠٧ ، صفحات ٥١ — ٥٢ وقد وضعت اللجنة هذه الأسباب وعرضتها فى جلسة ١ / ٤ / ١٩٠٨ ، صفحات ١٤ — ١٥ .

التاريخ الإسلامى وأن تجعل النظارة لهذه الأمور نصيباً فى مصروفاتها[١] فماذا كان رد النظارة على هذه المطالب ؟

عندما وقف سعد زغلول أمام الجمعية العمومية ليرد على مطالبها أخذ يدافع عن أهمية التعليم باللغة الأجنبية لما فيه من مصلحة التعليم والمتعلمين وأن ماعدا ذلك يعد إساءة لمصالح الأمة ، كما أوضح الكثير من الصعوبات التى تقف حائلا فى سبيل ذلك ومنها قلة عدد المعلمين الأكفاء . وفى نهاية حديثه ناشد الجمعية رفض ذلك الاقتراح المتعلق بتعريب التعليم حيث قال : « إذا تأملتم تأملى ودققتم النظر فيه كما ينبغى وافقتمونى على رفض ذلك الاقتراح الآن » [٢] وكاد ينجح ذلك الدفاع فى حمل الأعضاء على الرفض مما أثار عليه غضب الصحافة والرأى العام[٣] لولا أن مقدم الاقتراح أصر عليه ووافقته الجمعية على رفعه إلى الحكومة فى الجلسة التالية . ويمكن أن نتبين من حديث سعد الكثير من الادعاءات غير السليمة من أهمها أنه لم يفرق فى الحديث كله بين التعليم بلغة أجنبية وبين دراسة تلك اللغة .

كما أن النظارة أتبعت ذلك التصريح الذى صدر عن ناظرها بردها للجمعية على مطالبها وبيان الإجراءات التى تتخذها فى سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها عن طريق الإرساليات إلى أوربا وتوسيع مدرسة المعلمين وتحسين أحوال المدرسين وغير ذلك[٤] وهو ما سبق أن أوضحنا أنها لم تكن بالقدر الذى يشبع رغبة الأمة . وكان ذلك فى فبراير عام ١٩٠٩ أى بعد مرور عامين على طلب الجمعية .

كما ورد فى رد النظارة على المطالب التى تقرر رفعها إلى الحكومة فيما يتعلق بالجامعة « أن النظارة تستحسن المساعى التى بذلها الأهالى فى إنشاء جامعة مصرية لارتقاء التعليم فى الطبقة العالية من الأمة وتود نجاح هذا المشروع وترغب أن تساعد عليه

---

(١) المرجع السابق ، جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٠٦ ، ص ٢٦ .

(٢) محاضر الجمعية العمومية ، جلسة ٣ مارس ١٩٠٧ .

(٣) الآستانة ، العدد ٤٣ ، الصادر فى ١٥ / ٣ / ١٩٠٧ ، ثم المؤيد أعداد ٥١٠٦ ، ٥١٠٨ الصادر فى ٦ ، ٨ مارس سنة ١٩٠٧ .

(٤) الجمعية العمومية ، جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ ، المنشورة بالوقائع المصرية بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٠٩ .

متى رأت أنه تقدم تقدماً يقرب من الغاية التى وضع لها »[١] وبذلك لم تحاول النظارة أن تلتزم بمساعدة الجامعة فى وعد قاطع محدد . وجاء فى ردها بالنسبة للمجانية أنها ألغت المجانية فى المدارس على اختلاف أنواعها عدا الكتاتيب ومدارس الصنائع ومدرسة عباس ومدارس المعلمين وخصصت عدة محلات بالمدارس الثانوية لطلبة المجانية [٢] ، أى أن النظارة ألغت المجانية فى التعليم الابتدائى والعالى بعد أن كان مقرراً فى اللوائح السابقة[٣] .

كما أن النظارة أوضحت فى ردها على مطالب مجلس شورى القوانين التى انحصرت فى التوسع فى إعداد المعلمين وترقية حالهم والتوسع فى تعليم الدين والقرآن بالمدارس الثانوية أهم الإجراءات التى قامت بها فى هذا الشأن[٤] ولما أحس المجلس بعدم كفايتها لما كان مطلوباً عاد فطالب النظارة « بالاعتناء بإعلاء شأن التربية والتعليم » وأبدى أمله فى مزيد الاهتمام بذلك وطلب « أن تنظر النظارة فى الإكثار من المدارس الابتدائية والثانوية وتوسيع نطاق التعليم العالى والإرساليات وإيجاد المعلمين الأكفاء بقدر ما يفى بالحاجة وتعميم ما شرع فيه من جهة تعليم العلوم باللغة العربية . » كما أعاد المطالبة بالاقتراحات المتعلقة بإنشاء مدارس ثانوية وخاصة فى طنطا وأسيوط[٥] .

---

(١) الجمعية العمومية ، جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ ، المنشورة بالوقائع المصرية بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٠٩ . أى بعد أن تم افتتاح الجامعة المصرية فعلا حيث تم ذلك فى ديسمبر ١٩٠٨ .

(٢) الجمعية العمومية ، المرجع السابق .

(٣) المؤيد ، العدد ٥١٠٢ ، الصادر فى ٢ / ٣ / ١٩٠٧ . حيث إنه كان مباحاً للأغنياء والفقراء التعليم بالمجان فى كل مراحل التعليم ولكنه قيد فى قانون ١٨٨٧ : بمقتضى المواد ٨٧ — ٨٨ — ٨٩ — ٩٠ — ١٠٣ حين نص على أن يقتصر على أبناء الفقراء مع بقائه شاملا للمدارس الابتدائية والثانوية والعالية وغيرها . وتلى صدور هذا القانون عدة قرارات وزارية لتحديد عدد المحال المجانية فى كل نوع من أنواع التعلم وهى القرارات الصادرة فى ١٩ / ٤ / ١٨٨٩ ١٣ / ٩ / ١٨٩١ و ١٩ / ٦ / ١٨٩٥ ثم المادة ٧٩ من قانون نظام المدارس الصادرة فى ١١ يولية ١٩٠٣ .

(٤) مجلس شورى القوانين ، جلسة ٧ / ١٠/ ١٩٠٧ ، صفحات ٤٧ — ٤٩ . وهى التى سبق مناقشتها فى الفصل الثالث .

(٥) نفس المرجع ، جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٠٧ ، ص ٦٥ .

وقد ردت النظارة على طلب الجمعية والمجلس بشأن عرض لوائح التعليم على المجلس فقالت : « بأنه لما كان جارياً إصدار اللوائح المذكورة بقرار وزارى طبقاً للقوانين المتبعة فليس للمجلس المشار إليه الحق فى البحث فيها . على أنه بالنظر لأهمية هذه المسائل لا تجد الحكومة مع تمسكها برأيها السابق مانعاً من تقديم اللوائح المهمة التى تتضمن مسائل أساسية إلى مجلس شورى القوانين قبل إصدار القرار الوزارى بها وإعارة ملاحظاته فى شأنها أعظم الالتفات »(١) معنى ذلك أن النظارة لم تسلم للمجلس بحقه فى دراسة هذه اللوائح قبل إصدراها وهو مانصت عليه المادة الثامنة عشرة من القانون النظامى التى تقضى بأن لا يصدر قانون ولا لائحة عمومية إلا إذا عرض مشروعها على مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيها(٢) . ورأت أن تكون موافقتها من قبيل العطاء والمنح وليس وفقاً لما تقرر فى القانون .

قد يرى البعض أن هذه الردود التى بعثت بها نظارة المعارف على مطالب الهيئتين من عمل الحكومة كلها وليست من عمل ناظر المعارف وحده ولكن نستطيع أن نتبين دور سعد فى ذلك مما كتبه فى مذكراته وخاصة بشأن الرد الأخير المتعلق بعرض لوائح التعليم على الشورى حيث كتب « فى آخر جلسة بمجلس النظار التى انعقدت بسراى رأس التين يوم الخميس ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ تلى الجواب الذى كنت أعددته على طلب الجمعية عرض لوائح التعليم وبروجراماته على مجلس الشورى فأقر عليه إذ قال جنابه العالى عقب تلاوته : عظيم ، والتفت فأمن الكل وقد كان تقدم من جلسة سابقة واقترحت إرساله إلى نظارة المعارف لأن تحضر الجواب عنه فعارض فى ذلك بطرس وتبعه المستشار المالى وأقرت الأقلية على رفض هذا الاقتراح وأن كل ناظر يتأمل فى الجواب ويحصل المداولة فيه فى الجلسة القادمة ثم حصل الكلام بعد ذلك بينى وبين حضرات زملائى فرأيت منهم ميلا إلى القبول بما فيهم فخرى وكان أشدهم بطرس حتى إنى لما ابتدأت أعرض الكتاب عاجلنى مقاطعاً وقال إن هذا كلام فارغ فلم أتحمل هذا منه وغضبت غضباً

---

(١) مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٠٨ ، ص ١١٦ .

(٢) نفس المرجع ، جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٠٧ . ثم المادة ١٨ من القانون النظامى المنشور بكتاب الرافعى ، مصر والسودان ، صفحات ٢٣٢ — ٢٣٣ .

شديداً ثم تكلمت مع دنلوب وجورست وبعد المداولة استقر الرأى على الجواب الذى تقرر»[١] ويضيف سعد « ولقد نشرت معظم الجرائد هذا الجواب أمس وأول أمس وانتقدوه ولكن اللواء كان أشدها سفاهة ووقاحة فى عدد أمس الثلاث ٨ يونيو سنة ١٩٠٨ وقال إنه تحرر بلجان فى نظارة المعارف وقصر الدوبارة وأنه أنعم من فضل ، وأن الأيدى التى حررته بارعة فى التزوير والتمويه ( تشير بذلك إلى شخصى ) »[٢] .

وأكثر من هذا يمكن أن نقتفى أثر موقف سعد زغلول من هاتين الهيئتين فى بعض المطالب الأخرى البعيدة عن شئون نظارته ، فإن الحكومة عندما كانت تفكر فى الرد على طلب الجمعية العمومية فى عام ١٩٠٧ المتعلق بمنح الأمة دستوراً ومجلساً نيابياً أو على الأقل توسيع سلطات مجالس المديريات ومجلس الشورى والجمعية العمومية[٣] واتجه الرأى إلى أحد أمرين : إما تقرير حضور النظار جلسات الشورى للاشتراك فى مداولاته وتقديم مايطلبه الأعضاء من بيانات لازمة وهو الأمر المكفول بنص القانون . أو إلى تخويل المجلس حق أن تكون بعض قراراته قطعية . نجد سعداً يوافق على الأمر الثانى ولكنه يكتب « وغاية ما يمكن هو أن تعرض عليهم اللوائح بما فيها لوائح التعليم ، ولكن رأيهم فيها سيكون شورياً وهذا مما أرغب فيه لاعلى أنه الآن من اختصاصات مجلس الشورى ، بل ليجعل فى المستقبل من اختصاصاتهم »[٤] .

غير أننا لا نعجب من موقف سعد هذا عندما نتبين رأيه فى العامة ومطالبهم فقد كتب « العامة من كل شعب لهم أميال تخالف صوالحهم وأذكار لا تلتئم مع

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ، ص ٥١٧

(٢) نفس المرجع ، ص ٥١٨

(٣) محاضر الجمعية العمومية ، جلسة ٢ مارس ١٩٠٧ المنشورة بملحق الوقائع ؛ عدد ٣٢ الصادر فى ٢٠ / ٣ / ١٩٠٧ ثم : Egypt, No. 111, 1907, p. 6 .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٤٠٣ . ويكتب سعد فى موضع آخر « ثم حضر بطرس وترجانى أن أكتب الجواب لمجلس شورى القوانين فوضعته بالعربية وحرصت فيه على تأييد رأى الحكومة فى الماضى وكون تحويل مشروعات المعارف على مجلس الشورى اختيارياً فى الحاضر ولا يترتب عليه توقيف تنفيذها فى الوقت اللازم ولا ترتبط الحكومة به فى المستقبل » ، راجع كراس ٩ ، ص ٤١٥ .

منافعهم وشهوات إذا أطلق العنان لها أفسدت الأخلاق وعبثت بالآداب ، فالذين يبحثون عن رضا العامة إنما يساعدون على نمو الفساد وانتشاره فى الأمة »[١] لذلك كان يرى أن المصريين ليسوا مستعدين للحكم النيابى لأن « صفة الاستقلال ضعيفة فى المصريين حتى ولو كانوا فى مراكزهم محاطين بكل أسباب الاستقلال »[٢] بل إنه يكتب « الأمة المصرية لا يمكنها وحدها أن تحفظ الهيئة النيابية وأنها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبي سهل على حاكمها أن يستبد فيها وأن يشكل حكومتها بالشكل الذى يشاء »[٣] .

على كل حال تقرر الحكومة تحت إلحاح كل من الجمعية العمومية ومجلس الشورى بشأن طلب المجلس النيابى — ونتيجة لعوامل أخرى — حضور النظار جلسات مجلس الشورى للاشتراك مع الأعضاء فى مداولاته وفقاً لما صرح به بطرس غالى رئيس النظارة فى جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٥ ديسمبر عام ١٩٠٨[٤]. وطلب سعد وباقى النظار من بطرس فى اجتماعهم معرفة الهدف من حضور النظار لجلسات المجلس فيخبرهم بأن الهدف ينحصر فى الدفاع عن مشروعات الحكومة، ويعلنهم بأنهم لا يملكون حق الاتفاق على ما يخالفها إلا بعد مراجعة خاصة فيرد عليه سعد : « إذن يجب علينا أن ندرس تلك المشروعات درساً أدق وأن نكون قبل تقديمها على بينة من المسائل التى يصح التساهل فيها ، والمسائل التى لا يجوز العدول عنها »[٥] .

ثم لا تلبث الحكومة أن تتبع هذه المناورة بأخرى ، نعني بها القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ الصادر فى ٣ مارس عام ١٩٠٩ والخاص بعلنية جلسات كل من هاتين الهيئتين[٦]. وكانت الحكومة فى كل ذلك تبحث عن وسيلة تتهرب بها عن إجابة مطالب الأمة ، ويبين ذلك من مناقشة النظار « ثم قال بطرس إنا نريد عقدها

---

(١) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ، ص ٣٩٩ .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣١٨ .
(٣) المرجع السابق ، كراس ١٥ صفحات ٧٨٥ — ٧٨٦ .
(٤) المرجع السابق ، كراس٩ ، ص ٤٠٣ .
(٥) نفس المرجع ، صفحات ٤٠٨ — ٤٠٩ .
(٦) مجلس شورى القوانين ، ١٩١٠ ، جلسة ٩ /٢ / ١٩١٠ ، ص ٧ .

أى الجمعية العمومية فى أول فبراير (١٩٠٩) قبل أن تجيب الحكومة الشورى على طلبه إشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم ، فإذا سألت الجمعية عما كان جواب الحكومة أهملنا مجاوبتها ثم حررنا الجواب على مجلس الشورى كما يأتى : إن الحكومة منحت مجالس المديريات الاختصاص بكذا وكذا .. وفى هذا المعنى إشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم »[١] . وإمعانا فى هذا الصدد يقترح سعد على النظار أن يعطى لأعضاء المجلس حق توجيه الأسئلة للنظار[٢]، وبعد مناقشة حول هذا الاقتراح يتقرر فعلا ويبلغ إلى أعضاء المجلس[٣] .

غير أن هذا « الامتياز » الذى حصل عليه المجلس – وهو حق توجيه الأسئلة للنظار الذى كان مقرراً فى القانون ولكنه كان معطلا – جاء مقيداً بشروط ثقيلة أهمها : إعطاء الناظر حق الامتناع عن الإجابة عن السؤال الموجه له ، ثم موافقة رئيس المجلس على السؤال أو تعديله إذا رأى ذلك ، ثم إن العضو لا يمكنه أن يوجه سؤاله مباشرة وإنما كتابة وقبل خمسة أيام من إجابة الناظر عليه[٤]. كل ذلك أثار ثائرة أعضاء المجلس وأعلن بعضهم أنه كان خيراً للمجلس عدم الحصول على هذا « الامتياز » بهذه الشروط . ويقف سعد فى المجلس مدافعاً عن وجهة نظر الحكومة وفقاً لما اتفق عليه من قبل مع بطرس ومحاولا إقناع الأعضاء بأن هذا الإجراء الجديد يعد كسباً لهم حيث إنه لم يكن مقرراً فى القوانين . محاولا الرد على ماقاله البعض بأنه حق مكتسب فيقول : « تقولون إن هذا الحق اكتسب بالعادة . فأقول إنه لا يمكن أن تكتسب الحقوق بالعادة على هذه الصورة ، وإلا ضاعت كل الحقوق بما فيها حقوق الملكية ، وأظن أن المجلس لا يتحمل مسئولية تقرير مبدأ مثل هذا . حقيقة قد وجهت بعض أسئلة للحكومة فى مرات قليلة فأجابت عليها مع الاحتياط التام ، ولكن هذا لا يكفى لاكتساب هذا الحق »[٥] .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ صفحات ٤٣٩ – ٤٤١ ويكتب الخديو عباس فى مذكراته حول هذا المعنى « فبحث السير إلدن غورست عن وسيلة لتحقيق ذلك الطلب واهتدى إلى فكرة موفقة : هى إنشاء مجالس المديريات » راجع المصرى ، العدد ٤٨٨١ الصادر فى ٢٨ / ٦ / ١٩٥١ .

(٢) نفس المرجع ، صفحات ٤٤١ – ٤٤٢

(٣) مجلس شورى القوانين ، ١٩٠٩ / ١٩١٠ ، جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٠٩ ، ص ٨ .

(٤) مجلس شورى القوانين ٩/١٩١٠ ، جلسة ١٥/١١/١٩٠٩ ، صفحات ٨ وما بعدها .

(٥) مجلس شورى القوانين ٩ / ١٩١٠ ، جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٠٩ ، ص ٣١ .

وينبغي أن ندخل فى حسباننا أن هذا الحق لم يرد إلى مجلس الشورى فى هذه الفترة بمحض الصدفة ذلك لأنه كان قد سبقه تعيين الأمير حسين كامل رئيساً للمجلس والجمعية بتاريخ ٣ يناير عام ١٩٠٩ حيث يكتب سعد « وعرض عليه الخديو– أى على حسين كامل– منصب الرئاسة للجمعية العمومية فطلب أن يجتمع أولا بغورست وبرئيس النظار ليستطلع طلعهم ، وبعد ذلك قبل »[١] ويضيف فى موضع آخر . « يظهر أن الأفكار متجهة إلى تعيين البرنس حسين باشا كامل رئيساً لمجلس شورى القوانين ويقال إن الغرض من ذلك استمالة المجلس للجناب العالى وبعضهم يقول إن الغرض منه التأثير على عقول أعضاء المجلس حتى يكفوا عن الاقتراحات التى تتأذى الحكومة الإنجليزية من إبدائها »[٢] وقد فاتح « سعد » « بطرس » فى ذلك بقوله « ألا يخشى أن يسعى البرنس فى إعطاء المجلس سلطة واسعة ربما كانت مضرة ؛ حباً فى الاستئثار فقال –أى بطرس — وهل فى العائلة الخديوية من لديه هذا الحب »[٣] .

لذلك لا نعجب عندما يوافق مجلس الشورى على تنفيذ قانون المطبوعات يوم الثلاثاء الموافق ١٣ أبريل عام ١٩٠٩ فمع أن سعداً يكتب فى مذكراته أن « ذلك لم يكن بالأمر المنتظر ودهش كل من الخديو وغورست وبطرس باشا دهشاً شديداً عندما بلغهم خبر صدوره »[٤] إلا أنه يفسر ذلك الموقف عندما يكتب « وفرح بطرس فرحاً شديداً وبالطبع غورست ، ويحاول بطرس أن يقرر فى الأفهام أن هذا القرار صدر من تلقاء نفس الأعضاء لا بسعى ولا إيعاز وهو مخالف للحقيقة لأن الذين أصدروه هم ثلاثة من طائفته . والبقية من الذين دعوا إلى بورسودان دون غيرهم »[٥] .

ولعل الغريب أيضاً أن سعد زغلول الذى كان يعارض فى إصدار هذا القانون

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٥٠٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٤٦ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) المرجع السابق ، كراس ١٥ ، ص ٨٠٨ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، صفحات ٨٠٨ — ٨٠٩ . لأن القانون صدر بأغلبية ١٣ صوتاً ضد ١٠ ، ومعظم الذين صوتوا لصالح القانون كانوا قد دعوا لمرافقة الخديو فى رحلته للسودان .

ينتدبه بطرس هو ومحمد سعيد—صديق سعد ورجلى الخديو فى هذه الفترة لحضور جلسة المجلس فى ٢٠ إبريل لأنه كان قد بلغه أن المجلس يود العودة إلى الكلام فى قانون المطبوعات ويطلب منهما أن يبينا للأعضاء غرض الحكومة من تنفيذ هذا القانون ، فيرد عليه سعد : « إنى لم أشعر بشىء من ذلك وإنى وإن كنت أول الأمر متردداً فى تنفيذ هذا القانون غير أن سفاهة بعض الجرائد وتعمدها تغيير الحقائق وتصديها للحط من كرامة من كانوا أشد الناس دفاعاً عنها وتعرضاً للخطر فى سبيل المحافظة على حريتها — مشيراً بذلك إلى نفسه — أخرجنى من هذا التردد بل جعلنى ألوم نفسى عليه وأستحسن هذا القانون لأنه لا معنى لحماية السفهاء والذين يتاجرون بالحقائق ويضللون عقول العامة . ثم توجهنا إلى مجلس شورى القوانين فلم نجد لذلك الذى تخوف الرئيس منه أثراً فى نفوس الأعضاء . ولما جاء دور المداولة فى لائحة علنية الجلسات اجتهدت فى أن أحمل المجلس على ألا يبيح الدخول إلا لمندوب الجرائد المعترف بها من الحكومة حتى يكون هذا منهم تصديقاً ضمنياً على قانون المطبوعات . فنجحت فى ذلك ووافقنى عليه حتى أغلب الذين كانوا ضد هذا القانون فى الجلسة السابقة »[١] .

وفى جلسة ٢١ أبريل عندما تعرض لائحة وضعتها نظارة المعارف للإعفاء من القرعة العسكرية بالنسبة للمدارس الصناعية . وبدأ الأعضاء فى مناقشة موادها . ورأى البعض عدم اشتراط تصديق النظارة على برامج المدارس التى تريد الإعفاء لتلاميذها لأن فيه إجحافاً . يضيق سعد بالمعارضة إلى درجة أنه يقول للأعضاء « إنى لا أغير من هذه المادة حرفاً واحداً فيرد عليه أحد الأعضاء ولماذا تعرض اللائحة على المجلس إذن ، لأن ذلك أمر غير مناسب لكرامته » فيرد عليه سعد بأن « هذا رأى المعارف »[٢]

---

(١) نفس المرجع ، ص ٨١٠ . ولعل معارضة سعد زغلول للقانون لم تكن موجهة له بقدر ما كانت موجهة إلى بطرس غالى — الأمر الذى أوضحناه فى الفصل الثانى . ونضيف إلى ما تقدم ما كان من موقف سعد عندما تحدث عن تطرف الصحافة فى عهد نظارة صهره مصطفى فهمى لكى يعطى له فرصة اقتراح قانون لتقييد حرية الصحافة ولكن بطرس هو الذى عارض فى ذلك حينئذ (راجع الفصل الثالث) ويتضح موقف سعد تماماً عندما نعرف موقفه من القوانين الاستثنائية التى صدرت أثناء نظارته للحقانية وكانت أكثر تقييداً لحرية الصحافة والصحفيين .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ، ص ٨١٢ . ثم مجلس شورى القوانين ، جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٠٩ .

وفى جلسة المجلس بتاريخ ١٧ نوفمبر عام ١٩٠٩ عند النظر فى التعديلات التى أرادت نظارة المعارف إدخالها على خطة الدراسة بمدرسة الحقوق الخديوية يطلب الأعضاء من سعد ضرورة عرض هذه التعديلات فى شكل أوامر عالية وقوانين وليس فى شكل مذكرات كما فعلت نظارة المعارف وفقاً لما يقضى به القانون النظامى حتى يمكن للمجلس مناقشتها(١)، فيرد سعد بأنه من جانبه كتب لمجلس النظار بالمواد التى ينبغى أن تعرض على المجلس لتصدر بها أوامر عالية حتى تدخل فى اختصاص المجلس وأن هذه المسألة قيد البحث فى مجلس النظار.

وفى نفس الجلسة سأل بعض الأعضاء سعد زغلول عن أسباب عدم الاهتمام باللغة الفرنسية ، وعن الغرض من التدريس بمدرسة الحقوق باللغات الأجنبية علماً بأنه يوجد مدرسون مصريون بمدرسة الحقوق يستطيعون التدريس بلغتهم(٢). فأعرب سعد لهم عن أمله فى تذليل العقبات التى تقف فى سبيل إدراك هذه الغاية إلى أن قال لهم : « ثقوا بأننا نعمل جميعاً للوصول إلى الغرض الذى تريدونه ، ولكن الفرق أنى أرى سيرى سريعاً وترونه بطيئاً »(٣)

وفى جلسة المجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر عند مناقشة الأعضاء للرد الذى بعثت به الحكومة على ملاحظات المجلس على القواعد التى وضعتها للأسئلة التى يوجهها أعضاء مجلس الشورى للنظار وأجوبتهم عنها نظراً لاعتراضهم على الأسلوب الذى سلكته الحكومة فى هذه المسألة؛ لأنها لم تصدر بها أمراً عالياً وضيقت بالشروط التى وضعتها حق السؤال حتى أضعفته(٤)، يكتب سعد « فدافعت عن الحكومة وتناقش الأعضاء ثم لما رأيت منهم الميل إلى رفض الجواب وإبداء الاستياء منه رغبت إليهم أن يتدبروا فى الأمر ويؤجلوا المسألة حتى يترووا فيها فتقرر ذلك بأغلبية ضعيفة ، ومما يستحق الملاحظة أنهم كانوا يفضلون المباغتة بالسؤال والمسارعة بالجواب وذلك لأنهم يترون أن الأجوبة على هذه الطريقة تصدر بما يعلم الناظر من نفسه قبل أن يتعدل برأى مستشاره »(٥).

---

(١) مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٠٩ ، ص ٥٠ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٥٢ . (٣) نفس المرجع ، ص ٥٦ .
(٤) نفس المرجع ، جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٠٩ ، ص ٥٩ وما بعدها .
(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٥١ .

وفى جلسة المجلس بتاريخ ٢٢ نوفمبر عام ١٩٠٩ وعند مناقشة التعديلات التى كانت نظارة المعارف تريد إدخالها على قانون مدرسة الزراعة [١]، حاول بعض الأعضاء مناقشة الشروط التى وضعتها النظارة لقبول التلامذة فى هذه المدرسة ، وشرع آخرون فى إبداء ملحوظات أخرى كتب سعد فى مذكراته « فاستلفت أنظارهم إلى أن ليس لهم أن يتكلموا إلا فى موضوع التعديل المعروض عليهم »[٢] ولذلك أقروا اللائحة باتفاق الآراء[٣] .

وعند مناقشة المجلس لميزانية الدولة لعام ١٩١٠ فى جلستى أول ديسمبر ، ١٨ ديسمبر عام ١٩٠٩[٤] « قدم فيه كل من يحيى باشا وفتح الله بركات ومرقس بك سميكة اعتراضات على الحساب الختامى للسودان[٥] وطالبوا بضرورة أخذ رأى المجلس عما يصرف من الاحتياطى وتكلم حشمت ناظر المالية كلاماً طويلا مشوشاً فيما يختص بالاعتراضات التى أبداها يحيى وزملاؤه على الحساب الختامى وعلى كشف حساب السودان »[٦] يكتب سعد « ولقد ساعدت حشمت ، ففهم الأعضاء سخافة يحيى »[٧]. وقرّ قرار المجلس بالإجماع على أن تأخذ الحكومة رأيه فيما تريد صرفه من الاحتياطى قبل التصرف فيه ، كما قرر تشكيل لجنة من بعض الأعضاء لدراسة الميزانية . وعند دراسة تقرير اللجنة فى جلسة ١٨ ديسمبر ، طالب بعض الأعضاء بأن تفى الحكومة بمساعدتها للجامعة ماليًّا. فرد سعد عليهم بأنه يتمنى مثلهم ذلك ولكن الأمر متروك للمالية . وقد قرر الأعضاء بالإجماع أن يطلب من الحكومة مساعدة الجامعة [٨] كما أحرج الأعضاء ناظر الأشغال

---

(١) مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ / ١٩١٠ ، جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٠٩ ، ص ٨٥ وما بعدها .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٥٦ .

(٣) مجلس شورى القوانين ، المرجع السابق ، ص ٩٢ وما بعدها .

(٤) مجلس شورى القوانين ، جلستى ١ / ١٢ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٠٩ صفحات ١٤٧ وما بعدها ، ١٦٥ وما بعدها .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٦٧ .

(٦) نفس المرجع ، ص ٦٦٨ .

(٧) مذكرات سعد زغلول ، ص ٦٦٨ .

(٨) مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٨ / ١٢ /١٩٠٩ ، صفحات ٢١٦ — ٢١٧.

العمومية — إسماعيل سرى — إلى درجة أنه اضطر «إلى تصريحات ربما أوخذ عليها»(١) وقد عبر سعد عن ذلك بقوله: « وفى الجملة فقد ظهرت الحكومة فى هذه الجلسة بمظهر لا يليق بكرامتها ولا يشجع على الثقة فيها وإذا استمر يترتب عليه سقوط هيبتها من النفوس »(٢).

وقد كان ذلك الموقف سبباً فى مقاطعة النظار لجلسات المجلس لأنهم رأوا بجلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٠٩ « أن مجلس الشورى خرج عن حده وتطاول على الحكومة ولا يمكن استمرار هذه الحال فإن لم يضع المجلس حداً لها وجب علينا عدم الحضور فيه »(٣) علماً بأن موضوع المناقشة الذى كان سبباً فى هذه الأزمة وهو مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ لم يكن قد عرض على النظار أو وزع عليهم ، معنى ذلك أنهم وقفوا أمام المجلس يدافعون عن أمور لم يكن لهم علم بها أو دخل فيها ، وهذا يوضح لنا حقيقة وضع النظار المصريين فى وظائفهم خلال تلك الفترة . وكانت مقاطعة النظار لهذا المجلس سبباً فى هياج الصحافة وانتقاداتها الشديدة على النظار (٤).

ولذلك فقد قام المجلس بجلسة أول يناير عام ١٩١٠ بدراسة مشروع القانون الذى رفعته الحكومة رداً على الأعضاء لبيان الأحكام المتعلقة بالتعليم التى ينبغى إصدارها بأوامر عالية من غير حضور ناظر المعارف أو من ينيبه(٥) وقد أضاف الأعضاء مسألة لغة التعليم إلى المواد التى رأت الحكومة أن تصدر بها أوامر عالية(٦)

---

(١) نفس المرجع ، ص ٦٩١ . ويضيف سعد « لأنه اعترف بأن فساد المبانى كان مترتباً من بعض الوجوه على جهل بعض العمال وأن نظارة الأشغال رفتهم بسبب ذلك ولما طلب منه أن يكون فيمن يتولون أعمال المبانى ( وطنيين ) قال أولا : إنه ليس فى الوطنيين أكفاء ثم قال قولا مقروناً بإشارة دلت الحاضرين على أن الأمر لو كان بيده لاستخدم منهم ولكنه مع الأسف مغلوب على أمره » ثم راجع مجلس شورى القوانين جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٠٩ ، صفحات ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) نفس المرجع ، كراس ١٣ ، ص ٦٩٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٧٩٣ .

(٤) الجريدة ، العدد ٨٥٤ ، الصادر فى ٣ يناير ١٩١٠ .

(٥) مجلس شورى القوانين ٩ / ١٩١٠ ، جلسة ١ / ١ / ١٩١٠ ، ص ٢٥٦

(٦) نفس المرجع ، ص ٢٥٨ . وباقى المسائل الأخرى هى : الشروط الأساسية لقبول التلاميذ بالمدارس . وخطط الدراسة ويقصد بها مواد الدراسة وعدد الحصص ثم الشروط الأساسية =

وبذلك يكون سعد قد اشترك مع باقى النظار فى مقاطعتهم للمجلس علماً بأنه كان يرى « أن عدم حضور النظار عقب الحوادث التى جرت فيه محل للانتقاد لأنه أصبح مقرراً فى الأفهام بعد هذه الحوادث أنه انتصر على الحكومة وهى انهزمت أمامه فلا يؤول غيابهم عنه إلا بالفرار منه والعجز عن مناقشته وتبرير أعمال الحكومة » لذلك يحاول سعد أن يقنع بطرس غالى رئيس النظارة بالعدول عن هذا الموقف فيقتنع بطرس قائلا « إنى لا أريد أن نتغيب الآن » ويخبر محمد سعيد سعداً بحقيقة موقف بطرس « بأنه لابد أن يكون قد تلقى تعليمات من غورست فى هذا الشأن لأن شيتى مستشار الداخلية رآه مستاء استياء شديداً من تصرفاته »[(١)] .

ويفكر بطرس قبل أن يعاود النظار حضور جلسات المجلس فى أن يضيف بعض الأحكام للائحة المجلس الداخلية حتى يمنع تكرار حدوث ما حدث عند مناقشة الميزانية ، أو بمعنى آخر للحد من حرية المناقشات بالنسبة لأعضائه فيقرر إضافة مادة نصها « للرئيس أن يذكر العضو بالنظام تذكيراً بسيطاً أو مع إثباته فى المحضر ويستلزم هذا الإثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوماً ويخرج المجلس بناء على طلب الرئيس ، العضو من الجلسة أو يحرمه من العمل مدة معلومة »[(٢)] .

ويوافق سعد على ذلك ولكن على أن يحذف من المادة « شرط التذكير للأعضاء لأنهم يرونه ماساً بكرامتهم وتسليطاً للرئيس عليهم »[(٣)] وتستمر مقاطعة النظار للمجلس مدة شهر تقريباً من أول يناير حتى جلسة ٥ فبراير عام ١٩١٠ وهى تلك الجلسة التى حضرها سعد زغلول لحضور مناقشة لائحة لبيان الشروط التى ينبغى توافرها فى الطلبة الذين يتخرجون من مدرسة الحقوق الخديوية[(٤)] إلى أن يتم تعديل اللائحة الداخلية للمجلس الذى كلف بذلك ويدرسها ويعدلها فعلا[(٥)] وإن كان

---

= للامتحانات العمومية وامتحانات آخر السنة ثم العقوبات التأديبية . أما فيما عدا ذلك فيصدر بمقتضى قرارات وزارية بناء على مايعرضه مجلس المعارف الأعلى وإقرار مجلس النظار . نفس المرجع ، صفحات ٢٥٧ — ٢٥٨ .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٩٥ .     (٢) نفس المرجع ، ص ٧٠٠.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٧٠٠ .

(٤) مجلس شورى القوانين ٩ / ١٩١٠ ، ص ٣٩٤ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، صفحات ٧٠٦ ، ٧١٩ — ٧٢٠ .

حضور النظار بعد ذلك يبدو محدوداً جداً حيث لم يحضروا حتى نهاية دور انعقاد المجلس فى أول يونية ١٩١٠ أى طيلة عشر جلسات سوى أربع فحسب[١] وقد ذهبوا أحياناً إلى حد إرسال وكلاء عنهم .

ولعلنا نستطيع الآن أن ندرك المغزى الذى حمل جورست على أن يصرح لحكومته فى سنة ١٩١٠ بأن « مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرا فى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايداً إلى أن يكونوا آلة فى يد الحزب الوطنى يستعملها فى تحريضه وتهييجه على الاحتلال الإنجليزى فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان وتجاوزهما حد الاعتدال . كانت فى جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز طوعاً لتحريض الحزب الوطنى » كما جاء فيه : « فلا نظارة بطرس ولا نظارة محمد سعيد استطاعتا أن تتوليا قيادة هذا المجلس حتى الآن أو أن تنشئا فيه حزباً للحكومة مع أن رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أعقل المصريين وأجدرهم[٢] » .

ولعل فى هذه الظروف التى أحاطت بمجلس الشورى ونعنى بها استنكار أعضائه بل الرأى العام كله لمقاطعة النظار له إلى جانب ما سبق إيضاحه فيما يتعلق برغبة سعد فى مناوأة محمد سعيد رئيس النظارة الجديد ، هى التى دفعت سعداً إلى التفكير فى ترك النظارة وشغل وظيفة رئيس مجلس الشورى حتى يحقق هدفين فى وقت واحد (أولهما ) إحراج صديقه محمد سعيد (وثانياً) وهو الأهم استغلال شحنة الغضب المتراكمة فى نفوس أعضاء الشورى لكسب تأييد الرأى العام بمعارضته للحكومة .

---

(١) وهى الجلسة (٢٣) فى ٢٥ مايو ١٩١٠ التى حضرها حشمت ناظر المعارف ، والجلسة (٢٤) فى ٢٨ / ٥ / ١٩١٠ التى حضرها كل من حشمت ويوسف سابا ناظر المالية والجلسة (٢٥) فى ٣٠ مايو ١٩١٠ التى حضرها سعد زغلول لمناقشة قانون جنح الصحافة . ثم جلسة (٢٦) فى أول يونية ١٩١٠ التى حضرها سعد زغلول لمناقشة تعديل بعض أحكام قانون العقوبات . حيث إنه أصبح من المقرر أن النظار لن يحضروا جميعهم جلسات المجلس . بل يحضر منهم من يكون لنظارته عمل فيه . راجع مذكرات سعد كراس ١٣ ، ص ٧٠٢ .

(٢) نقلا عن ترجمة وردت فى كتاب : إنجلترا فى مصر تأليف أحمد بك شهاب ، ص ١٠٠

يحدث ذلك كله فى الوقت الذى يكون الرأى العام فيه مشغولا بعرض مسألة مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية ، وتفصيل ذلك الموضوع أن جورست رأى بعد مرور عام على تعيينه بمصر عميداً[١] أن يعاون المستشار المالى فى إيجاد حل للموقف الصعب الذى أوقع نفسه فيه بتصرفه فى أموال الاحتياطى الخاص بصندوق الدين ، وذلك من غير أن يلجأ إلى الاقتراض[٢]، فبدأ يتخابر مع شركة القنال كى تعطى مصر المال اللازم لقاء مد أجل الامتياز مدة جديدة ، وقدمت لذلك عدة مشروعات[٣] اعترض عليها بعض النظار المصريين ومن بينهم سعد زغلول[٤] .

ولقد وضح أن الحكومة الإنجليزية لم تكن راغبة فى الموافقة على مشروع مد الامتياز إذ حدث انقسام فيها حول ذلك انتهى بتغلب رأى المعارضين[٥] مما ألجأ الحكومة المصرية إلى مخابرة الباب العالى للحصول على إذن عام بالاقتراض من الباب العالى . وقد لعب السفير الإنجليزى فى الآستانة دوراً بارزاً فى الحصول على موافقة الحكومة التركية[٦] .

ولعل فى معارضة الحكومة الإنجليزية لتمديد الامتياز تفسيراً لما قام به شيتى — مستشار نظارة الداخلية — من اقتراح عرض مشروع مد امتياز القناة على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه ، بعد أن كان قد وضح للعيان معارضة الجمعية التامة لهذا المشروع[٧]، وأكثر من هذا فإن المستشار المالى يصرح لسعد زغلول بأن

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٧ ، ص ٩٠٦ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، صفحات ٧٤ — ٧٥ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، المرجع السابق ، ص ٨٨٦ .

(٤) نفس المرجع .

(٥) نفس المرجع ، صفحات ٨٨٠ ، ٩٠٢ . وقد سبق أن تقدم كرومر أثناء فترة اشتغاله بمصر بمشروع مماثل لتجديد أجل الامتياز على سولسبرى فرفضه لكونه رأى فيه ضرراً بمصالح إنجلترا . مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٦٤ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٤٩ ، ثم كراس ١٧ ، صفحات ٨٨٠ — ٨٨١ .

(٧) نفس المرجع السابق ، ص ٨٨٧ .

« المشروع سيعرض على الجمعية العمومية وأظنها لا تقبله ؟ واليوم الذى ترفض فيه أسرُّ سروراً عظيما بصفة كونى إنجليزيًّا »[١] ويعلق سعد زغلول على ذلك بقوله « وخطر فى بالى أن السر فى هذا التغيير ربما كان لأن الحكومة الإنجليزية تريد أن تعدل عن المشروع من نفسها حتى لا تعرض نفسها أو رجالها للخذلان »[٢]

لهذا رأت الحكومة الإنجليزية الاستمرار فى عرض هذا المشروع على نواب الأمة على أن يتحمل النظار المصريون مسئولية الدفاع عنه أمام الجمعية العمومية التى منحت حقًّا جديداً بأن يكون رأيها قطعيًّا فى المشروع ، وذلك حتى لا تتحمل هى أمام الرأى العام الدولى مسئولية رفض مد الامتياز[٣] .

واشترط جورست أن يدافع كل من محمد سعيد — الذى أصبح رئيساً للنظار عقب مقتل بطرس غالى — وسعد زغلول — ناظر الحقانية — عن المشروع أمام الجمعية العمومية لقاء قراره بأن يكون رأى الجمعية قطعيًّا بناء على اقتراح سعد زغلول[٤] ولعل جورست أراد بذلك أن يحرج مركزهما أمام الجمعية وأمام الرأى العام لأنهما كانا من أشد النظار تطرفاً فى معارضة المشروع[٥] خاصة بعد أن أصبحت جلسات الجمعية علنية اعتباراً من جلسة ٩ فبراير عام ١٩١٠ وهو التاريخ الذى بلغت فيه الجمعية بقرار علنية جلساتها[٦] .

ويجتمع النظار ويتفقون على تقسيم الدفاع عن المشروع أمام الجمعية فيما بينهم بعد أن يعلن رئيس النظارة أن القرار أصبح قطعيًّا ، ليتولى سعد الدفاع عن الغبن ويتكلم إسماعيل سرى عن الحاجة إلى المال ووجوه صرفه ، ورشدى عن

(١) نفس المرجع ، ص ٩٠٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٠٢ ، ويضيف سعد بأن الجناب العالى « أشار إلى أن قرار التحويل وقى الوزارة شر الانتقاد وحول المسئولية على غيرها ».

(٣) هيكل ، مذكرات فى السياسة ، ج ١ ، صفحات ٤٥ — ٤٦ . كما أن ذلك يتفق وتصريح سير إدوارد جراى — وزير الخارجية الإنجليزية — عندما قال عقب قرار الجمعية رفض المشروع « إن تصرف الحكومة الإنجليزية فى هذه المسألة كان تصرفاً شريفاً ضامناً لمصلحة مصر وإنجلترا على السواء » الجريدة ، العدد ١٠٢٥ فى ٢٣ / ٧ / ١٩١٠ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٠ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ١٧ ، صفحات ٩٠٦ — ٩٠٨ .

(٦) محاضر الجمعية العمومية ١٩١٠ ، الجلسة الأولى فى ٩ / ٢ / ١٩١٠ ، ص ٧ .

المخاوف التي تهدد مصر فى حالة رفض المشروع ، وحشمت عن قرارات مجلس إدارة « شركة القنال » فيما يتعلق بعوائد المرور ، وسابا فيما يختص بضمان صرف مبلغ النقود الناتج من المشروع فى الأوجه المخصصة له [١].

وبعد أن انتهت اللجنة التي شكلتها الجمعية بتاريخ ١٠ فبراير ١٩١٠ من بين أعضائها من دراسة المشروع ووضع ملاحظاتها عليه [٢] تجتمع الجمعية فى ٤ أبريل لمناقشة تقرير اللجنة ويقف محمد سعيد ليعلن الأعضاء بقرار الحكومة « العمل برأيهم فى هذا المشروع وعدم الخروج عما يقررونه » [٣]. « فصفق الحاضرون لهذا الإعلان وصاحوا بالدعاء للوزارة الحاضرة » [٤] ثم يكتب سعد « ثم تكلمت غير أنى استوفيت الكلام عن الموضوع كله ولم أشعر بتذمر من دفاعى عن المشروع » [٥] أى أن سعد زغلول أخذته شهوة الكلام وهو الذى كان معارضاً أصلا فى المشروع ليضرب باتفاق النظار الخاص بتقسيم الدفاع عرض الحائط وأخذ يفند ما ورد فى تقرير اللجنة حول : الغبن المالى الذى قدرته اللجنة بمبلغ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ ج وأن المشروع سابق لأوانه ، كما أنه ليس من حاجة للمال ، وليس هناك ضمان لحسن استعمال هذا المال فيما يفيد البلاد [٦] . وقد استغرق دفاعه وقتاً طويلا ختمه بقوله : « كنت محامياً فى الماضى فأتوا بى محامياً الآن . هذا هو الوجه الذى جعلهم يختارونى ، وإلا فكلنا درس المشروع بطريقة واحدة ، درست المشروع ودرسه غيرى وعارضت فيه معارضة شديدة وإخوانى تروَّوا فيه [٧] ثم رفضناه وكان هذا نتيجة بحث ثم عدلناه ... الآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ، والآن تبتدئ واجباتكم والآن تلقى عليكم المسئولية فتصرفوا فيها كيف تشاءون فإن لكم الرأى الأعلى » [٨]. وأراد الأعضاء المداولة فى الحال وإصدار القرار لكن البعض عارض وتأجلت المسألة إلى جلسة أخرى .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣١ .
(٢) الجمعية العمومية ، ١٩١٠ ، جلسة ١٠ / ٢ / ١٩١٠ ، ص ٢٣ وما بعدها .
(٣) محاضر الجمعية العمومية ، ١٩١٠ ، جلسة ٤ / ٤ / ١٩١٠ ، ص ٢٩٩ .
(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣١ .
(٥) نفس المرجع .
(٦) الجمعية العمومية ١٩١٠ ، جلسة ٤ / ٤ / ١٩١٠ ، صفحات ٣٠٣ حتى ٣٢٥ .
(٧) يلاحظ أساليب سعد فى عرضه لدفاعه عن المشروع وكيف أنه كان أكثر النظار معارضة فيه.
(٨) الجمعية العمومية ١٩١٠ ، جلسة ٣ / ٤ / ١٩١٠ ، ص ٣٢٥ .

وعادت الجمعية للانعقاد بجلسة الخميس ٧ أبريل عام ١٩١٠ وقدم أحد الأعضاء رداً مطولا على دفاع الحكومة ، ويكتب سعد « فأردت الرد عليه فعارض أباظة معارضة شديدة وحصلت بيني وبينه مناقشة طويلة من ضمن ماقلته فيها إن الأحسن لصالحكم أن تسمعوا ردى لأنه ليس فيه ما يضركم ولكن فى منعى عن الكلام ضرراً بالحرية التى تريدونها فلا تعملوا لنقض ما تسعون لإتمامه»(١). فقرروا بمنعى من الرد ولم يتكلم أحد من إخوانى بكلمة ثم تداولوا فى المشروع ورفضوه بالإجماع تقريباً . كل ذلك وما فهمت شيئاً من سكوت إخوانى ولا من إلحاح أباظة بالمنع من الكلام، ولما خرجنا لم أر من إخوانى شيئاً من علامات التأثر وقلت لهم هل يصح أن تسكتوا وأن لا يساعد واحد منكم بكلمة فلم يحروا جواباً»(٢) ويضيف سعد « وشاعت إشاعات بعد ذلك بأن أباظة أفهم كثيراً من الأعضاء قبل الدخول فى الجلسه بأن النظار على غير رأيى فى الكلام وأن عندى أموراً لو تركوا لى التكلم بها لأضرت بالبلاد ضرراً كبيراً ، لذلك وجبت معارضتى . ونشرت بعض الجرائد كالعلم ومصر الفتاة أقوالا تقرب من هذا المعنى » (٣) .

وهكذا ينجح جورست فى حمل سعد زغلول على الدفاع عن مشروع مد الامتياز وهو الذى كان من أشد النظار معارضة فيه مما جر عليه غضب الرأى العام، وربما كان جورست قد قصد ذلك فعلا حيث يصرح لسعد بذلك فى مقابلة له معه بقوله « إنك تريد بهذه المخالفة اكتساب الرأى العام إليك»(٤) وبذلك يكون سعد قد سلك نفس السبيل الذى سلكه فى قانون المطبوعات .

على أن البعض قد يحملون مسلك سعد هذا أكثر مما يطيق عندما يرون أنه أراد

---

(١) وكان قد قال لهم: « احذروا هذا المبدأ لأنه خطر جداً وقد أبديت لكم ملاحظاتى ولكم الرأى الأعلى أن تتركونى أبدى لكم ما أريد إبداءه من البيانات أولا أبديها » .
راجع محاضر الجمعية العمومية ، جلسة ٧ / ٤ / ١٩١٠ ، ص ٤٢٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٢ « فقد تقرر رفض المشروع بإجماع الآراء ماعدا حضرة مرقص سميكة الذى يرى قبوله مع التعديل وماعدا حضرات أصحاب السعادة النظار» راجع : محاضر الجمعية العمومية ، جلسة ٧ / ٤ / ١٩١٠ ص ٤٣٢ .

(٣) نفس المصدر ثم الشعب ، العدد ٣٧ الصادر فى ١١ / ٤ / ١٩١٠ ثم عدد ٤٣ الصادر فى ١٨ / ٤ / ١٩١٠ وفيها هجوم عنيف على سعد زغلول .

(٤) المرجع السابق ، كراس ١٧ ، ص ٩٠٦ .

بدفاعه أن يتحصل للجمعية العمومية على حق نهائية رأيها فى المشروع [١] ، غير أن ذلك ليس بحقيقة إذا ما أخذنا فى الاعتبار موقف الحكومة الإنجليزية من المشروع ورغبتها فى عدم تمديده ومعرفتها برأى الجمعية مسبقاً وحتى إذا لم يكن ذلك واضحاً فى مفهوم سعد عند ذلك فماذا يمكن أن يفيد هذا الكسب غير المستمر فى الحياة النيابية المصرية؟ ويبدو ذلك أكثر وضوحاً ــ كما سنرى فيما بعد ــ عندما يقبل سعد زغلول، أن يترشح لعضوية هيئة نيابية جديدة كانت سلطاتها لا تزيد فى قليل أو كثير عن الجمعية العمومية ذات الرأى الاستشارى إن لم تكن تقل عنها ونعنى بها الجمعية التشريعية .

ويقف سعد زغلول بعد ذلك أمام مجلس شوري القوانين فى جلسة ٣٠ مايو عام ١٩١٠ ليدافع كثيراً عن مشروع القانون المختص بدعاوى الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وتحويلها على محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف [٢].وهو أحد القوانين الاستثنائية التى وضعتها الحكومة عقب تشكيل نظارة محمد سعيد ، والتى حولت على لجنة من المجلس لدراستها وإبداء ملاحظاته عليها ورأت تلك اللجنة « أن تنتدب عضواً منها للتكلم مع غورست ثم مع الحكومة فى شأن تلطيفها . فقابل الوفد الأول فلم يظفر منه بنائل وقابلوا سعيد فلم يكونوا معه أسعد حظاً » ويضيف سعد « وانصرفوا إلىّ فلم أعدهم بشىء » [٣] .

وقد تفسر لنا هذه المقابلات التى دارت مقدماً بين بعض أعضاء اللجنة وبين المسئولين ، موقف اللجنة فى تقريرها حيث إنها وافقت على المشروع ولكنها رفضت الأسباب التى وضعتها نظارة الحقانية لتبرير تحويل الاختصاص من المحاكم الجزئية والأهلية إلى محاكم الجنايات « لأنهم اعتبروها جارحة لخواطر القضاة الابتدائيين وغاضة من كرامتهم» [٤] ولا يستطيع سعد بدفاعه أن يقنع الأعضاء بقبول المشروع

---

(١) العقاد ، سعد زغلول ، صفحات ١٣٥ ــ ١٣٦ .
(٢) مجلس شورى القوانين ٩ / ١٩١٠ ، جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩١٠، ص ٦٥٣ .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٥ .
(٤) نفس المرجع .

ككل ولذلك تنتهى المناقشة برفض المشروع بأغلبية الآراء ، أى أن اللجنة التى كانت قد فقدت الأمل فى مساعيها وكادت تقع تحت تأثير النظار وغيرهم ، بشد أزرها موقف بقية أعضاء المجلس فتوافق معهم على رفضه (١).

وفى الجلسة التالية للمجلس بتاريخ أول يونيو عام ١٩١٠ — وهى الجلسة الأخيرة فى دور انعقاد المجلس لعام ١٩٠٩ / ١٩١٠ — ينظر الأعضاء مشروع القانون المختص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات . وهى الإضافات الجديدة التى رأت نظارة الحقانية أن الغرض منها سد النقص فى عدة مواضيع من قانون العقوبات (٢). وقد عدلت اللجنة ومناقشات بعض الأعضاء مشروع الاتفاقات الجنائية بحيث أصبح مقصوراً على الجمعيات والعصابات وغيرها من الاتفاقات التى يكون المشتركون فيها خمسة أشخاص فأكثر . وموضوعها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الحكومة أو أحد موظفيها (٣) ، ويكتب سعد « لم أشأ أن أناقشهم فيما عدلوه خشية أن ( يرفضوا ) (لأن سعداً كان قد حضر اجتماعات لجنة المجلس المشكلة لدراسته وعرف بقرارهم الذى يقضى بالرفض وربما كان باستطاعته إقناعهم بقبوله ) وكان تعديل اللجنة قاصراً على الجمعيات والعصابات ولكنى أشرت عليهم بعدم كفاية ذلك فأضافوا الاتفاقات الأخرى » (٤) .

وبذلك يكون سعد زغلول ناظر الحقانية قد لعب دوراً هامًّا فى وضع هذين القانونين — كما سبق أن رأينا — ولعب نفس الدور أمام أعضاء مجلس الشورى فى الحصول على موافقتهم عليهما أو على الأقل التخفيف من وقع الرفض بالنسبة لأولهما وذلك بتعاونه مع أعضاء اللجنة التى شكلت لدراستهما (٥) ، وكان هذا التعاون —

---

(١) مجلس شورى القوانين ، المرجع السابق ، ص ٦٧٧ .

(٢) مجلس شورى القوانين ٩ / ١٩١٠ ، جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩١٠ ، ص ٧١٩ والتعديلات الجديدة تتعلق أولا : بالاتفاقات الجنائية (مادة ٤٧ مكرر عقوبات) . وثانياً : بنشر المرافعات التى تحصل فى القضايا أمام المحاكم (مواد ١٦٣ — ١٦٤ — ١٦٥ عقوبات) وثالثاً : بيان التبعة فى حالة وقوع الجرائم بواسطة الصحف (مادة ١٦٦ عقوبات)

ورابعاً : التهديدات الجنائية (أضيفت إلى المادة ٢٦٦ عقوبات فقرة جديدة)

(٣) مجلس شورى القوانين : المرجع السابق ، جلسة ١ / ٦ / ١٩١٠ ، ص ٧١٩ وما بعدها ومذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٦ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، نفس المرجع .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، صفحات ٩٣٥ — ٩٣٦ .

– على ما نعلم – أمراً فريداً فى بابه .

ويتغيب سعد زغلول عن حضور جلسات المجلس فى دور انعقاده التالى لعام ١٩١٠ – ١٩١١ الذى ابتدأ فى ١٥ نوفمبر ١٩١٠ [١] ، ولم يحضر فى كل جلساته سوى جلسه واحدة وهى الجلسة السابعة التى انعقدت بتاريخ ٨ فبراير ١٩١١ وذلك للدفاع عن مشروع قانون المجلس الحسبى العالى [٢] ، وإنما كان ينتدب أخاه أحمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية للحضور بدلا منه .

وفى الجلسة المشار إليها يذهب سعد للدفاع عن المشروع أمام الأعضاء ولكن بعد أن يكون قد رتب أموره حتى لا تحصل معارضة من الأعضاء، من ذلك أنه قابل جورست فى اليوم السابق للجلسة – أى ٧ فبراير – واتفق معه على أن يقول فى مجلس الشورى أنه متساهل فى الرئاسة – أى رئاسة المجلس الحسبى العالى بحيث لا يشترط أن تكون لناظر الحقانية – ولكن الحكومة لا تتساهل فى غيرها . وكان سعد قد أبدى لجورست مخاوفه ؛ فرد عليه «لا تخف شيئاً» [٣] ثم إن سعداً يتحادث فى ٦ فبراير « مع لطفى السيد فى شأن السعى لدى أعضاء الشورى فى العدول عن معارضة المشروع فوعد وانصرف » ، كما كلف فتح الله بركات – قريبه وعضو المجلس – بمحاولة استمالة بعض الأعضاء للمشروع [٤] . ويمكن أن نقدر أهمية الدور الذى لعبه سعد عندما نعرف أن الهدف أساساً من المشروع كان غل يد الخديو عن التلاعب فى أموال القُصَّر والتركات التى لا تئول ملكيتها لورثة وغيرها [٥].

على كل حال يقف سعد ليدافع عن المشروع ، ويستغرق دفاعه وقتاً طويلا [٦] غير أن ذلك لا يجدى مع اتفاق الأعضاء على رفض أهم مواده وهى المواد الأولى

(١) مجلس شورى القوانين ، ١٠ / ١٩١١ ، جلسة ١٥ / ١١ / ١٩١٠ ، ص ٣ .

(٢) نفس المرجع ، جلسة ٨ / ٢ / ١٩١١ ، ص ١٤٧ وما بعدها .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٣٦ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) راجع ما كتبناه حول ذلك فى الفصل الثالث .

(٦) مجلس شورى القوانين ١٠ / ١٩١١ ، جلسة ٨ / ٢ / ١٩١١ ، صفحات ١٦٧ – ١٧٨ .

والثانية والرابعة [١] . وبعد الانتهاء من الاقتراع السرى على المشروع يطلب سعد زغلول من الأعضاء تحديد تاريخ للعمل بهذا القانون ، فيقترح أحد الأعضاء أن يكون من أول مارس فيرد عليه سعد بأن الأحسن أن يكون على القاعدة أى بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فحصلت موافقة عمومية [٢].

وقد ندد سعد فى معرض دفاعه عن المشروع بمنشور كانت نظارة الداخلية قد أصدرته من قبل ؛ يقضى بعدم محاسبة الأوصياء[٣] وفسرت بعض الصحف هذا التنديد على أنه تنديد بناظر الداخلية الحالى محمد سعيد — علماً بأن المنشور قد صدر فى عهد نظارة مصطفى فهمى للداخلية — وذلك لما كان مشاعاً عن وجود خلاف حاد بين سعد وسعيد بشأن هذا القانون . وحول ذلك المعنى يكتب سعد : « وفى الصباح أى صباح ٩ فبراير رأيت العلم يقول فى مقدمة ماجريات الجلسة إن الناس احتشدوا فى مجلس الشورى ليروا ما كانوا يشعرون به من حصول خلاف بين النظار وتحققوا ما شعروا به من قبل حيث ندد ناظر الحقانية — أى سعد — بزميله ناظر الداخلية — أى سعيد — بذكره ذلك المنشور. فاستغربت من ذلك . وفى المساء وجدت فى جريدة الأهرام عبارة تفيد استياء سعيد من الكلام فى شأن المنشور .. وفى يوم الجمعة أى — ١٠/٢ — أخذت الجرائد المتحزبة له ( أى لمحمد سعيد ) كالعلم والدوفيل والريفورم والأهالى ومصر الفتاة تنشر الفصول الضافية ضدى وتشير علىّ بالاستعفاء وكذلك يوم السبت »[٤] .

ولكى نتحقق مَنْ مِنَ الفريقين انتصر فى النهاية ، نستطيع أن ندرك ذلك بسهولة من الرد الذى بعثت به الحكومة إلى المجلس على ملاحظاته وتعديلاته على المشروع الذى تلى فى المجلس بجلسة ٧ مارس عام ١٩١١ حيث إنها لم

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٧٨ . وكانت المواد المختلف عليها تختص بمنع نظارة الحقانية من التداخل فى تشكيل المجلس الحسبى ، وإلى قصر تعيين المستشارين الثلاثة أعضاء هذا المجلس على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ثم محل انعقاد المجلس الحسبى أفى محكمة الاستئناف أم نظارة الحقانية . وكذلك مدة انتداب المستشارين للعمل بهذا المجلس وطريقة انتخابهم .

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المرجع ، ص ١٧١ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٣٥ .

توافق على أى تعديل من هذه التعديلات اللهم إلا ماكان قد وافق عليها سعد زغلول أمام الأعضاء تقريباً[١] وبذلك يكون سعد قد انتصر على كل من الخديو وباقى النظار بما فيهم رئيسهم ثم مجلس شورى القوانين بفضل التأييد الهائل الذى أمده به جورست العميد الإنجليزى وصاحب السلطة الفعلية فى البلاد .

وينقطع سعد عن حضور جلسات مجلس الشورى فى دور انعقاده التالى طوال عام ١٩١٢/١١ ولم يكن هو وحده الذى سلك هذا المسلك فقد شاركه فى ذلك أعضاء مجلس النظار إلى درجة أن أحد الأعضاء أبدى استياءه من ذلك فى جلسة ٢٣ ديسمبر عام ١٩١١[٢] ، ولعل عذر سعد فى ذلك أن المجلس لم تعرض عليه مشروعات قوانين خاصة بنظارته ذات أهمية تستحق حضوره الجلسات لمناقشة الأعضاء فيها وإقناعهم بها ..

ويحدث نفس الشىء تماماً بالنسبة للجمعية العمومية فى دور انعقادها عام ١٩١٢ حيث عقدت أولى جلساتها فى ٢٥ مارس عام ١٩١٢[٣] وهى الجلسة التى أعلن فيها الخديو استجابة الحكومة لرغبة الأعضاء فى أن يكون حق سؤال النظار السابق منحه لأعضاء مجلس الشورى بأمر عال يصدر منه[٤] حيث إن سعد زغلول لم يسهم بدور ولو ضيئل مع الأعضاء اللهم إلا فى الجلسة الافتتاحية لهذا الدور عندما تدخل ليحسم المناقشة التى كانت تجرى بين الأعضاء حول ضرورة تشكيل لجنة للنظر فى الاقتراحات الواردة على الجمعية قبل عرضها على الجمعية أم لا ، فيقول : « لا يصح تشكيل لجنة لأمور مبهمة بل يحسن الانتظار إلى أن تعرفوا أهمية الاقتراحات بعد تلاوتها ثم تشكلوا اللجنة إن رأيتم لزومها »[٥] .

وعلى أثر ذلك قررت الجمعية بالأغلبية أن تنظر الاقتراحات بالهيئة أى فى

---

(١) مجلس شورى القوانين ١٠ / ١٩١١ ، جلسة ٧ / ٣ / ١٩١١ ، صفحات ١٩٠ — ١٩٢ .

(٢) مجلس شورى القوانين ١١ / ١٩١٢ ، جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩١١ ، ص ١١١ . والعضو الذى أبدى استياءه هو فتح الله بركات .

(٣) الجمعية العمومية ، ١٩١٢ ، جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩١٢ ، ص ٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٥) الجمعية العمومية ، ١٩١٢ ، جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩١٢ ، ص ١٠٣ .

الجمعية ولا تشكل لها لجنة خاصة مع ما فى هذا القرار من إجحاف إذا ما أدخلنا فى الاعتبار المدة القليلة التى كانت تنظر فيها الجمعية هذه الاقتراحات ثم الطريقة التى كانت تتم بها دراستها[١] .

على كل حال نستطيع من كل ماسبق أن نتبين ما كان لسعد زغلول من أثر بارز ودور فعال فى انتصاره للحكومة وذلك أمر طبيعى ، وحمله الأعضاء على تأييدها فى كل من هاتين الهيئتين النيابيتين إذا جاز أن نطلق عليهما ذلك . وقد بدا ذلك واضحاً فى الكثير من الأمور التعليمية التى عرضت عليها ثم القوانين الخاصة بنظارة الحقانية عند اشتغاله بها . وأكثر من ذلك بالنسبة لأمور أخرى لم تكن لتتعلق بطبيعة عمله فى أى من النظارتين اللتين اشتغل بهما ، مثل قانون المطبوعات ومد امتياز قناة السويس وغيرهما ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل يمكن أن نقتفى نفس الأثر فى مواقفه خارج هاتين الهيئتين وما كان يرتبه مع زملائه النظار للظهور بمظهر المتماسكين أمامهما للمحافظة على قوة الحكومة وهيبتها . وكذلك أيضاً نلمسه من المناورات التى كان يقوم بها داخل وخارج هاتين الهيئتين للمحافظة على ذلك المظهر وتلك الهيبة . ويمكن أن نلمح ذلك أيضاً من مدى احترامه لهما من خلال مواقفه الشخصية حول مشروعات القوانين التى كانا يريان تعديلها أو إلغاءها أو من رغباتهما المتعلقة بعمله فى النظارتين . ولعل ذلك يوضح لنا رأيه الذى سبق أن أوردناه بالنسبة للشورى واستعداد المصريين للحكم النيابى فى ذلك الوقت ، ثم ثانياً وهو الأهم التزامه الدفاع عن الحكومة ، بل على الأصح وجهة النظر البريطانية وهو ما بدا بشكل صريح فى موقفه من قانون المجلس الحسبى .

وبعد أن يخرج سعد من نظارة الحقانية فى ٣١ مارس عام ١٩١٢، يظل طوال الفترة التالية بلا عمل . وقد حاول حينئذ أن يتحصل على أى وظيفة حكومية كمدير لشركة قنال السويس أو رئاسة إحدى محاكم الاستئناف أو العضوية فى مجلس الشورى بالتعيين — أو رئاسته[٢] وعندما لم توفق مساعيه ويعلم تماماً

---

(١) حيث إنها كانت لا تنعقد سوى خمس أو ست جلسات فقط فى دور الانعقاد الواحد كل عامين . وكان ينادى على الاقتراح بعد تلاوته بالرأى فيه .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٥٢ ، صفحات ١٧٤ — ١٧٥ .

أنه لن يدرك إحداها أو غيرها وأنه « لن ( يصيبه خير ) من جهة الإنجليز طالما ظل كتشنر عميداً »[1] يقرر ترشيح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية، ويتخذ قراره هذا بعد أن يستخدم بعض أقاربه وأصدقائه فى الدعاية له والترويج لانتخابه[2].

على أن الجمعية التشريعية هذه هى الهيئة النيابية الجديدة التى استحدثها كتشنر بمقتضى القانون النظامى الجديد رقم ٢٩ الصادر فى أول يوليو عام ١٩١٣ وكذلك القانون الانتخابى الجديد الصادر فى نفس التاريخ[3] وبصدور هذين القانونين ألغيت كل من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين لتحل محلهما هذه الهيئة الجديدة .

كان كتشنر يرى فى تلك الهيئة خطوة هامة على طريق التقدم الحقيقى لمصر وعلق نجاحها وتحقيقها لأهدافها على مدى تعاونها مع الحكومة وإخلاصها لها الأمر الذى كان يأمله فى أعضائها[4]. ولقد كانت فكرة كتشنر من وراء إنشاء هذه الجمعية التشريعية أن يبتعد أعضاؤها عن أى تكتلات سياسية أو حزبية . ولهذا

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٢٣ ، ص ١١١٤ . كما ذهب به الأمر إلى حد التفكير فى الإشتراك فى مظاهرة احتفاء بالأسطول الإنجليزى الذى قدم إلى القاهرة فى أكتوبر عام ١٩١٣ ولكنه كان متردداً عندما فاتحه أحد الناس بذلك ورد عليه « لا نريد أن نعرض أنفسنا لخطر قومنا من غير أن نرى إقبالا من الآخرين ( ويعنى به كتشنر ) كراس ٣ ، ص ١٩١ ، كما أنه وسط صهره مصطفى فهمى للضغط على ساسة الإنجليز فى لندن نفسها لدى كتشنر لمحاولة تعيين سعد فى وظيفة مدير شركة القنال ومقرها باريس ، كراس ٣ ، ص ١٨٥ . وقد بذل شتى المحاولات فى سبيل ذلك إلى درجة أنه يصرح لكتشنر فى لقائه معه بقوله « إن عقلاء المصريين يرون بلا شك أنه إذا كان لابد من تداخل أجنبى فى أمورهم فهم يفضلون تداخل الإنجليزى على غيره » كراس ٣ ص ١٧٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ صفحات ١٨٩ ، ١٩١ . ومن أهم هؤلاء محمد أمين يوسف الذى كان يدعو له فى نادى الحزب الوطنى . ثم يوسف الخازن صاحب جريدة الأخبار ونمر صروف صاحب المقطم وخليل ثابت أحد محرريه وغيرهم .

(٣) الوطن ، العدد ٥٧٤ الصادر فى ٢١ / ٧ / ١٩١٣ حيث نشر هذان القانونان فى الجريدة الرسمية فى هذا التاريخ ثم Egypt, No. 111, 1913, pp. 1-24 .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، ص ١٠٨٢ وقد صرح كتشنر لسعد زغلول بقوله « أرجو أن تساعد فى الجمعية على بلوغ هذا القصد — مصلحة البلاد وتقدمها — إنى مهتم بها غاية الاهتمام لأنها مولودتى . وقد أكثر قومى اللوم على فى إنشائها واللورد كرومر وجورست لم يكونا يودان أن يحصل هذا التغيير ويستعظمون ما فعلت » .

عدل قانون الانتخاب القديم بالقانون الجديد لتضم هذه الجمعية الممثلين الحقيقيين للفلاحين الذين يعنى بهم كتشنر طبقة ملاك الأراضى [١].

ولعلنا ندرك مدى اهتمام كتشنر بأمر هذه الجمعية من أنه أخذ على عاتقه أمر وضع قانونها النظامى الجديد [٢] بل ذهب أبعد من ذلك عندما طلب من محمد سعيد رئيس النظار أن « يمضى ذلك القانون من الخديو وإن لم يفعل هذا — أى الخديو الذى كان موجوداً فى أوربا فى فصل الصيف —وجب عليه هو أن يمضيه بصفة كونه « قائمقام خديو » فاعتذر سعيد بأن إمضاء مثل هذا القانون خارج عن اختصاصه فكتب كتشنر يقول له إن أصررت على الامتناع فإن وزيراً غيرك يمضيه [٣] لذلك يكلف حسين رشدى ناظر الحقانية بالسفر إلى أوربا ليحصل على توقيع الخديو على القانون ويتم ذلك فعلا بمدينة جنيف بسويسرا [٤].

على أن المصريين نظروا إلى هذا القانون الجديد باعتباره استمراراً للقانون القديم بما يحمل فى الكثير من مواده ، لأن هذا القانون « ماهو الذى كنا نبغيه ولا نستطيع أن نقول بأنه النتيجة المناسبة للمجهود الذى أنفقته الأمة فى سبيل الحصول عليه» [٥] بل إن بعض الصحف الإنجليزية نفسها شاركت المصريين رأيهم [٦].

يتبين ذلك من أن الجمعية التشريعية لم يكن رأيها استشارياً فحسب [٧] كما

---

(١) Egypt, No. 1, 1914, p. 7 .

(٢) Lloyd: Egypt Since Cromer, Vol, 1 pp. 139-140 وكان كتشنر قد صرح لسعد زغلول فى مقابلة معه بأن الجمعية لا تجنى شيئاً إذا ضمت فى صفها المشاغبين ورجال الأحزاب مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، صفحات ١٦٧ — ١٧٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٤٠ .

(٤) الوطن ، العدد ٥٥٥٧ ، الصادر فى ١ / ٧ / ٩١٣ .

(٥) الجريدة ، العدد ١٩٣٩ ، فى ٢٦ / ٧ / ١٩١٣ . ثم الوطن ، العدد ٥٥٧٥ الصادر فى ٢٢ / ٧ / ١٩١٣ .

(٦) وهما الديلى جرافيك والتايمز . راجع الجريدة ، العدد ١٩٤٥ الصادر فى ٢ / ٨ / ١٩١٣ ثم العدد ٢٠٩٤ الصادر فى ٢٩ / ١ / ١٩١٤ . وقد أطلقت جريدة الديلى جرافيك على سياسة كتشنر الخاصة بإصدار القانون : سياسة مواصلة المبادئ التى اشتهرت بها السياسة الإنجليزية فى مصر دون هوادة . وتعنى بها التدرج البطىء والتزام خط لا يتغير تجاه الأمور المصرية وإن تعددت مساراته ودروبه .

(٧) Lloyd: Egypt Since Cromer, Vol. 1, p. 139 الذى يكتب حول هذا المعنى =

كان رأى الهيئتين السابقتين من قبل بل حرمت حق إبدائه فى أحوال أباحها القانون القديم ، من ذلك مانصت عليه المادة ٢٠ من أنه « ليس للجمعية التشريعية أن تقر قراراً أو أن تبحث أو أن تبدى ملحوظة أو رغبات فى مخصصات الحضرة الخديوية الفخيمة وويركو (خراج) الآستانة والدين العمومى . وبالجملة فالواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية ، وكذا المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول ويخرج أيضاً من اختصاص الجمعية المسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة أو أحد مأموريها أو بترقيته أو نقله أو عقوبته أو رفته وكذا كل عمل آخر تجريه الحكومة بالنسبة لفرد من موظفيها أومن مأموريها[1] » وبذلك يكون قد سحب الحق المخول لمجلس الشورى الخاص بمناقشة كل أقسام الميزانية ومنها المسائل المتعلقة بالموظفين والمأمورين وغيرهما . كما سحب الحق المخول للجمعية العمومية الخاص بدراسة سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية . كما أنه أضاف إلى الأمور التى لم يكن لمجلس الشورى حق مناقشتها ، المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول . وقد عد البعض ذلك بحق رجوعاً بالتشريع إلى الوراء[2] .

وطالما ردد كتشنر الزعم القائل بأن القانون الجديد استحدث بمقتضى المادة ١٧ قطعية رأى الجمعية فى تقرير الضرائب ، حيث تنص تلك المادة على أنه « لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية فى ذلك وإقرارها عليه[3] » غير أن ذلك لا يطابق الواقع حيث كان نفس هذا الحق مخولا للجمعية العمومية بمقتضى المادة ٣٤ من القانون النظامى القديم . وأكثر من ذلك فإن القانون الجديد احتفظ

---

=يقول : «وبالنسبة للتشريع الذى أعيد تنظيمه فإن كتشنر لم يرغب فى أن يعطيه أى مسئولية كبيرة ولكنه أضاف فقط فى وظائفه الاستشارية . ووسع سلطاته التى تعرقل سير العمل ولا توافق عليه »

(١) الوطن ، العدد ٥٥٧٥ ، فى ٢٢ / ٧ / ١٩١٣ .

(٢) Elgood, P. G.: The Transit of Egypt, p. 206 الذى يكتب قائلا : « قد أقيم حولها سياج من القيود والضمانات » ، كذلك الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٧٩ .

(٣) الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٧٨

بنفس الشروط المالية التى كان القانون القديم يشترطها لعضوية مجلس الشورى[(١)].

على أن كل ماجاء به القانون الجديد هو أنه جعل الانتخاب على درجتين بأن جعل لكل خمسين ناخباً الحق فى انتخاب مندوب عنهم وذلك فى الدرجة الأولى. وفى الدرجة الثانية يقوم الأعضاء المندوبون بانتخاب العدد اللازم لكل قسم إدارى من بينهم ، كما أنه جعل أعضاء الجمعية ٨٣ عضواً من بينهم سبعة عشر عضواً يعينون من قبل الحكومة لضمان تمثيل الأقليات ـ الأمر الذى نرى فيه تعميقاً لمفهوم الأقليات ووجودها فى مصر ـ إلى جانب نظار الحكومة[(٢)].

وهكذا يمكن أن ندرك مدى السلطات المخولة لهذه الجمعية التى تتضح منها حقيقة دورها ومدى أهميتها فى تاريخ حياة مصر النيابية وربما ينعكس ذلك من مدى إقبال المصريين على انتخابات الدرجة الأولى حيث كان متوسط نسبة حضورهم فى محافظات القاهرة وبور سعيد والإسكندرية ودمياط والسويس ١١,٦٪ فقط بينما بلغت النسبة فى باقى المديريات الأخرى ٦٤,٩٪[(٣)] ويمكن أن نتبين بسهولة السر من وراء ارتفاع النسبة فى المديريات عنها فى المحافظات ، من مسلك الجهات الإدارية فى حمل الفلاحين على الذهاب إلى المراكز الانتخابية للإدلاء بأصواتهم.

على كل حال يقرر سعد زغلول ترشيح نفسه لعضوية هذه الجمعية بعد التأييد الهائل الذى منحه إياه الحزب الوطنى[(٤)]. فرشح نفسه فى ثلاث دوائر انتخابية من دوائر القاهرة الأربع[(٥)] ، لأنه كان يطمع فى أن يصبح وكيلا منتخباً فى الجمعية ـ

---

(١) وهى أن يكون العضو قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهاً أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيهاً فى السنة أو ٣٥ جنيهاً مال أطيان أو عوائد مبان معاً . وينقص المال السنوى إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً على شهادة من مدرسة عالية . الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٧٨.

(٢) الوطن ، العدد ٥٥٧٥ فى ٢٢ / ٧ / ١٩١٣ .

(٣) المؤيد ، العدد ، ٧١٦٣ الصادر فى ٢٣ / ١٢ / ١٩١٣ . من واقع بيان نظارة الداخلية حول عدد الناخبين المقيدين بجداول الانتخابات . ومن حضر منهم انتخابات الدرجة الأولى .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١٥٦ وكراس ٢١ ، ص ١٠٦٤ انظر كذلك الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٨٠ ومذكرات محمد فريد كراس ٢ ؛ صفحات ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٥) والدوائر التى رشح سعد نفسه لعضويتها هى الدرب الأحمر وبولاق والسيدة زينب . أما الدائرة الرابعة التى لم يرشح نفسه لعضويتها فهى دائرة الجمالية . راجع : المؤيد ، العدد ٧١٥٥ الصادر فى ١٤ / ١٢ / ١٩١٣ ثم الشعب ، العدد ٥٢٦ الصادر فى ٢٩ / ١٠ / ١٩١٣ .

وليس عضواً فحسب فقد كتب فى مذكراته « وأرجو الله أن لا يضيع هذا الطمع ما جمع لنا من الأصوات لغاية الآن ، وقد حدث بالنفس شوق جديد، وهو أن أكون وكيلا منتخباً فى الجمعية التشريعية، فهل تتحقق الآمال ؟ على الله الاتكال »[١]

ويخشى كتشنر أن يكون قصد سعد من ترشيح نفسه الانتقام لموقفه منه فى الاستقالة وبعدها . وأن يصبح سعد رجل معارضة فى الجمعية فيبعث إليه برسول مقرب– إلى كل منهما – ليخبره بذلك وليقول له : « بأن كتشنر له فيك آمالا كباراً وفى نيته أن تكون فى النظارة قريباً » . فيرد عليه سعد « أما المعارضة فلست برجلها ولا هى من قصدى، ونيتى أن أشتغل بروح المسالمة »[٢] ويضيف « وإذا كانت هذه الخطة تؤدى إلى الوزارة فبها»[٣]. لكل ذلك لا يلقى سعد من الوكالة البريطانية إلا كل تأييد كما صرح له أحد كبار الإنجليز فى مصر ، وكذلك مراسل جريدة التايمز الشبيهة بالرسمية فى مقابلة معه[٤] .

ولعله ليس غريباً أن يسعى الخديو أيضاً إلى نفس الهدف عن طريق رسله الذين يبعث بهم لسعد . وعندما يتحقق الخديو من عدم معارضة سعد كما يصرح سعد للرسل ، يجيئه الوعد بالمساعدة فى الانتخابات، وفى ذلك يكتب سعد فى مقابلة لأحد الرسل « ولكنى لست على يقين من انتخابى فإن أذناب المعية تتحرك ضدى فقال : لك أن لا يتحرك أحد منها وأنت تعلم كيف أن الخديو يثنيها »[٥]. وفى الثالث من ديسمبر يصله رأى الخديو النهائى والصريح من « أنه لا يتعرض لك بشىء فى سبيل الانتخاب وأنه مامن أحد يتبعه يمكنه من الآن أن يتعرض لمعاكسة،

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٠ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٨ . وذلك الرسول المقرب إلى كل من سعد وكتشنر هو محمد محمود أحد دعائم حزب الأمة وابن محمود سليمان باشا أول رئيس للحزب .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٠٦٩ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢٣ ، صفحات ١١٢٦ – ١١٢٧ و ١١٣١ . وذلك المسئول البريطانى هو مستر بوند أحد مستشارى الاستئناف .

(٥) نفس المرجع ، ص ١١٣٦ والرسول هو يوسف صديق . راجع أيضاً الصفحات ١١٥٠ – ١١٥٣ وكان الرسول هذه المرة السيد أفندى كامل رئيس تحرير جريدة المؤيد وينبغى ملاحظة ذكاء ودهاء سعد السياسى فى أسلوب حديثه مع هذا الرسول .

وأن أبوابه مفتوحة فى أى وقت تشاء وأن الأحسن أن لا يتحرك الحزب الوطنى »[١] .

وقد أوضح سعد خطته تماماً فى بيان انتخابى نشر فى الصحف وكان أول بيان انتخابى فى تاريخ مصر ؛ إذ أن المقطم قد نشر فى ٢٨ أكتوبر مقالا يحمل فيه كاتبه على المرشحين وطرق الانتخابات فى البلاد الشرقية وقد جاء فيه ما يلى : « لماذا لا يقوم أحد الذين يريدون الترشيح فيخاطب الناخبين فى دائرته قائلا : إذا انتخبت عنكم فإنى أعدكم أن أبذل قصارى الجهد فى إصلاح أسباب الرى وترميم السكك الزراعية وحفظ الأمن ونحو ذلك من الأمور التى تهم أهل الأرياف إذا كان منهم » وختمها بقوله « نريد أن نرى بين المرشحين والشعب عهداً على أن يقوم الأولون بواجباتهم العامة وأن يفوا الخدمة حقها »[٢] وفى مساء نفس اليوم أى ٢٨ أكتوبر يتقابل سعد مع أصحاب المقطم عند صهره مصطفى فهمى ويكتب ما يلى : « فسألنى هؤلاء عما إذا كنت مرشحاً نفسى ، فأجبت نعم . وطلبوا منى أن ينشر المقطم خطتى التى أريد اتباعها عند انتخابى . ونشرت فى اليوم التالى »[٣] .

وإذا كان سعد قد كتب ذلك كله فى مذكراته على أنه قد تم بمحض الصدفة ودون ترتيب سابق إلا أن ذلك — على مانعتقد — ليس كذلك ، ويمكن أن ندرك ذلك بسهولة مما صرح به أصحاب المقطم عند تقديمهم لبيان سعد فى اليوم التالى[٤] ، ثم ما كان يجول بخاطر سعد من قبل حيث كتب فى ٢٨ سبتمبر — أى قبل ذلك بشهر « يخطر ببالى من وقت لآخر أن أدفع بعض الجرائد لأن تنوه بذكرى وتلفت الناس إلى انتخابى ولكن الناس لا يقرءون . ومن قرأ منهم لا يهتم ، وإنما يهتم خصومى منهم بمعارضتى فأكون قد فتحت على نفسى باباً من الشر كان مقفلا . فالأحسن دفع هذا الخاطر »[٥] .

ولعل تنفيذ ذلك النشر فى هذا التاريخ بالذات — أى فى ٢٩ أكتوبر — وبعد مرور ثلاثة أيام على انتخابات الدرجة الأولى وما أظهرته من عزوف كثير من

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، صفحات ١٠٥٧ — ١٠٥٨ .
(٢) المقطم ، العدد ٧٤٧٦ الصادر فى ٢٨ / ١٠ / ١٩١٣ .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، صفحات ١١٢٣ — ١١٢٤ .
(٤) المقطم ، العدد ٧٤٧٧ الصادر فى ٢٩ / ١٠ / ١٩١٣ .
(٥) المرجع السابق ، كراس ٣ ، ص ١٥٣ .

المصريين عن الاشتراك فى عملية الانتخابات « لأسباب شتى أهمها أن الرأى الأخير والقول الفصل للحكومة لا للجمعية »[١] . كان أمراً مرتباً من جانب المهتمين بأمر الجمعية التشريعية وتكوينها ونعنى به كتشنر . ذلك أن نزول سعد فى الانتخابات ونشر بيانه فى المقطم مما دعا الكثيرين غيره إلى أن يحذو حذوه[٢] ، مما أثار حول الانتخابات رأياً عاماً وضجة كبيرة[٣]— الأمر الذى ذكره الإنجليز لسعد زغلول بكل تقدير ، وهو ما يذكره سعد نفسه فى مذكراته على الوجه التالى : « ورد تلغراف من لوندره إلى المقطم فى ٧ نوفمبر بأن نشر الناس خططهم فى الانتخاب وقع فى لوندره موقعاً حسناً وأن فتح باب هذه البيانات بمعرفة سعد زغلول قد أزال سوء الأثر من النوع ( ترجيحاً ) عنه »[٤] حيث كان مراسل جريدة التايمز فى القاهرة قد بعث لجريدته فى ٢٩ أكتوبر بما يلى : « سبق سعادة سعد باشا زغلول ناظر الحقانية السابق سائر المرشحين فصرح فى المقطم الذى صدر اليوم عن ترشيحه نفسه للجمعية التشريعية ونشر البيان الذى تكفل بأن يتبعه إذا انتخب عضواً فيها فقوبل ذلك بالارتياح والاستحسان »[٥]. ويؤيد كل ذلك أن المقطم والوطن هما الجريدتان اللتان انفردتا بنشر البيانات الانتخابية[٦] ولايخفى على أحد ميول واتجاهات هاتين الجريدتين السياسية .

---

(١) المؤيد ، العدد ٧١٢٥ الصادر فى ٣ / ١١ / ١٩١٣ نقلا عن جريدة النوفيل والمقطم ، العدد رقم ٧٤٨٨ الصادر فى ١٣ / ١١ / ١٩١٣ .

(٢) الوطن ، العدد ٥٧١٤ الصادر فى ١٦ / ١ / ١٩١٤ .

(٣) راجع بيانات الكثيرين من المرشحين فى المقطم ( أعداد ٧٤٧٠ / ٧٤٨٣ / ٧٤٨٩ و ٧٤٩٠ ) وكذلك الأعداد الصادرة فى ٢١ / ١١ / ١٣ ، ٢٢ / ١١ / ١٩١٣ ، ١٢ / ١٢ سنة ١٩١٣ ثم أعداد الوطن ابتداء من ٤ نوفمبر وهى ٦ / ١١ / ١٣ ، ٧ / ١١ ، ١٣ / ١١ وغيرها .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١٢٨ . وقد أشار مراسل جريدة Near East إلى هذا المعنى أيضاً كما نشر فى المؤيد، العدد ٧١٤١ الصادر فى ٢٦/١١/١٩١٣ .

(٥) المقطم ، العدد ٧٤٨٥ ، الصادر فى ٦ / ١١ / ١٩١٣ .

(٦) وإن كانت بعض الجرائد الأخرى كجريدة الشعب فقط قد نشرت بيان سعد الانتخابى كما أدلى به سعد لرئيس تحريرها أمين الرافعى ، ونحن نعلم موقف أمين الرافعى عضو الحزب الوطنى من سعد زغلول منذ استقالة سعد من الحقانية من حيث إنه قد وقع تحت تأثير حديث سعد له عشية الاستقالة فعطف عليه وأيده ودافع عنه .

لقد حوى بيان سعد الانتخابى خمس نقاط أساسية وهى : البحث عن كل العلل والأسباب التى يشكو الناس منها فيما يتعلق بقوانين المحاكم المصرية مدنية كانت أم جنائية واقتراح التعديل والتغيير التى تتطلبها وكذلك اقتراح العلاج بالنسبة لفداحة الرسوم القضائية وزيادة التطويل فى سير القضايا . ثم ثانياً : أن يعمل على توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء . وثالثاً : دراسة موضوع إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقائها بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى . ورابعاً : بذل ما يستطيع ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على إزالة شكوى الأهالى من سكان العاصمة ولا سيما سكان الشوارع الوطنية من قلة النور والكنس والرش وقلة التنظيم والرصف . ثم خامساً : وأخيراً أن يجعل حاجات معظم الأهالى نصب عينيه وخاصة حاجات المزارعين فى تسهيل وسائط الزراعة والرى والسكك الحديدية والزراعية فى البلاد ودراسة أسعار القطن لاتخاذ الوسائط التى تحمى مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طعماً للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه إياه محوكاً ومنسوجاً بالثمن الغالى(١) .

ولقد جاء هذا البيان عامًّا وخالياً من تحديد المسائل التى تهم الأمة — فى ذلك الوقت — تحديداً قاطعاً إذا ما قورن بغيره من البيانات الأخرى التى أدلى بها المرشحون الآخرون . فمنهم من أعلن إجبارية التعليم حتى نيل الشهادة الابتدائية وزيادة رواتب الجند وعساكر الشرطة وإلغاء قانون المطبوعات ومجالس التأديب والامتيازات قاطبة وتوحيد كافة المحاكم(٢)، أو جعل الخدمة العسكرية واجبة الأداء(٣)

---

(١) المقطم ، العدد ٧٤٧٧ الصادر فى ٢٩ / ١٠ / ١٩١٣ وإن كان قد نشر فى الشعب العدد ٥٢٧ فى اليوم التالى بتعديل بسيط أضاف إليه « وضع الاقتراحات اللازمة لتثبيت الأمن العام وتوطيد أركانه فى البلاد ثم السعى فى إقناع زملائى لحمل الحكومة على أن تصرف أموال الأمة فى احتياجاتها الضرورية أولا وفى تخفيف الضرائب ثانياً وفى الأمور الكمالية ثالثا . ثم محاسبة الحكومة بواسطة سؤال نظارها عن كل ما انبهم (كان مبهما) من القصد فى أقوالهم وخفى من الحكمة فى أعمالهم » .

(٢) الوطن ، العدد ٥٦٦١ الصادر فى ١٩١٣/١١/٦ وهو يحتوى على برنامج عزيز ميخائيل بشاى .

(٣) الوطن ، العدد ٥٦٦٢ فى ١٩١٣/١١/٧ من برنامج إلياس عوض .

أو تعميم النقابات الزراعية فى البلاد[١] أو غيرها . ومع أن السلطات المخولة للجمعية التشريعية كانت لاتسمح بتنفيذ مثل هذه الوعود . إلا أن بعض الجرائد قد أخذت على سعد زغلول قصور برنامجه حيث قالت : « ولم يكن فى كل كلامه إلا من هذه الأقوال العادية المحفوظة عند العامة المتداولة على كل الألسن » كما جاء فيها « ومع ذلك فقد كان سعد باشا وزيراً ولم يضمن لأهل بلده تحقيق شيء مما يعدهم به الآن »[٢] .

على كل حال كان من نتيجة كل ذلك أن دبت الروح فى الانتخابات[٣] وأقيمت الاجتماعات المتعددة المؤيدة للمرشحين وكان لسعد زغلول وأنصاره من رجال الحزب الوطنى دور بارز فيها[٤] . من أجل ذلك يظفر سعد بالفوز فى دائرتين من الدوائر الثلاث التى ترشح فيها وهما دائرة بولاق — حيث حصل على ٧٨ صوتاً من ١٢٧ مندوباً حضر الانتخاب — ودائرة السيدة زينب — حيث حصل على ١٨٤ صوتاً من ٣٠٢ مندوباً حضر الانتخابات[٥] .

وعقب ظهور نتيجة الانتخابات مباشرة مساء ١٤ ديسمبر بدأ سعد يتلقى التهانى ويكتب : « ثم حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها فليحى نائب الأمة ،

---

(١) المقطم ، العدد ٧٤٧٠ فى ١ / ١١ / ١٩١٣ من برنامج عبد الرازق الفار .

(٢) المؤيد ، العدد ٧١٢٥ فى ٣ / ١١ / ١٩١٣ نقلا عن جريدة النوفيل .

(٣) المقطم ، العدد ٧٤٧٩ فى فى ٣١ / ١٠ / ١٩١٣ حيث ورد فى خطاب مفتوح موجه إلى سعد زغلول من المدعو صلاح الدين نصه مايلى : « كان مسطر هذا الخطاب يائساً من الانتخاب غير مهتم به لعدم ترشيح أولى الفضل أنفسهم للنيابة عن بلادهم . فما كاد يسمع أنك قدمت نفسك لهذه الخدمة الجليلة حتى بادر إلى القيام بواجبه الوطنى فانتخب » .

(٤) المؤيد ، العدد ٧١٥٠ الصادر فى ٨ / ١٢ / ١٩١٣ والعدد ٧١٥٤ الصادر فى ١٣ / ١٢ والشعب العدد ٥٥٠ الصادر فى ٣٠ / ١١ ، العدد ٥٦٠ الصادر فى ١١ / ١٢ . ومذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، صفحات ١١٢٧ و ١١٣٥ و ١١٣٧ و ١١٣٨ ، كراس ٢١ ، صفحات ١٠٦٢ — ١٠٦٣ ، ١٠٧٢ .

(٥) المقطم ، العدد ٧٥١٥ الصادر فى ١٥ / ١٢ / ١٣ ، المؤيد ، العدد ٧١٥٥ الصادر فى ١٤ / ١٢ / ١٩١٣ . بينما سقط سعد فى الدائرة الثالثة وهى دائرة الدرب الأحمر حيث لم يحصل سوى على خمسة أصوات فقط من بين ١٤٨ مندوباً حضر الانتخابات .

مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، الصفحات ١٠٧٥ — ١٠٧٦ . ثم الشعب العدد ٥٦٢ الصادر فى ١٤ / ١٢ / ١٩١٣ .

فليحى سعد باشا ، إلى أن وصلوا إلى المنزل فلاقيتهم وصافحتهم وعانقتهم وما زالوا يتواردون جماعات جماعات حتى ملأوا الجنينة وكانت أصوات الهتاف تخترق عنان السماء وكان منظراً مؤثراً جداً أخذ من نفسى مأخذاً عظيماً»[١]. وقد أطنبت كثير من الصحف فى نجاح سعد زغلول وبالغت فيه ، مما دعا صحيفة الوطن إلى أن تحذر من مغبة الانسياق وراء ذلك فقالت : « إن أول واجب على الجرائد وعلى جميع الذين يريدون مصلحة هذه البلاد أن لا يتكلموا على سعد وحده بل أن ينشطوا همم سائر الأعضاء ويحثوهم على القيام بواجبهم أحسن قيام غير هيابين ولا وجلين »[٢] .

وتطلب نظارة الداخلية من سعد زغلول أن يختار إحدى الدائرتين حتى تعلن عن خلو الدائرة التى يتخلى عنها لتفتح باب الترشيح فيها ، ويرد سعد بأنه سيجيب طلبها بعد انقضاء مدة الطعن فى صحة الانتخابات[٣]، وقد قدم ضده طعنان أحدهما عن دائرة السيدة زينب والآخر عن دائرة بولاق بدعوى أنه كان هناك تهديد لمن لا ينتخب سعد . وقد رفض هذان الطعنان بجلسة محكمة الاستئناف المنعقدة فى ١٤ يناير عام ١٩١٤[٤] . وعلى أثر ذلك يقرر سعد اختيار دائرة السيدة زينب وترك دائرة بولاق ويعلن ذلك لمواطنيه[٥] .

وإذا نظرنا إلى النتيجة التى أسفرت عنها انتخابات الجمعية التشريعية نجد أنها انتهت بفوز ٤٩ من ملاك الأراضى ، وثمانية محامين وأربعة تجار وثلاثة « مشايخ متفقهين فى الدين الإسلامى » ورؤساء قطاعات دينية ثم مهندساً واحداً .

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، الصفحات ١٠٧٥ — ١٠٧٦ . ثم الشعب ؛ العدد ٥٦٢ الصادر فى ٢٤ / ١٢ / ١٩١٣ .

(٢) الوطن ، العدد ٥٦٩١ الصادر فى ١٦ / ١٢ / ١٩١٣

(٣) الوطن ، العدد ٥٦٩٥ الصادر فى ٢٠ / ١٢ / ١٩١٣

(٤) المؤيد ، العدد ٧١٨١ الصادر فى ١٤ / ١ / ١٩١٤ ، الجريدة ، العدد ٢٠٨٠ الصادر فى ١٤ / ١ / ١٩١٤ والمقطم ، العدد ٧٥٣٣ الصادر فى ٧ / ١ / ١٩١٤ ثم العدد ٧٥٤٠ الصادر فى ١٥ / ١ / ١٩١٤ .

(٥) المؤيد ، العدد ٧١٨٤ الصادر فى ١٧ / ١ / ١٩١٤ .

كان من بينهم ٢١ ممن كانوا أعضاء سابقين فى مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية(١) .

كما أن من بين الأعضاء المنتخبين وعددهم ٦٦ عضواً كان يوجد أربعة عشر عضواً يحملون لقب باشا . وثمانية وثلاثين عضواً يحملون لقب بك ، وثمانية أعضاء يحملون لقب أفندى وستة أعضاء يحملون لقب شيخ(٢). وكان ذلك انعكاساً أميناً للشروط المقررة فى قانون الانتخاب لمن يحق له عضويتها ، كما يعكس ذلك أيضاً التركيب الاجتماعى المصرى وقتذاك .

وعقب الانتخابات يطلب كتشنر سعداً لمقابلته ، ويقابله فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩١٣ — بعد أن كان سعد قد ذهب لمقابلته فى ٢ أكتوبر ليرجوه أن يساعده فى الحصول على وظيفة القنال « وإن لم يمكن عمل شىء فى هذه المسألة فإنى أكون شاكراً ( بلسان سعد زغلول ) إذا فكرت فى أخرى والغرض أن لا أكون منسياً وأن أكون على البال»(٣) — ويقول له كتشنر — بعد تهنئته بفوزه فى الانتخابات وإعرابه له عن رغبته فى العمل لمصلحة البلاد وتقدمها واهتمامه بالجمعية التشريعية التى هى مولودته — « إذا سمحت أن ألقى عليك قولى ليس بالأمر ولا بالنصيحة ولا الإرشاد ولكنه استلفات إن شئت أخذت به وإن شئت أعرضت عنه » . وكان الاستلفات الذى يشير إليه هو : «أنك إذا أحرجك خصومك فى القول أخذتك الحدة فدفعتك إلى أن تقول ما ربما تأسف عليه من بعد وهذا مضر بك وبنجاحك . فقلت — أى سعد — ربما كان فى المحادثات العادية ولكن فى الرسمية أعرف أضبط نفسى ، أما فى الخصوصيات فهذا شىء آخر»(٤) ثم تحادثنا بعد ذلك طويلا حول المشروعات

---

(١) Egypt, No. 1, 1914, p. 7 وقد عبر كتشنر عن ذلك بقوله : « وعلى العموم فإن تشكيل الجمعية الجديدة ربما يبدو مقنعاً حيث إنها تضم كثيراً من العناصر الطيبة من الرجال الذين يدركون حاجات البلاد الحقيقية ورغباتها » ص٨ من نفس الكتاب. ولقد صنف كتشنر الأعضاء حسب أوضاعهم الاجتماعية على أساس أن العدد المنتخب هو ٦٥ عضواً وليس ٦٦ عضواً لأن ذلك حدث قبل أن يتم انتخاب العضو رقم ٦٦ بتنازل سعد عن إحدى الدائرتين اللتين فاز فيهما.

(٢) مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ١٣ / ١٩١٤ ، ص ١ . وعندما أضيف إليهم الأعضاء المعينون وعددهم ١٧ عضواً تغيرت الأرقام فصارت ٢٣ يحملون لقب باشا و ٤٤ يحملون لقب بك و ٩ يحملون لقب أفندى و ٧ يحملون لقب شيخ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، الصفحات ١٧٤ — ١٧٥ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، ص ١٠٨٢

التي ستعرض على الجمعية التشريعية،واتفقا على الخطة التي تتبع بشأن كل مشروع من هذه المشروعات — الأمر الذى دفع سعد إلى أن يصارحه فى نهاية المقابلة بأمور شخصية كما دعاه إلى أن يقابله بعد ذلك بيومين — أى فى ٢٦ ديسمبر — ليشير على كتشنر برأيه فى أحد الأمور العامة(١) .

وفى يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ صدر الأمر الخديو بدعوة الجمعية للانعقاد(٢) ويكتب محمد فريد فى مذكراته بتاريخ ٢٢ يناير ١٩١٤ « احتفل بافتتاح الجمعية التشريعية الجديدة احتفالا عظيماً تغرراً بالأمة وإيهاماً لها بأنها نالت شيئاً يذكر . ولكن الحزب الوطنى لم يترك الأمة تحت هذا التأثير السيئ بل اجتمعت لجنته الإدارية مساء يوم ٢٠ منه وقررت إرسال تلغراف للخديو بأن هذه الجمعية ليست هى ما تطلبه الأمة بل إنها تطالبه برد الدستور وأرسلته إليه فعلا ونشر فى الشعب . كذلك نظم مظاهرة على طول الطريق بين سراى عابدين ونظارة الأشغال يهتفون له بطلب الدستور وأرسلت جمعيات الطلبة بأوربا عرائض مختلفة المبنى متفقة المعنى لرئيس الجمعية يطلبون منها لغو القوانين الاستثنائية والعفو عمن حكم عليهم بموجبها. ولقد نشرت إلى يوم ٢٣ منه عرائض جمعيات چنيف وبلجيكا وتولوز فى جرائد الشعب والجريدة والأهرام »(٣) .

---

(١) نفس المرجع ، الصفحات من ١٠٨٢ — ١٠٩٢ والموضوع هو موضوع تألم الناس من مسلك مدير البحيرة الذى كان يحرض موظفى المديرية على جمع اكتتابات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لعمل تذكار له . وتألم الناس من ذلك وأبدى سعد رغبته فى وقف مثل هذه الاكتتابات .

(٢) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ٣٠٣ .

(٣) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٦٧ . ويضيف : « مما ساء الأمة يوم هذا الاحتفال وقوف العساكر الإنجليزية على جانبى جزء من الطريق ساعة الاحتفال بينما كانت الجنود المصرية فى الجزء الثانى ( الباقى ) وهذا الاشتراك يقصد به الإنجليز إظهار سلطتهم ووجودهم . ومما ساءهم أيضاً دعوة كتشنر لجميع أعضاء الجمعية لتناول الشاى عنده بعد ظهر يوم الأربع ٢١ منه أى قبيل الاجتماع ولكن عبد اللطيف بك الصوفانى أحد مندوبى البحيرة والعضو فى لجنة الحزب الإدارية لم يلب هذه الدعوة فحاز رضا إخوانه عنه وكفر ما كان حصل منه فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ من حضور دعوة كهذه بعد أن تعهد لإخوانه بعدم الذهاب إليها » ويضيف «خطبة الخديو التى ألقاها يوم الافتتاح ركيكة ولا شيء فيها عن التعليم أو السياسة بل كلها حض على الاشتغال بالزراعة وترقيتها » . وقد تليت العرائض التى أشار إليها محمد فريد=

ويتم فى الجلسة الأولى انتخاب سعد وكيلا للجمعية بأغلبية ٦٥ عضواً[١] وذلك بفضل تعضيد « من ينتمون إلى الحزب الوطنى »[٢] ثم بفضل تأييد الخديو أيضاً[٣]، ولأن جريدة الشعب قد بدأت تلفت الأنظار إليه منذ شهر ديسمبر عندما كتب رئيس تحريرها سلسلة من المقالات حول تشكيل حزب للمعارضة فى الجمعية التشريعية بزعامة سعد زغلول[٤]— مما دعا سعداً إلى أن يدلى برأيه فى ذلك بحديث لإحدى الجرائد أعلن فيه عن عزمه على تحقيق هذه الفكرة[٥] .

وبعد الانتهاء من انتخاب الوكيل جرت مناقشة حول وضع لائحة داخلية للجمعية اشترك فيها بعض الأعضاء فاقترح سعد أن تعمل الجمعية وفقاً للائحة القديمة لمجلس الشورى إلى أن يتم تشكيل لجنة من الأعضاء لوضع هذه اللائحة[٦] وعندما يرى حسين رشدى ناظر الحقانية أن ينضم لعضوية هذه اللجنة ، يعارض سعد زغلول انضمامه لها ، ثم يقبل — بعد موافقة بعض الأعضاء — بشرط أن تكون الكلمة الأخيرة للجمعية . وتتشكل اللجنة فعلا من خمسة عشر عضواً يكون سعد زغلول واحداً منهم .

وفى جلسة الجمعية الثانية ، يثير ثلاثة من الأعضاء — ممن يقفون خلف سعد — مسألة من يحق له رئاسة الجمعية فى حالة غياب الرئيس ، وأى الوكيلين

---

= فى جلسة الجمعية الثامنة المنعقدة فى ٢٢ فبراير ضمن تقرير لجنة العرائض التى وصلت للجمعية ورأت تحويلها إلى رياسة مجلس النظار. محاضر الجمعية التشريعية ، ص ٨٤ — ٨٥ .

(١) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ، جلسة ٢٢ / ١ / ١٩١٤ ، ص ٣ .

(٢) مذكرات علوبة ، ص ٦٥ .

(٣) روز اليوسف ، العدد ١٠١ ، فى ١٣ / ١٠ / ١٩٢٧ ، ص ٢٧ وقد جاء فيها « لقد كان سعد باشا يعمل فى الجمعية التشريعية وهو على اتصال تام بسمو الخديو السابق — عباس — ولعل الكثيرين يجهلون أن سمو الخديو كان ينصر سراً سعد باشا فى مسألة الوكيلين » ومما يؤيد ذلك ما أوردناه عن علاقة الخديو بسعد وسلوكه معه أثناء الانتخابات ثم تؤكد ذلك أيضاً سلسلة المقالات التى كتبها محمد أبو شادى رئيس تحرير جريدة المؤيد — جريدة القصر — بتاريخ ٦ يناير وما بعده . يدعو فيها الناس إلى انتخاب سعد وكيلا وفى عدد ٢٤ يناير يكتب مقالا يحيى فيه انتخابه .

(٤) الشعب ، عددا ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، الصادران ٣ ، ٥ ديسمبر ١٩١٣ .

(٥) الشعب ، العدد ٥٦٦ الصادر فى ١٨ / ١٢ / ١٩١٣ . وقد أدلى سعد بحديثه إلى جريدة البورص إيجبسيان التى نقلته عنها جريدة الشعب .

(٦) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ، جلسة ٢٢ / ١ / ١٩١٤ ، ص ٥ .

— المعين أم المنتخب — يتقدم فى ذلك على الآخر؟ ولكن الجمعية لاتبت فى هذه المسألة وتنهى جلستها بعد مناقشة الباب الأول من اللائحة الداخلية الخاص بنظام الجلسات ، يسهم سعد زغلول بدور فعال فيها[١].

وتواصل الجمعية مناقشة لائحتها الداخلية فى جلستها الثالثة المنعقدة فى ٣ فبراير ، ويكتب محمد فريد — الذى كان خارج مصر — حول ما دار فى هذه الجلسة وما تلاها من جلسات عند نظر اللائحة فيقول : « ابتدأ الخلاف بين الحكومة واللجنة المنتخبة من الجمعية لتحضير اللائحة للجمعية لأن الحكومة تريد أن تعطى الرئيس سلطة إخراج العضو الذى يتكلم فيما هو خارج اختصاصها واللجنة تريد أن هذا الحق للجمعية دون غيرها » . ثم يضيف « قد سلمت الحكومة للجنة فى هذه النقطة ولكن كسبت منها نقطة أخرى وهى جعل الجلسات سرية فى بعض الأحيان إن رأت لزوماً لذلك وهو مخالف للقانون الأساسى » ويضيف : « ومن الغريب أن سعد باشا كان فى هذه المناقشة فى جانب الحكومة معارضاً فى ذلك رأى الصوفانى فى المحافظة على علنية الجلسات . . . وهذا القول يؤيد رأيى فيه وهو أن الرجل يريد الوصول إلى الوزارة على أكتاف رجال الحزب الوطنى »[٢] .

وفى الجلسة الرابعة عند مناقشة الباب المتعلق بلجان الجمعية يطلب سعد زغلول حفظ حق الجمعية فى التكلم فى القوانين التى صدرت بتشكيل نظارتى الأوقاف والزراعة فى نوفمبر ١٩١٣ حتى لا تقول الحكومة : « إنكم صدقتم ضمنا على وجود هاتين النظارتين عندما شكلتم لجنتين لنظر مشروعاتها فليس لكم حق الاعتراض »[٣] ، كما أنه يقترح فى نفس الجلسة عدم إفراد لجنة مستقلة لنظارة المعارف لدراسة مشروعات قوانينها متعللا فى ذلك بأن مشروعات النظارة ليست كثيرة — وهو الذى طالب فى برنامجه الانتخابى بتوسيع دائرة التعليم والمعارف — واقترح على الجمعية أن

---

(١) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٢ فبراير ١٩١٤ ص ٨ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، الصفحات ٦٨ — ٦٩ . كما أن أمين الرافعى يعتب على سعد موقفه فى هذه الجلسة فى مقالة نشرها بجريدة الشعب ، العدد ٦٠٧ ، فى ٤ فبراير ١٩١٤ . وربما كان هو الذى أخبر فريد فى الخارج بموقف سعد أو أنه قرأها فى الشعب .

(٣) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ، جلسة ٤ / ٢ / ١٩١٤ ، ص ٤٥ .

تضم المعارف مع الحقانية ليكونا معاً لجنة واحدة وهو ما حدث فعلا[١] .

وفى بداية الجلسة السادسة يحدث خلاف بين سعد زغلول ومحمد سعيد رئيس النظار بسبب ما أثاره الأخير حول ما ورد بمحضر الجلسة السابقة بشأن بعض المواد المتعلقة باللائحة يذهب سعد إلى حد أنه ليس لرئيس النظار حق الاستفهام ويحتج عليه بشدة فى ذلك وتستغرق المناقشة وقتاً وتنتهى بالموافقة على محضر الجلسة السابقة[٢].
ويتم فى هذه الجلسة تشكيل لجان الجمعية الدائمة وعددها ثمانى لجان يفوز سعد بعضوية لجنتين هما لجنة مشروعات اقتراحات الحقانية والمعارف ، ولجنة الأجازات[٣].

ويتم فى جلسة الجمعية بتاريخ ١١ فبراير توزيع مشروعات القوانين التى طلبت الحكومة إبداء رأيها فيها على اللجان المعنية كل فيما يخصه فتجرى مناقشة حول اللجنة التى يحول عليها مشروع قانون شركات التعاون الزراعية هل تكون لجنة المالية أم لجنة الزراعة . كان أساسها الاحتفاظ بحق الجمعية — الذى أثاره سعد فى جلسة سابقة — ومن الغريب أن سعداً لم يشترك فى هذه المناقشة[٤].

وفى الجلسة التاسعة عادت اللجنة لاستكمال مناقشة باقى مواد اللائحة الداخلية وتثار للمرة الثانية مسألة أى الوكيلين يتقدم على الآخر فى حالة غياب رئيس الجمعية بمناسبة اقتراح تقدم به أحد الأعضاء ، وتجرى خلالها مناقشات طويلة بين الأعضاء وبين رئيس النظار الذى أدلى بتصريح الحكومة ورأيها فى الموضوع يقضى بأن

---

(١) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٤ / ٢ / ١٩١٤ ، ص ٤٨ وربما كان سعد قد تقدم باقتراحه هذا الخاص بضم المعارف والحقانية معاً فى لجنة واحدة لأنه كان ينوى أن يسيطر عليهما معاً بعد أن يرشح نفسه لهما إلى جانب لجنة أخرى . وهو ما حدث فعلا .

(٢) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ١٠ / ٢ / ١٩١٤ صفحات ٦٦ — ٦٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٧٠ واللجان الأخرى هى : لجنة مشروعات واقتراحات نظارة الداخلية والأوقاف والمالية والحربية والأشغال العمومية والزراعة معاً ، ثم لجنة العرائض والمقترحات. وقد انضم سعد إلى عضوية هذه اللجنة الأخيرة ( الاقتراحات ) ولكن بعد أن عين عدلى يكن ناظراً فى نظارة حسين رشدى التى خلفت وزارة محمد سعيد . لأن سعداً كان ترتيبه فى أسماء الذين رشحوا لها رقم ١٦ أى أنه أول الأعضاء الاحتياطيين ثم أصبح رئيساً لها خلفاً لعدلى يكن . راجع نفس المرجع ص ٧٢ ، وص ٤٥٤ .

(٤) نفس المرجع ، جلسة ١١ / ٢ / ١٩١٤ ، ص ٧٣ وما بعدها .

الرئاسة تكون للوكيل المعين من قبل الحكومة ، ويتحدث سعد زغلول كثيراً موضحاً أن المسألة لا تتعلق بشخص الوكيلين قدر تعلقها بحق الأمة فى تقديم الوكيل المنتخب من قبلها على زميله المعين من قبل الحكومة . ثم أخذ يرد على ما ورد فى تصريح رئيس النظار من « أن هذا تصريح الحكومة وأنها ستنفذه » ويسأله سعد فى معرض كلامه « ترى بأى كيفية تجرى ؟ أبالقوة ؟ لقد أنكرها عطوفة الرئيس وقال لا نريد أن نلتجئ إلى القوة . إذن إلى أى شيء تريد أن تلتجئ يا عطوفة الرئيس ؛ وإن لم تلتجئ إلى القوة ؟ نحن لا نسلم لك بهذا الحق أبداً »(١) وبعد مجادلات فقهية مسهبة سحب مقدم الاقتراح اقتراحه بناء على طلبه ، وعندئذ تقرر العمل باللائحة الداخلية بعد أن انتهت الجمعية من نظرها(٢).

وتثير تلك المناقشات التى جرت فى هذه الجلسة عواطف الرأى العام وتخوض الصحافة فيها بين مؤيد لموقف سعد ومعارض له (٣). ولكن نظراً لأن الجمعية لم تعمل منذ تاريخ انعقادها عملا لصالح الأمة فقد هاجمت إحدى الجرائد الهامة المتشيعة لسعد ورفاقه كل ذلك وكتبت مقالا هاماً جاء فيه : « وإن الجمعية لم تعمل عملا جدياً للآن فلا يجوز أن تكون تلك الانقسامات باكورة أعمالها ، ورحم الله طريق المصلحة العامة فسعى لها سعيها والسلام »(٤).

وفى الجلسة العاشرة يلتزم سعد بما دار بينه وبين كتشنر — أثناء المقابلة التى جرت بينهما عقب فوز سعد فى الانتخابات وبناء على طلب كتشنر — فيقف

---

(١) مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩١٤ ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٠٢ .

(٣) كانت الجرائد المعارضة لموقف سعد هى المقطم راجع العدد ٧٥٨٠ الصادر فى ٣ مارس والوطن : العدد ٥٨٤٨ الصادر فى ٢٦ فبراير . وكانت من أهم الجرائد المؤيدة له : الجريدة راجع الأعداد ٢١١٨ الصادر فى ٢٦ فبراير و ٢١٢٠ الصادر فى أول مارس والعدد ٢١٣٣ الصادر فى ١٦ مارس والعدد ٢١٣٥ الصادر فى ١٨ مارس . وكذلك الشعب التى كتبت سلسلة مقالات تحت عنوان « الوكيل المنتخب والوكيل المعين » ابتداء من عدد ٢٦ فبراير ١٩١٤ .

(٤) الشعب ، العدد ٦٣٠ الصادر فى ٣ مارس ١٩١٤ من مقال تحت عنوان « وكيل الجمعية التشريعية وما ترجوه الأمة من نوابها » بقلم رئيس التحرير أمين الرافعى .

مدافعاً عن الحكومة عند تحديد اللجنة التى تدرس ميزانية نظارة الأوقاف ، وكذلك المشروع الخاص بتقرير الطعن بإعادة النظر فى مواد الجنايات لمسائل تتعلق بوقائع الدعوى [١]. وتعود الجمعية فى الجلسة التالية لاستكمال دراسة القانون ، ولكن يتقدم اقتراح من بعض الأعضاء المؤيدين للحكومة يتضمن إدخال نص جديد على لائحة الجمعية الداخلية يقضى بأن يقوم الوكيل المعين من قبل الحكومة مقام الرئيس فى حالة غيابه ، فإذا غاب يقوم مقامه الوكيل المنتخب [٢]. ويحاول المعارضون بزعامة سعد منع مناقشة ذلك الاقتراح لعدم قانونيته والاستمرار فى دراسة جدول أعمال الجمعية. ولما أحست المعارضة بضعف مركزها أمام إصرار الآخرين على الاقتراح ، انسحب سعد من الجلسة ومعه ثمانية وعشرون عضواً فصار عدد الحاضرين أقل من العدد القانونى فتقرر فض الجلسة على أن تعود للانعقاد فى اليوم التالى لاستمرار دراسة الاقتراح المقدم [٣].

وينعكس ذلك الانقسام بين أعضاء الجمعية على الصحافة مرة ثانية — وكما حدث من قبل — بين استحسان واستهجان لما أتته الأقلية بزعامة سعد زغلول [٤]. ولعل الغريب فى الموقف أن أصحاب الشأن فى البلاد لا يحاولون التدخل بشىء لمنع تكرار حدوث ما حدث — كما جرى سابقاً بالنسبة لمجلس شورى القوانين — علماً بأن كتشنر كان يضيق بأى معارضة ويدعو ذلك للاعتقاد بأن هذه الحركة أو على الأصح هذه المناورة كانت عملا مدبراً للمبالغة فى قوة هذه الجمعية الناشئة ستراً للنقائص التى كانت تملأ قانونها. ويستدل على ذلك من أن الخديو كان من أكبر المؤيدين لسعد فى هذه المسألة وضد موقف النظارة — كما رأينا — كما أن جريدة المقطم ذات النزعات الاحتلالية

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢١ ، ص ١٠٨٣ وما بعدها . ثم محاضر دور الانعقاد الأول . جلسة ١٦ مارس ١٩١٤ صفحات ١٠٦ ، ١٣٠ — ١٣١

(٢) مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ١٧ مارس ١٩١٤ ، ص ١٣٤ .

(٣) نفس المرجع ، الصفحات ١٣٥ — ١٤١

(٤) الصحف المؤيدة لسعد هى : المؤيد ، العدد ٧٢٤٢ الصادر فى ٢٦ / ٣ / ١٩١٤ والشعب العدد ٦٤٣ الصادر فى ١٨ مارس والمعارضة أهمها المقطم العدد ٧٥٩٣ الصادر فى ١٨ مارس ١٩١٤ .

والتى هاجمت مسلك المعارضة عادت فى اليوم التالى وخففت بشكل ملحوظ جداً من لهجتها إلى حد أنها وافقت على ما حدث بالجمعية ، وكذلك فإن هذه المسألة المختلف بشأنها لم تكن لتقدم أو تؤخر فى سير الأمور العامة . ثم إن سعد زغلول توقف عن كتابة مذكراته طيلة فترة انعقاد الجمعية بما لا يسمح لنا بتحديد ما كان يدور بينه وبين كتشنر فى لقاءاتهما . كل ذلك يدفعنا إلى ترجيح هذا الرأى .

وبالرغم من ذلك فقد عادت الجمعية فى جلستها التالية لمناقشة ذلك الموضوع أيضاً وقد نبه أحد الأعضاء – وكان متغيباً عن الجلسة السابقة لوجوده بقريته – الجمعية بأن « الموضوع تافه جداً وليس من مصلحة الأمة فى شىء وأن أمامنا مصالح وأشغال كثيرة . . ولست بفاهم لماذا نضيع يومين من وقتنا لأمر صغير كهذا لا أهمية له » ثم أوضح لهم أنه أثناء تغيبه عن الجمعية – فى الريف – سمع من الكثيرين « أن الأمة ترى هذا الأمر جزئياً ليس من مصلحتها فى شىء » وقال بأنه جاءته تلغرافات كثيرة من مديريات مختلفة « تعبر عن هذا الشعور وفيها تكليف له أن ينوب عنهم فى بيان أن الموضوع ليس من الأهمية فى شىء ولايستحق الإطالة » إلى أن قال « فبلسان الأمة أستحلفكم بضمائركم أن لا ننشق على أنفسنا وأن نتعاهد على نبذ الخصام بيننا حتى لانجعل الأمم الأخرى تستغرب من أحوالنا وتقول عنا أننا لم نصل بعد لمعرفة واجباتنا»[1] . وقدم لهم التلغرافات ، ولاتستمع الجمعية لهذا الصوت وتستمر فى مناقشاتها ، ثم تنفض دون اتخاذ موقف حاسم .

وتعود الجمعية لمناقشة الموضوع مرة أخرى فى جلستها التالية . وأخيراً تنتهى تلك الضجة بفوز الحكومة حيث تقرر بأغلبية ٤٤ صوتاً ضد ٣٢ صوتاً الموافقة على إدخال مادة جديدة للائحة تقضى بأن يحل الوكيل المعين محل رئيس الجمعية فى حالة غيابه ، وإذا غاب المعين حل محله الوكيل المنتخب ، وإذا غابا كلاهما تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً[2]. وبذلك تكون الجمعية قد استغرقت فى مناقشة هذا الموضوع أربع جلسات ، وأضاعت شهرين تقريباً من عمرها فى دراسة أمور لا علاقة

(١) مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية جلسة ١٨ / ٣ / ١٩١٤ ص ١٤٥ . وذلك العضو هو عبد الرحمن نصير وكان فى قريته للاشتراك فى مأتم عمه .

(٢) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ١٩ / ٣ / ١٩١٤ ، صفحات ١٦٩ – ١٧٠ :

لها بالمصالح الحقيقية للأمة ورغباتها . ونعني بذلك لائحتها الداخلية ومسألة الوكالة. ولعل ذلك يرجع — إلى حد كبير — إلى طبيعة تكوين الجمعية .

وعند مناقشة ميزانية الدولة لعام ١٩١٥/١٤ لم يشترك سعد زغلول اشتراكاً فعلياً، وإنما كان يتصيد مواقف للنظار لإحراجهم من ذلك مثلا أنه طلب من ناظر المالية أن يبدى رأيه فى تقرير لجنة المالية حول الميزانية فيرد عليه ناظر الحقانية بأن ناظر المالية لا يمكنه ذلك. فيرد عليه سعد بأنه طلب ذلك من ناظر المالية وليس ناظر الحقانية وتجرى بينهما محاورة حول حق امتناع النظار عن الإجابة على ما يطلب منهم ويطلب سعد فى نهاية المناقشة أن يعد رأى النظار جميعاً بصوت واحد ، ويقترح بناء على ذلك تعديل القانون النظامى فى هذه النقطة[١] .

ثم يتخلف سعد عن حضور أربع جلسات للجمعية اعتباراً من ٢٣ مارس حتى ٣١ مارس لظروف خاصة[٢]. وبعد استئناف حضوره جلسات الجمعية يقف ليدافع عن وجهة نظر الحكومة عند استكمال مناقشة مشروع قانون تقرير إعادة الطعن ويختلف مع صديقه عبد العزيز فهمى الذى طلب أن تزاد الفترة المسموح بها لتقديم الطعن فى الأحكام ضماناً للمحكوم عليهم وحرصاً على حقوقهم . ويوافق الأعضاء على رأى سعد المعارض لذلك . ويحدث مثل ذلك عند مناقشة بقية مواد القانون . وبذلك توافق الجمعية على المشروع كما أرادته الحكومة مع إدخال بعض التعديلات غير الأساسية[٣].

وفى جلسة أخرى يقترح سعد زغلول — عندما يثير رئيس الجمعية وضع حد للعرائض المقدمة من المواطنين — أن لاتنظر الجمعية فى عريضة تقدم لها من الأهالى ما لم تصدق عليها جهة حكومية ، ويتعلل فى ذلك بكثرة هذه العرائض ؛ وضماناً لمعرفة جنسية مقدميها. فيعارضه الأعضاء — حتى من أقرب الناس إليه — لأن فى ذلك

---

(١) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٢٢ مارس ١٩١٤ ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .

(٢) وكانت ظروف تخلف سعد عن حضور جلسات الجمعية المشار إليها هى وفاة شقيقه الأصغر أحمد فتحى زغلول بتاريخ ٢٧ مارس ١٩١٤ .

(٣) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٧ / ٤ / ١٩١٤ ، ص ٣٠١ — ٣٠٣ .

تضييقاً على الأهالى وإحراجاً لهم ، لأن عرائضهم كثيراً ما تناقش أموراً لا توافق عليها الجهات الإدارية[١].

ومن الجدير بالذكر أن لجنة العرائض والاقتراحات — التى أصبح سعد زغلول أحد أعضائها[٢] — ترفض اقتراحاً قدمه إلى الجمعية أحد المواطنين ورأى فيه « أن تكون من رغبات الجمعية فى المعارف زيادة المصاريف المدرسية على أولاد الأغنياء وتخفيضها بنسبة تلك الزيادة من أولاد الفقراء مساعدة لهم على التعليم ». وقد قالت اللجنة فى تبرير رفضها هذا إن العريضة « رفضت لعدم الأهمية »[٣]. ولا يعارض سعد زغلول — عضو اللجنة وناظر المعارف الأسبق وصاحب البيان الانتخابى الخاص بتوسيع نطاق التعليم وتعميمه بين جميع طبقات الأمة وتيسيره على الفقراء منها . كما يقف سعد زغلول فى نفس الجلسة مدافعاً عن رئيس النظار[٤] عندما طلب منه بعض الأعضاء أن يوضح للجمعية مدى رقابة الحكومة على الشركات الأجنبية حماية لحقوق المواطنين فامتنع رئيس النظار عن الإجابة وعلق سعد على امتناعه بأن للناظر الحق فى أن يجيب عن أى سؤال يتقدم له أولا يجيب[٥] .

وفى إحدى الجلسات عندما تليت مكاتبة واردة للجمعية من رئيس لجنة مشروعات الأوقاف — تفيد بأن اللجنة انتهت من دراسة ميزانية النظارة استعداداً لعرضها على الجمعية وطلب ناظر الأوقاف تأجيل مناقشة الميزانية للاجتماع القادم كما طلب أحد الأعضاء من الناظر أن يبين سبب التأجيل — وقف سعد زغلول ليعضد وجهة نظر الحقانية فى طلب التأجيل مما حمل الجمعية على تأجيلها فعلا[٦] كما أنه يعارض

(١) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ١٨ / ٤ / ١٩١٤ ، ص ٣٣١ — ٣٤٠ وكان قانون الجمعية يقضى بألا ينظر فى عرائض يتقدم بها غير المصريين . وكان العضو الذى عارض سعد ومن أقرب الناس إليه هو فتح الله بركات .

(٢) وذلك باختيار عدلى يكن رئيسها ناظراً للخارجية فى نظارة حسين رشدى التى شكلت فى ٥ أبريل ١٩١٤ بعد استقالة نظارة محمد سعيد فى ٤ أبريل .

(٣) محاضر دور الانعقاد الأول ، جلسة ٦ مايو ١٩١٤ ، ص ٤٠٣ .

(٤) وكان حسين رشدى قد أصبح رئيساً للنظار بمقتضى التغيير الوزارى الجديد الذى حدث فى ٥ أبريل عام ١٩١٤ .

(٥) نفس المرجع ، ص ٤١٠ — ٤١١ .

(٦) محاضر دور الانعقاد الأول ، جلسة ١٦ مايو ١٩١٤ ، ص ٤٥٣ .

اقتراحاً تقدم به أحد الأعضاء يقضى برفع مرتبات رجال القضاء والنيابة — خلافاً لما رأته لجنة الاقتراحات التى رأسها عندئذ — وحجته فى ذلك أنه لا يعارض الزيادة فى حد ذاتها ، ولكن لأن هذه الرغبة سبق إبداؤها للحكومة وردت عليها[1].

وتضيع جلستان من جلسات الجمعية السبع التى استغرقتها فى مناقشة تقرير لجنة مشروعات نظارة الأوقاف حول ميزانيتها فى عدم قانونية إنشاء نظارة الأوقاف بالشكل الذى أنشئت به حيث إنه قد صدر قرار إنشائها فى نوفمبر ١٩١٣ وكانت الفترة فترة تشريع مما يعنى كما قال سعد إرجاء ذلك حتى تأخذ الحكومة رأى الجمعية بعد تكوينها ، ولما لم يحدث ذلك ، كان أولى بالحكومة عرض قانون إنشاء هاتين النظارتين — الأوقاف والزراعة — على الجمعية فور تشكيلها مع توضيح الضرورة التى ألجأتها إلى استصدار مثل هذا القانون[2]. وتدخل الجمعية فى مناقشات طويلة لا تنتهى إلى شىء وعندما تعرض ميزانية النظارة فعلا لا يشترك سعد زغلول فى المناقشات سوى ما كان يعضد وجهة نظر الحكومة وناظر الأوقاف بل إنه ذهب إلى حد أنه امتنع عن إبداء رأيه فى أحد الموضوعات التى طرحت للتصويت عليها وكان هو العضو الوحيد الذى امتنع عن إبداء رأيه بحجة أنه لم يفهم الموضوع[3]. كما أنه يعترض على فقرة وردت بتقرير اللجنة رأى أن لهجتها عنيفة واقترح استبدالها بأخرى أقل عنفاً مما وردت به فى التقرير[4]. ولكنه عندما يجد أن الجمعية تقف فى جانب ولجنة الأوقاف تقف فى جانب آخر حول نقطة معينة يتدخل فى المناقشة ليقول : « لزمت الصمت فى مسائل الأوقاف لأنى أجد نفسى ضعيفاً فى هذه المادة ولذا لم أتداخل فى كثير من المناقشات » إلى أن قال « فيجب أن لا نكون ( ملوكيين ) أكثر من الملك »[5].

---

(١) نفس المرجع ، صفحات ٤٥٤ — ٤٥٥ .

(٢) محاضر دور الانعقاد ، جلسة ٢١ / ٥ / ١٩١٤ ص ٤٦٨ — ٤٦٩ والجلسات التى نظرت فيها تلك المسألة هى : ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٧ — ٣٩ .

(٣) محاضر دور الانعقاد الأول ، جلسة ٦ يونية ١٩١٤ ، ص ٦٥٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٦٥٥

(٥) نفس المرجع ، جلسة ٩ يونية ١٩١٤ ، ص ٧٠٠ . ينبغى أن نربط بين كلام سعد هذا وبين دوره السابق على انعقاد الجمعية التشريعية من قبل أن تجرى انتخاباتها ونشره رأيه فى الصحف . والذى كان يستخدمه كورقة ليناور بها كلا من كتشنر والخديو . راجع ما كتبناه فى الفصل الثانى .

ولقد كان سعد يمثل بموقفه المتناقض هذا ما سبق أن التزم به فى الوعد الذى قطعه للخديو بمساعدته فى هذه المسألة . ذلك أنه هاجم مخالفة الحكومة — التى نعنى بها واقعاً فى هذا الموضوع بالذات كتشنر العميد الإنجليزى، وصاحب السلطة الفعلية فى البلاد — بالطريقة التى اتبعتها كل مسلك قانونى ، حيث إن كتشنر كان الرجل الذى أخذ على عاتقه هذه العملية وتحصل على موافقه الباب العالى عليها[١]، بل إنه ذهب إلى حد تهديد الخديو بمحاصرة سراى القبة بعساكر الاحتلال إذا بدت منه أدنى معارضة[٢]. كما أن سعداً بتعضيده للحكومة أثناء مناقشة ميزانية هذه النظارة إنما يكون قد نفذ وعده الذى أعلنه لكتشنر فى لقائه به عقب نجاحه وبذلك يكون سعد قد أرضى كلا من الطرفين فى هذا الموضوع ، ولم يدافع عن حقوق الأمة فيها بإبداء رأيه الذى سبق أن أعلنه على صفحات الجرائد قبل أن تجرى انتخابات الجمعية وكان يعتقد أنه أحسن وسيلة لحفظ حقوق الأمة فى هذه المسألة .

ولعله من الملفت للنظر حقاً أن سعداً لم يعارض لجنة الاقتراحات فى رفضها لبعض العرائض الهامة المقدمة من مواطنين فى إحدى جلسات الجمعية ، وكانت العريضة الأولى تطالب بتغيير قانون المطبوعات بحيث يجوز إيقاف التنفيذ فى جميع الجنح والجنايات وكانت حجة اللجنة فى الرفض « أن الوقت لم يحن بعد » . وكانت الثانية تلتمس « النظر فى شأن الضباط المرفوتين فى الواقعة العرابية بمساعدتهم رأفة بهم » وكانت حجتها أيضاً « أن موضوعها شخصى »[٣] وكان من الممكن لسعد زغلول أن يسجل اعتراضه — لو أراد — على رفض هذه العرائض كبعض الأعضاء

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، صفحات ١١٣٨ — ١١٣٩ . وكان ذلك بتاريخ ١٣ نوفبر سنة ١٩١٣ . بل إن كتشنر قد صرح لمصطفى فهمى أثناء لقائه به إحدى المرات « مافعله هو بداية لا نهاية وأنه لم يرد أن يذهب للآخر لما فى ذلك من الخطر » . مذكرات سعد ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٦ والنهاية ، أو الآخر الذى يشير إليه ، « هى » تحديد وضع مصر فى شكل حماية ، وغل يد الخديو عن كل الأعمال بأنه يملك ولا يحكم ولا يكون له دخل فى مجلس النظار . مذكرات سعد ، كراس ٣ ، صفحات ١٤٤ وما بعدها ثم ص ١٩٤ ثم كراس ٢٣ ، ص ١١٠٧

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١٤٠

(٣) محاضر دور الانعقاد الأول ، جلسة ٣٠ مايو ١٩١٤ ، ص ٥٦٩ — ٥٧١

الآخرين فى عرائض مماثلة أخرى .

وعند مناقشة الجمعية لمشروع قانون ردم المستنقعات أو تجفيفها الذى كان يقضى بإلزام الأهالى بالقيام بذلك اقترح أحد الأعضاء ضرورة تطبيق القانون على الحكومة أيضاً بحيث تقوم هى الأخرى بردم مستنقعاتها أو تجفيفها ، فعارضه رئيس النظار بشدة ووصف اقتراحه هذا بأنه اقتراح « ثوروى » ووقف سعد ليعضد رئيس النظار فى رأيه وبذلك فشل الاقتراح[١] .

وعندما تثور فى إحدى الجلسات مسألة كثرة الاقتراحات الواردة للجمعية من الأعضاء يقترح سعد حلا وسطاً : وهو تبليغ الاقتراحات التى تقبلها لجنة الاقتراحات للحكومة للرد عليها رعاية لأصحابها وهى تجيب عليها بما تريد دون مناقشتها فى الجمعية فيرد عليه أحد الأعضاء « هل الغرض — من الاقتراحات — إرضاء أصحابها فقط ؟ » فيرد سعد « هذه هى الفكرة السائدة بيننا وأنا ما قبلت الاقتراح — وكان متعلقاً بإلغاء ضريبة الخفراء — إلا إرضاء لصاحبه » وعندما يناقشه عضو فى عدم صحة هذه الفكرة ، يرد عليه سعد : « هذا هو رأيى الحقيقى لا أخفيه مطلقاً »[٢] .

ويقف سعد زغلول فى إحدى الجلسات عند عرض تقرير لجنة المعارف ليدخل فى مناقشة طويلة مع ناظر المعارف حول مشروع إنشاء مدرسة عالية للمحاسبة والتجارة ليطلب من الناظر ضرورة إعادة الامتحان لمن يرسبون وكان دفاعه فى ذلك « أنه لازم للتلاميذ من ناحية ، ثم لتوفير نفقات تعليمهم على الأمة وأولياء أمورهم لإعطائهم فرصة »[٣] — ومما يجدر ذكره أنه كان يرى غير ذلك عندما كان ناظراً للمعارف[٤] .

كما أنه يقف فى نفس الجلسة ليدافع عن الجامعة المصرية فيقول : « ليس ( مسموحاً ) حتى للجامعة المصرية أن تعطى شهادات ، وإلى الآن لم تقرر الحكومة

---

( ١ ) نفس المرجع ، ص ٥٩٢ — ٥٩٤ .

( ٢ ) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية ، جلسة ٩ يونية ١٩١٤ ، ص ٦٨٨

( ٣ ) نفس المرجع ، جلسة ١٣ / ٦ / ١٩١٤ ص ٧٥٤

( ٤ ) يراجع الفصل الثالث . ولئن كان سعد قد سمح بإعادة الامتحان أثناء نظارته مرة واحدة فى عام ١٩٠٨ إلا أنه قرر أمام أعضاء الجمعية أن من أهم أسباب عدم استمرار نظارته فى تنفيذه أن إعادة الامتحان جاءت بنتيجة عكسية وقتذاك .

قيمة الشهادة التى تعطيها الجامعة مع أنه مضى على تأسيسها عدة سنين . هناالشهادة احتكار لنظارة المعارف . ومع كونها محتكرة لا تريد النظارة أن تقبل فى الامتحان من لم يكن تلميذاً فى مدارسها والمدارس تضيق على الطالبين[١]، وأكثر من ذلك أنه وقف ليصرح للأعضاء بأمور خفية أخرى تجرى فى نظار المعارف . وفى نهاية حديثه طالب النظارة بالتوسع فى إنشاء المدارس التى تكفى لتعليم أبنائها[٢] . ونعتقد أن سعداً لم يأت كل ذلك إلا بقصد كسب عطف الرأى العام ثم إحراج مركز ناظر المعارف . وإلا فلماذا لم يصرح بذلك أو يلتزم به عندما كان ناظراً أو على الأقل لا يرفض بعض العرائض الهامة المتعلقة بالمسائل التعليمية التى عرضنا لطرف منها ؟

والذى يستلفت النظر حقاً أن سعد زغلول يعارض مشروع القانون الخاص بإنشاء شركات التعاون فى كثير من مواده التى عرض بها على الجمعية بحجة أنه ضد مصلحة الأمة — بل يذهب أبعد من هذا عندما يهاجم فى معرض كلامه مشروع الخمسة أفدنة[٣]—وهو مشروع كتشنر كان يزعم بإتيانه ، الدفاع عن فئة صغار الملاك — أصحاب الجلابيب الزرقاء — ولا نستطيع أن نجد تفسيراً لهذه المواقف المتناقضة لسعد — مهما قيل عن تأييد الخديو له فى هذا الصدد[٤]— اللهم إلا أنه أراد فى ختام دور انعقاد الجمعية أن يشعر كتشنر — لسبب أو لآخر — بأهمية مركزه فى الجمعية التشريعية ، خاصة إذا ما أدخلنا فى اعتبارنا ما قاله سعد لكتشنر عند لقائه به « والغرض أن لا أكون منسياً وأن أكون على البال»[٥] كما أنه كان يطمع فى أن يتقلد نظارة الأوقاف الجديدة[٦].

ومن الجدير بالذكر أن أهم هجوم سعد على مشروع شركات التعاون كان

---

(١) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية جلسة ١٣ / ٦ / ١٩١٤ ، ص ٧٧١ . وموقف سعد من الجامعة واضح وصريح . راجع الفصل الثالث .

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٧٢ .

(٣) محاضر دور الانعقاد، جلسة ١٤/٦/١٩١٤، ص ٨٢٤ وجلسة ١٥ /٦/١٩١٤، ص ٨٣٤ — ٨٣٥ وجلسة ١٦ / ٦ / ١٩١٤ ، ص ٨٦٧— ٨٧٦ .

(٤) إسماعيل صدقى ، مذكرات ، ص ١٥ — ١٦

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٧٥ .

(٦) نفس المرجع ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٩ مع ملاحظة أن نظارة سعيد سقطت وحلت محلها نظارة حسين رشدى وربما أحس سعداً بأنه ليس على البال » ..

يتعلق برقابة الحكومة على نقابات التعاون الزراعية — التى يخولها لها ذلك القانون — عن طريق مديرى المديريات ثم جعل حق التقاضى فى مشاكل التعاون أمام محاكم إدارية[١]. على حين أن سعداً كان يرى خلاف ذلك تماماً فى موقفه من مشروع المجلس الحسبى العالى عندما كان ناظراً للحقانية .

ولعل خير ما يمكن أن يفسر مسلك سعد طوال فترة اشتغاله فى الجمعية التشريعية — بل ربما قبل ذلك — ما جاء على لسان سعد نفسه أثناء حديثه بالجمعية فى آخر جلسة حضرها — وهى الجلسة قبل الأخيرة فى دور انعقاد الجمعية الوحيد والأول والأخير — حيث قال « أنا لا أنكر أنى كنت فى الوزارة ، ولكن لم أكن رئيساً للنظار بل كنت فرداً منهم ، ومع ذلك فإنى قلت فيما سبق أنه كثيراً ما يعمل الوزير وهو فى وزارته عملا يعتقد بحسن نية وتأثير الظروف عليه أنه صواب ، ولايكون كذلك . إنا كثيراً ما نصف بعض أعمالكم ياحضرات النظار بأنها ليست فى مصلحة الأمة ومع ذلك فنحن نعتقد أنكم إنما تعملونها بحسن نية وإخلاص لاعتقادكم أنها فى فى مصلحتها . وربما لو كنتم فى مركزنا الآن فى الجمعية لنظرتم إليها بالعين التى ننظر بها إليها وكنتم من رأينا فيها ، وربما لو كنا معكم فى مركزكم لكان رأينا فيها مثل رأيكم ، فالمسألة إذن مسألة إحساس يتغير بتغير المراكز والظروف »[٢] .

معنى ذلك أن سعد زغلول يرى أن مصلحة الأمة أمر غير محدد أو غير واضح يختلف باختلاف مركز الشخص وعمله ، فقد تبدو للمرء بصورة ما على حين تبدو عكس ذلك تماماً وهو فى مركز آخر . وهو مالا نوافق عليه ، حيث إن مصلحة الأمة أمر لا يتغير بالنسبة للمرء فى كل الظروف . ولعل سعداً فى حديثه هذا يوضح تماماً موقفه الشخصى ، أو بمعنى آخر يبرر به أعماله السابقة أثناء فترة اشتغاله بالنظارة .

وهكذا تختتم الجمعية دور انعقادها الأول فى الجلسة الخامسة والأربعين

---

(١) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية ، جلسة ١٥ / ٦ / ١٩١٤ ص ٨٥٤ وما بعدها ثم جلسة ١٦/٦/١٤ ، ص ٨٦٧ وما بعدها . راجع الشعب العدد ٦٩٩ فى ٢٤/٥/ ١٩١٤ وكان سعد يطالب بأن يئول حق التقاضى فى مسائل النقابات الزراعية إلى محاكم القضاء وليس إلى محاكم إدارية .

(٢) محاضر دور الانعقاد الأول للجمعية ، جلسة ١٦ / ٦ / ١٩١٤ ، ص ٨٧٦ .

المنعقدة بتاريخ ١٧ يونية عام ١٩١٤ على ان تعود إلى الانعقاد بعد ذلك فى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، إلا أن قيام الحرب الأولى وما أحاط بمصر من ظروف داخلية وخارجية ، منع الجمعية من الانعقاد حيث كانت تؤجل اجتماعاتها بأوامر عالية — إلى أن صدر المرسوم الخاص بتأجيل اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى وذلك فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٥ وبعد ذلك لم تدع للانعقاد[١].

ويرى البعض أن « غارة لورد كتشنر على القانون النظامى لم تكن مكتملة النضج ، فقد حركت المتاعب التى كانت تغلى فعلا ولم تقنع أى قطاع من المجتمع »[٢] كما أنها « لا تستحق الطبول التى دقت احتفالا بمولدها لأنها لا تحقق جوهر الحكومة المسئولة التى أرادتها مصر »[٣] .

فلم تعن الجمعية بمطالب الأمة ، فلا هى طالبت بالاستقلال ولا طالبت بالدستور ولا قامت بأى حركة احتجاج على الاحتلال ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية أو طلبت إلغاءها — وبخاصة قانون المطبوعات وقانون الاتفاقات الجنائية ولا قانون الحد من حرية الاجتماعات وما إلى ذلك من وسائل الاضطهاد ولا فكرت فى طلب العفو عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية[٤] .

وليس ذلك بغريب عليها حيث إن سعد زغلول — وكيلها المنتخب وزعيم المعارضة أو الأحرار كما كان يتسمى فى ذلك الوقت — وقف ليدلى ذات مرة بحديث صحفى ليقول فيه : « إن الاحتلال ضرر لا بد منه ، فالواجب والحالة هذه أن يسيروا معه — أى أعضاء الجمعية — على وفاق ووئام »[٥] .

وفى الجانب المقابل فإن سعد زغلول — الذى برز كواحد من ألمع الخطباء

---

(١) الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٨٦ .

(٢) Elgood, P.G.: The Transit of Egypt, p. 207.

(٣) إلجود ، مصر ، ص ١٢٠ .

(٤) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ . بل إنها ذهبت أبعد من ذلك عندما رفضت مساعدة الضباط المرفوتين بسبب اشتراكهم فى الثورة العرابية .

(٥) الوطن ، العدد ٥٨٤٣ فى ٢٠ / ٢ / ١٩١٤ . وكان سعد زغلول قد أدلى بذلك الحديث لمكاتب جريدة Near East ونقلته الوطن عنها .

الحكوميين من خلال المؤسسات السياسية الرسمية[١]، والتى نعنى بها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قد ازداد خبرة ومراساً فى هذا الصدد بعضويته فى الجمعية التشريعية ، بحيث إن أسلوبه الخطابى كان يميل إلى الذكاء والمراوغة واللباقة ، على عكس غيره من خطباء عصره ممن كانوا يميلون إلى المصارحة والعنف أو الموضوعية والمنطقية[٢].

ولعل ذلك — إلى جانب عوامل أخرى — قد وفّر لسعد زغلول الظروف والأسباب الملائمة لتصدر الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب الأولى ، حتى منذ بداية انعقاد الجمعية التشريعية ، وربما لانعدو الحقيقة إذا قلنا بأن سعد زغلول قد خلاف بصمات واضحة وقوية على الثورة القومية التى قام بها الشعب المصرى تحت زعامته فى مطلع عام ١٩١٩ .

(١) أحمد هيكل ، تطور الأدب الحديث فى مصر ، ص ١٨٥ . وإلى جانب هذا الميدان الرسمى للخطابة السياسية كان يوجد مجال آخر غير رسمى يتمثل فى الأحزاب والهيئات السياسية الأخرى التى كانت تناضل لتحقيق ما ترى أنه الخير للبلاد .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٨٩ . الذى يرى أن مصطفى كامل كان يميل إلى المصارحة والعنف . وكان أحمد لطفى السيد يميل إلى الموضوعية والمنطقية .

# الفصل الخامس

## سعد فى حياته الخاصة

« إن الوجود الاجتماعى للإنسان هو الذى يحدد تفكيره »

ماوتسى تنج

سعد زغلول كإنسان ، عضو ينتمى إلى جماعة من الناس ، تعيش فى مجتمع معين يخضع لظروف البيئة التى يوجد فيها ، لذلك ينبغى أن ندرس مكونات هذا المجتمع الذى نشأ فيه سعد ، كما ينبغى أن ندرس وضع سعد زغلول الاجتماعى وانتماءه الطبقى — إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير — حتى نستطيع من خلال ذلك كله أن نحدد ملامح شخصيته وعلاقاته بالآخرين ، تلك التى تشكل سلوكه فى حياته الخاصة وتؤثر فيها وتتأثر بها[1].

على أن دراستنا لحياة سعد الخاصة سوف تقتصر فحسب على كل ما كان له علاقة قريبة ومباشرة بحياته العامة ، تاركين كل ماعدا ذلك إدراكاً منا بأن لكل إنسان الحق فى أن يعيش حياته الخاصة بالأسلوب الذى يرتضيه ، طالما أن ذلك لاينعكس فى قليل أو كثير على حياة الآخرين .

فسعد زغلول نشأ فى أسرة مصرية ، تنتمى لفئة مشايخ القرى ، وهى تلك الفئة التى وقفت وسطاً بين فئة كبار الملاك — من أتراك ومصريين — وبين طبقة الفلاحين[2] فأبوه إبراهيم زغلول كان عمدة قرية إبيانة واستطاع أن يتملك ما يقرب من مائتى فدان بحيث إنه ترك بعد وفاته لكل ابن من أبنائه عشرين فداناً[3].

وترجع أهمية تلك الفئة إلى صفاتها المميزة الخاصة بها والتى تختلف تماماً عن غيرها من الفئات الأخرى فى المجتمع ، من حيث إنها تعيش فى بيوت كبيرة فى القرى أو المدن الصغيرة ، كما أنها لاتتعلم لغة من اللغات الأوربية أو تحاول الأخذ بأساليب

---

(١) أصبحت دراسة التفاعلات بين الشخص والبيئة من النظريات الهامة فى دراسة الشخصية ، راجع : نوكات ، سيكلوجية الشخصية ، صفحات ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) Milner, G.C.B.: England in Egypt, p. 322.

(٣) ملف خدمة أحمد فتحى زغلول ، المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت أرقام ٢٥٦٨٧ / ١١٠٥ / ٢ / ٥٤ .

وأنماط الحياة الغربية (١). كما أن أفرادها لا يرتدون الزى الحديث ولكن كان لهم زيهم الخاص بهم ، يضاف إلى ذلك أنها تمثل حلقة الاتصال بين الحكومة وجماهير الريف لأنها تعرف جيداً كيف تتعامل معهم ، فهى تخدم الحكومة فى مسائل الزراعة والرى وجباية الضرائب (٢)، وهى بذلك تقف كوسيط ضرورى لها؛ إلا أنها تظل دائماً فى حاجة ماسة للإشراف والرقابة ، وإلا فإنها تسىء استخدام سلطتها (٣).

كما أن أهمية شيخ القرية لاترجع فحسب إلى خوفه من الزى الرسمى — أى من رجل الحكومة — إنما ترجع فى الحقيقة إلى أن هذا الرجل الذى يتعامل معه؛ لديه قدراً — ولو ضئيلا من التعليم — بينما الشيخ لايتمتع بشىء من هذا ، لذلك فإن الشيخ — إذا كان مدركاً لتلك النقيصة فى نفسه — فإنه يصمم على أن يوفر لابنه تعليما منتظماً حتى يصبح مثل ذلك الموظف (٤).

وعلى الرغم من أن فئة مشايخ القرى هذه كانت لها أخطاؤها الكثيرة : مثل الأنانية ، وحب المال وجمعه ، وضيق الأفق ، كما عرف عنها الخضوع لمن هم أعلى منها والتعالى على من هم دونها (٥)، إلا أنها على وجه العموم كانت كريمة النفس ، قوية الأخلاق فيها مروءة ووفاء وشهامة وسماح وفضيلة ودين (٦).

وكثيراً ما أتيح لأفراد هذه الفئة أن تضيف إلى ملكيتها ، وأن تزيد ثرواتها — وهو ما حدث بالفعل للشيخ إبراهيم زغلول ، والد سعد — وخاصة فى عهد كل من عباس الأول وسعيد ، اللذين خلا من الرجات الشداد وما يصحبها من إرهاق فى الداخل واللذين تميزا برضاء العامة على حكمهما وتمكنهم من الانصراف إلى أمورهم (٧)،

---

(١) Milner, Loc. Cit.

(٢) Baer, G.: The Village Shaykh in Modern Egypt, pp. 129-137.
كما يرى أيضاً أن العمد ومشايخ القرى يمثلون السلطات أمام الفلاحين أكثر من تمثيلهم الفلاحين أمام السلطات . راجع ص ١٢٣ .

(٣) Milner, G.C.B.: England in Egypt, p. 322.

(٤) Loc. Cit.

(٥) Ibid., p. 323.

(٦) الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٢٨٠ .

(٧) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٥٨ . عن مصادر دخولهم راجع : Baer, G. The Village Shaykh in Modern Egypt, p. 138.

وكذلك بفضل ما وفرته لها اللوائح والقوانين الخاصة بتثبيت الملكية العقارية [١]، يضاف إلى ذلك ما أتته الحكومة من أعمال وإصلاحات [٢]، مكن ذلك كله الكثيرين من بين أفراد هذه الفئة من الصعود إلى فئة كبار الملاك – التي برزت في ظل الاحتلال – كما مكنها من الاحتفاظ بعصبياتها العائلية، ومراكزها الاجتماعية، فازدادت منزلتهم، وعظم جاههم، وأنعم على كثير منهم بالألقاب والرتب، كما أسندت إلى بعضهم المناصب الإدارية والقضائية .. فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس، ويكاد يكون مجلس شورى النواب – الذي أنشأه إسماعيل – مقصوراً عليهم [٣].

ولقد شجع الاحتلال فيهم هذا الاتجاه، ونعني به تنمية مصادر دخولهم كمحاولة منه لخلق طبقة ترتبط مصالحها بمصالحه [٤] . وهي الطبقة التي عرفت في

---

(١) منذ سنة ١٨٢٩ بدأ محمد علي يمنح أعوانه وأسرته أراضي واسعة تسمى « بالأبعاديات » ومع أنها لم تكن لتورث لأعقابهم من بعدهم نظرياً إلا أن ذلك لم يطبق عملياً . فقد منحوا ذلك الحق فعلا في سنة ١٨٣٦ على أن تورث للابن الأكبر سناً . وكان ذلك بتأثير من أرتين باشا بغرض خلق أرستقراطية زراعية . وفي عهد سعيد – بمقتضى قانون ٢٧ يناير ١٨٥٥ – حولت جهات الاختصاص في توزيع ضرائب الأرض من مشايخ البلد إلى المديرية وكان ذلك نوعاً من التطور اطمأن له الأهالي . ويعتبر قانون سعيد الصادر في ٥ أغسطس ١٨٥٨ الخطوة الأولى الهامة تجاه منح الملكية الخاصة للأرض .

وفي عهد إسماعيل منح القانون الصادر في ١٨٦٦ الفلاحين أصحاب الأراضي الخراجية الحق في ترك أراضيهم بوصية . وبمقتضى قانون المقابلة الصادر في ٣٠ أغسطس ١٨٧١ تم إعفاء الفلاحين – كل من يدفع منهم الضرائب لمدة ستة سنوات مقدماً – من نصف الضرائب إلى الأبد، كما أنهم بالإضافة إلى ذلك منحوا حق الملكية التامة للأراضي التي يضعون أيديهم عليها . وبمقتضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو ١٨٨٠ – والمنظم لديون مصر – اعترف بحق الملكية التامة على الأراضي الخاصة بالمقابلة، وفي سبتمبر من نفس العام قرر مجلس النظار منح من دفعوا المقابلة حجج ملكيتهم على الأراضي التي يضعون أيديهم عليها .

وفي ٢٦ أبريل عام ١٨٩٣ تقرر حق الملكية التامة بالنسبة لجميع الأراضي – الخراجية أو أرض الأثر – وتأكد ذلك الحق في ٣ سبتمبر عام ١٨٩٦ . راجع ذلك في كتاب :

Baer, G.: A History of Landownership in Modern Egypt, pp. 1-12.

(٢) الرافعي، المرجع السابق، صفحات ٨١، ٢٨٠ ومن هذه الإصلاحات شق الترع وإقامة القناطر والجسور وتسهيل وسائل الري وإنشاء السكك الحديدية وتعبيد طرق المواصلات وغيرها .

(٣) نفس المرجع .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي، ص ٢٣ . ذلك حين أيدهم الإنجليز في التخلص من نفوذ الباشوات وكبار الملاك وحين حرصوا على تخفيف ضرائب الأملاك عليهم . راجع كذلك . شهدي الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، صفحات ١٢ – ١٧ .

عهده بفئة الأعيان أو كبار الملاك . وهى تلك الفئة التى ستلعب فيما بعد ومنذ مطلع القرن العشرين ، دوراً بارزاً فى حياة مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وإلى جانب هذه الفئة التى خرج منها سعد زغلول . كانت توجد فى قمة المجتمع المصرى آنذاك ما يمكن أن نطلق عليها تجاوزاً بالطبقة الأرستقراطية وهم مجموعة من الأسر التركية أو المستتركين ممن استقروا فى مصر منذ عدة أجيال وإن كان غالبيتهم من الذين استوطنوها طيلة القرن التاسع عشر ، وكانوا من أصول جنسية متباينة كالأكراد والشراكسة وأتراك من الجزائر وتونس أو القسطنطينية أو غيرها ، وإن كان بعضهم ليسوا أتراكاً على الإطلاق ولكنهم اعتنقوا الديانة الإسلامية وتشربوا عادات الجنس المسيطر [١]، وظلوا يحتفظون بمراكزهم العالية حتى على أبناء البلد الذى سكنوه ، كما ظلوا يستخدمون اللغة التركية فى علاقاتهم الاجتماعية كعلامة على رقيهم ومركزهم السامى فى المجتمع المصرى [٢].

وتمركزت هذه الفئة أساساً — خلال هذه الفترة — فى ضباط الجيش وكبار الموظفين فى الإدارة والسرايات ، وهم الذين أقطعوا مساحات واسعة من الأراضى هبة أو معاشاً [٣]. معنى ذلك أنها ملكت السلطة والثراء — والتعليم إلى حد كبير — ومكنها كل ذلك من التصدر فى المجتمع لفترة طويلة حتى مجىء الإنجليز الذين عملوا على الحد من نفوذهم بخلق طبقة بديلة من المصريين أنفسهم مما أدى — مع عوامل الضعف الذاتية نتيجة لإحكام هذه الفئة الانغلاق على نفسها — إلى اضمحلال تأثيرها — إلى حد ليس بقليل — فى التركيب الاجتماعى المصرى طوال الفترة اللاحقة [٤].

وإلى جانب هؤلاء وأولئك كان يوجد علماء الأزهر ورجال الدين، الذين توزع كبارهم وصغارهم بين الطبقتين العليا والدنيا فى المجتمع [٥]. ولم يكن لهم

---

(١) Milner, G.C.B.: England in Egypt, p. 319.

(٢) وإن كانوا فى مجموعهم على معرفة باللغة العربية بشقيها الأدبى والعامى. Loc. Cit.

(٣) حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، ص ٤٣ .

(٤) وإن كان هناك من يرى عكس ذلك حيث يقول صاحب هذا الرأى : « لكنهم — أى الأتراك المتمصرين — ما زالوا يشكلون مجتمعاً متميزاً تماماً — وكان ذلك عام ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد زغلول التى عرفت باسم وزارة الشعب — ويتزوجون من بينهم ويتحدثون التركية فيما بينهم ولا يقطعون أبداً ولاءهم أو ينبذوا مشاعرهم تجاه القسطنطينية » . راجع
Harris, M: Egypt und erthe Egyptians, p. 139.

(٥) Safran, N.: Egypt in Search of Political Community, p. 56.

شأن كبير فى تطور الأحوال العامة فى مصر خلال هذه الفترة سياسيًّا أو اجتماعيًّا (١)، نتيجة لما أصاب الأزهر والأزهريين من جمود وركود بحيث أصبحت ثقافتهم مجموعة من المعتقدات الرتيبة الفجة ، فانقلبوا فى أغلبهم إلى جماعة مناوئة للإصلاح لا لشىء إلا لأنه صادر عن المسيحيين (٢). واستمر ذلك يفعل فعله حتى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر ، عندما دهمتهم روح الإصلاح سواء من داخلهم أو خارجهم .

وهناك أيضاً جماعة الموظفين أو ما يطلق عليهم أحياناً بفئة « الأفندية » (٣) وهم الذين كانوا يعملون فى الدواوين الحكومية التى استحدثت فى مصر منذ عصر محمد علي ، فقد اعتاد المصريون على الدخول فى الوظائف الحكومية ، وحافظوا على وظائفهم هذه بنقل مهاراتهم من جيل إلى جيل بحيث كانت تورث هذه الوظائف فى العصر العثمانى (٤).

وقد تمتعت هذه الفئة إلى حد كبير بنوع من الاستقرار لأنها كانت تتغير ببطء شديد أكثر من تطور النظام الذى كانت تخدمه (٥). مما انعكس عليها بمجموعة من الصفات الموغلة فى الإذعان والخضوع ، تعبر عنها طريقة السير المترهلة وقصر النظر الذى قد يبلغ حد العمى (٦). وقد مارست هذه الفئة السلطة لا على أساس أنها وظيفة اجتماعية وخدمة عامة بل على أنها نوع من التسلط والسيطرة (٧) والأكثر من ذلك أن فئات الشعب الأخرى قد تعودت على هذا المفهوم وقبلته (٨) لذلك فإن معظم

---

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) Milner, G.C.B. : England in Egypt, p. 329.

(٣) Ibid, p. 325.

(٤) Berger, M. : Bureaucracy and Society in Modern Egypt, p. 20.

(٥) Loc. Cit.

(٦) انظر كذلك فى هذا المجال : المويلحى ، حديث عيسى بن هشام ، صفحات ١٥١ — ١٦١ الذى يصف فيه المؤلف وصفاً شيقاً وجذاباً ما كان يجرى فى بيوت هذه الفئة — موظفى الحكومة — وفى مجالسهم ومآدبهم من أحاديث ومناقشات ومسامرات توضح لنا جانباً هاماً من جوانب حياتهم وتفكيرهم . Milner, G.C.B. : Ibid, pp. 325

(٧) Safran, N., Egypt in Search of Political Community, p. 57.

(٨) Berger, M. : Bureaucracy & Society, pp. 20-21; & Harris, M.: Egypt under the Egyptians, p. 156.

هؤلاء الموظفين لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى آداء الواجب نحو البلاد ، أو توفير مصالح الأهلين ورعاية الحق والعدل ، ولكنهم اتخذوا الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام[١].

ثم هناك فئة التجار وأصحاب الحرف ، التى كانت تشغل مركز الطبقة الثرية فى المجتمع إلى أن فرض محمد على نظام الاحتكار ، الذى احتكرت الحكومة بمقتضاه الزراعة والصناعة والتجارة جميعاً فتحول أربابها إلى أُجَرَاء[٢]. وحينما بدأ ذلك النظام فى التحلل سواء فى أواخر عصر محمد على أو تحت حكم خلفائه كانت هذه الفئة قد ضعفت بالفعل وبدأ رأس المال الأجنبى يتسرب إلى البلاد شيئاً فشيئاً[٣]، والمهم

= ويقول هاريس فى هذا المعنى « إذا كنت تملك السلطة فإنك تستخدمها لك ولأصدقائك . كما أنك تسىء استخدامها بشدة ضد أعدائك . ولا يتوقع الرأى العام شيئاً آخر ولا يعارض أحداً فى ذلك ومرة ثانية ( كل من ليس معى فهو ضدى ) فليس هناك شىء على الحياد » .

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

(٢) صبحى وحيده فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٥٩ وإن كان ذلك لا يعنى اختفاء الطوائف التى ظلت موجودة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . انظر رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ، ص ٢٨ .

(٣) نفس المرجع ص ١٦٢ . ويضيف حول ذلك : « وقد اتسع هذا النشاط للأجانب بعد الاحتلال الإنجليزى فشمل كل أدوار الإنتاج والتوزيع جميعاً وكثر المشتركون فيه فصاروا يعدون بمئات الآلاف بعد أن كان عددهم لا يزيد على بضع مئات أول حكم محمد على وارتفعت رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر فبلغت ٧,٣٢٦,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٩٢ و ٦,٢٨٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ و ٨٧,١٧٦,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٧ و ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ فيما عدا الدين العام ورأس مال شركة القنال وكانت ثلاثة أرباع هذه الأموال تشتغل بالاستغلال الزراعى والعمليات المتعلقة به من توزيع وتصدير بينما كان الباقى يشتغل بالخدمات اللازمة للمجتمع القائم على هامشه من نقل وإضاءة إلخ . . . وتوجه بذلك اقتصاد البلاد نحو التوسع فى الاستثمار الزراعى والاعتماد على الاستيراد فيما يتعلق بالمنتجات المصنوعة . نفس المرجع ص ١٨٢ .

وأهم من ذلك كله أن مزاحمة الأجانب للمصريين لم تقف عند هذا الحد بل تعدتها إلى صميم حياتهم الاقتصادية . خاصة وأن هذه الفترة شهدت حدثاً هاماً ونعنى به صدور الفرمانين العثمانيين عامى ١٨٦٧ ، ١٨٦٩ اللذين جعلا الأجانب مساوين للعثمانيين فى حقوق تملك العقارات والتصرف فيها فى جميع الممالك العثمانية ما عدا الحجاز — لظروفها وأوضاعها الدينية — تحت شرط خضوعها للقوانين العثمانية فيما يتعلق بالأملاك وما يفرض عليها من سائر التكاليف وعلى شرط أن للمحاكم العثمانية وحدها الاختصاص بالحكم فى المواد العقارية ( راجع أحمد قمحة ، نظام القضاء والإدارة ص ٥١ — ٥٢ ) . على أن ذلك إذا كان ينطبق على كل الدولة العثمانية — بما فيها مصر ذات الوضع الخاص — فإن محمد على قد أذن للأجانب =

فى ذلك أنه لم يهبط إلى البلاد مالاً سائلاً فحسب إنما جاء ومن خلفه أصحابه تحميهم قنصلياتهم فى مصر[(١)]. كما أنه جاء مزوداً بالخبرة وأساليب العلم الحديثة التى كانت تعوز المصريين . ومن ثم وقوفهم عاجزين — إلى حد كبير — إزاءه ، أو على الأقل فى الاستفادة من خبراته الأمر الذى ترك للأجانب المجال مفتوحاً وبغير مزاحمة[(٢)] .

وقبل كل هؤلاء وهؤلاء فهناك طبقة الفلاحين أو صغار الزراع الذين يشكلون السواد الأعظم من الشعب المصرى ، فحتى سنة ١٨٨٢ . وهو العام الذى كان تعداد المصريين فيه ٦,٨٠٦,٣٨١ شخص ، كانوا لا يكادون يعرفون غير الزراعة[(٣)].

ولقد ساءت حالة الفلاحين فى عهد إسماعيل بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهده بالراحة أو الرخاء اللذين كان يشعر بهما فى عهد سعيد . وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد ولم تكن مقصورة على المنافع العامة بل كانت تستخدم لإصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكام[(٤)]. وبذلك تركوا تحت وطأة الضرائب وجُبَاتها والموظفين وأهوائهم ، والأجانب

---

= بتملك الأراضى والعقارات فى مصر بل أكثر من ذلك أنه وخلفاءه أقطعوا الأجانب مساحات واسعة من الأطيان مجاناً . كما جرى العرف فى مصر — على عكس الدولة العثمانية — على أن تسوى جميع المنازعات الخاصة بالملكية العقارية بالطرق السياسية إلى أن آل هذا الحق إلى المحاكم القنصلية فى سنة ١٨٥٠ حيث استأثرت تلك المحاكم بنظر جميع المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات ومنها الرهن ونزع الملكية . فكانت أطيان القطر المصرى يسرى عليها ١٧ قانوناً أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية — مما أضر بالسلطة القومية الأهلية نظراً لتعدد المحاكم وتنوع القوانين. وعندما وضعت قوانين المحاكم المختلطة ونص فيها على أن تنظر هذه المحاكم فى الدعاوى العقارية احتج عالى باشا الصدر الأعظم وطلب أن تترك هذه المنازعات للمحاكم الشرعية . ولكن الدول رفضت الأخذ برأيه . راجع عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية صفحات ٢٧ — ٢٨ .

(١) وحيده ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢) ولا يعنى ذلك عدم وجود طبقة عمالية — أو عمال — خلال هذه الفترة ، فقد ظلت الطوائف تضم العمال وأصحاب الأعمال فقد كان نظامها يكفل انتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حداً معيناً من الكفاية والقدرة وفق تقاليد الطائفة . غير أن نشأة الحركة العمالية ارتبط بالمصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التى أقامتها رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية ، وهو المرفق الذى كان منذ نشأته حكومياً قحاً راجع رؤوف عباس الحركة العمالية فى مصر ، ص ٣٢ ، ٤٨ .

(٣) الرافعى المرجع السابق ، ص ٢٥ . ثم وحيده ، المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٤) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

ومطامعهم . وقد أدى ذلك كله إلى ظهور روح انهزامية بينهم عبرت عنها بعض الأمثال والإصطلاحات المتداولة آنذاك[١] .

ومهما يكن من أمر فإن الفلاح المصرى الذى يعيش بالأرض وفى الأرض يتمتع بالرغم من كل ذلك بالذكاء والمرح والغموض أحياناً[٢] .

هذا هو المجتمع المصرى الذى نشأ فيه سعد زغلول ، ولعل من الغريب أن نجد سعد زغلول يتنقل فى أطوار حياته المختلفة بين كل هذه الفئات والطبقات تقريباً فيما عدا الطبقة التى تشكل غالبية الشعب المصرى وقتذاك ونعنى بها طبقة الفلاحين فكيف كان ذلك ؟

نعلم أن سعد زغلول ولد لشيخ من مشايخ القرى ، كان يتملك ما يقرب من مائتى فدان . ولئن عاش سعد سنواته الأولى فى القرية ، إلا أنه لم يحياها كواحد من صميم الفلاحين المصريين ، حيث إنه لم يستقر بقريته طويلا فسرعان ماهجرها طلباً للعلم ، ثم ثانياً وهو الأهم أنه ابن لأسرة وإن لم تدخل فى عداد فئة كبار الملاك المصريين ، إلا أنها كانت كذلك تماماً بالنسبة للقرية التى تعيش فيها .

وعندما شب سعد زغلول والتحق بالأزهر وأمضى به بعض سنى حياته حمل لقب « شيخ » فصار بذلك واحداً من رجال الدين . كما أنه أصبح موظفاً بالحكومة المصرية وحمل لقب « أفندى» سواء خلال فترة اشتغاله بالوقائع المصرية مع الشيخ محمد عبده ، أو بعدها عندما عمل بالداخلية وبمديرية الجيزة . وارتقى سعد أبعد من ذلك عندما عمل مستشاراً بالقضاء الأهلى وحصل خلالها على لقب « بك » وحمل الكثير من الرتب وعلامات الشرف .

---

(١) Harris, M.: Egypt under the Egyptians, p. 232.

ويضيف المؤلف : « وقد عبرت عن ذلك كلمة ( معلهش ) التى لا يمكن القضاء عليها فى بضعة أعوام قليلة حيث إنها تمثل شكلا من أشكال الفشل . إذ أن الحضارة الحديثة وازدهارها يتوقفان كثيراً على روح ( إفعلها الآن ) وأنه لسوف تستغرق وقتاً طويلا من الشرق لكى يهضم ذلك » .

(٢) ويوضح المؤلف بأن هذا الغموض يبين—كما يبدو من التعبير الذى يستخدمه فى الدلالة على التعجل : ( مستعجل ليه يا ابن سبعة أشهر ) — Ibid, p. 143 .

وخلال الفترة التى اشتغل فيها سعد قاضياً ، دفعته عدة عوامل مختلفة لأن يصاهر الطبقة الأرستقراطية التركية كان أبرزها وأهمها على الإطلاق علاقاته الواسعة من خلال الأندية والصالونات التى اختلف إليها والتقى فيها بالكثيرين ممن ترددوا عليها بين مصريين وأتراك وأجانب — وبخاصة من الإنجليز . ولئن حاول بعض الكتاب أن ينفى صلة هذه الزيجة بتلك الصالونات وأصحابها[١] ، أو يردها بعضهم إلى أحد أصدقاء سعد زغلول المقربين إليه[٢]، إلا أننا نرى أن سعداً لم يكن فى سن يتطلب انتظار المشورة أو الوساطة . حيث إنه تزوج وعمره يقترب من السابعة والثلاثين . ولم يكن عمر زوجته آنذاك يكمل العشرين ربيعاً[٣] وبذلك دخل سعد — بمحض اختياره — فى صفوف الطبقة الأرستقراطية بهذا الزواج ، سواء أصار هو من المستتركين ؛ أم أن الأسرة التى صاهرها قد تمصرت ، حيث كان قد سبقه إلى الإصهار بها أحد المصريين الآخرين[٤] .

على أن ظاهرة مصاهرة أعيان المصريين للطبقة التركية — وهو ما بدأ فى نطاق ضيق — قد اتسعت فى ظل الاحتلال نتيجة للتغييرات التى طرأت على

---

(١) العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، صفحات ٥٢٧ — ٥٢٩ .

(٢) ماهر فهمى ، قاسم أمين ، ص ٦٨ . ويعنى بذلك الصديق قاسم أمين كما يقول العقاد بذلك أيضاً بناء على ما سمعه من سعد زغلول نفسه راجع العقاد ، نفس المرجع ، ص ٥٢٩ .

(٣) حيث إنها من مواليد ١٦ يونية سنة ١٨٧٦ . راجع Vidal, F.G.: Safia Zagloul, p. 15 كما يذكر سعد فى مذكراته ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩١٣ « أن هذا اليوم ١٦ يونية — ولادة قرينتى وقد أهديتها بفاز قيمته عشرة جنيهات » وكان ذلك فى عام ١٩٢٥ .

(٤) وقد أدلى لى بذلك سيادة الدكتور محمد بهى الدين بركات فى مقابلتى الرابعة معه بتاريخ أول يونيه ١٩٦٨ . رداً على سؤال وجهته له وهو : كيف تم زواج سعد باشا من السيدة صفية كريمة مصطفى باشا فهمى ؟ ومن الذى ساعده على ذلك ؟ وأضاف سيادته : « ولقد كان عديلاه اللذان سبقاه إلى مصاهرة مصطفى فهمى باشا هما الدكتور محمود صدقى — الذى حصل على لقب باشا فيما بعد وكذلك إسماعيل سرهنك — الذى حصل على لقب فريق فيما بعد — مما يدل على إمكان هذه المصاهرة » . كما أنه أضاف : « وربما كان للأميره نازلى فاضل أو لغيرها دخل فى تلك المصاهرة لأنه — كما تعلمون — فى ذلك الوقت بل بعده بعشرين أو ثلاثين عاماً كانت الزيجات تعقد من غير أن يكون لأحد العروسين معرفة بالآخر » . وإن كان سيادته قد أوضح « بأن سعداً قد حاز مركزاً عالياً جداً بين المحامين وامتاز بصدقه وأمانته وأنه اختير مساعد مستشار فى محكمة الاستئناف لتوفر هذه الصفات فيه » .

أحوال المجتمع المصرى ، والتى كان أبرزها مزاحمة هؤلاء الأعيان المصريين للأتراك بثرائهم وثقافتهم وبما نالوا من مناصب فى الدولة ، الأمر الذى حدا بهذه الطبقة التركية إلى أن تجدد من دمائها بإصهارها إلى هذه العناصر الصاعدة فى المجتمع وخاصة بعد أن فقدت الكثير من عنجهيتها وأسباب وجاهتها [١].

وبعد ذلك يمر سعد بطور آخر من أطوار حياته الاجتماعية ، عندما يدخل فى عداد الهيئة الحاكمة باستدعائه لتولى النظارة فى نهاية ١٩٠٦ ، وذلك أمر طبيعى جداً ، فقد أصبح سعد زغلول من بين أفراد تلك الطبقة التى كادت تنحصر فيها وحدها المناصب العالية فى الدولة لفترة طويلة .

وإذا كان كرومر حقيقة قد قصد من وراء اختيار سعد لتولى مسند النظارة — باعتباره أحد أبناء المصريين — أن يدحض ادعاءات مصطفى كامل الخاصة بعزوف الإنجليز عن إشراك المصريين فى حكم بلادهم [٢]. إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن كرومر لم يبتعد كثيراً فى اختياره هذا ، ولم يخرج فيه خروجاً غير مألوف على ماجرت به العادة وقتذاك . وهذا يفسر لنا أيضاً السر من وراء ارتياح كل الطبقات المصرية على تباينها لتعيين سعد زغلول ناظر للمعارف .

ولكى نقترب من الحقيقية ينبغى أن ندرك أن سعداً قد ورث عن أبيه — بناحية إبيانة — ما يقرب من العشرين فداناً [٣] ويبدو أنه قد أضاف إلى هذا الميراث ملكاً مجدداً بهذه الناحية يقرب من أربعين فداناً أخرى . يرجح أنه اشتراها أثناء اشتغاله بالمحاماة ، وتنازل عنها جميعاً — فيما بعد — لأحد أفراد أسرته رغبة منه فى ترقية أحواله [٤].

---

(١) حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، صفحات ٤٢ ، ٤٤ وإن كان يرى أن ظاهرة التصاهر هذه ظاهرة طبيعية لا شذوذ فيها يقتضيها التقارب الطبقى بين وجهاء الأمة وأعيانها من الذوات والترك . فضلا عن أن المرأة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التمدين ما بلغته المرأة التركية .

(٢) Alexander, J.: The Truth about Egypt, p. 54.

(٣) أسوة بميراث أخيه أحمد فتحى زغلول ، كما يتضح ذلك من ملف خدمة الأخير المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت أرقام ٢٥٦٨٧ / ١١٠٥ / ٢ / ٥٤ .

(٤) وكان ذلك الشخص الذى تنازل له سعد عن هذه الأراضى هو عبد الله زغلول ابن أحد إخوة سعد من أبيه . انظر . الجزيرى ، سعد زغلول ص ٣٣ . ثم العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ٥٣٥ .

كما أن سعداً يشترى فى العاشر من أبريل عام ١٩٠٣ ضيعة بناحية قرطسا — مركز دمنهور من أعمال مديرية البحيرة — تبلغ مساحتها مائة وثمانية وستين فداناً وأربعة قراريط وسهمين ، باعتبار ثمن الفدان الواحد مبلغ ثلاثة وخمسين جنيهاً مصرياً وخمسة وعشرين قرشاً دفع فيها جميعاً مبلغ ثمانية آلاف وتسعمائة جنيه واثنين وأربعين قرش صاغ (١) .

ويبدو أنه قد اشترى أيضاً فيما يقارب هذا التاريخ (٢) ، ضيعة أخرى بجهة قريتى دسونس ومطوبس (٣) — من أعمال مديرية البحيرة وقتذاك —

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٧ ، صفحات ١٤١٨ — ١٤١٩ ويضيف سعد : « اشتريتها من غير مواشى ولا آلات زراعة سوى الوابور المركب عليها والقرية التى فيها ، وكان فيها نحو السبعين فداناً مهيأة لزراعة القطن وقد تعهدت بدفع المال — أى الضريبة السنوية المقررة على الأرض للحكومة — عن السنة كلها فى نظير الخدمة التى بها واستلمتها فى اليوم التالى . وقد تحرر عقد ابتدائى اشترط فيه توقيع المبايعة بعد شهور وسلمت فى تاريخه ألف جنيه أفرنكى بتحويل من حضرة مصطفى بك الباجورى — وكان وكيل أعمال سعد — على البنك واشترط فى هذا العقد أنه إذا حصل من جهتى تأخر فى تحرير العقد — يقصد العقد النهائى الرسمى — ودفع الثمن بعد شهر من تاريخ ١٠ أفريل سنة ١٩٠٣ أكون ملزماً بفوائد عن مبلغ الثمن باعتبار خمسة فى المائة » . وقد تم تحرير العقد النهائى الرسمى فى أواخر يونيه من نفس العام . ولعله قد يبدو غريباً أن أحمد فتحى زغلول — شقيق سعد — يشترى هو الآخر فى الثالث من مارس عام ١٩٠٢ ضيعة واسعة كما ورد بالإقرار الذى قدمه على نفسه إلى نظارة الحقانية . حيث إنه كان يعمل وقتذاك رئيساً لمحكمة مصر وهذا نصه : « حقانية ناظرى عطوفتلو أفندى حضرتلرى . أتشرف بإحاطة علم النظارة أننى اشتريت مائة وثلاثة وتسعين فداناً وكسوراً بناحية محلة أبو على الغربية التابعة لمركز دسوق بمديرية الغربية — وقتذاك وتتبع كفر الشيخ حالياً — وهى مرهونة للبنك العقارى المصرى » . وقد ذكر على هذا الإقرار ما يلى : « قبل اليوم بعت هذه الأطيان وليس لى منها الآن ولا فدان . توقيع أحمد فتحى فى ٢٥ / ٥ / ١٩٠٧ » .

كما أن فتحى كان يمتلك إلى جانب ذلك ميراثه عن والده وقدره عشرون فداناً إلى جانب « مائة فدان بور بأراضى الصالحية مديرية الشرقية بالقرب من بور سعيد وحصة فى مبانى ومنازل وأراضى فضاء بناحية إيبانة » . راجع ملف خدمة أحمد فتحى زغلول .

(٢) الجزيرى ، سعد زغلول ، ص ٣٣ ، ثم العقاد ، المرجع السابق ، ص ٥٣٥ . كما أكد لى ذلك الدكتور محمد بهى الدين بركات أثناء مقابلتى الرابعة مع سيادته فى ١ / ٦ / ١٩٦٨ . وإن كان قد أوضح بأن عملية شراء هاتين العزبتين قد تم قبل زواج سعد ، على خلاف ما تبين لنا من مذكرات سعد زغلول . وربما كان شراء هذه الضيعة الأخيرة قد تم قبل الزواج .

(٣) وهى قرية دسونس أم دينار مركز دمنهور مديرية البحيرة . وقرية مطوبس مركز فوة بمديرية البحيرة وقتذاك أيضاً .

وتبلغ مساحتها حوالى مائة وسبعين فداناً[١] ، كما أن سعداً يتملك — عن طريق الشراء أيضاً — قطعة أرض فضاء بجهة عين شمس تبلغ مساحتها فداناً واحداً[٢] نرجح أنه اشتراها فى نهاية القرن التاسع عشر عندما قرر الشيخ محمد عبده أن يتخذ من عين شمس مستقراً له ومقاماً . وذلك حتى يبنى سعد لنفسه عليها بيتاً ليكون بجوار أستاذه ، وإن كان ذلك لم يتحقق نتيجة لزواج سعد من ابنة مصطفى فهمى واستقراره بحى الإنشاء فى قلب القاهرة حيث تتمركز الطبقة التركية .

وبذلك يبلغ مجموع ماتملكه سعد زغلول من ثروة عقارية مايقرب من الأربعمائة فدان[٣]. استطاع بنفسه أن يقتنيها جميعاً فيما عدا مانا له بالميراث عن والده وهو قليل. ولعله ليس من الغريب أن يقتنى سعد كل هذه الضياع فى فترات محدودة ومتقاربة والأهم من ذلك كله بعد زواجه من ابنة رئيس النظار . ويبلغ مجموع ما يدفعه فيها جميعاً ما قد يصل إلى الثمانية عشر ألف جنيه ؛ فإذا أضفنا إلى كل ذلك تكاليف بناء البيت الذى أقامه فى القاهرة فى مطلع عام ١٩٠٢ — والتى بلغت ما يربو على الأربعة آلاف جنيه[٤] — مضافاً إليها ماتكلفه عند قيامه بمفرده بتجديد بناء المنزل الذى ولد فيه فى إبيانة وتزيينه وزخرفته فى عام ١٩٠٤[٥]، يدعونا كل ذلك إلى الشك فى أن سعداً قد دفع من ماله الخاص مهما قيل عن مكاسبه خلال فترة اشتغاله بالمحاماة — كل هذه الأموال ، كما يدعونا إلى الاعتقاد بأن زواجه قد أتى له بشيء من الثراء إلى جانب ماوفره له من الجاه وغير ذلك[٦].

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٤٢ .

(٢) نفس المكان .

(٣) وبيانها ٢٠ فداناً ميراث ، ٤٠ فداناً بإبيانة ملك مجدد + ١٦٨ فدانا اشتراها بقرطسا + ١٧٠ فداناً فى دسونس + ١ فداناً بجهة عين شمس .

(٤) انظر الفصل الأول .

(٥) الجزيرى ، سعد زغلول ، ص ٣٣ . وتبلغ جملة هذه الأموال ما يقرب من ٢٥ ألف جنيه .

(٦) ولقد أصاب سعد من وراء وفاة صهره مصطفى فهمى فى سبتمبر عام ١٩١٤ ميراثاً لا بأس به حيث إنه كتب فى مذكراته كراس ٢٨ ، ص ١٤٨٦ يقول : « خلف — أى مصطفى فهمى — ثلاث كريمات وأوقف عليهن أطيانه وقدرها ستمائة وثمانية وأربعون فداناً تقريباً بناحية مسجد وصيف — وهى تابعة لمركز زفتى بمديرية الغربية — بمشتملاتها . وترك من النقود فى البنك الأهلى مبلغ ثمانية آلاف جنيه وستمائة تقريباً وترك فى الأطيان ما يقرب من ألف إردب=

على أية حال فإن سعداً بامتلاكه كل هذه الأراضى ، وبمصاهرته للطبقة الأرستقراطية وبارتقائه مسند النظارة يكاد أن ينفصل إلى حد كبير عن الطبقة التى نشأ فيها ، كما يمكن أن يصبح شكلا وموضوعاً عضواً بارزاً من أعضاء هذه الطبقة الأرستقراطية ، يؤيد ذلك سلوك سعد وتصرفاته وعلاقاته الاجتماعية — وهذا هو موضوع بحثنا — كما أنه بانتمائه لهذه الطبقة أخيراً ، قد وصل إليها وهو يحمل فى وجدانه أحاسيس وخبرات الطبقات والفئات الأخرى التى تقلب فيها شطراً من حياته، الأمر الذى يمكنه من أن يقف مع أى منها أو عليها لو أراد ذلك . وهذا يتضح من خلال كتابات سعد فى مذكراته عندما كتب يحلل طبقات الشعب وفئاته المختلفة فى نهاية عام ١٩٠٨ ، حيث إنه يصف الفلاحين بقوله :

« والمزارعون أبعد الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ولاتثور لهم ثائرة إلا إذا مست الجهة الضعيفة فيهم وهى الجهة الاعتقادية فهم منصرفون عن كل عمل عام إلا إذا وسوس وسواس فى صدورهم بالدين وأحكامه . وذوو الوجاهة والنفوذ فيهم — ويعنى بهم كبار الملاك والأعيان — يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فى العامة ، فإذا آنسوا من الاشتغال بها ضرراً بما يبتغون من سلطة وجاه انصرفوا عنها وتبرءوا منها» (١)

كما يتحدث عن الموظفين فيقول : « والموظفون لم يبحثوا عن الوظائف ولاالترقى فيها لكى يفيدوا الأمة بأعمالهم فيها ويستفيدوا هم منها بسطة فى المال وفى الجاه «

= قمح . وكان ابتدأ جنى القطن قبل وفاته بعشرة أيام تقريباً. والعزم حصر جميع ماترك وتقسيمه على جميع الورثة من كريمات وأخوات من غير غبن ولا عذر ولا تساهل » . ويوضح سعد فى ص ١٤٨٧ المشتملات التى أشار اليها وبيانها « ثم كلمته — وهو محمود صدقى عديل سعد وكان قد حدث خلاف بين الورثة — فى عدم اشتمال الوقفية على المواشى وفهمت منه أنها تبلغ على اختلاف أنواعها مائة رأس وتساوى من الثمن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وأن فى القرية الآن خمسمائة إردب قمح تقريباً . وقد كان بيع مثل هذا المقدار . وفيها نحو ربعمائة إردب فول دميس » هذا عدا قصره الذى تركه فى الجيزة . وقد عبر سعد زغلول فى مذكراته عن رغبته وتطلعه إلى ميراث زوجته ونصيبها من تركة أبيها قبل وفاته بنحو عام يقول: « أول من يتمنى موت الغنى وارثه . فلا تكن غنياً وكن وارثاً ». راجع كراس٣ ، ص ١٥٦ . ثم انظر المرجع التالى حول فكرة ما أصاب سعد بزواجه من ثراء Young, G.: Egypt, p. 271 .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٤٠٠ ، وكان يكتب ذلك بمناسبة تصاعد مطلب الأمة فى الدستور والمجلس النيابى ، وتحليله للرأى العام بكل طبقاته .

بل لكي يستفيدوا الفوائد المادية فقط ، وَهمُّ الواحد منهم فى وظيفته أن يرضى ذمة رئيسه صاحب الكلمة النافذة ولو أغضب ربه وذمته . وقليل منهم من يعرض مصلحته الخاصة فى حق ينصره أو باطل يخذله ، وترى الواحد منهم وهو خال من الوظيفة يشخص العلة ويصف الدواء وينتقد على العاملين أعمالهم ، ويقبح كل عمل مخالف للعدل أو الذمة ، حتى يخيل لسامعه أنه إذا تولى الأحكام انصلحت الأحوال وصارت على أحسن نظام ، فإذا دخل فيها ، انعكست الآية ، وصار ذلك الحر فى القول رقيقاً فى العمل وذلك المستقل فى الفكر آلة صماء يحركها الرئيس كيف شاء ، وذلك الغيور على الحق فى مقدمة العاملين على إخفائه ، يسير على هذا النمط حتى إذا تغير رئيسه عليه ، ورأى المستقبل مظلماً فى عينيه ، عدل إلى حالته الأولى وأخذ يسخط على الزمان والمكان وانتظم فى سلك الأحرار »[١].

كما أنه يصف التجار بقوله : « والتجار لايشتغلون بالأمور العمومية إلا على مقدار ماتروج به بضاعتهم عند العامة ثم لايهمهم بعد ذلك شكل الحكومة إن كانت مقيدة أو مطلقة»[٢]. أما بالنسبة للعمال فيقول : « والصناع والفعلة لا يهتمون إلا بأعمالهم وقبض أجورها ولا يتحركون لعمل عام إلا إذا حركتهم عوامل الدين ، أورأوا فى الثورة ما يسهل عليهم سبل النهب والسلب»[٣].

ويجمل سعد كل ذلك بقوله : « وبالجملة فليس فى جميع هذه الطبقات قوة الاعتماد على النفس التى هى منبع الحياة للأمم فهى دائماً تشعر بالحاجة

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٩٩ .

(٢) نفس المكان . وكانت قد بدأت تتكون فى مصر منذ نهاية عصر إسماعيل وتحت الاحتلال طبقة من التجار والصناع وإن بدأت قليلة إلا أنها أخذت فى الازدياد والنمو شيئاً فشيئاً بحيث ما وافى عام ١٩٠٥ حتى كان عدد الشركات الصناعية التى توجد بمصر ١٥٥ شركة . كان من بينها ٧٠ شركة تكونت بعد عام ١٩٠٠ ومن هذه الشركات ٨٩ شركة ذات رأسمال يبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه توجد بمصر بقيمة اسمية فى شكل أسهم وسندات بمبلغ ٤٢,٧٠٣,٢٠٠ جنيه يوجد بمصر منها مبلغ ١١,٢٣٤,١٧٣ جنيه . ومن هذه أل ٨٩ شركة يوجد ثمانية بنوك ، وتسعة وعشرون مؤسسة مالية أوعقارية ، و ٣٨ مؤسسة صناعية وتجارية ، وثمانية للأشغال والسكك الحديدية ، وستة للملاحة وأعمال الرى . كما بلغ عدد الشركات فى يناير عام ١٩١٠ فى مصر ٢١٠ شركات منها ٢٥ بنكاً . وقد تم فى سنة ١٩١١ تصفية المؤسسة البريطانية العتيقة المسماة بنك مصر وشركاه . راجع : Cunningham, A.: To-Day in Egypt, pp. 170-171, .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٩ ، ص ٤٠٠ .

إلى الغير والاستعانة به ، ولاتحس من نفسها القدرة على الوصول إلى الغاية بعملها الذاتى ولأنها مكنت من الذل والاستعباد أجيالا عديدة فإنها تبحث دائماً عن سندها لدى الحاكم ، فإذا لم تجد منه سنداً لها ضعفت . وإن هى وجدته تقوت وسارت إلى الأمام »[1].

لقد سبق القول بأن سعداً أصبح بالفعل ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية كما يتضح من سلوكه وتصرفاته وعلاقاته الاجتماعية ولبيان ذلك نذكر أن سعداً لم ينقطع عن التردد على المجالس التى كانت تغشاها تلك الطبقة والتى كان من أشهرها آنذاك نادى محمد على[2]، بل إنه ذهب أبعد من ذلك عندما بدأ يمارس داخل هذا النادى من عوائد تلك الطبقة الشىء الكثير ، من أبرزها انغماسه فى القمار وحبه للموائد الخضراء .

وتفيض مذكرات سعد بالتفاصيل المسهبة التى تبين مدى سيطرة هذه الغواية عليه ومحاولاته الإقلاع عنها والتخلص منها[3]. ولقد ابتدأ سعد فى ممارسة هذه العادة عندما بدأ يتردد على ذلك النادى حيث إنه كتب يقول : « كنت أتردد بعد عودتى من أوربا على الكلوب — أى نادى محمد على — فملت إلى لعب الورق »[4]. ثم يضيف : « ويظهر أن هذا الميل كان بداية المرض فإنى لم أقدر بعد ذلك أن أمنع نفسى من التردد على النادى ومن اللعب وبعد أن كان بقليل أصبح بكثير من النقود وخسرت فيه مبلغاً طائلا »[5]. وقد بدأ ذلك حوالى عام ١٩٠١ فقد كتب فى أبريل عام ١٩١٣ : « كنت قبل ١٢ سنة أكره القمار وأحتقر المقامرين وأرى أن اللهو من سفه الأحلام واللاعبين من المجانين ، ثم رأيت نفسى لعبت وتهورت

---

(١) نفس المكان .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٣ ، صفحات ١١٦ — ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، كراس ٢٨ صفحات ١٤٨٢ ، ١٥٠٠ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٨ — ١٥٧٩ ، كراس ٢٩ ، ص ١٦٣٠ كراس ٣٠ ، صفحات ١٦٥١ — ١٦٥٢ ، وغيرها .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٥٤ ويقول هاريس فى مؤلفه « إنه أظهر نفسه كنهم جداً أثناء زياراته المتكررة إلى The Mitre at Hampton Court » .

راجع : Harris, M., Egypt under the Egyptians, p. 130.

(٥) المرجع السابق ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٩٠ .

فى اللعب وأتى على زمان لم أشتغل إلا به ، ولم أفتكر إلا فيه ، ولم أعمل إلا له ، ولم أعاشر إلا أهله حتى خسرت فيه صحة وقوة ومالا وثروة »[١]. ولم يكن سعد يلعب وحده ، بل إن زوجته كانت تشاركه أحياناً — وخاصة عندما يكونان معاً خارج مصر — فقد كتب أثناء زيارته لأوربا صيف عام ١٩٠٨ : « أفطر مع الست — أى زوجته — والباشا — أى مصطفى فهمى — وحسين — وهو ابن محمود صدقى عديل سعد — فى الساعة تسعة . وبعد أن نتمشى مع الباشا قليلا نعود إلى البيت لنلعب البوكر مع الست وحسين إلى الساعة واحده . . ثم نتعشى فى الساعة ثمانية وبعد ذلك نتمشى قليلا فى كثير من الأحيان ، ثم نعود لنلعب البوكر إلى الساعة ١١ — مساء — وقد انفعل كثيراً أثناء اللعب عند الخسارة . وصادف أن الزهر كان يعاكس وكان زهر حسين سعيد ، ولكن مع ذلك كسبت ، ولم أخسر . غير أن خسارتى كانت من طريقين طريقى وطريق الست »[٢].

ويتساءل سعد عن الأسباب التى دفعته للمقامرة فيقول : « أريد أن أعرف ما أريد حتى أتمكن من معالجة نفسى من هذا الداء هل أريد بسطة فى الرزق ؟ إنه يقبضه فى الكثير الغالب . هل أريد سعة من الجاه ؟ إنه يضيقه بما يحط من القدر فى نفوس الناس . هل أريد تناسى آلام تتردد على النفس عند خلوها من الشغل وهو كثير؟ لا أشعر بهذه الآلام . ألا يكون هذا الخلو مؤلماً وطلب الخروج منه هو الذى يحبب اللعب للنفس ؟ ربما كان ذلك هو السبب . إن كان الأمر كذلك فلا يتعذر معالجته بمباشرة عمل من الأعمال »[٣]. ثم يقول فى موضع آخر : « وما كنت أجد عندما أفتش عن السبب الدافع لى إلا حب المال لا الميل إلى اللهو ، ولا محبة الاجتماع بإخوان . لأن اللاعبين لم يكونوا من إخوانى ، ولا ممن تميل نفسى إلى معاشرتهم والأنس بهم »[٤].

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، ص ١٢٩ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٢٤ ، صفحات ١٣٠٠ — ١٣٠١

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢٩ ، ص ١٦٣٠ وكان يكتب ذلك فى ٣١ ديسمبر عام ١٩١٦ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٩٠ ومن أهم هؤلاء الإخوان الأمير أحمد فؤاد ويوسف قطاوى باشا وعدلى يكن . ومحمود صديق وغيرهم .

يبدو لنا أن السبب الذى دفع سعداً إلى ذلك ، لم يكن الرغبة الحقيقية فى حب المال وجمعه أو طلب الجاه أو تناسى الآلام التى كان يعانيها فى فترات خلوه من العمل أو حتى مجرد اللهو البرىء وما إلى ذلك — كما يتضح من كتاباته — وإنما نعتقد أن السبب الذى كان من وراء ذلك يكمن فى أن سعداً أصبح بمركزه الاجتماعى ووضعه الاقتصادى ومصاهرته وثقافته ووظيفته فيما بعد ينتمى إلى طبقة جديدة . كان يدرك تماماً ومن أعماقه أنه لم ينشأ فيها أو يتشرب تقاليدها وعوائدها منذ نعومة أظفاره — ومن هنا تصريحه بأن اللاعبين لم يكونوا من إخوانه أو ممن تميل نفسه إلى معاشرتهم والائتناس بهم — فهو وإن كان قد بدأ يمارس بعض تصرفاتها وسلوكها إنما كان منساقاً إلى ذلك ومدفوعاً بحكم مجاراتها ومعايشتها . وينبغى ألا يفوتنا فى هذا الصدد مبلغ تأثير تربية سعد الدينية عليه أيضاً مما كان يجعله دائم الشعور بالخطأ والإحساس بالذنب . على أنه لا يمكننا أن نقرر حكماً كهذا من خلال هذا الموقف فحسب . الأمر الذى يدعونا إلى العودة لمناقشة ذلك تفصيلا بعد قليل .

ولقد تغلبت هذه الهواية على سعد إلى حد بعيد لدرجة أن يكتب : « وما كنت أصغى لنصائح زوجتى ولا أرق لتألمها من حالتى ولا أرعوى من نفسى »[1]. كما أن توباته المتعاقبة لم تفده كثيراً أو قليلا فى الإقلاع عنها بل إنه كان يجد فى تدوينها تبريراً يدفعه إلى الاستمرار فيها فقد كتب : « وقد يخيل لى أن كتابة هذه الخواطر وتسجيل تلك الواردات مما يساعد على الاستمرار فى ارتكاب هذا الإثم كأن النفس تجد فى هذه الاعترافات المكتوبة والاشمئزازات المرسومة فضيلة يكفيها الاتصاف بها عن الإقلاع عن نفس الرذيلة ، أو أن فى الاعترافات المذكورة كفارة عن الذنب المقترف والجريمة المرتكبة (ترجيحا)»[2]. وقد وصل به الندم إلى حد أنه كتب : « وإنى أوصى كل من يعيش بعدى ممن لهم شأن فى شأنى أنى إذا مت من غير أن أترك اللعب أن لا يحتفلوا بجنازتى ، ولا يحدوا على ، ولا يجلسوا لقبول تعزية ، ولا يدفنونى بين أهلى وأقاربى وأصهارى بل بعيداً عنهم وأن ينشروا على الناس

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٩٠ . وربما أن زوجته كانت تقف فى وجه التيار الذى اندفع فيه فقط .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٠ .

ما كتبته فى اللعب حتى يروا حالة من تمكنت من نفسه هذه الرذيلة . وبئس العاقبة »(١).

على أن الذى يعنينا من وراء ذلك أن نتقصى مبلغ الأثر الذى خلّفه اندفاع سعد فى هذا التيار على جوانب حياته الأخرى . ولعله قد وضح من خلال كتاباته السابقة طبيعة الأثر الذى أصاب حياة سعد الاقتصادية ، ويبين ذلك كذلك إذا ما عرفنا أن سعداً الذى كان حتى مطلع القرن العشرين يقتنى الضياع الواسعة ويبنى البيوت الضخمة يقع تحت طائلة ديون كثيرة مما دفعه فى الثالث من يناير عام ١٩١٠ إلى أن يبيع الضيعة التى كان قد اشتراها بناحية قرطسا بمديرية البحيرة — فى ١٠ أبريل ١٩٠٣ لقاء اثنى عشر ألف جنيه(٢).

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فقد ضاع معظم هذا المبلغ — بالإضافة إلى إيرادات سعد الأخرى من مرتب وإيجارات أطيان —(٣) فى مدى عامين ، وأصبح

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٥٧٨ ومن نماذج توبات سعد مثلا : « أحمد الله على النجاة من خطر الطمع وأشكره على لطف ما صنع وأتوب إليه من مخالفة أوامره ونواهيه ، وأستغفره من ظاهر الذنب وخافيه ، وأسأله تعالى أن يوفقنى إلى اكتساب رضائه ويقينى شر أعدائه ، ويثبتنى على الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم بفهم سر وجوده ، وغمرهم بأمانة وجوده . إنه على ما يشاء قدير . اللهم إنى تبت إليك ورجعت إليك وندمت على ما فعلت وعزمت على أن لا أعود أبداً ، فهبنى من لدنك مدداً أستعين به على محاربة الشهوة ومغالبة الهوى وترك الطمع إنك أنت السميع وبالإجابة جدير » . كراس ٢٨ ، ص ١٤٨٢ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٤ ، ص ٧٥٣ . وقد باعها لرجل من أهالى دمنهور ويدعى أحمد غزال . ولئن كان سعد يكتب أن الذى دفعه إلى بيعها أمران أولهما أنه لا يقدر على فلاحتها والانتفاع بها . ثم إنه عزم على التخلص من وظيفته وكان قد استلم من المبلغ ستة آلاف جنيه وقسط الباقى على ثلاث سنوات بواقع ألفين جنيه كل عام تسدد فى ١١ يناير كل سنة . إلا أن سعداً يكتب فى موضع آخر : « ثم بعت هذه الأطيان — وهى ضيعة قرطسا — فى سنة ١٩١٠ وذهب كل ثمنها أدراج الرياح فلم أستفد منه فائدة . والله معوض الخسائر وجابر الكسائر » راجع كراس ٢٧ ، ص ١٤١٩ كما أن سعداً باع الضيعة الأخرى التى كان قد اشتراها بجهة دسونس ومطوبس فى ديسمبر عام ١٩١٨ بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه اشترى بها أسهماً لحساب زوجته . وهى التى تولى الإنفاق منها فى أثناء فترات نفيه فيما بعد وفى أثناء فترة وجوده بأوربا عند عرض القضية المصرية على مؤتمر السلام بباريس . راجع كراس ٣٤ ، ص ١٨٩٦ .

(٣) وتبلغ تلك الإيرادات كالآتى ٣٠٠٠ جنيه راتبه السنوى كناظر من النظار . ثم ١٥٠٠ جنيه إيجارات بقية أطيانه . راجع كراس ٢٦ ، ص ١٣٨٦ .

سعد مديناً فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩١٢ — أى قبيل استقالته من نظارة الحقانية بأيام — بمبلغ ٥٦٥٠ جنيه[1]. وبذلك بدد سعد الكثير من ممتلكاته، مما أدى به إلى أن يتشبث بمنصب النظارة إلى حد بعيد طوال فترة اشتغاله بها وحتى فى أواخر أيامها عندما أحس بأن النية صارت مبيتة لإبعاده عنها . وهو فى مسلكه هذا لم يستمع إلى النصائح العديدة التى طالما وجهها إليه مصطفى كامل وغيره : بضرورة التخلى عن هذه الوظيفة ليكشف لمواطنيه حقائق السياسة الاحتلالية الإنجليزية .

ونستطيع أن نتبين ذلك مما كتبه سعد نفسه فى ٢٥ مارس عام ١٩١٢ : « أصبحت منقبض الصدر ضائق الذرع ، ولم أنم ليلى بل بت طوله تساورنى الهموم والأحزان ، وأتنفس الصعداء على ما فرط منى من اللعب وضياع الأموال التى جمعتها بكد العمل وعرق الجبين وصيرورتى فى حالة سيئة . ولقد كان يجب على خصوصاً فى هذه الأيام التى تزعزع فيها مركزى أن أكف عنه حفظاً للبقية الباقية منه ، واتقاء أن أصير على ما أنا فيه من الضيق الشديد ، لأنى صرت مديناً »[2].

كما أن ذلك كان من وراء التهافت المسرف لسعد على كتشنر ، وسعيه لديه بنفسه أو عن طريق صهره مصطفى فهمى أو المقربين الآخرين لكى يوفر له عملا يرتزق منه دون ما نظر إلى طبيعة هذا العمل ونوعه سواء فى شركة القنال أو رئاسة مجلس الشورى أو رئاسة إحدى المحاكم أو النظارة أو غيرها .

وهو الذى يفسر كذلك محاولات سعد لإصلاح ذات البين مع الخديو حتى يخرج من هذه الأزمة المالية الخانقة التى أوقع نفسه فيها ، وقد عبر سعد عن ذلك : « والذى يحملنى على ذلك هو ما أتوقعه من عدم إمكان الاستمرار على أن أعيش كما

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٨٧ وبيان ذلك المبلغ كالآتى ٣١٠٠ ج ديون للبنك الألمانى الشرقى ، ٢٠٠٠ جنيه ديون لبنك روما ، ثم مبلغ ٢٥٠ ج لنادى محمد على ، ٢٠٠ ج للتجار ، ١٠٠ ج لترزى وبائع أقمشة فى باريس .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٦، ص ١٣٨٧. كما أنه كتب فى موضع آخر: « ولقد كنت قبل أن أعقد النية على الاستعفاء مضطرب الفكر جداً، وأن همى الدين الذى على فقد تعاسر البنك الألمانى الشرقى فى معاملتى وقلق على دينه عندى البالغ قدره حوالى الثلاثة آلاف جنيه وطلب منى كفالة فعظم على الأمر واشتد . ولكن أدركتنى همة بعض الأقارب . فدفع هذا المبلغ وحينئذ أحسست براحة وانشراح . ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات فاحتقرتها جميعاً . . . » راجع كراس ١٩ ص ٩٥٥ .

عشت لغاية الآن – ١٩ سبتمبر عام ١٩١٣ – نظراً لقلة الإيراد وكثرة المصاريف . ثم إنى أرى أن الناس قد انفضوا من حولى . . . لهذه الأسباب كنت أفتكر كثيراً فى أن أسعى للخروج من هذه الحالة إما باستعطاف كتشنر أو باسترضاء الخديو »[١].

ومن بين العادات الأخرى التى تكسبها سعد زغلول فى حياته الجديدة اعتياده السفر إلى أوروبا لقضاء فترة الصيف بها . فقد واظب على ذلك سنوياً وخاصة بعد زواجه فى عام ١٨٩٦ ؛ حقيقة أنه قد سبق له السفر إلى أوروبا وكان ذلك لأول مرة فى صيف عام ١٨٩١ غير أنها لم تتكرر – على ما نعلم – إلا فى عام ١٨٩٥ عندما ذهب للالتحاق بالجامعة لدراسة القانون – والتى طوّف من خلالها على لندن وغيرها[٢] – ثم فى العام التالى ١٨٩٦ وذلك « لتمضيه أول امتحان فى الحقوق »[٣] ومن ثم أصبحت عادة سنوية حرص على تأديتها بصفة منتظمة حتى بعد استقالته من النظارة ، وفى الوقت الذى ساءت فيه أحواله المالية حيث إنه خصص لسفريته صيف عام ١٩١٢ مبلغ أربعمائة جنيه بالرغم من تراكم الديون عليه[٤].

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٣ ، صفحات ١٤١ – ١٤٢ وذلك على الرغم من معرفة سعد مبلغ ضرر كل من كتشنر والخديو . وقد كتب : « ولقد وازنت بين الخديوى وكتشنر . فرأيت أن فى القرب من كل ضرراً . ولكن ضرر الثانى أكبر . لأن الخديو إنما يهمه أن ينتفع وما عليه انتفع غيره أو تضرر . وقد لا يؤثر انتفاعه فى المصلحة العامة تأثيراً مهما ، باقى الأثر . فإنه يجب أن يكسب من كل شىء . ولكن ما يكسب من هذا الطريق ليس إلا محدوداً ، ومحدوداً ضرره . ولكن كتشنر يعمل على إذلال الأمة بأسرها بما يضع من القوانين الهاضمة للحقوق » . ورغماً عن ذلك فإن سعيه لم يتوقف لدى كل من الطرفين .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٦ ، ص ١٩٩٠ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢٩ ، ص ١٥٩٥ . واقتصرت هذه الزيارة على فرنسا .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٨٧ . حيث أن سعداً حسب جملة المبالغ المطلوبة منه فكانت ٦٥٥٠ ج وبيانها كالآتى : ديونه التى سبقت الإشارة إليها وتبلغ ٥٦٥٠ ج . ثم ٥٠٠ ج تكملة مصروفات البيت من شهر أبريل حتى شهر ديسمبر عام ١٩١٢ ، ثم ٤٠٠ ج مصاريف السفر . كما حسب سعد جملة إيراداته خلال نفس الفترة فأوضح بأنها تبلغ ١٥٠٠ ج إيجار أطيان – وإن كان أشار بأنها لاتصل فعلا لهذا المبلغ وقد تصل إلى ١٢٠٠ ج – ثم ١٩٥٠ ج قيمة القسط الأخير المتبقى له طرف أحمد غزال مشترى أرضه . ثم ٨٠٠ ج معاشه السنوى أى أنها تبلغ فعلا ٣٩٥٠ ج فى ذلك العام . ومعنى ذلك أنه يحتاج إلى مبلغ ٢٦٠٠ جنيه وكما يكتب=

كل ذلك لأن الكثيرين من أثرياء المصريين ووجهائهم ؛ اعتادوا قضاء الصيف خارج مصر فى مصايف أوربا المشهورة مثل فيشى وكارلسباد وغيرهما من الأماكن الأخرى[1] الأمر الذى دعا كاتباً إنجليزياً إلى أن يكتب : « بأن غياب الروح العامة والإخلاص فى النهوض بالأمور التى تتعلق بترقية أحوال الشعب ، أمر يدعو للرثاء ، فخلال الصيف تخلو البلد من كل القادرين على مغادرتها » كما يضيف : « فالرجال الأغنياء الذين يملكون الوسائل يفضلون أن يقضوا أوقاتهم فى الثرثرة ولياليهم فى حبك المؤامرات »[2].

ولعل اكتساب سعد زغلول لهواية اللعب وحب الموائد الخضراء جاءت من وراء تردده السنوى على أوربا أو على الأقل هو الذى شجع فيه هذا الميل ، والذى وجد له متنفساً فى نادى محمد على . فقد كتب أثناء زيارته لأوربا صيف عام ١٩٠٩ يقول: « وأنا الآن هادئ المزاج ... ولكن أشعر ببعض الحرج لوجود بعض المصريين هنا بينما أنا لا أريد أن أفعل أى شىء يكون قابلا للوم »[3].

كما أن ذلك التردد كان من وراء اكتساب سعد لعادات أخرى من بينها تعلم البردج ، والتى شرع فى تعلمها أثناء وجوده على السفينة التى أقلته عند سفره من مصر إلى أوربا صيف ١٩٠٨ برفقة زوجته ، فقد كتب : « رأيت أربعة يلعبون البردش ، فحدثتنى نفسى بتعلمه ، وقد كنت صحبت معى كتاباً فيه فتناولته ، وأخذت أطالع فيه . ثم حضرت اللعب مرة »[4].

---

= سعد : « وهو ما يلزمنى للصرف منه حتى أعيش تقريباً مثل ما أنا عايش » ، ويضيف : « أصبحت فى هم المال وهم المنصب وأصبحت لا ( أفكر فى خروجى ) — وهى ناقصة فى النص لتمزق الورقة. ونعتقد أنها كذلك — ولكن فى تنظيم معاشى » . راجع نفس الكراس ص ١٣٨٦ .

(١) Harris, M.; Egypt under the Egyptians, p. 113.

(٢) Cunningham, A.; To-Day in Egypt, p. 215.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ، ص ٦٣٥ وقد كتب ذلك باللغة الفرنسية وهذا هو النص الفرنسى : " . . Je me trouve tranquil plus de dix mois, plus de Soucis pour l'Avenir. Mais Je me suis un peu gêné de la présence de quelques Egyptiens ici, Alors que je me fais je n'ai l'intention de faire n'importé quel acte qui puisse être reproche".

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٣٠٩ .

وربما قد لا يكون غريباً : إذا علمنا أن سعداً لم يصطحب معه فى سفرياته المتكررة أحداً من أعضاء عائلته بل كان يسافر دائماً برفقة أصهاره وأقارب زوجته، وإنما الغريب فى الأمر أن سعداً كان يضيق عندما يقابله شقيقه أحمد فتحى بالخارج فقد كتب : « وما من مرة اجتمعت به، إلا تأسفت عقب الاجتماع على رؤيته »[١]، وربما يفسر البعض ذلك بطبيعة علاقة سعد بأخيه ، والتى غالباً ما كانت غير ودية ، خاصة بعد أن وشى به أخوه لدى الخديو[٢] . إلا أنه يبدو غير ذلك ، عندما نعلم أن ذلك كان موقف سعد من معظم المصريين الذين كان يقابلهم بالخارج وقتذاك فقد كتب: « وقد توارد كثير من أهل مصر اليوم وغيرهم —كان ذلك يوم ٨ يوليو ١٩٠٨ — وكان ذلك من أسباب مضايقتنا لأن رؤية الواحد منهم كانت تؤلمنى وتبعث فى نفسى هموماً وإرهاقاً »[٣] بل إنه كان يتكدر لمجرد « ذكر مصر وأخبارها » وذلك على خلاف ما كان عليه حاله سابقاً كما يصرح بذلك : «كنت إذا تغربت أتلهف على مصرى أراه ، وأجد من نفسى ائتناساً به وانعطافاً نحوه حتى فرحت مرة بلقيا بعض الأعراب فى جنينة الميدان فى « جاريبه »، ولم يمنعنى احتفائى بهم للمظهر الذي كانوا فيه ، على القرب منهم والائتناس بهم، وحدث أن كنت مرة فى جنيف ١٨٩٥ وسمعت أن زكى بك أحمد بمجلس النظار هناك فرغماً عما كان بيننا من الفراق رحت إليه وزرته . كل ذلك تبدل الآن ، وصرت أشعر بنوع من الألم كلما وقع بصرى على مصرى ، وأثقل شىء على أنه يزورنى فلا أرد الزيارة له إلا مكرها . ولم يكن هذا الحال مقصوراً على الأشخاص، بل الخطابات كانت تؤلمنى ألماً خاصاً لا أقدر أن أعبر عنه »[٤].

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٢٩١.

(٢) انظر الفصل الثانى : تكوين سعد السياسى .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٢٩٩.

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ، ص ١٢٩٨. وإن كان سعد يبرر أسباب ذلك بأن كل هذه الأشياء : «كانت تحدث فى نفسى ذكرى السيئات التى لاقيتها من الذين كنت أنتظر منهم أن يقدروها حق قدرها » . كما أنه يكتب فى موضوع آخر بتاريخ ١٥ /٧/ ١٩٠٩ ما ترجمته : « ولا أستطيع أن أفسر سبب الاشمئزاز الذى أشعر به عند ما أقابل مواطنى. هل هو سبب التأثير السيئ الذى خلفه عندى نقد بعض الجرائد المعادية والسيئة النية ، أو لأنى أتذكر العبء الثقيل الذى كنت أتأوه من حمله فى بلدى . » راجع كراس ١٣، ص ٦٣٥ ويعنى=

أى أن سعد زغلول الذى كان يفرح لمجرد مقابلة مصرى — أو عربى — مهما كان مظهره ، خلال زياراته الأولى لأوربا — أثناء دراسته — أصبح الآن يضيق بكل مصرى مهما كان من أمره ، لأن زياراته الأخيرة هذه كانت بغرض المتعة واللهو ، فلا يريد أن يعكر صفوها عليه أى إنسان حتى ولو كان من أصدقائه أو أقرب الناس إليه .

حقيقة أن سعداً كان ينتهز فرصة وجوده بالخارج ليعرض نفسه على كبار الأطباء هناك أو للقيام بإجراء بعض الفحوص الطبية [١] حيث إنه كان قد أصيب بمرض السكر فى السنوات الأولى من القرن العشرين [٢] ، كما سبق أن أصيب بمرض الربو وهو فى القضاء [٣] — الأمر الذى دعاه إلى الإقلاع عن عادة التدخين [٤] — إلا أن ذلك لم يكن ليمنعه عن مزاولة هواياته السابقة . كما أنه كان يسمح لنفسه بأن يدلك — ربما لظروفه الصحية — فقد كتب فى ١٦ يوليو عام ١٩٠٩ ما ترجمته : « حضر المدلك فى الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة ودلكنى جيداً لمدة خمس وعشرين دقيقة ، وهو الحد الأقصى المقرر لتدليكى اليومى » [٥].

---

سعد بذلك هجوم مواطنيه عليه وخاصة صحف الحزب الوطنى لسلوكه وأعماله أثناء نظارته للمعارف . ونعتقد أن مبعث هموم سعد وأحزانه أنه كان يعتقد أن مواطنيه سوف يظلون ينظرون إليه النظرة التى قابلوه بها عند توليه النظارة . الأمر الذى لم يحدث مطلقا وما كان يمكن حدوثه لتغير سلوك سعد العام والخاص فى كل من هاتين المرحلتين .

( ١ ) نفس المرجع ، صفحات ١٣٠١ ، ١٣٠٥ وغيرها .

( ٢ ) نفس المكان .

( ٣ ) العقاد ، سعد زغلول : سيرة وتحية ، ص ٥٤٠ .

( ٤ ) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٧٩ . وقد كان سعد يدخن بشراهة يتضح ذلك من كتابته : « كنت أتعاطاه — أى الدخان — بمقدار وافر على طريقة تجعل تأثيره شديداً وفعله قوياً بأن أبتلعه ابتلاعاً وأزج به فى مجارى التنفس زجاً . وكلما ملت إلى تركه رأيت من العادة مقاومة شديدة . وكنت أعزم الساعة على الترك ثلاثاً وتمر . حتى أتعاطاه بشوق أشد من الأول . وكان يخيل إلى إذا تركته أنى أسقط إلى هاوية وأهوى إلى مكان سحيق فلما جاء التنديد بشدة ضرره وحذرت بالموت أو تركه قمت فودعته بسيجارة ومن هذه الساعة لم أجد من نفسى أثراً سوى كراهته والنفور من رائحته » .

( ٥ ) المرجع السابق ، كراس ١٣ ، ص ٦٣٧ وكتب ذلك باللغة الفرنسية ونصها :
**"Le Masseur est venu à 6 et 45, Il m'a bien massé durant 25 menutes, la maxime que j'ai formulée aujourd'hui".**

وكان سعد أثناء وجوده بالخارج يزور الحوانيت ومحلات البيع ويقوم بشراء أشياء كثيرة قد لايحتاج إليها حيث كتب: « ويتفق لى فى كثير من الأحيان أن أزور الدكان لغرض شراء شيء واحد فأشترى أشياء كثيرة أعجبتنى وقد لا يكون من بينها ما أبحث عنه » ويضيف: « ودخلت مرة فى دكان ... وما كان قصدى إلا الفرجة فاشتريت منه بما زادت قيمته عن ألفى فرنك »[١]، ويعلل سعد ذلك بقوله: « ولا أدرى بماذا أعلل هذا الميل، أبالشره؟ ولكن لا أعهده فى غير ذلك. أم بحب الذات؟ ولكن مما لاشك فيه أنه راجع إلى ضعف النفس وسرعة انفعالها »[٢].

يضاف إلى ما تقدم أن سعد زغلول قد أصبح ممن تشغل بالهم الرتب والنياشين وعلامات الشرف، وممن يفكرون فى الحصول على مزيد منها فقد كتب فى يناير عام ١٩٠٨: « أصبحت يوم العيد — وهو عيد الأضحى الموافق ذو الحجة عام ١٣٢٥ هجرية — كما أمسيت مهموماً كسيف البال زائد البلبال، وقد لحظت زوجتى ذلك منى فانكمدت وقالت: "ما الذى أصابك؟" فأنكرت وتظاهرت بالسرور. ولكن القلب مشغول والفكر حائر. وفى الحقيقة أن علامات الشرف التى يعلقونها على صدورهم، والمزركشات التى يلبسونها، والمطهمات التى يركبونها، والعربات الفاخرة التى يتزاورون عليها. كل ذلك لايفعل فى نفسى شيئاً. وأحب الأشياء إلى أن أكون خالى البال، واثقاً بالاستقبال، ولا أكون فى هذه الحال »[٣].

وإذا كان يلوح للبعض — من خلال العبارة السابقة — أن سعداً ممن لا يحفلون بذلك، غير أنه يتضح لنا عكس ذلك مما كتبه سعد عقب ذلك مباشرة وبعد خروجه فى نفس اليوم إلى المعية لحضور التشريفات. فهناك عرف من صديقه حسين رشدى بأن الخديو أنعم عليه بالنيشان المجيدى الأول، فقد قال له رشدى: «قبلنى، أنعم مولانا عليك بالنيشان المجيدى الأول، فقلت: إنى أشكرك وهويت عليه فقبلته» علماً بأن هذا النيشان قد حصل سعد عليه بفضل مساعى رشدى وطعنه

---

(١) مذكرات سعد زغلول، كراس ٢٩، صفحات ١٥٩٥ — ١٥٩٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٩٦.

(٣) المرجع السابق، كراس ٧، ص ٣٠٨. وكانت إنعامات الخديو بالرتب والنياشين وعلامات الشرف المختلفة تتم فى الأعياد والمناسبات.

على أحمد فتحى شقيق سعد فقد كتب سعد أن حسين رشدى قال له : « إنى عرضت كل الأمر — موضوع وشاية فتحى بأخيه سعد — وطعنت فى فتحى طعناً شديداً ، وكانت النتيجة الإنعام عليك بهذا النيشان »[١].

بل إن سعداً يكتب لحظة تقديم استعفائه من نظارة الحقانية — وكان ذلك فى الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٣١ مارس عام ١٩١٢ — يعدد المشوقات التى تكمن فى منصب النظارة ويخصصها فى المرتب والجاه ، والتشريفات وعلامات الشرف ، وأخذ يفند كلاً منها فكتب بالنسبة للأمر الأخير : « ومن المشوقات حضور التشريفات وتحلية الصدور بالوسامات ، والحجج بالمزركشات . لاورباك لم يكن لها على قلبى من سلطان »[٢]. غير أن ذلك لايمثل الحقيقة فى كثير أو قليل إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن سعداً كان لايزال واقعاً تحت التأثير النفسى الذى صاحب ظروف الاستقالة — أو بمعنى أدق الإقالة .

وكما وضح لنا تهافته على الوظيفة لما تجلبه على صاحبها من مرتب وجاه يتضح لنا كذلك حرصه على الجاه أيضاً حيث كتب : « لماذا لا تعرض رئاسة الجمعية التشريعية على رجل مثلى ، مع أن كل الناس يقولون إنى رجلها . أو نظارة الأوقاف »[٣]، كما يبدو ذلك أكثر وضوحاً من قوله عندما كان يزور معاهد التعليم فى الوجه القبلى فى يناير عام ١٩٠٨ حيث كتب : « لما قدمنا بنى سويف لم يستقبلنا المدير كما ينبغى لأنه اكتفى ببعض الخفراء . ولم يسر أمامنا من الفرسان

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٠٨ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٩ ، ص ٩٥٧ . وقد كتب بالنسبة للمرتب : « إن من أعظم المشوقات المرتب ، وهو فى الحقيقة مبلغ عظيم ، ولكن لم أنتفع منه بشىء ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت على من ضيق أو رفعتنى من ضعة أو زادتنى بسطة فى الملك أو لذة فى العيشة فأكلى هو أكلى لم أزد عليه ولم أتأنق فيه صنعاً ومركبى لم يتغير وملكى نقص ٢٠٠ فدان ، وحملت ديناً بعد أن كان جيبى عامراً بالمال » . نفس المرجع ص ٩٥٥ . وكتب يقول بالنسبة للجاه : « الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبنى جاهاً ولم أبحث عن "أن" أستفيد منها شيئاً سوى حسن الأحدوثة والعمل لخير الناس ولكنى لم أوفق إلى ذلك ، لأن أيدى النظار فى الحقيقة مغلولة بغلين ومرهونة بفعلين : شهوات السلطة السياسية ، وسياسة الدولة المحتلة وإرضاء كل منهما صعب على صاحب الذمة والضمير ولقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمتى وهممت أن أميت ضميرى . . . فلم أفلح بل كلما حاولت ذلك كله ضاق خناق الذمة وثار الضمير وتشددت فى الأمر كثيراً » . نفس المرجع ، صفحات ٩٥٦ — ٩٥٧ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٦٩ .

إلا اثنان . ولم يشيعنا عند العودة إلى البحر ، بل أرفق معنا وكيله معتذراً بأن لديه مجلس تأديب . ولكن رأينا من مدير المنيا اهتماماً أكبر حيث حضر مع العساكر ونظف الطرقات . ولازمنا لغاية أن تحرك الوابور » [١].

كما أن سعداً الذى كان قليل التردد على قريته إبيانة خلال فترة عمله بالنظارة — إلى الحد الذى ذهب بعضهم إلى القول بأنه لم يزرها غير مرة واحدة بعد رحيله عنها — [٢] خف إليها فى أوائل مايو عام ١٩١٠ ، ليكون فى استقبال الخديو عباس أثناء زيارته لها خلال سياحته بالوجه البحرى ، وليشرف على إقامة الزينات الخاصة بهذه المناسبة فقد كتبت إحدى الجرائد : « إن زينة سعادة سعد باشا زغلول لمن أبهى الزينات » [٣] وقد وصل الخديو إبيانة فى الساعة السادسة من مساء يوم ٣ مايو بعد أن استقبله سعد زغلول وغيره « وكانت تتخال كل هذه معالم الزينات التى أقامها صاحب السعادة سعد باشا وفتحى باشا زغلول وقد شرف منزلهما ولبث فيه نصف ساعة تناول خلالها المرطبات » [٤].

وعلى حين كان سعد يهرع لنجدة الأجانب ومساعدتهم فى مصائبهم كما حدث عندما تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه دفعة واحدة ضمن القائمة الأولى من المتبرعين لضحايا زلزال إيطاليا فى يناير عام ١٩٠٩ [٥]، فإنه لم يتبرع لمساعدة ضحايا حريق المطرية دقهلية سوى بمبلغ خمسة جنيهات فقط وكان ذلك فى أبريل عام ١٩٠٧ [٦]. كما أن تبرعه للجامعة المصرية — قبيل توليه النظارة — كان بمبلغ

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٤٩ وكان سعد مسافراً على إحدى سفن نظارة الأشغال فى نهر النيل من القاهرة إلى أسوان .

(٢) انظر ما كتبه فى ذلك : كريم ثابت ، سعد فى حياته الخاصة ، ص ٧ .

(٣) المؤيد ، العدد ٦٠٥٣ ، فى ٣ مايو ١٩١٠ .

(٤) المؤيد ، العدد ٦٠٥٤ فى ٤ مايو ١٩١٠ .

(٥) الجريدة ، العدد ٥٥٦ فى ٩ / ١٠ / ١٩٠٩ وكان على رأس المتبرعين الخديو ونظار مصر السابقين واللاحقين وعلية القوم ووجهائهم وتألفت لجنة لجمع هذه التبرعات برئاسة الأمير أحمد فؤاد وعضوية رياض باشا وراتب باشا وعدلى يكن وأحمد عفيفى ، وأحمد مدحت ، وعمر لطفى ، وأحمد خيرى ، ويوسف صديق .

(٦) المؤيد ، العدد ٥١٤٩ فى ٢٧ / ٤ / ١٩٠٧ وكان تبرعه هذا من خلال الاكتتاب الذى دعت إليه الجمعية الخيرية الإسلامية وكان سعد زغلول أحد أعضائها المؤسسين لها وعضو مجلس إدارتها . راجع مذكرات سعد كراس ٨ ، ص ٣٦٩ .

مائة جنيه فحسب[١]. بل إنه عندما ما أراد أن يهب أحد أبناء الفلاحين المصريين الفقراء — خلال إحدى سياحاته بالوجه القبلى — لم يدفع له سوى قطعة من النقود ذات الخمسة قروش[٢].

من كل ما تقدم يتضح لنا أن سعداً بانتسابه للطبقة الأرستقراطية فى المجتمع تخلق بأخلاقها وعوائدها أو على الأقل فإنه كان يجاريها فى سلوكها، وتصرفاتها، كما أنه بدأ يتحلل شيئاً فشيئاً من عاداته الأصيلة ودوافعه الفطرية . حقيقة أنه ولد ونشأ فى إحدى القرى المصرية ، ولكن ليس من المحتم أن تترك القرية طابعها على أبنائها الذين نشأوا فيها ، فمنهم من يخلع رداءها تماماً وكأنها كانت فى حياته عارضاً لاأصالة فيه ، ومنهم من يظل حنينه إليها يربطه فيها وكأن الأرض التى نشأ فيها هى التى سقته كل ما كسبه من فضائل وكل ما بلغ من نجاح[٣]. وكان سعد زغلول من الفريق الأول .

ويبين ذلك بشكل آخر من علاقة سعد بزوجته فى حياته معها ، والتى يبدو أنها لم تكن دائماً على وفاق تام فقد كتب: « طابت منى الست — أى زوجته — كل نقودها ومقدارها خمسون جنيها على طريقة دلت أنها غير مرتاحة لقطع مرتبها وخاطبتها فى ذلك ، فنفت عدم الرضا نفياً أثبت ما فهمت . ولذلك عزمت على أن أدفع لها الكل . وأحفظ ذلك فى نفسى ، وقد حصل عندى من مجموع هذه الأحوال شىء من الانفعال أو الانقباض »[٤]. كما كتب يصف حاله : « يحسن بالذى فقد أصدقاءه ولم يكن له ولد يرجوه ، ولا امرأة يعشقها . ولا وطن يسعى فى رفع مقامه ، ولا آخرة يعمل لها، أن يرحل عن هذه الحياة »[٥].

(١) اللواء ، العدد ٢١٥٣ ، فى ٧ / ١٠ / ١٩٠٦ .

(٢) مذكرات سعد زغلول كراس ٨ ، ص ٣٧٣ وكان والد الطفل كفيفاً « لا يملك سوى ستة قراريط يتعيش منها هو وابنه وزوجته وابنته » وهى قرية الشناوية من أعمال مديرية المنيا وكان ذلك فى يناير ١٩٠٨ .

(٣) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، ص ١٧ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣ ، صفحات ١٨٢ — ١٨٣ وكان ذلك فى عام ١٩١٣ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ٣١ ، ص ١٧٠٥ . وإن كان يكتب ذلك فى سبتمبر عام ١٩١٦ .

كما أنه يكتب فى موضع آخر: «أتمنى الآن لو يكون لى ولد وأن أبنى بواحدة من "الفلاحات أو غيرهن" ويشغل هذا الفكر بالى ولكن تحقيق هذه الأمنية صعب لأنى أريد أن يكون ذلك سراً، وذلك من المستحيل تقريباً. فالأفضل ترك هذا الفكر من أصله »[١]. حقيقة أن رغبة سعد هذه ربما يكون الدافع عليها الرغبة فى إنجاب الولد – كما كان يتمنى – إلا أننا نعتقد أن رغبته فى الزواج بإحدى الفلاحات أو غيرهن ربما يرجع إلى حنين عارض للأصول التى خرج منها وتنكر لها. كما منعته عن تحقيقها قيود وحواجز اجتماعية كبل نفسه بها طائعاً مختاراً.

ولقد انعكس ذلك كله بشكل أو بآخر على طبيعة علاقات سعد بالمصريين والأجانب سواء أكانت علاقات وظيفية أم علاقات خاصة. فبالنسبة لعلاقاته الوظيفية كان سعد زغلول يبدو عنيفاً فى تعامله مع الموظفين المصريين فى نظارته كما يتضح ذلك من كتابته: « وكل موظف خاطبنى كنت أعنفه وألومه لوماً شديداً على تخوفه وانبساطه لدنلوب وانكماشه عنى، ولعنت كل من لاقيت منهم لعنات شديدة وفيما قلت لهم، إنكم لم تساعدونى على القيام بواجباتى بل تجتهدون فى عرقلة مساعى. اعلموا أنكم (إذا) استمريتم على هذه الطريقة فلا تنالون منى إلا العقاب الشديد إنى الآن صبرت، ولكن لكل شىء حد. قلت ذلك بأعلى صوت وبأشد انفعال »[٢].

كما أن سعداً لايسمح لأحد الطلبة المصريين بمدرسة المعلمين الخديوية أن يوجه إليه سؤالا أثناء زيارته لها فى ٢٩ فبراير عام ١٩٠٨ حيث كتب: « ونهض تلميذ وقال إنى أسأل سعادتكم سؤالا؟ وقبل أن يبديه اعترضته بأنه تعدى حد

(١) نفس المرجع، ص ١٧٦٠. وقد قمت بتصحيح عبارة بواحدة من الفلاحات وغيرهن حيث إنه كتبها من الفلاحين أو غيرهم". وكان ذلك فى ٥ أغسطس ١٩١٧ كما كتب فى فبراير عام ١٩١٨ يقول: « أشقى الأشقياء فى هذه الحياة رجل لا يعتقد بآخرة يعمل لها ولا ولد له يشتغل بتربيته ويتسلى بملاعبته ويتلذذ بالأمل فى مستقبله. وقد فقد جميع أصدقائه بعد أن اكتهل . . . إن هذا لهو الشقاء الأكبر. . . وخير لمثل هذا الإنسان أن يرحل عن هذه الدار» راجع كراس ٢٨، ص ١٥٣١ . .

(٢) مذكرات سعد زغلول، كراس ٧، ص ٣٣٦، وكان ذلك فى فبراير عام ١٩٠٨ بمناسبة الخلاف الذى وقع بين سعد ودنلوب حول زيادة مرتب المدير الألمانى للكتبخانة وكان سعد يرفض هذه الزيادة. على حين كان دنلوب يقرها. وقد سلم سعد أخيراً برأى دنلوب بينما عكس خلافه على الموظفين المصريين.

اللياقة . . . ثم انصرفت غير ممنون من هذه الوقاحة »[١].

بل إنه يصف انتقاد اللواء له على تخصيصه وظيفتين لتعليم الإنجليز اللغة العربية بأنه « سفاهة» ويكتب: « رأيت أن الأولى أن يستخف الإنسان بهذه السفاسف وأن يقوم بمايراه هو الواجب عليه، والذى يمكنه فعاه ، وما عليه أن يفهم الناس حقيقته . لأنى إنما أعمل بحسب ما يوجهه إلى عقلى ويرضى به ضميرى بقطع النظر عن رأى الناس وضمائرهم »[٢].

على حين نجد أن سعداً فى الجانب المقابل يقف موقفاً مغايراً تماماً من الأجانب— وخاصة الإنجليز— من ذلك مثلا أنه لا يتخذ إجراء إزاء وكيل مدرسة الحقوق الفرنسى الذى خالف القانون عندما سافر إلى الخارج ليبحث عن وظيفة أخرى وتعدّى حدود إجازته المسموح له بها وباعتراف سعد نفسه الذى يكتب : « ولا أدرى كيف أوافق على هذا الأمر الذى هو مخالف للقانون »[٣] كما أن أوامره فى النظارة كانت كثيراً ما تخالف، ولاتنفذ وخاصة من جانب الإنجليز فقد كتب : « قد آمر بشىء ولا ينفذ وقد ينفذ على الوجه الذى لا أريده ويصعب الوقوف على من تلقى الأمر ، وتحديد مسئولية كل من تداخل فى إيقاف تنفيذه »[٤] ولم نسمع أنه انفعل على واحد منهم .

وربما يرى البعض أن موقف سعد العنيف من الناظرة الإنجليزية لمدرسة السنية عندما خالفت أوامره ، فنقلها من نظارة هذه المدرسة إلى مدرسة ابتدائية أقل شأناً ، ما يتناقض مع ما انتهينا إليه سابقاً ، غير أن سعداً نفسه يكتب: « وكان المستشار— أى دنلوب — يعضدها فى كل ما تطلبه ، وقد لجأ كثير من أصدقائها إلى الجرائد ينشرون فيها المطاعن تلى المطاعن ضدى وضد نظارة المعارف ، فلم أحفل بها لأن كل ما فعلته أقل مما كان ينبغى فعله ، ولم يحصل إلا باتفاقى مع السير ألدن غورست »[٥].

---

(١) المرجع السابق ، كراس ١٢ ، ص ٥٩٩ .
(٢) المرجع السابق ، كراس ١٠ ، ص ٥١٥ .
(٣) المرجع السابق ، كراس ٦ ، ص ٢٢٧ .
(٤) المرجع السابق ، كراس ١١ ، ص ٥٣٥ .
(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١١ ، ص ٥٨٨ .

كما أن سعداً كان فى مقدمة الداعين لإقامة حفل لوداع لورد كرومر على الرغم من « نفور جميع الوطنيين من ذلك »[١] لأنه كان يرى « أن الدعوة للاحتفال لاشيء فيها بل هي واجبة على كل حال »[٢]. وأكثر من ذلك فإنه ضاق «بالجريدة» وأحمد لطفي السيد عندما كتب ينتقد كرومر عقب استعفائه إذ يكتب : « وتأثرت جداً من لهجتها لأنها ذمته بأن تقريره هدم الآمال الوطنية وأنه كان يخدم دولته ليس إلا ، ووضعت صفاته التى اتفق الكل على كمالها موضع الشك »[٣] كما أن سعداً عندما يجيب عن سؤال وجهه إليه محرر بإحدى الصحف حول انتواء سعد السفر إلى لندن لمقابلة لورد كرومر أجاب سعد : « إن هذا ليس فى نيتى ، وأتمنى لو وفقت إليه بوجود من يساعدنى على زيارة تلك البلاد — إشارة إلى أنه لا يعرف الإنجليزية — وإذا سنحت لى الفرصة لا أتأخر عن ذلك خصوصاً لإبداء احترامانى بجناب اللورد كرومر الذى أحفظ له كل احترام فى فؤادى »[٤].

لكل ذلك فإن الإنجليز لم ينسوا له مجاملاته لهم ، فعندما كان يسافر إلى الخارج كانوا دائماً فى مقدمة مودعيه أو مستقبليه عند عودته كما يتضح ذلك من كتابته : « وحضر لوداعى — صيف عام ١٩٠٨ — بعض الأقارب والمعارف ، وأغلب من كان على محطة مصر كان من موظفى نظارة المعارف وخصوصاً الإنكليز منهم »[٥]، كما أن سعداً كان من بين المصريين القلائل الذين أشاد بهم كرومر فى خطبته بدار الأوبرا ، ومن الذين توقع لهم مستقبلا طيباً فى البلاد[٦]. كما كانت علاقة سعد بجورست علاقة طيبة فى مجموعها إلى درجة أن جورست قام فأوصل سعداً إلى

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٦ ، ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٥٣ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤٥ .

(٤) المؤيد ، العدد ٥١٧٤ فى ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧ وقد راجع سعد هذا الحديث قبل نشره ووافق على ما جاء به كما صرحت الجريدة بذلك ص ٥ ، ومن أجل ذلك فقد احتفظ سعد بصورة شمسية لكرومر — من بين الصور التى كان يحتفظ بها — وعلقها على جدران إحدى حجرات منزله راجع ، العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، ص ٥٨٨ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٣١٠ .

(٦) أحمد لطفى السيد . صفحات مطوية ، ص ٨٧ . ثم مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ص ٢٥٣ و Egypt, No. 1, 1907, p. 8 .

باب حديقة دار الوكالة البريطانية بعد انتهاء سعد من إحدى زياراته له « مما أثار غضب الإنجليز فى مصر وعدوه ضعفاً من العميد البريطانى فى مصر »[١].

وإذا كان سعد قد إتصف خلال فترة حياته المبكرة وأثناء اشتغاله بالمحاماة والقضاء بالنزاهة والاستقامة ، فإن ذلك لم يستمر تماماً عند عمله بالنظارة ، مما سمح لبعض المصريين أن يهاجمه على صفحات إحدى الجرائد بمقالة ضافية تحت عنوان « سعد باشا زغلول يرقى أقاربه »[٢]، كما سمح فى نفس الوقت لدنلوب – مستشار النظارة الإنجليزى – أن يلمح له بذلك فى حديث جرى بينهما[٣].

بل إن سعداً كان يجامل أحياناً بعض الموظفين كما حدث عندما طلب أحد مدرسى اللغة التركية الأتراك أن يستقيل من عمله ليعود إلى تركيا دون أن يضيع عليه ما يستحقة من التعويض أو المعاش . كتب سعد : « ورأيت أن أساعده على ذلك لكونه من عائلة عظيمة وفقيراً » ، وقد رفض دنلوب ذلك بحجة « أن المسألة سياسية ويلزم مراجعة غورست فيها »[٤].

وأكثر من ذلك فإن سعداً كان يقوم فى أثناء زياراته للتفتيش على المدارس بالوجه القبلى بشراء بعض لوازمه المنزلية[٥]. بل إنه عمل على إنهاء إحدى زياراته

---

(١) روز اليوسف ، العدد ١٠١ فى ١٣ / ١٠ / ١٩٢٧ مقال يتناول تاريخ حياة سعد زغلول ، ص ١٨ جاء فيه « وكان هذا التلطف من جانب جورست مفاجأة مزعجة لموظفى دار الوكالة الإنجليزية الذين أذاعوا الخبر فى Turf Club – وهو نادى الجالية الإنجليزية فى القاهرة – فقام سكرتير النادى وأرسل كتاباً إلى جريدة التيمس يشكو فيه من ضعف العميد البريطانى ويقول إن اصطحاب العميد لوزير مصرى حتى باب الوكالة الخارجى يعد ضربة قاسية للنفوذ البريطانى فى مصر » .

(٢) اللواء ، العدد ٢٧٨٠ فى ١٩٠٩/٢/٣ وكان عبد العزيز جاويش هو الذى كتب هذه المقالة . وكان يشير إلى عاطف بركات الذى عينه سعد ناظراً لمدرسة القضاء الشرعى وكان يحاول تعيينه سكرتيراً عاماً لنظارة المعارف كما كتب جاويش . الذى كان يعمل مفتشاً بالنظارة واستقال منها لخلافه مع سعد زغلول حول السياسة التعليمية .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٣٢ . وكان الشخص الذى لمح دنلوب لسعد عنه هو عبد الرحمن زغلول – ابن خالة سعد وابن شقيقه الشناوى.

(٤) المرجع السابق ، كراس ١١ ، ص ٥٧٢ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ٨ ، صفحات ٣٧٣ – ٣٧٤ وكان يشترى بصلا وزيتاً وخلافه .

نظراً لعدم جودة الطعام الذى يقدمه إليه فى رحلته طاهيه الخاص الذى يرافقه [١].
وأبعد من ذلك أن بعض أقاربه قد أساءوا إلى أهالى إحدى القرى المجاورة لقريتهم « باستعمالهم التضليل . والإيهام بأن لهم فى دواوين الحكومة عضواً قوياً ومساعداً متيناً » [٢].

ويخشى سعد من أمر تعيين وكيل لنظارة المعارف ، عندما فكر جورست فى ذلك ، وأخبره صهره فى ٢٢ فبراير عام ١٩٠٨ بهذا الموضوع [٣] — وكانت هذه الوظيفة قد خلت باستقالة « يعقوب أرتين » عقب تعيين سعد مباشرة لنظارة المعارف لأنه كان يطمح فى النظارة [٤] — فيرد سعد على صهره قائلا : « ما السبب فى ذلك ولم أشك من وحدتى فينصحه صهره بعدم المعارضة وقبول الأمر من حيث المبدأ حتى لا يتهم بالرفض والمناوأة ، كما ينصحه بالابتعاد عن اختيار الشباب خوفاً عليه من طمعهم ، أو أن يرشح من يسعى ضده وينقلب عليه » [٥]. ويلوح لنا أن السر من وراء موقف سعد هذا هو عدم رغبته فى وجود شريك له يعمل معه .

ويجدر بنا أن ننتقل الآن لدراسة الجانب الآخر من جوانب حياة سعد زغلول ونعنى بها علاقاته الخاصة بالمصريين . وسوف نبدأ بدراسة علاقته بأفراد أسرته هو ، ثم نتلوها بعلاقته بأسرة زوجته وأقاربها ، وأخيراً علاقته بأصدقائه والمحيطين به .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٧٣ فقد كتب « ولكن كان الأكل غير شهى . . . ولذلك عولنا على اختصار السفر والعودة فى القريب العاجل إلى مصر » .

(٢) ديوان المعية السنية ، عربى ، وارد أ ٢٧٢ ، رقم ١١ ، فى ١٩١١/٩/٣ وهو عبارة عن تلغراف مطول ورد إلى ديوان الخديو من أهالى مدينة فوه يلتمسون من الجناب العالى رفع الظلم الذى وقعه عليهم كل من فتح الله بركات وعبد الله زغلول النائبين عن مركز فوه فى مجلس مديرية الغربية بمحاولتهما نقل الكتاب الذى قرر مجلس المديرية إنشاءه بمركز فوه إلى قرية مطوبس وذلك بعد أن كان المكتب قد أنشئ وافتتح لمدة شهر تقريباً وختم التلغراف بقوله : « فبعد لك ياسمو الأمير نستغيث وبرحمتك نستعيذ من كيد الكائدين حتى لا يكون المجلس ألاعيب فى أيدى ذوى الأغراض ولنا عظيم الرجاء فى أن يبقى مكتبنا الراقى فى فوه مستمراً فى عمله » .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٥٠ .

(٤) اللواء ، العدد ٢١٧٣ فى ١٩٠٦/١٠/٣٠ ثم المؤيد ، العدد ٥٠٠٦ فى ١٩٠٦/١٠/٣٠ والمقطم ، العدد ٣٤٨ فى ١٩٠٦/١٠/٣٠ والوطن العدد ٣٦٠٥ فى ١٩٠٦/١٠/٣٠ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، نفس المكان .

وبالنسبة للأمر الأول، وهو علاقة سعد بأفراد أسرته ، ينبغى أن نشير إلى أن علاقته بزوجته تأتى فى المقدمة ، وهو ما تعرضنا له فيما سبق ، ونعنى بأقاربه أشقاءه وشقيقاته وبقية أفراد أسرته . فإن سعداً لم يكتب فى كل مذكراته شيئاً على الإطلاق يوضح طبيعة هذه العلاقة أو شكلها — خلال فترة دراستنا — اللهم سوى أنه أجمل ذلك كله فى عبارة دونها فى الثانى من مايو عام ١٩٠٢ — أى بعد انتقاله بفترة أسبوع واحد إلى منزله الجديد — كتب فيها : « وإنى أحمدالله على حالتى كل الحمد وأشكو إليه أهل قرابتى أجمعين فإنه لامنغص لى فى هذه الحياة سواهم ، ولكنى أفوض الأمر فيهم إلى عالم الغيب والشهادة الذى لا يخفى عليه شيء فى الأرض ولا فى السماء الذى يعرف خائنة الأعين وماتخفى الصدور »(١).

كما أن سعداً لايحدثنا عن زيارات تبودلت بينه وبينهم(٢)، سوى أنه خص بالذكر أولاد إحدى شقيقاته ، وكان قد احتضنهما بعد وفاة شقيقته وهما سعيد ورتيبة(٣). فأقاما معه وتكفل بتربيتهما والإنفاق عليهما(٤). وفيما يتعلق بأحمد فتحى

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٢ ، ص ١١٤. وهذا ما يؤيد أيضاً ما ذهبنا إليه من تحلله وتنكره لوسطه الذى نشأ فيه .

(٢) اللهم إلا فتح بركات الله وشقيقه عاطف — ولدى شقيقة سعد زغلول — اللذين كانا يزورانه كثيراً . وخاصة فتح الله بركات وولده بهى الدين راجع كراس ٣ بصفة خاصة .

(٣) « وقد ولد سعيد فى ١٠ / ٤ / ١٨٩٠ ودرس الحقوق واشتغل فى النيابة . كما أنه عمل تشريفاتى بالسراى عندما تولى حسين كامل عرش مصر — جرياً على عادته — فى أنه كان يجمع فى السراى أبناء بعض العائلات التى رأى أن تكون متصلة بها وقربها له . من أجل هذا أخذ ابن إبراهيم باشا سعيد ، وابن عفيفى باشا وابن إبراهيم باشا فؤاد . كما أخذ صلاح الدين فيظى . . وغيرهم فالواقع أن هذا الرجل — أى حسين كامل — مع أنه لم يكن ذا ثقافة عالية إلا أنه عرف كيف يكسب بعض العائلات عن طريق التودد إليهم ودعوتهم ومقابلاتهم . وقد قام سعد زغلول بإملاء بعض مذكراته على سعيد هذا الذى توفى عام ١٩٢٣ عندما كان سعد زغلول فى إكس لى بان فى منفاه » ؛ وقد أدلى لى بهذه المعلومات الدكتور محمد بهى الدين بركات ، أثناء مقابلتى الثانية لسيادته بمنزله بالجيزة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٨ .

أما بالنسبة لرتيبة شقيقة سعيد — فقد تزوجت من محمد أمين يوسف — ابن أمين أبو يوسف من أهالى دمياط وكان صديقاً لسعد زغلول — وأنجبت منه التوأمين على أمين ومصطفى أمين اللذين اشتغلا بالصحافة فيما بعد . راجع .Youssef, M.A.: Independent Egypt

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢ ، ص ١١٤ ثم كراس ٤ ، ص ١٩٨ . كما أن سعداً قد جعل لرتيبة وأولادها من بعدها نصيبا فى الوقفية التى أشهرها قبل وفاته فى يوم الأحد=

شقيق [1] سعد زغلول فيبدو مما كتبه سعد أنهما لم يكونا على علاقة طيبة ، وخاصة بعد أن وشى فتحى بأخيه لدى الخديو والتى أفاض سعد فى ذكرها فى مذكراته [2]. نقتطف منها : « ولا أدرى ماذا أصنع ؟ أأسكت على هذه الدسيسة وربما كان فيها ضرر ؟ أو أدافع عن نفسى بالحقيقة وأضر أخى ؟ مركز حرج . ولكنى أفضل السكوت وأفوض أمرى إلى الله » [3]، ويضيف « ويؤلمنى من هذه السعاية ما اشتملت عليه من الكذب» [4]. وقد قال سعد لأخيه فى عتابه له : « إن كثيراً من الناس يقولون عليك أقوالا كثيرة : يقولون إنك دساس تسىء إلى إخوانك إذا تمكنت ولا تبالى إلا بفائدتك » [5]. ويلخص سعد رأيه فى شقيقه — بعد أن يتوزع بين مشاعر الإشفاق عليه والتألم لحاله أو كراهيته والتأثر منه لعدم وفائه له — قائلا : « إن هذا الشخص لديه غيرة شديدة منى ويرى أن وجودى مانع له من التقدم من جهة ، ومن الاسترسال مع

---

= ٢١ فبراير عام ١٩٢٦ . وكانت هذه الوقفية تتعلق بمنزله فى إبيانة والقاهرة وبأطيانه فى مسجد وصيف — قرية زوجته — راجع : مذكرات سعد زغلول كراس ٥٢ ، ص ٢٩٦٤ .

(١) وكان « اسمه فى الأصل فتح الله صبرى. وكان تلميذا بالمدرسة التجهيزية إبان الثورة العرابية . وكان من الخطباء الذين يحضون على الثورة مع المرحوم عبد الله النديم . ولما دخل الإنجليز مصر وعين المرحوم أحمد خيرى باشا الكبير ناظراً للمعارف رفت فتح الله صبرى من المدارس بسبب اشتراكه فى الثورة . ولكن خيرى كان يحبه لنباهته وفصاحته ، فأراد مساعدته على إتمام دراسته . فنصح له بتغيير اسمه حتى يتسنى ادخاله المدرسة ثانياً كأنه طالب جديد غير فتح الله المرفوت . فتسمى أحمد فتحى. ودخل مدرسة الألسن . وكنت بها — أى محمد فريد مع الدكتور صادق رمضان . وفى سنة ١٨٨٣ أرسل إلى أوربا لدرس الحقوق فدرسها وعاد فى سنة ١٨٨٧ ووظف فى قلم قضايا الحكومة . وفى سنة ١٨٨٩ لما أنشئت المحاكم الأهلية عين بها وترقى إلى أن صار رئيس محكمة مصر. واشتهر عنه الارتشاء وسوء السلوك والانهماك فى القمار ولذلك منع وحرم من الترقى مدة وكانت النية معقودة على رفته . إلا أنه عين فى محكمة دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦ ووافق الإنجليز على حكمهم القاسى المشهور. فقام الرأى العام ضده ورماه بالخيانة فعضده الإنجليز وعينوه وكيلا لنظارة الحقانية » راجع ، مذكرات محمد فريد ، كراس ٢ ، ص ٥٢ . ثم ملف خدمة أحمد فتحى زغلول المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت أرقام ٢٥٦٨٧ / ١١٠٥ / ٢ / ٥٤ . وقد توفى فى ٢٧ مارس عام ١٩١٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ صفحات ٢٨٧ — ٢٨٨ . ثم كراس ٧ صفحات ٣٠٠ — ٣١٢ ، ٣٢٠ — ٣٢٢ ، وكراس ٣٠ صفحات ١٦٤٤ — ١٦٤٧ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٦ ، ص ٢٨٨ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٣٠٠ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣١٢ .

شهواته من جهة أخرى ، فهو يعمل على الدوام على إسقاطى ، لنزول من أمامه عقبة ، ولكى يفعل ما يشاء . تطمع نفسه للوزارة ويرى أنه أحق بها لأنه أقدر منى على القيام بأعبائها ، وأكفأ منى لأعمالها ، ويرى أن وجودى فيها مانع من ترقيه إليها» . ويضيف : « والذى يجب على من الآن أن أحترس منه غاية الاحتراس ، فلا أكاشفه بسر من أسرارى ، ولا أذكر أمامه عملا يؤخذ على فيه من جهة أو أخرى وأن أفوض فيه الأمر إلى وليه وهو حسبى ونعم الوكيل »(١) .

وتستمر علاقة سعد بأخيه فتحى على جانب كبير من الحذر والاحتراس — كما ذكر — طوال فترة حياة شقيقه وحتى وفاته (٢). ولعله ليس غريباً ألا يكتب سعد شيئاً عن وفاة أخيه مثلما كتب عن آخرين ليسوا معه على هذه الدرجة من القرابة كما سيتضح لنا بعد قليل .

أما بالنسبة لعلاقة سعد بأسرة زوجته فيمكن القول بأنها أخذت شكلا آخر غير علاقته بأسرته — كما يبين لنا من خلال مذكراته — من ذلك مثلا أنه أقام فى بيت صهره مصطفى فهمى لمدة ثلاثة أشهر فى الفترة من ٣٠ يناير عام ١٩٠٢ حتى ٢٤ أبريل من نفس العام ، عندما أخلى منزله الذى كان يقيم به بجهة الظاهر انتظاراً لانتقاله إلى منزله الجديد الذى كان يبنيه بحى الإنشاء (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٣٠ ، ، صفحات ١٦٤٥ — ١٦٤٦ . ويضيف سعد: « ومن العجيب أن هذا المعنى انقدح فى خاطرى اليوم — ١٨ يناير عام ١٩٠٨ — انقداحاً عند ما كنت أفتش عن سبب عمله على نكايتى . مع ما أظهر نحوه من الود والانعطاف ثم قال لى صديق له فى اليوم التالى إنه جاء فتحى يبشره بأنا نترقى نحن الاثنين — أى قبيل تعيين سعد ناظراً للمعارف — ولكنى سأترقى قبله . فتكدر من ذلك واغتم . ولما شاع سقوط الوزارة تكلم معه فى شأن أن يكون وزيراً فقال له هذا الصديق أظن أن ذلك غير ممكن مع كون أخيك وزيراً . فقال إذن من ذا يتعين ؟ فقال له صديقه — ونرجح أن ذلك الصديق هو الدكتور صادق رمضان الذى كان زميل دراسته ثم كان يعمل وقتذاك بديوان المعية السنية — أى واحد مثل قاسم بك أو غيره . فقال : إن تعين قاسم فإنه يستعفى من وظيفته . وهذا من غرائب الاتفاق . وزد على ذلك أنى ما ذكرت أمامه عملا عملته بصفة وزير ، إلا ذكر لنفسه عملا يشابهه بصفة وكيل — أى وكيل نظارة لأنه كان يشغل وظيفة وكيل نظارة الحقانية — وهو على الدوام يعمل على ما يقلل من أهمية ما ينسب إلى » . راجع كذلك حول نفس المعنى ص ١٦٥٠ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٩١ . وكراس ١٤ ص ٧٥٨ . ثم كراس ٢٠ ص ١٠٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢ ، ص ١١٤ . وقد خصص لسعد فى منزل صهره ثلاث =

وكان سعد لايسافر إلى الخارج إلا برفقة هؤلاء الأصهار — كما سبق القول — وقد أجمل رأيه فى صهره مصطفى فهمى عند وفاته بقوله : « قضى مصطفى باشا وكان لوفاته رنة حزن فى كثير من الصدور ، ولكنها رنة ما سمعت حتى انتهت . وفقدت بوفاته حماً رحيماً مليح الطلعة ، جميل الخلقة ، رقيق الحاشية ، لطيف العشرة، دقيق الإشارة ، بعيد النظر بعداً بالعواقب، رزيناً ، ملماً، صادق القول ، مخلص العمل ، لايقول مالايريد ، ولايريد مايسيء »[١] . لذلك كان سعد دائم الاستماع إلى نصائحه ومشوراته ولم يخالفها غير مرة واحدة فى حياته كلها[٢] .

كما يجمل سعد رأيه فى حماته عند وفاتها فيقول : « فى منتصف ليلة الجمعة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ توفيت حماتنا الست أسانيس خانم حرم عطوفة مصطفى باشا فهمى ، وقد كانت مريضة من نحو أربعة أشهر ، مرضاً يسبب لها كثيراً من الآلام، ولعائلتها كثيراً من الأتعاب ، وحرمنا كثيراً من الهموم[٣]، وقد كانت طيبة القلب شفوقة كريمة ، تجمع الكثير من صفات الرجال . وكان لها منزلة خاصة بين سيدات مصر ولذلك وقع نعيها موقع الأسى والحزن من أغلبهن »[٤] .

وتتصل بذلك علاقة سعد بكل من عديليه محمود صدقى وإسماعيل سر هنك، ويبدو أن علاقة سعد بالأول لم تكن متينة دائماً، نستدل على ذلك من أن سعداً

---

= حجرات، ويقول : « ولم أقبل أن أقيم به من غير أن أبذل مساعدة لأنى وجدت الحمل ثقيلا ، فعرضت أن أدفع مبلغ ١٠ جنيهات شهريا مثل ما كان يفعل محمود باشا — وهو محمود صدقى عديل سعد — فقبل العرض بعد كل صعوبة وبعد التهديد بالخروج . ولا يدخل فى هذا المبلغ فطور الصباح ولا ماهيات الخدم ولا مصروف العربة » .

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ص ١٤٨٦ .

(٢) وهى المرة التى قدم فيها استقالته من نظارة الحقانية . انظر الفصل الثالث . سعد ناظراً .

(٣) وقد كان مرضها نوعاً من الجنون حيث إن سعداً يكتب فى ٢٥ / ٩ / ١٩١٣ — : « مرضت حرم مصطفى باشا فهمى . ومرضها ابتداء انحراف فى العقل ويخشى من أن يصير جنوناً » راجع كراس ٣ ، ص ١٤٧ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٧٨ . ويصف بعد ذلك ظروف وفاتها وجنازتها ويضيف « وقد كانت أوصت فى آخر أيامها بألا يلبس بعدها السواد وأن لا يصوت عليها وأن يبيت أولادها فى المقبرة مدة ثلاث ليال . ففعلن البيات وخالفن فى لبس السواد وإطلاق الصوات » .

عندما علم بخبر اعتزام الخديو فى مارس عام ١٩٠٩ إحالة محمود صدقى إلى المعاش أخفى عليه ذلك(١). كما أنهما يختلفان عند وفاة مصطفى فهمى حول الإشراف على التركة التى أوقفها على بناته الثلاث وتوزيع الأموال العينية والنقدية التى تركها لهن والتى كتب سعد عنها : « والعزم حصر جميع ما ترك وتقسيمه على جميع الورثة من كريمات وأخوات من غير غبن ولاعذر ولاتساهل »(٢). وإن كان سعد قد قام بترشيحه ليتعين عضواً بمجلس الأوقاف الأعلى أثناء اشتغاله بنظارة الحقانية ، الأمر الذى لم يوافق عليه محمد سعيد — رئيس النظارة بالرغم من موافقة الخديو(٣)— ويبين أن سعداً قصد من وراء ترشيحه لهذه الوظيفة أن يضم إلى جانبه قريباً له يشد من أزره أثناء صدامه بكل من محمد سعيد والخديو حول مسألة المجالس الحسبية وأموالها .

أما بالنسبة لعديله الآخر إسماعيل سر هنك ؛ فإن الأمر يختلف إلى حد كبير يدل على ذلك أن سعداً يرشحه ليشغل وظيفة ناظر الحربية عندما خيل إليه — عقب استقالة كرومر — أنه سوف يستدعى لتولى رئاسة النظارة(٤) كما أن سعداً ينضم إليه عندما يثور الخلاف بشأن تركة مصطفى فهمى(٥) .

يتضح لنا من كل ما تقدم أن علاقة سعد الخاصة بأسرة زوجته وأقربائها كانت فى مجموعها علاقة طيبة ومتينة ، على عكس ما كانت علاقته بأفراد أسرته هو ، ظهر ذلك فى أمور كثيرة كان أبرزها مخالطته لهم والتصاقه بهم فى داخل مصر وخارجها ، وكذلك من الاهتمام بأخبارهم وتسجيلها فى مذكراته فى العديد من المناسبات سواء ما كان يستحق منها التدوين أولا يستحقه .

أما بالنسبة لعلاقات سعد بأصدقائه ، فإن محمد عبده يقف فى مقدمتهم باعتباره صديقاً وأستاذاً ومرشداً ووالداً ، فإليه يرجع الفضل الأول فى تحديد الطريق

---

(١) المرجع السابق ، كراس ١٥ ، ص ٧٨٢ . وكان محمود صدقى يشغل أثناء ذلك وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف والتى عين فيها فى أبريل عام ١٩٠٧ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، صفحات ١٤٨٦ — ١٤٨٧ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢٠ ، ص ١٠٤٥ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، ص ٢٤٨ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، ص ١٤٨٦ .

الذى قدر لسعد أن يبدأ به حياته ، ونعنى به اختياره سعداً ليشاركه فى تحرير جريدة الوقائع وانتزاعه من الأزهر قبل أن يتم علومه به ، وقد تركت هذه العلاقة القوية فيما بينهما بصمات واضحة على تفكير سعد ، إن لم تكن من وراء تشكيل حياته طوال الفترة التى عاشها الإمام محمد عبده والتى ظل خلالها سعد من أصدق أصدقائه »[١].

ونستطيع أن نستدل على ذلك أيضاً مما كتبه صديق معاصر للشيخ الإمام — وهو الذى كتب سيرته وأرخ لها — حيث يقول : « وإنهما — أى سعد وأخوه فتحى — كانا يرجعان إليه فى خطوبهما ويتحاكمان إليه فى تنازعهما ، ويكونان معه كالولد أمام والده والتلميذ بين يدى أستاذه »[٢]. وقد ظل سعد على وفائه لأستاذه بعد وفاته وتمثل ذلك فى اشتراكه مع بقية تلاميذ الإمام للقيام « بعمل تذكار للشيخ محمد عبده إما بإنشاء مدرسة أو مكتبة »[٣] تخليداً له واعترافاً بفضله . كما تمثل فى إسهامه بدفع مبلغ من المال للمعاونة فى طبع مؤلف عن تاريخ حياته ، الذى كلف بكتابته أحد أصدقائه المقربين وبناء على اقتراح من سعد زغلول ، على أن يساعده هو وتلامذته ومريدوه الآخرون بتزويده بما لديهم من المواد والمعلومات[٤] .

وكان قاسم أمين من بين أصدقاء سعد المقربين . وترجع علاقته به إلى عام ١٨٨٥ حيث إن سعداً كتب عقب وفاة قاسم فى نهاية أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « عرفت الفقيد منذ ثلاث وعشرين سنة . كنت أترافع مرة فى قضية أمام محكمة الإسكندرية ، فترافعت فيها وكان — أى قاسم — حاضراً ، ووقع نظرى فى الجلسة عليه ، فمالت نفسى إلى معرفته ، ومال هو كذلك إلى ، ودعانى إلى الغداء معه ، وكان فى قلم قضايا الحكومة فى مصر ، وازداد التقارب بيننا بازدياد

---

(١) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٣٠٦ . ثم انظر الفصلين الأول والثانى .

(٢) وهو رشيد رضا . انظر مؤلفه : تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١ ، ص ١٠٦٤ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، صفحات ٢٨٦ — ٢٨٧ .

(٤) رشيد رضا ، المرجع السابق ، صفحات ٢ — ٣ . وكانت قد شكلت لجنة لهذا الغرض تألفت من سعد زغلول والشيخ عبد الكريم سلمان وحسن عاصم ومحمد راسم وقاسم أمين والشيخ عبد الرحيم الدمرداش وأحمد فتحى زغلول ورشيد رضا . راجع كذلك مذكرات سعد زغلول ، كراس ٦ ، صفحات ٢٨٦ — ٢٨٨ .

التردد »[١] . ويضيف : « ثم تعين نائب قاضى فى الاستئناف — وكان ذلك فى ٢٦ يونيه عام ١٨٩٢ وهو نفس التاريخ الذى دخل فيه سعد فى سلك القضاء فقد عينا معاً بقرار واحد — فاختلطنا مع بعض اختلاطاً شديداً وتلازمنا تلازماً عظيماً . فلم يمر يوم لم نأكل فيه معاً . وكل ما عرض لأحد أمر أو فعل مهما كان ، حادث فيه الآخر عند أول اجتماع معه . وكنا نجلس للحديث من غير كلفة ونتكلم من غير نظام ، فيرسل كل واحد منا كلامه كما يرسل رجاله . . وكنا نتناقش فى كل موضوع .. .من غير أن تفعل المناقشة فى أنفسنا إلا زيادة ارتباط بعضنا ببعض»[٢] . ونستطيع أن ندرك من ذلك مدى متانة العلاقة التى كانت قائمة بينهما[٣]. وتستمر هذه العلاقة على قوتها بالرغم من وجود بعض الاختلافات بين طبيعة كل منهما وسلوكه حيث إن قاسماً لم يكن ممن اعتادوا اللعب أو حياة المرح شأن صديقه سعد زغلول[٤] .

غير أن سعداً يكتب فى أبريل — وقبل وفاة قاسم مباشرة : « انقطع قاسم عنى وإذا قابلنى صدفة كانت المقابلة غاية فى البرود ولا أدرى لماذا »[٥] .

ويفكر سعد فى مفاتحة صديقه حول أسباب ذلك ، إلا أنه يعزف ويتردد أولا ثم ما يلبث بعد أن « طال ذلك الانقطاع » أن يرى « بداً من التوجه إليه وسؤاله وعتابه ، فقال — أى قاسم أمين — إنى قطعت ودك لأنك رفضت ضمانتى »[٦]. وتفصيل ذلك أن قاسماً وقع فى ديون عديدة وطلب من سعد أن يضمنه لدى

---

(١) مذكرات سعد زغلول : كراس ٧ ، ص ٣٥٦ .

(٢) نفس المكان . وهذه كلمات تصعب قراءتها جداً . وقد تركنا بعض الفقرات لعدم إمكان قراءتها وإن كانت قليلة ولا تؤثر فى النص .

(٣) وهى التى كانت من وراء ترشيح سعد لقاسم ليشغل وظيفة ناظر الحقانية عندما ظن أنه سيكلف بتشكيل النظارة . راجع المذكرات ، كراس ٦ ، ص ٢٤٨ .

(٤) ماهر فهمى : قاسم أمين ، صفحات ٧٠ — ٧١ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٥٤ . ويضيف قائلا : « وكانت حدثتنى نفسى أن أفاتحه فى هذا الشأن بكلام أو خطاب فرأيت أن الإخفاء غاية فى الصواب وأن الأولى عدم فتح هذا الباب لأن الود المخطوب لا خير فيه والأولى إذا تسرب الشك إلى قلوب الأصدقاء أن لا يسعوا فى اليقين والسلام » .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٣٥٥ .

البنك الأهلى للحصول على سلفة من المال لكى يسدد منها ديونه (١). فقبل سعد غير أن البنك رفض ضمانته . ولا يرجع السبب فى ذلك الانقطاع إلى رفض سعد ضمانة قاسم ، لأن سعداً دافع عن نفسه أمام صديقه وأوضح له بالأدلة المادية أن البنك هو الذى رفض ذلك . وأضاف سعد: «فحالتك أيها الصديق حالة ليس فى طاقة ضمانى أن يساعدك على الخروج منها . على أنى أكتك أن المبلغ الذى طلبت ضمانتى فيه كان مفيداً فى تسوية حالتك ،فإنى كنت رغماً عن كل شىء تخليت عن ملكى لك . فاعترف — أى قاسم — بأنه مخطئ . وقبلته وقبلنى وانصرفنا . ولكنه لم يلبث إلا قليلا حتى انقطع عنى ولم أره إلا مرتين أحدهما عند نازلى والثانية عند مصطفى باشا . وبعد ذلك لم أره » (٢) . وإنما كان السبب الأساسى فى هذا الانقطاع هو اختلاف وجهة نظر كل منهما حول تقييم مصطفى كامل—عقب وفاته — ومبلغ تأثيره فى الحركة الوطنية (٣) .

ولكن سعداً يسجل فى مذكراته تحت عنوان « موت صديقى قاسم » فيقول : « وإذا بالتليفون يدق فدق قلبى له فسمعت أحمد — وكان ممن يشتغلون فى خدمة سعد — فى التليفون يردد بصوت المنزعج قاسم أمين ، ففهمت أنه نزل به مصاب وكان ذلك ليلة الثالث والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٠٨ — وقمت منزعجاً نحو التليفون وسألت فقيل قاسم بياك مات ، فاعترانى هلع شديد . وقلت انتحر الرجل » (٤) .

وتوجه سعد من فوره إلى منزل قاسم ، وسأل الطبيب الذى كان يشرف

---

(١) نفس المكان . وكان قاسم أمين قد أخبر سعداً بأن ديونه تبلغ اثنى عشر ألف جنيه وعلم سعد عن طريق آخر أنها تبلغ ثمانية عشر ألف جنيه . ثم تبين له بعد ذلك أنها تبلغ أربعين ألف جنيه .

(٢) نفس المكان .

(٣) انظر : الفصل الثانى : « تكوين سعد السياسى » .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، صفحات ٦٣٠ — ٦٣١ ويضيف سعد « ثم طلبت عربة وركبت مع عبد الخالق (ثروت) و (محمود) صدقى ، إلى بيته ، فوجدنا العويل والصراخ والبكاء والنواح وهناك رأيت طلعت يحيى والدكتور عباس وفهمنا من مجموع أقوالهم أنه عاد إلى منزله فى نحو الساعة الثامنة (مساء) وأبى أن يأكل مع الآكلين وتألم من شىء فى صدره ، فدعكته زوجته بماء الكولونيا وطلب ناراً لإشعال سيجارة . ثم فارق الحياة . وقد تحدث من كانوا فى المكان بالانتحار » .

عليه عن حقيقة الأمر : « فقال — الطبيب — إنه موت طبيعي ، ولكن كان فى جوابه شىء من التردد . وكررت السؤال عليه فى الغد فأجاب بعد سكوت بأن الموت طبيعي وقال إنما كان عاشقاً ، فقلت له أعرف شيئاً من ذلك . فقال : لاتقل . ولكنى لم أفهم كون الحب يفضى إلى هذه الحالة »[١] .

ويصف سعد مشاعره قائلا : « وكنت لا أشعر بألم شديد فى نفسى وكثيراً ما تردد على خاطرى ماطرأ على الصحبة بيننا من أسباب الضعف وبت طول ليلى بين التأثر عليه تارة عندما أذكر صداقته ، والتأثر منه تارة عندما أذكر هجره لى خصوصاً فى مواقع المصاب . وفكرة هذا الهجر الذى كثر فى الأيام الأخيرة ، وانصرافه عن مساعدتى وقت اشتداد حاجتى إليه ، أضعفت كثيراً تأثرى عليه . وهذا لطف من الله بى لأنه لوحل به الموت والصداقة فى قوتها لفاضت روحى معه»[٢]. ويضيف بأنه مع ذلك كان أول من توجه فى الصباح إلى منزله باكراً . . . . « ولم أذق فى ليلتى طعم النوم وجلست هناك أباشر ما يلزم من وسائل التشييع ، ودفعت شيكاً إلى أولاده بمبلغ سبعين جنيها للصرف منه»[٣] . كما جلس يتقبل العزاء فى صديقه ، وعند مواراة جثمانه التراب يقول سعد: « بكيت بكاء شديداً » و« انفعلت انفعالا شديداً »[٤] .

ومن بين الذين ارتبط سعد بصداقتهم أسماء كثيرة أخرى ممن لعبوا أدواراً مختلفة على مسرح السياسة المصرية، سواء خلال فترة بحثنا أو فى الفترات التالية، وكانت علاقته بكل منهم تقوى وتفتر بين حين وآخر ، وفقاً لطبيعة سلوكهم معه وتصرفاتهم إزاءه . ولايعنى ذلك أنها كانت علاقة مصلحة فحسب وإنما ساندها

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، ص ٦٣١ . ويقول سعد بأن قاسماً كان قد أمن على حياته نظير مبلغ ٥٠٠ جنيه يدفعه سنوياً . وفى حالة الوفاة تلتزم شركة التأمين بأن تدفع للورثة مبلغ عشرة آلاف جنيه .

(٢) نفس المرجع ، ص ٦٣٢ . (٣) نفس المكان .

(٤) نفس المرجع ، ص٦٣٣ . ويكتب سعد: « واستقر الرأى على تعيين الزوجة — أى زوجة قاسم وصية ، ويحيى وكيلا لها إن اختارته ، لعلاقتها بزوجته ، وفهمت من صالح — وهو الذى كان يدين قاسم ، وأظهر من كرم النفس والتسامح ما أشاد به سعد أيضاً أن زوجته — أى زوجة قاسم — كانت تغير جداً من وسيلة — وهى زوجة أمين يحيى — وأنها كادت أن تحدث معها حدثاً كبيراً » .

ودعمها عدة عوامل أخرى كان من أهمها التقارب الكبير فى التفكير وفى المرء الاجتماعى .

ومن بين هؤلاء أحمد لطفى السيد ، الذى كان كثير اللقاء بسعد فى مص وخارجها منذ مطلع التسعينات فى القرن الماضى [١]، واستمرت علاقتهما وصداقتهم قويتين [٢] مما كان يدفع سعداً كثيراً إلى أن يبوح له بأفكاره وآرائه [٣] .

وكان منهم أيضاً محمد محمود الذى كان يعمل مديراً للفيوم أثناء فترة نظا

---

(١) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ٣٢ وذلك عندما تقابلا معاً فى الآستا صيف عام ١٨٩٣ . ثم ص ٣٧ عندما تقابلا معاً فى جنيف صيف عام ١٨٩٧ .

(٢) انظر الفصلين الثانى والثالث . وإن كان سعد قد كتب فى الثالث من ديسمبر ع ١٩١٣ — وكان كل منهما قد رشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية — يقول : « حضر لط بيك السيد هذا الأسبوع من بلده بورقين ، وما رأيته إلا أمس ، حيث سألت فى التليفون ع فحضر فى نحو الساعة السادسة ودفع إلى كراسة عن بيان خطته فى الجمعية التشريعية ، و قرأتها إلا بعد انصرافه ، وفهمت منه أن الحكام يعاكسونه ويتهم فى المعاكسة الخديو أك من الحكومة ومن الاحتلال . ولقد رأيته غير راض عن مذهبى فى الأوقاف لأنه كان يتكلف المصادقة عليه . وقد أظهرت له اهتمامى بنجاحه ونجاح عبد العزيز فهمى لأن لى عشماً فى أ نكون يداً واحدة . وبعد انصرافه قرأت مع صدقى تلك الكراسة فوجدته يعد القانون النظا خطوة نحو الدستور ويبدى سروره من كون الحكومة تتدرج بالأمة نحو الحكم الذاتى ، ومن كو جميع حقوق الأفراد مضمونة إلا حرية الصحافة فإنها على ما يظن لا تلبث زماناً طويلا حتى تنطلق ويستحسن تداخل الحكومة فى حماية مصالح الأفراد بما يقيد حريتهم فى تصرفاتهم ويعجب بقانون الخمسة أفدنة ، ويدعى لأن تكون مصر قائمة بذاتها . ولا يمكن لكتشنر نفس أن يكون له مذهب أحسن "منه" فعجبت كثيراً لهذا المواث . ودعوت الله كثيراً أن لا ينجح ا سيباً ولا يبلغ له أملا . هذا الرجل كان ينادى صباح مساء بأنه رجل مبادئ وأنه يسعى لنصرة ولا يبغى عنها بديلا . . ثم رأيناه يغير من مبادئه ويعدل عن مذهبه على حسب ما يوافق الزما وظروف الأحوال . اللهم إننا نستغفر إليك . لا أدرى كيف هذا الرجل يقابل الناس وكيف يعتذر عن ماضيه ويعطل آتيه » راجع المذكرات ، كراس ٢١ ، صفحات ١٠٦٠ — ١٠٦١ وينبغى أن نأخذ فى حسباننا رغبة سعد من وراء ترشيحه لنفسه لكى يناوئ كتشنر شخصياً وقد كتب سعد بعد ظهور نتيجة الانتخابات يقول : « ولم أحزن لخيبة لطفى » . كراس ٢١ ص ١٠٧٧ .

(٣) غير أن سعداً عدل عن ذلك خلال فترة وفاقه مع الخديو . حيث إنه كتب عند ء أخبره إبراهيم الهلباوى عن سر كان سعد قد أبلغه لأحمد لطفى السيد فيقول : « دلنى ذلك على أ الرجل — أى أحمد لطفى السيد — ضعيف ولا يستطيع أن يكتم سراً ولذلك يجب الاحتراس من والاحتراز من غلوه فى إعجابه بصاحبه لأن ذلك يحمله فى بعض الأحيان على أن يبوح بأسرار يضر إفشاؤها » راجع المذكرات ، كراس ١٢ ص ٦١٥ .

سعد للمعارف ، والذى كان يحتفل بسعد عند زياراته للفيوم احتفالا عظيماً ، لتمكن الألفة بينهما . وكان سعد يرى منه : « احتراماً ولطفاً عظيمين » وقد كتب يقول : « وقد تكلمت معه فى شئون كثيرة يختص بعضها بالعلاقة مع الخديو . وبعضها بالعلاقة مع الإنكليز ، وبعضها بحزب الأمة ، والبعض الآخر بالحزب الوطنى . وكنت أراه موافقاً لى فى الآراء جميعها تقريباً »[١] .

كما كان من بينهم عدلى يكن الذى كثيراً ما كان يلتقى بسعد فى نادى محمد على مما دفعه إلى أن يعرض اسمه على الخديو — ضمن ثلاثة أسماء — ليشغل وظيفة ناظر المالية — فى نظارة بطرس غالى التى شكلت فى نوفمبر عام ١٩٠٨ — وعندما اعترض الخديو على تعيينه بحجة أنه « لعب حتى خسر كل ماله » رد عليه سعد «ما سمعنا بذلك من قبل» فرد الخديو « هذا أكيد » فقال سعد: « ومع ذلك ليس هذا بمانع بل ربما كان من الموجبات ، لأن تعيينه لمثل هذه الوظيفة يصرفه عن اللعب إلى الجد ويحول نباهته إلى الانتفاع بها »[٢] .

وكان من بينهم كذلك عبد الخالق ثروت ، الذى ساعده هو وصهره مصطفى فهمى لدى الخديو لأن يتعين لوظيفة النائب العمومى فى أبريل عام ١٩٠٨ عندما خلت هذه الوظيفة باستقالة شاغلها الإنجليزى[٣] . وأيضاً محمد سعيد الذى تعاون مع سعد تعاوناً كبيراً أثناء نظارة بطرس غالى[٤] — كما سبق القول — وقد كتب سعد يقول عنه : « إن مبادئنا واحدة وأعتبره كأخ لى »[٥] وإن كان ذلك كله قد تغير تماماً بعد أن تولى سعيد رئاسة النظارة .

وإلى جانب هؤلاء وأولئك ، اتصل سعد بمجموعة أخرى من الناس لم تبلغ

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ٣٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ٩ ، ص ٣٨٣ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٢ ، صفحات ٦٢٩ — ٦٣٠ . فكان بذلك عبد الخالق ثروت أول مصرى يشغل هذه الوظيفة . وكان جورست موافقاً تماماً على هذا التعيين .

(٤) انظر : الفصل الثانى .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٢٧ . وإلى جانب هؤلاء وجدت مجموعة أخرى ممن كانوا على علاقة بسعد أو أصدقائه منهم : حسن عاصم . إبراهيم الهلباوى . الشيخ عبد الكريم سلمان . الشيخ حسن عبد الرازق وأخوه مصطفى . والشيخ عبد الرحيم الدمرداش وآخرون غيرهم . راجع المذكرات ، كراس ٣ ، ص ١٩١ ، ثم كراس ٢٣ ص ١١١٥ .

علاقته بهم حد الصداقة، وإنما كانت تتغير بتغير الموقف السياسى والقرب والبعد عن مراكز القوة فى الدولة، وهى التى يمكن أن نطلق عليها بعلاقة المصلحة فحسب. كان من بينهم الشيخ على يوسف[١] ، وحسين رشدى[٢] ، وإسماعيل أباظه[٣] .

ولم يكن سعد زغلول على علاقة وثيقة بأحد من الشعراء والأدباء الذين برزوا خلال هذه الفترة ، ومنهم على سبيل المثال حافظ إبراهيم . الذى كان قد كتب قصيدة يعبر فيها عن أمانى المصريين بتعيين سعد ناظراً ، ثم مالبث أن تغيرت وجهة نظره فيه بعد ذلك . الأمر الذى دعاه إلى أن يعرِّض بسعد أمام جماعة من أصدقائه ، وعندما بلغ ذلك سعداً قال : « وإنى لم أحفل بطعن حافظ لأنه شاعر يمدح من يشاء ويذم من يشاء لفائدته الشخصية»[٤]. وكذلك بالنسبة لأحمد شوقى — شاعر القصر أو شاعر الأمير آنذاك — والذى قال له سعد أثناء لقائه به فى أحد المجتمعات: « إنك لئيم وناكر للجميل»[٥] . كما أن سعداً يكتب عن مصطفى لطفى المنفلوطى فيقول : « لاأعرفه شخصياً ، ولكن تعجبنى كتاباته التى ينشرها فى المؤيد »[٦] مما دفع سعداً إلى أن يفكر فى تعيينه كاتباً للقسم العربى بنظارة المعارف.

ننتقل الآن إلى دراسة مجموعة أخرى من الصفات التى تميز بها سعد زغلول واضعين نصب أعيننا ، أنه قد يحلو لكتاب السير والتراجم أن يصفوا شخصاً بالعناد أو الشجاعة أو الكرم وما إلى ذلك مستندين فى أحكامهم على موقف معين أو حادثة بعينها ، كما شجعهم على ذلك أيضاً أن كثيراً من السمات التى يستخدمونها ليست

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٢٣ ، ص ١١١٥ .

(٢) المرجع السابق ، كراس ١٨ ، ص ٩١٥ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ١٢ ، ، ص ٦٢٠ . كراس ٩ ، ص ٤٢٣ . كراس ١٤ ، ص ٧٤١ كراس ٢٠ ، صفحات ٩٥٩ — ٩٦٠ ، ٩٩٩ — ١٠٠٠ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٧ ، ص ٢٩٨ . وكان ذلك فى ٥ فبراير عام ١٩٠٨ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ٩ ، ص ٤٣٨ . وكان ذلك فى ٨ يناير عام ١٩٠٩ فى الحفل الذى أقامه بطرس غالى فى منزله احتفالا بعيد جلوس الخديو . ويكتب سعد: «وكانت حفلة ساهرة سامرة ، دعا إليها نحو خمسمائة شخص من الأمراء والوزراء وكبار الموظفين والأعيان والذوات ورجال الشورى » .

(٦) نفس المرجع ، ص ٤٤٦ . وكان ذلك فى أواخر يناير سنة ١٩٠٩ .

محددة دائماً ، ليس في حد ذاتها فحسب ، بل في مفاهيم الناس أيضاً[١] ، غير أن ذلك فيه إسراف شديد . فلكي نستطيع أن نقرر سمة بالنسبة لشخص معين ينبغي أن تكون نتاجاً لسلوكه وتصرفاته في كل المواقف ومع كل من يتعامل معهم من زوجته إلى أقاربه ورءوسائه ومرؤسيه وغيرهم[٢] ، كما ينبغي أن يتم ذلك في إطار القيم الاجتماعية السائدة والمفاهيم العامة التي تعارف عليها المجتمع خلال الفترة التي عاش فيها من يترجم عنه . لذلك فإننا لن نتعرض سوى لبعض هذه الصفات التي اعترف بها سعد نفسه في مذكراته .

كتب سعد يصف نفسه : « أحب ميل الناس إلى ، ولا أميل إلى الخوف من سلطاني فإذا تناقشت مع شخص فما أريد "هو" أن يقتنع ببرهاني لا أن يخضع لسلطاني . وتمكن هذا المعنى من نفسي فإني وأنا رئيس أجادل مرءوسي كما أجادل نظيري وأستعمل من رفع الصوت والحدة معه ، ما أستعمله مع غيره ، ومن لايفهم مني هذه العادة يتوهم أني أعتمد على الإرهاب بالسلطة لا الإقناع بالحجة ، وإني خشن مع المرءوسين ، مع أني أعد ذلك من اللين »[٣] . وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد كبير من حيث إنه يوضح رغبة سعد في الجدل والمناقشة مع من يتعامل معهم ، غير أن الحدة والانفعال — اللتين عبر عنهما — ما كان يلجأ إليهما دائماً ومع كل الذين اتصل بهم من مصريين وغير مصريين .

كما أن سعداً كان ممن يؤمنون بضرورة انتهاز الفرص ، فقد كتب : « فقد تعودت أن يأتي الخير عفواً وبلا تعمد ، ولرب صدفة خير من جهد عمل طويل »[٤] كما أنه يكتب « خذ العاجل ولا تهتم بالآجل ، واترك الماضي ودع القابل »[٥] . على أنه قد

---

(١) نوكات ، سيكلوجية الشخصية ، ص ٤٦ . ويضيف المؤلف : « فمن يمكن أن يوصف بالتصميم قد ينعته آخرون بالعناد ومن يسمى تقدميا يراه آخرون خارجاً على المألوف . . ويضيف : فالجمال والطهر والوقار والتدين . . وباقي الصفات ليست إلا كلمات أستطيع ويستطيع أي شخص آخر أن يقلبها كما يقلب القفاز » .

(٢) نفس المكان .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ص ١١١٧ . وقد كتب ذلك في ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٣ .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٣ ، ص ١٣٣ .

(٥) نفس المرجع ، ص ١٨٤ .

يبدو غريباً أن سعداً كان ممن يعتقدون فى الأحلام وتفسيرها بالخير والشر كما عبر عن ذلك كثيراً فى مذكراته[١]. إلى جانب أنه كان دائم الاتكال على الله ، كما صرح بذلك فى مواضيع متفرقة[٢]. وربما كان مرجع ذلك إلى تأثير ثقافته الدينية ونشأته الريفية المبكرة .

كما كان سعد ممن يخشون الفشل ولا يستطيع حتى مجرد تخيله فقد كتب : « وأحاول أن أصبر نفسى وأعدها للخيبة وتحمل نتائجها ، فكنت لاأستطيع أتخيل ذلك »[٣] وعبر عن ذلك بشكل آخر عندما كتب يصور مشاعره قبيل صدور الحكم فى القضية التى رفعها ضد إسماعيل أباظة لطعنه عليه عقب استقالته من الحقانية فيقول : « أفكر فى العاقبة وقلبى يخفق من وقت لآخر... وإنى أستغرب من هذه المتناقضات فى أن الإنسان قبل أن يدنو من وقوع المكروه يتخيل أنه لا يتأثر من وقوعه ، ثم إذا دنا واقترب منه ، استولى الاضطراب عليه »[٤] .

كما كتب سعد معبراً عن ضعف نفسه بقوله : « سبحان الله لفعل الإنسان ما أكفره بربه وأظلمه لغيره ، وأعذره لنفسه ، يحرم على سواه ما يستحله لذاته ويتغير حكمه على الناس بتغير مسافته منهم ، ويغضب للذل أن يرى فيه غيره ، ولكن يرضى أن يسقط فيه »[٥] .

وإلى جانب كل تلك الصفات التى عبر عنها سعد وصرح بها ، فإننا نستطيع أن نقرر أخيراً — دون إسراف أو مبالغة — أنه كان يتمتع بذكاء ودهاء كبيرين — وهو ما اتضح لنا تماماً من خلال بحثنا — أو ما يمكن أن نعبر عنه تجاوزاً بالذكاء الاجتماعى ، حيث إنه قد خبر نفسية الشعب المصرى ونوازعه بكل طبقاته وفئاته المختلفة كما سبق أن رأينا — كما استطاع أن يتبين أوجه الضعف والقوة فى كل منها . يضاف إلى ذلك أنه كان يدرك تماماً مفهوم السلطة عند المصريين

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٨٦ ، كراس ٣ ، ص ١٣٩ .

(٢) المرجع السابق، كراس ٣ صفحات ١٣٣ — ١٣٤ ، ١٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢١ ، ص ١٠٧٥ وقد كتب ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٩١٣ قبيل ظهور نتيجة انتخابات الدرجة الثانية لعضوية الجمعية التشريعية .

(٤) المرجع السابق ، كراس ٢٠ ، ص ٩٩٧ — ٩٩٨ .

(٥) المرجع السابق ، كراس ٣ ، ص ١٢٦ . وقد كتب ذلك فى أواخر عام ١٩١٣ عندما كانت تلح عليه فكرة استرضاء كل من كتشنر والخديو .

والموظفين بصفة خاصة وهو وإن كان يعيب عليهم ذلك الفهم ، إلا أنه على كل حال لم يخرج عن كونه واحداً منهم وفى مقدمتهم ، الأمر الذى يدعونا إلى الاعتقاد بأن وعيه العميق بالمجتمع وطبقاته ، وتحليله الدقيق للسلطة ومفهومها كانا من العوامل البارزة التى شكلت سلوكه وعلاقاته الاجتماعية — العامة والخاصة — بالمصريين وغير المصريين .

ولكى يتضح ذلك ، نقول إن سعداً هجر الأزهر لإدراكه حقيقة الأزهريين ، وأقبل على الوظيفة لما تضفيه على صاحبها من جاه ونفوذ ، وانتسب إلى الطبقة الأرستقراطية التركية لما توفره لأعضائها من امتياز فى المركز الاجتماعى ، وأقبل على النظارة ليدرك قمة السلطة فى المجتمع آنذاك ، وليس غريباً أن يحصل على وكالة الجمعية التشريعية ، ومن قبلها عضويتها ، عندما بدأ يخاطب فى الجماهير « الجهة الضعيفة فيهم وهى الجهة الاعتقادية »[1] .

(١) ونعنى بذلك موقفه خلال أزمة نظارة الأوقاف قبل الانتخاب وبعدها . وقد كانت أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لظروفها الدينية وتأثير ذلك على عقليات الشعب آنذاك .

# الخاتمة

ولد سعد زغلول لأسرة مصرية تنتمى لأصحاب الملكيات المتوسطة عاشت فى إحدى القرى فقضى حياته المبكرة فى صميم البيئة المصرية إلا أنه لم يعيشها كواحد من جموع الفلاحين المصريين الذين نشأ بينهم . والأثر الذى تركته هذه النشأة الريفية هو التربية الإسلامية التى تلقاها ، والتى كانت سائدة وقتذاك ليس فى مصر فحسب ولكن فى كل أنحاء العالم الإسلامى ، ومن ثم التحاقه بأحد الكتاتيب لتلقى القرآن وأصول القراءة والكتابة وبعض العلوم المرتبطة بحفظ القرآن ، ثم انتقاله بعد ذلك إلى الأزهر — الذى كان قد أصابه كثير من مظاهر الجمود والركود — لإكمال ذلك النمط من التعليم .

وربما كان من شأن سعد أن يتخرج من الأزهر بعد إنهاء دراسته كغيره من الكثيرين ممن تخرجوا فى هذه القلعة الإسلامية العريقة لولا أنه اتصل عن قرب بجمال الدين الأفغانى ومدرسته التى استطاع تكوينها على نمط جديد يختلف إلى حد كبير عن نمط أولئك الذين اكتفوا بدراساتهم الأزهرية التقليدية . ومن هنا كان إسهام سعد فى نشر بعض المقالات فى الصحف التى ساعد الأفغانى على إنشائها . وقد تميزت تلك المقالات بالكثير من مظاهر التحرر الفكرى والخروج على الركود الذى سيطر على أدمغة الأزهريين آنذاك .

دفعه ذلك إلى الخروج من الأزهر قبل أن ينهى علومه به ويحصل على إجازته ليشترك مع محمد عبده — أخلص أصدقاء الأفغانى — فى تحرير جريدة الوقائع المصرية ، وقد استمر فى مزاولة هذا العمل فترة تميزت بأحداث هامة فى حياة مصر والمصريين ومهدت للثورة الوطنية المشهورة بالعرابية ، وقد وقف سعد من هذه الأحداث موقفاً وسطاً : فلا هو اندفع فى تأييده لها نظراً لما يحمله ذلك الاندفاع من معانى العنف والثورة ، ولا هو رفضها تماماً . لأنه كان من أنصار التغيير المتسم بالاتزان والتعقل الذى يمكن أن يجىء مع الزمن . ولكن عندما تطورت الحوادث وأحس بأن

وطنه أصبح مهدداً من قوى مسيحية — عند ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال — دعا إلى الجهاد الديني دفاعاً عن دينه أولا ثم عن وطنه ثانياً .

وبمجيء الاحتلال الإنجليزي فقد سعد — نتيجة لموقفه أثناء عملية الغزو العسكري — وظيفته الحكومية — وكان قد نقل من الوقائع إلى عدة أعمال أخرى — فهيأ لنفسه عملا خاصًّا ، بأن اشتغل فى مساعدة أحد أصدقائه المحامين . ثم مالبث أن قبض عليه لاتهامه مع آخرين بالاشتراك فى مقاومة الاحتلال وطرده بالقوة . وليث فى السجن بعض الوقت إلى أن أفرج عنه لبراءته وتدخل البعض لنجدته .

خرج سعد من سجنه ليستأنف عمله فى المحاماة التى أصاب منها سمعة طيبة وثراء وجاهاً لاستقامته ونزاهته ، مما أتاح له فرصة التردد على بعض المنتديات والصالونات التى كانت منتشرة فى ذلك العصر ، والتى من خلالها استطاع أن يتعرف على الكثيرين ممن يحكمون أو يساهمون فى حكم مصر من مصريين وإنجليز . دفعه ذلك — بالإضافة إلى خبراته المكتسبة من الثورة وأذيالها — إلى مهادنة الإنجليز والابتعاد عن كل مظاهر العنف والتطرف ، كما دفعه أيضاً إلى أن يمزج مزجاً قويًّا بين أفكاره الإسلامية التى درسها أو استفاد بها من الأفغانى ومدرسته ، والأفكار الغربية التى بدأت تهب بشكل عملى على أفق الحياة المصرية من خلال القوانين والمؤسسات والتنظيمات الحديثة التى أقامها الاحتلال فى مصر ، فكسب بذلك صداقة الإنجليز وخاصة كبارهم ، مما أدى إلى أن يعين فى القضاء وهو ليس فقط غير حائز على شهادة فى القانون ، بل جاء التعيين فى قضاء الاستئناف دفعة واحدة مع وجود المستحقين من قضاة المحاكم .

شعر سعد زغلول بما يحمله تعيينه هذا من معان مختلفة فقرر أن يمحو كل أثر للأقاويل ، كما أراد أن يؤكد ذاته ويرضى كبرياءه ففكر فى الحصول على شهادة الليسانس فى القانون . وفعلا تم له ذلك فى نفس الوقت الذى كان قد قرر فيه أن يغير من وضعه الاجتماعى ليس فقط بالاقتراب من الطبقة الأرستقراطية التركية ، بل بمصاهرة قمة هذه الطبقة آنذاك من حيث السلطة والجاه ، فتزوج ابنة رئيس النظار ، التى أضفت عليه الجاه والنفوذ بالإضافة إلى ما خلعته عليه من ثروة ومال ، مكناه من أن يقتنى فى فترة قليلة الكثير من الضياع والأراضى ، فأصبح بذلك

عضواً بارزاً فى هذه الطبقة التى انتمى إليها مما دفعه إلى أن يتخلق بالكثير من عوائدها وسلوكها ومظاهر حياتها .

وخلال هذه الفترة من حياة سعد زغلول اصطنع سياسة مزدوجة يقضى طرفها الأول بمحاولة استرضاء الرأى العام وكسب عطفه وتأييده ، ويقضى طرفها الآخر بالتعاون مع الإنجليز حرصاً على استبقاء صداقتهم وتقديرهم له . لذلك فإنه انتهج الأساليب التى تحقق له تنفيذ هذه السياسة .

وعندما بلغت مشاعر المصريين درجة عالية من الغليان نتيجة لما أسفرت عنه حادثة دنشواى وغيرها وفكر كرومر — ربما بوحى من لندن — فى أن ينهج سياسة جديدة فى حكم مصر رأى أن يعين سعد زغلول ناظراً لعدة اعتبارات مختلفة ، بدت فى ظاهرها كمحاولة لإشراك المصريين فى حكم بلادهم ، وإن كانت تعنى فى جوهرها تنفيذ السياسة الإنجليزية من خلال موظفين مصريين خاصة إذا ما كانوا من أمثال سعد زغلول الذى تمتع بصفات كثيرة أبرزها تعاونه مع الإنجليز واستنارته وعطف الرأى العام عليه .

ولقد عينه كرومر ناظراً للمعارف . ويرجع السبب فى اختيار المعارف بالذات إلى أن التعليم المصرى كان قد أصبح أرض المعركة بين المصريين والمحتلين وكثرت صيحات المطالبين بإصلاحه ، كما اتسعت دائرة آمال المصريين جميعاً — على اختلافهم — بما يرجونه من وراء هذا الإصلاح : فمن توسيعه وتعميمه ، إلى مجانيته وإصلاح برامجه ولوائحه ، إلى إنشاء جامعة مصرية ، إلى استئناف البعثات إلى الخارج إلى غير ذلك .

ولكن سعد زغلول ناظر المعارف الجديد خيب تلك الآمال بما قام به من أعمال . حقيقة أن يد الناظر — أى ناظر مصرى — كانت مغلولة بوجود مستشار إنجليزى معه، له أن ينفذ مايشاء أو يمنع ما يشاء دون مناقشة أو خلاف . غير أن سعد زغلول كان فى وسعه أن يفعل الكثير لو أراد ذلك ، فعلى الأقل كان بإمكانه أن يتخلى عن وظيفته ويكشف لمواطنيه حقيقة الاحتلال وما يهدف إليه من كبت الروح القومية بمحاربة التعليم .

ولكن سعد زغلول لم يفعل شيئاً من ذلك ، بل استمر فى تعاونه الكامل مع

الإنجليز إلى درجه أنه كان ينصحهم فى كثير من الأحيان باتخاذ مواقف وأساليب معينة — بما عرف عنه من استنارة وذكاء — تُشَدِّد من وطأة الاحتلال وضراوته . ويرجع ذلك إلى أنه قد أصبح واحداً من الطبقة الحاكمة فانعزل تماماً عن الجماهير التى خرج منها ، وطمحت نفسه إلى أن يصبح رئيساً للنظار منذ اللحظة التى دخل فيها النظارة . لذلك فإنه بالقدر الذى ابتعد عن المصريين ، كان يزداد اقتراباً من مراكز القوة فى البلد لأنه أصبح واحداً من السياسيين المحترفين الأذكياء الذين يستطيعون تقدير المواقف والرجال ، فنأى بنفسه عن أى تنظيم حزبى خلال فترة عمله بالنظارة . وإن كان قد استخدم بعضها فى تحقيق مصالحه الشخصية ، ولنفس السبب كان لايتورع عن التقرب من أشد خصومه وأكثرهم كراهية له .

وعندما استنفدت السياسة الإنجليزية أغراضها بوجوده فى نظارة المعارف، نقلته إلى نظارة أخرى أشد حاجة إليه وإن كانت وقتها أكثر خطورة ونعنى بها نظارة الحقانية ، ذلك لأن الإنجليز كانوا قد قرروا ضرب الحركة الوطنية التى اشتد عودها حتى بعد لجوئها إلى السرية والأساليب التحتية وذلك بسبب اليد الحديدية التى ووجهت بها . فكان أن قام سعد خلال عمله بهذه النظارة باستصدار الكثير من القوانين الاستثنائية السالبة لحريات المصريين ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى كسر شوكة الوطنيين وتشتيتهم وهجرتهم خارج البلاد .

وقد استفاد سعد زغلول خلال المدة التى عمل فيها بالنظارة عدة فوائد هامة كان أبرزها تمرسه بالعمل السياسى بصفة عامة والعمل الجماهيرى بصفة خاصة من خلال الواجهات النيابية التى وجدت فى البلاد آنذاك والتى كان هو أحد أعضائها بصفته الوظيفية . وكذلك من خلال الأصداء التى كانت تصل إليه نتيجة للكثير من تصريحاته الصحفية ، وزياراته الميدانية للمديريات المختلفة . لذلك فحين رأت السياسة الإنجليزية الجديدة فى مصر التخلص منه استطاع أن يسبقها ويكسب الجولة لنفسه فحال بينها وبين غرضها بالقدر الذى حول به هذا الإخفاق إلى نجاح تام ، فخرج من النظارة محاطاً بعطف الجماهير وتأييدها كما دخلها أول مرة .

وبعد أن فشل سعد زغلول فى الحصول على وظيفة أخرى ليحافظ من خلال مرتبها على مركزه ووضعه الاجتماعى — نظراً للأزمة المالية الخانقة التى أوقع نفسه فيها

لإقباله على الكثير من الهوايات والعوائد ، ونظراً لكراهية المعتمد الإنجليزى له وإحجامه عن مساعدته برغم الوساطات الكثيرة والمتعاقبة ، وللطريقة التى خرج بها من النظارة ، وللضجة التى صحبتها آنذاك — تلوح لسعد بادرة الأمل عندما أعلن عن القانون النظامى الجديد فى منتصف عام ١٩١٣ ، فيقرر سعد أن يتخذ من نقائص هذا القانون ، وما صحبه من إجراءات وسيلة للمساومة حتى يكسب ود كل من أصحاب السلطتين فى البلاد — الشرعية والفعلية — وتم له ذلك فعلا ، حيث خطب وده كل من الطرفين ووعداه بعدم الوقوف ضده فى انتخابات الجمعية التشريعية ، ولكن بعد أن أرضى سعد كلا منهما وتعهد لهما — كل على حدة — بعدم المناوأة أو إحراج مركزيهما بعد نجاحه فى انتخابات الجمعية .

واستطاع كذلك — بحركة بارعة — أن يكسب ود الأحزاب كلها — ومن خلفها صحافتها وعلى رأسها الحزب الوطنى ، الذى كان سعد قد ساهم فى ضرب قيادته ، فنجح فى الانتخابات عن دائرتين من دوائر القاهرة — أى نصف القاهرة — ذلك لأنه كان يعرف كيف يخاطب الجماهير ويصل إلى أعماقها ، وكيف يرضى الطبقات المختلفة حيث إنه تقلب فى معظمها شطراً من حياته . وأكثر من ذلك فاز سعد زغلول بالوكالة المنتخبة للجمعية التشريعية .

وبعد هذه النجاحات المتتالية التى أحرزها سعد لم يعد يشعر بأنه فى حاجة من جديد إلى تأييد الجماهير التى ساندته ووقفت إلى جانبه ، لذلك فإنه مالبث أن عاودته نعرة السلطة والجاه والمناصب ، وتمثل ذلك فى إصراره الشديد على التقدم على زميله الوكيل الآخر للجمعية والمعين من قبل الحكومة فى رئاسة الجمعية فى حالة غياب رئيسها فجر وراءه الجمعية بأسرها فى مناقشات فقهية لاطائل لها وأضاع بذلك وقت الجمعية وجهودها — والأهم من ذلك تكتلها — ووجهها إلى اتجاهات جانبية لا تقدم ، بل تؤخر فى سير الأمور العامة . كما تمثل فى ميله المستتر إلى العودة إلى النظارة عندما ألحت الصحافة بذلك عند إجراء التغيير الوزارى الجديد أثناء انعقاد الجمعية . وعندما تبدأ الجمعية فى مناقشة الكثير من القوانين واللوائح والاقتراحات التى تتصل فعلا بحياة الجماهير ومصالحهم سكت سعد زغلول أو تعلل بعدم الخبرة بهذه الأمور . فرفضت الكثير من الاقتراحات النافعة ومرت كثير من اللوائح والقوانين التى ربما لا تفيد المصريين إن لم تضرهم وتنتقص من حقوقهم . لذلك انتهى دور الانعقاد الوحيد

للجمعية من غير أن تدافع عن حقوق المصريين وأمانيهم . وربما كان ذلك انعكاساً أميناً للأفراد الذين تكونت منهم تلك الجمعية .

وبعد اندلاع الحرب الأولى ، اتخذت إنجلترا الكثير من الإجراءات الاستثنائية التى كان أهمها إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ، وعزل الخديو عباس حلمى الثانى ثم تعيين حسين كامل سلطاناً لمصر خلفاً له[١] . وقد امتدح سعد زغلول هذه الإجراءات — التى عدت بحق اعترافاً بالاحتلال كأمر واقع — بل إنه كان يعلم مقدماً بالكثير من هذه الإجراءات قبل إعلانها .

وترتب على قيام الحرب تعطيل الجمعية التشريعية فأصبح سعد زغلول خالياً من الأعمال فصرف وقته فى اللهو والاستمتاع أحياناً ، ثم فى تجارة القطن والمضاربات المالية أحياناً أخرى[٢] مستغلا ظروف الحرب وما سببته من ارتفاع مفاجئ فى الأسعار بغرض الإثراء وجمع المال . غير أنه خسر أكثر مما كسب لعدم خبرته بالتجارة وأساليبها فى مثل هذه الظروف الصعبة سريعة التغير .

ولم تنقطع علاقة سعد طيلة فترة الحرب بكبار الساسة الإنجليز ، بل إنه ذهب إلى حد أن طلب فى السادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩١٧ من أحد كبار الموظفين الإنجليز بالوكالة البريطانية أن يتعين محافظاً للإسكندرية . وتعهد له ألا يتدخل فى شيء سوى أمور زراعة أرضه فى جهة دمنهور[٣]. ولكن لم يتم ذلك . ويبدو أن ظروف سعد المالية كانت من وراء كل ذلك كما كانت من وراء قبوله أحد العروض المطروحة عليه والتى كانت تقضى بتعيين زوجته فى وظيفة

---

(١) ويكتب سعد فى مذكراته أن سبب خلع الخديو عباس ، كما أدلى له بها حسين كامل بعد أن عين سلطاناً أثناء مقابلة جرت بينهما فى مارس عام ١٩١٥ أنه « كان يجتمع فى الخفاء تحت جنح الظلام بسفير ألمانيا ويعطيه أخبار مصر وحركات الإنجليز فيها وأوصل إليه رسوما عن الاستحكامات التى شرعوا فى إقامتها بجهة القنال وهى رسوم نقلها إليه نجل الشيخ سليم البشرى الذى هو من الضباط فلما وقف الإنجليز على ذلك نقموا على الخديو ومنعوه من العودة إلى مصر » .

راجع المذكرات ، كراس ٢٥ ، ص ١٩٢٩ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٧ ، ، ص ١٤٢١ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١٩ . وكان ذلك الموظف الإنجليزى الكبير هو ايموس السكرتير بالوكالة البريطانية .

« تشريفاتى » بسراى السلطان[١] . غير أن ذلك لم يتم أيضاً .

وقد أدت ظروف الحرب وما صحبها من تغييرات واسعة فى حياة مصر السياسية، والاقتصادية والعسكرية وغيرها إلى تفكير الكثيرين فى تحديد وضع مصر السياسى، ومن بينهم حسين رشدى رئيس النظار وقتذاك الذى قدم مذكرة بهذا المعنى إلى أحد المسئولين البريطانيين فى مصر فى مطلع عام ١٩١٥ جاء فيها : « ينبغى وضع نظام سياسى إدارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح إنجلترا السياسية وفوائد الأوربيين المالية والتجارية ويكون من شأنه مع ذلك أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة الجديدة »[٢]. كما كان من بينهم محمد محمود الذى فاتح سعداً فى أواخر عام ١٩١٧ فى أمر تعيين جماعة من أصحاب الرأى للتفكير فى حالة مصر وحدد له أسماء هذه الجماعة ، ثم عاد وكرر ذلك فى مطلع عام ١٩١٨ أمام جماعة من أصدقائه وبحضور سعد نفسه[٣]. وفعل نفس الشىء الأمير عمر طوسون الذى عرض على سعد زغلول مسألة تأليف طائفة للمطالبة بحقوق مصر أمام مؤتمر الصلح وكان ذلك فى ١٢ أكتوبر عام ١٩١٨ بالإسكندرية أثناء الحفل الذى أقامه حسين رشدى بمناسبة جلوس السلطان حسين كامل على عرش مصر[٤] . كما «كان فى نية السلطان حسين كامل أن يسافر بعد انتهاء الحرب "إلى لندن" لتنظيم الحماية»[٥] . وكان حسين رشدى وعدلى يكن يفكران أيضاً فى السفر إلى لندن لتحقيق نفس الغرض[٦] .

معنى ذلك أن أحوال مصر وأوضاعها قد شغلت الكثيرين فى التفكير فى وضع صيغة قانونية لتحديد شكل العلاقة بين كل من بريطانيا ومصر، وكان سعد زغلول واحداً من هؤلاء ، لذلك فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى ذهب ثلاثة من أعضاء

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٨ ، ، ص ١٥٢٧ وكان ذلك فى ١٩ يناير عام ١٩١٨ ، والذى عرض عليه ذلك هو أمين يحيى باشا .
(٢) المرجع السابق ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٠
(٣) المرجع السابق ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١١ .
(٤) المرجع السابق ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٣٥ .
(٥) المرجع السابق ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٣
(٦) المرجع السابق ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٣ .

الجمعية التشريعية بما فيهم وكيلها المنتخب – أى سعد زغلول – لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ للحصول منه على إذن بالسفر إلى أوربا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح والمطالبة بحقوق مصر المشروعة .

وعند هذا الحد اختتم سعد زغلول صفحة من حياته السياسية وبدأ صفحة جديدة أخرى كانت بالنسبة له أكثر إشراقاً ، وبالنسبة للجماهير المصرية أكثر قتامة ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين والمؤرخين المزيد من الجهد فى دراستها وتوضيح جوانبها المختلفة .

# الملاحق

١ – مقالات نشرت بجريدة الوقائع المصرية

٢ – دراسة عن مذكرات سعد زغلول

## ملحق رقم (١)

مقالات نشرت بجريدة الوقائع المصرية ووجدت ضمن متروكات سعد زغلول بعد وفاته [(١)]

| م | رقم العدد | تاريخ صدوره | عنوان المقال |
|---|---|---|---|
| ١ | ٩٧٠ | ١٨٨٠/١١/٢٧ | غاية الغنى |
| ٢ | ٩٨٦ | ١٨٨٠/١٢/١٥ | البساطة والعلم |
| ٣ | ١٠٤٣ | ١٨٨١/ ٢/٢١ | الأدب الوهمى |
| ٤ | ١٠٤٨ | ١٨٨١/ ٢/٢٧ | تخصيص لما يوهم التعليم |
| ٥ | ١٠٥٧ | ١٨٨١/ ٣/ ٩ | ما أجمل استماع النصح |
| ٦ | ١٠٥٩ | ١٨٨١/ ٣/١٢ | فوائد المصاهرة |
| ٧ | ١٠٦٥ | ١٨٨١/ ٣/١٩ | الاتحاد |
| ٨ | ١١١٢ | ١٨٨١/ ٥/١٥ | وفاة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا |
| ٩ | ١١١٦ | ١٨٨١/ ٥/١٩ | عوائد الأفراح |
| ١٠ | ١١١٧ | ١٨٨١/ ٥/٢١ | المراسلون للجرائد |
| ١١ | ١١١٨ | ١٨٨١/ ٥/٢٢ | ترجمة المرحوم الإمام الوحيد الشيخ إبراهيم السقا |
| ١٢ | ١١١٩ | ١٨٨١/ ٥/٢٣ | التملق |
| ١٣ | ١١٣٣ | ١٨٨١/ ٦/ ٨ | عادات المآتم |
| ١٤ | ١١٦١ | ١٨٨١/ ٧/١١ | خرافات العامة فى ذوات الأذناب |
| ١٥ | ١١٦٣ | ١٨٨١/ ٧/١٣ | جريدة الوطن |
| ١٦ | ١١٦٦ | ١٨٨١/ ٧/١٦ | مقالة تختص بمولد الأستاذ الرفاعى |
| ١٧ | ١١٦٩ | ١٨٨١/ ٧/٢٠ | تكذيب لجريدة الوطن فى أمر نقل عامل من العمال |
| ١٨ | ١٩٩٠ | ١٨٨١/ ٨/١٤ | مصر والحبشة |

(١) وهى مجموعة المقالات التى أطلعنى عليها وأبرزها لى الدكتور محمد بهى الدين بركات أثناء مقابلتى الثانية مع سيادته بتاريخ ١٦ / ٥ / ٦٨ والتى لم يجزم سيادته بأنها من إنشاء سعد زغلول وكتابته : ويلاحظ أنها تضم مقالة واحدة يمكن الجزم بأنها من كتابة سعد وهى التى تحت عنوان « الإقدام » .

| م | رقم العدد | تاريخ صدوره | عنوان المقال |
|---|---|---|---|
| ١٩ | ١٢٠١ | ٣ /٩ /١٨٨١ | مقالة يطلب كاتبها من أرباب الجرائد الكف عن نشر ما يثبط الهمة ويميت الآمال — قطاع طريق الكمال |
| ٢٠ | ١٢٠٢ | ٤ /٩ /١٨٨١ | انتقال فى غير موضعه |
| ٢١ | ١٢١٥ | ٩/٢١ /١٨٨١ | جمعية التوفيق الخيرى |
| ٢٢ | ١٢١٦ | ٩/٢٢ /١٨٨١ | تكذيب لمن درج العهدة النبوية |
| ٢٣ | ١٢٢٥ | ٣ /١٠/١٨٨١ | العدل |
| ٢٤ | ١٢٣٥ | ١٠/١٥/١٨٨١ | الاتحاد |
| ٢٥ | ١٣٠٩ | ١/١٦ /١٨٨٢ | آداب الصحافة لا تقضى بالتعرض بنفس الأشخاص أو بذكر أسمائهم عندما يراد استلفات نظر الجمهور لأمر ما. |
| ٢٦ | ١٣١٦ | ١/٢٤ /١٨٨٢ | الناس من خوف الذل فى الذل ، والناس من خوف الفقر فى الفقر . |
| ٢٧ | ١٣١٩ | ١/٢٨ /١٨٨٢ | الإقدام |
| ٢٨ | ١٣٩٤ | ٤/٢٧ /١٨٨٢ | الحادثة الشركسية |

# ملحق رقم ( ٢ )

## دراسة عن مذكرات سعد زغلول

بدأ سعد زغلول فى تدوين مذكرات له اعتباراً من أكتوبر عام ١٨٩٧ [١] . على أن ذلك لا يعنى أنه واظب على الكتابة منذ ذلك التاريخ بصفة منتظمة أو مطردة ، وخاصة عند بداية التدوين . فقد اقتصر على تسجيل بعض الحوادث الهامة التى مرت فى حياته — وهى قليلة — فى المدة من أكتوبر ١٨٩٧ حتى تاريخ تعيينه وزيراً للمعارف .

ومنذ تاريخ تعيينه فى الوزارة حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٢٦ لم ينقطع عن التدوين غير فترات محدودة — ربما عن قصد — كما يتضح لقارئ المذكرات ، وأهم تلك الفترات التى انقطعت فيها الكتابة هى :

أولا : الفترة التى اشتغل فيها سعد بالجمعية التشريعية من يناير ١٩١٤ حتى يوليو ١٩١٤ . والفترة من ٦ مارس ١٩١٩ حتى ٢٦ مارس ١٩١٩ .

ثانياً : الفترة التى نقل خلالها سعد من منفاه فى عدن — بعد أن عزل عن بقية رفاقه فى المنفى — إلى جزيرة سيشل وهى من ١٠ مارس ١٩٢٢ حتى ٢٤ يونيه ١٩٢٢ .

ثالثاً : فترة رئاسته للوزارة أو التى عرفت باسم وزارة الشعب وكان ذلك من ١٩ فبراير عام ١٩٢٤ حتى مقتل السردار الإنجليزى للجيش المصرى فى أواخر نوفمبر ١٩٢٤ .

رابعاً : الفترة من أواخر نوفمبر ١٩٢٤ حتى ٢٠ مايو عام ١٩٢٥ .

وتبلغ عدد الكراسات التى كتب فيها سعد مذكراته ثلاثة وخمسين كراساً . سجل بعضها فى كراسات عادية الحجم ، وبعضها الآخر فى كراسات ضخمة ( كشاكيل ) والبعض فى كراسات صغيرة الحجم ( نرتة ) .

ويمكن أن نقسم مذكرات سعد من حيث خطها وكتابتها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

---

( ١ ) وما كتبه سعد فى هذه الفترة المبكرة ليست مذكرات بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما هى عبارة عن تسجيل لبعض ما كان يتعلق ببعض أعماله .

أولا : كراسات كتبها سعد بنفسه ، ويبلغ عددها ٣٢ كراسا .

ثانياً : كراسات أملاها سعد كلها ، أو أملى بعضها على أشخاص مقربين إليه ، بعضهم من أقربائه مثل : عاطف بركات ، وسعيد زغلول ، والبعض الآخر ممن عاونوه كسكرتيرين له مثل كامل سليم أو غيره . ويبلغ عدد الكراسات التى لم يكتب فيها سعد شيئاً بخطه ١٢ كراساً أما الكراسات المشتركة فتبلغ ٦ كراسات .

ثالثاً : كراسات سجل فيها سكرتيرو سعد ومعاونوه مشاهداتهم وملاحظاتهم خلال مرافقتهم لسعد فى تنقلاته وزياراته مثل الكراسات ٥ ، ٨ ، ٤٤ ( أى ثلاث كراسات ) .

على أن الكراسات التى كتبها سعد بنفسه رديئة الخط جداً وتصعب قراءتها أو على الأقل تصعب قراءة الكثير من عباراتها . ويقول الدكتور محمد بهى الدين بركات فى هذا الصدد : « الواقع أن خطه من أصعب ما يكون فى القراءة ، وأنا لم أستطع أن أقرأها »[1]. وتحتاج قراءة هذه المذكرات إلى جهد وصبر كبيرين أولا للتمرس على أساليب الكتابة وشكل الحروف وغيرها . يضاف إلى ذلك أنه يوجد شطب أحياناً فى بعض الصفحات ، وأحياناً أخرى توجد بقع من الحبر تؤثر فى بعض الفقرات ليس فى صفحتين متقابلتين فحسب بل فى عدة صفحات لتأثير بقعة الحبر دون محاولة تجفيفها . ومعظم هذه الكراسات كتبت بالحبر الأسود إلا أن بعضها كتب بالقلم الرصاص ، ويحتاج إلى جهد أكبر فى القراءة نظراً لتأثير الزمن عليه .

ولقد ترك سعد زغلول بعد وفاته هذه المذكرات ، فرأت زوجته خوفاً عليها من الضياع أن تقوم بترقيم هذه الكراسات وصفحاتها ، حيث إنها لم تكن مرقمة فى حياة سعد أو أثناء تدوينها[2]، لذلك كلفت « فريدا » وهى وصيفة سعد زغلول الألمانية — بالقيام بهذه العملية ، وقد تم ذلك عقب وفاة سعد مباشرة — بعد ثلاثة أو أربعة أيام —وكتبت الأرقام باللغة الأفرنجية والكتابة تبدأ من اليمين إلى اليسار جرياً على

---

( ١ ) من بيانات أدلى بها الدكتور محمد بهى الدين بركات فى مقابلتى الثانية معه بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٦٨ ومعظم البيانات التى أوردتها هنا مستقاة من سيادته وخاصة ما تتعلق بترقيم المذكرات وحفظها .

( ٢ ) وإن كانت بعض الكراسات لها ترقيم خاص وضع فى أثناء تدوينها .

أصول الترقيم فى الكتب العربية . كما أنه شمل جميع الكراسات فى رقم مسلسل واحد بدأ من رقم ١ حتى رقم ٣٠٠٨ . ولم ترقم سوى الصفحات المكتوبة .

غير أن هذا الترقيم قد تنقصه عدة اعتبارات هامة ، أهمها :

أولا : أن بعض المذكرات دونت فى مفكرات سنوية إفرنجية ، فبدأ التدوين فيها من اليسار إلى اليمين ملتزماً بالتقويم اليومى للعام . ولكن فريدا عندما رقمتها لم تراع ذلك بل رقمتها من اليمين إلى اليسار أيضاً وبذلك جاء الترقيم مقلوباً . ومن أمثلة ذلك الكراسة رقم ( ٥ ) .

ثانياً : أن فريدا لم تأخذ فى اعتبارها عند الترقيم الترتيب الزمنى للكراسات — ربما لعدم معرفتها باللغة العربية أو لأنها لم تقرأ المذكرات كلها — الأمر الذى يدعو إلى الاعتقاد بأنها رقمت على النحو الذى وجدت عليه دون بذل محاولة لمراعاة عامل التسلسل الزمنى .

ثالثاً : أن الترقيم لم يشمل الكراسة رقم (٥٣) الذى يوجد به عشر صفحات مكتوبة فقط ويمكن أن تبدأ بالأرقام التى انتهت عندها بقية المذكرات أى أنه يأخذ رقم ٣٠٠٩ حتى ٣٠١٨ .

رابعاً : أنه حدث خطأ بالترقيم فى الكراسة التاسعة فبدلا من أن يستمر الترقيم بعد صفحة ٤٤٩ انتقل فجأة إلى ترقيم ٥٠١ ( أى أنه أغفل من ٤٥٠ حتى ٥٠٠ ). والذى يدعونا إلى الجزم بأن ذلك حدث خطأ — غير مقصود — أن كل من رقم صفحتى ٤٤٩ ، ٥٠١ كتب لورقة واحدة بوجهيها وليس لصفحتين فى ورقتين منفصلتين .

وقد تم حفظ هذه المذكرات فى منزل سعد زغلول ، ثم رؤى بعد ذلك إيداعها فى أحد البنوك حرصاً عليها من الضياع أولا ثم حفاظاً على سريتها . وقد تولى مصطفى النحاس — خليفة سعد فى زعامة حزب الوفد — هذه العملية فأودعها فى بنك مصر .

غير أن البنك خالف الأصول التى تعارفت عليها جميع المؤسسات المالية ونعنى بذلك عدم فتح خزائن الودائع إلا بعد الرجوع إلى أصحابها أولا ، ثم ثانياً وهو الأهم أن يثبت عملية الفتح فى سجلات البنك بمحاضر رسمية . وقد ثبتت مخالفة البنك لذلك عندما تسلم الدكتور محمد بهى الدين بركات — أحد أقرباء

سعد وأحد ورثته والوصى على متروكاته — هذه المذكرات من البنك وقام بمراجعة سجلات البنك فلم يجد ما يشير إلى فتح الخزينة التى أودعت بها هذه المذكرات علماً بأن بعضاً من الساسة ورجال الحكم من قيادة حزب الوفد نشروا بعض المقالات الصحفية التى تضمنت جانباً من هذه المذكرات . ويقول الدكتور بركات فى هذا الصدد : « ولقد ظهر لى غياب بعض الصفحات — وإن كان عددها قليلا — إلا أنها تدل على أنها انتزعت من ذى مصلحة فى ذلك » .

وقد حصلت الدولة فى أوائل الستينات من هذا القرن على هذه المذكرات من الدكتور بركات وقامت بإيداعها دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين [القلعة حالياً] ، غير أنها ظلت بعيدة عن متناول أيدى الباحثين والمؤرخين نظراً لخلاف نشأ بين ورثة سعد زغلول وبين الدولة حول التعويضات المادية التى ستدفعها الدولة نظير الاستيلاء على هذه المذكرات ، الأمر الذى عرض على القضاء ليقول فيه كلمته .

وقد قمت بتقديم طلب للسيد وزير الثقافة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢ ليأذن لى بالاطلاع على هذه المذكرات — ولو بصفة شخصية — نظراً لما سيترتب على ذلك من أهميه بالغة فى تشكيل بحثى الذى يتعلق بسعد زغلول شخصياً ، وبعد دراسة واعية لهذا الطلب سمح لى بالاطلاع عليها بصفة شخصية اعتباراً من ٢٤ /١٩٦٨/٢ وبذلك كنت أول باحث يطلع على هذه المذكرات ويستخدمها تاريخياً[1] .

وتعتبر هذه المذكرات من أهم المذكرات الشخصية فى تاريخ مصر الحديث لا لأنها تناولت حياة سياسى مصرى لعب دوراً بارزاً فى الحركة الوطنية فحسب ، أو لأنها شملت فترة زمنية طويلة — منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عام ١٩٢٦ ، ولكن لأن سعد زغلول — كاتبها — قد شارك بنفسه فى كثير من الأحداث التى مرت بمصر لفترة ليست قليلة ، لذلك فإنه عندما كتب مذكراته ، إنما كتبها قريباً من الأحداث ومن صانعيها ، ثم لأنه كان على وعى كبير وثقافة لا يستهان بها ، لذلك فإن مذكراته لا تتناول الأحداث الشخصية القريبة التى تأثر بها أو أثر فيها فقط وإنما تناولت كافة الوقائع التى مرت بمصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات.

---

( ١ ) رأت وزارة الثقافة بعد أن صرحت لى بالإطلاع على المذكرات فتح باب الإطلاع على المذكرات أمام الباحثين والمؤرخين . وبذلك أصبح من الميسور الإطلاع عليها بإذن خاص من السيد وكيل وزارة الثقافة لشئون المكتبات .

والأمر الذى يستلفت النظر حقاً أن سعداً كان أميناً — إلى د جة كبيرة — فى تدوينه بحيث إنه كان يتناول كل شىء يتعلق به كبيراً كان أم صغيراً ، له أو عليه ، وتلك ميزة قد لا تتوافر فى كثير من المذكرات الشخصية للساسة ورجال الحكم عندما يكتبون مذكراتهم . ربما يرجع ذلك إلى أن مذكرات سعد أقرب ما تكون إلى اليوميات ( Diaries ) بحيث إنه كان يسجل الأحداث يوماً بيوم عقب وقوعها مباشرة منفعلا بها — مدافعاً كان أو مهاجماً ، مؤيداً أو معارضاً —وهو فى كل ذلك يختلف عن أولئك الذين يسجلون مذكراتهم بعد تخليهم عن مناصبهم وابتعادهم عن الأحداث أو حتى بعد مرور وقت — قصير أو طويل — على مرور تلك الحوادث . فتكون تلك المذكرات أو على الأدق الذكريات من قبيل التبرير أو الدفاع عن وجهة نظرهم ومسلكهم . الأمر الذى تختلف عنه هذه المذكرات تماماً ، ولعل ذلك راجع إلى أن سعداً لم يكن يكتبها بغرض النشر . لذلك تناول فيها الأمور بتفصيل وصراحة .

ويتضح لقارئ المذكرات أن هناك تداخلا كبيراً فى التواريخ التى تناولتها من حيث بداياتها ونهاياتها وبمعنى آخر أن هناك تكراراً واضحاً فى كتابة بعض الحوادث ، وقد يرجع ذلك إلى عدة أمور أهمها :

أولا : أن سعداً حاول إعادة كتابة هذه الكراسات بغير خطه وبشكل أكثر تدقيقاً وإن لم يستكمل ذلك .

ثانياً : أن كراسات بأكملها كانت تتناول حياته فى بعض الأماكن خارج القاهرة مثل فترات الصيف التى كان يقضيها فى الخارج أو أثناء زياراته لمديريات القطر المصرى أو زيارته لمنزل زوجته فى مسجد وصيف ، فبالإضافة إلى الكراس الذى يتناول حياته فى هذه الأماكن . كان يسجل الأحداث العامة فى كراسات أخرى.

ثالثاً : أنه كان يحاول أن يعيد تدوين بعض ما كتب عقب وقوع الحادث مباشرة حتى يتدارك بعض مافاته منه أو يكمل عليه أو يصحح بعض وقائعه إلى غير ذلك .

كما يتبادر إلى ذهن القارئ — وخاصة بعد إطلاعه على الجداول التالية والخاصة بالكراسات — أنه لم يترك فترة دون تدوين أو تسجيل ، ولكن الذى كان يحدث

أنه كان يقفز أحياناً من تاريخ إلى تاريخ . كما أن التواريخ التى حددت على أغلفة الكراسات كانت من وضع فريدا أيضاً وحدثت فيها بعض الأخطاء من حيث بدايتها أونهايتها . وينبغى أن نذكر فى هذا الصدد أن كثيراً من الكراسات مفككة ومنزوعة الأغلفة الأمر الذى قد يعرضها للضياع وخاصة بعد أن يفتح باب الاطلاع للباحثين عليها . لذلك نقترح ترميمها والمحافظة عليها . وعدم السماح بالاطلاع على هذه النسخة الخطية إلا فى حالات الضرورة وأن تحل محلها فى التداول والاطلاع النسخة المصورة .

ولسوف نعرض فيما يلى بياناً عن المذكرات بالترتيب التى توجد عليه فى دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين — كما اطلعت عليها — وهو الترتيب الذى قامت به فريدا عند ترقيمها للمذكرات . ثم نعقبه بترتيب زمنى نقترح أن تحفظ به حتى يسهل على الباحثين والمؤرخين متابعتها زمنياً . وسوف نطلق على الترتيب الأول « الترتيب الكمى » للمذكرات ، أما الترتيب الذى نقترحه فسوف نطلق عليه « الترتيب الزمنى » . وأخيراً نعرض بعضاً من الصفحات التى كتبت بخط سعد زغلول نفسه كنموذج يوضح شكل الخط والكتابة .

## ( الترتيب الكمى للمذكرات )

| رقم الكراس | الفترة التى تناولها الكراس | | رقم الصفحات | |
|---|---|---|---|---|
| | من تاريخ | إلى تاريخ | من صفحة | إلى صفحة |
| ١ | ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ | ١٣ ديسمبر ١٨٩٧ | ١ | ١١٢ |
| ٢ | يناير ١٩٠٢ | — | ١١٤ | ١١٥ |
| ٣ | ٣٠ يناير ١٩١٣ | أكتوبر ١٩١٣ | ١١٦ | ١٩٥ |
| ٤ | ٣٠ يناير ١٩٠٥ | — | ١٩٦ | ٢١١ |
| ٥ | أول يناير ١٩٠٧ | ٢٨ يناير ١٩٠٧ | ٢١٣ | ٢٢٦ |
| ٦ | ١١ أبريل ١٩٠٧ | ٦ يناير ١٩٠٨ | ٢٢٧ | ٢٩٠ |
| ٧ | ٢٩ نوفمبر ١٩٠٧ | ٢٢ فبراير ١٩٠٨ | ٢٩١ | ٣٥٩ |
| ٨ | ٢٠ يناير ١٩٠٨ | ٢٩ يناير ١٩٠٨ | ٣٦٠ | ٣٧٦ |
| ٩ | ١ نوفمبر ١٩٠٨ | ٤ فبراير ١٩٠٩ | ٣٧٧ | ٥٠٧ |
| ١٠ | ٨ يونيه ١٩٠٨ | ١٠ يونيه ١٩٠٨ | ٥٠٨ | ٥٢٦ |
| ١١ | ١١ يونيه ١٩٠٨ | ٢٢ أبريل ١٩٠٩ | ٥٢٧ | ٥٨٨ |
| ١٢ | ٢٦ فبراير ١٩٠٨ | ٢١ أبريل ١٩٠٨ | ٥٨٩ | ٦٣٤ |

| رقم الكراس | الفترة التي تناولها الكراس | | رقم الصفحات | |
|---|---|---|---|---|
| | من تاريخ | إلى تاريخ | من صفحة | إلى صفحة |
| ١٣ | ١٥ يوليو ١٩٠٩ | ٣١ يناير ١٩١٠ | ٦٣٥ | ٧٢٠ |
| ١٤ | ٣ مارس ١٩٠٩ | ١٢ يناير ١٩١٠ | ٧٢١ | ٧٥٨ |
| ١٥ | ٦ فبراير ١٩٠٩ | أول يونيه ١٩٠٩ | ٧٥٩ | ٨٢٨ |
| ١٦ | ٢٢ مايو ١٩٠٩ | أول يونيه ١٩٠٩ | ٨٢٩ | ٨٤٠ |
| ١٧ | ٢٢ أبريل ١٩٠٩ | ١٠ نوفبر ١٩٠٩ | ٨٤١ | ٩١٤ |
| ١٨ | أول فبراير ١٩١٠ | ١٦ يونيه ١٩١٠ | ٩١٥ | ٩٥٣ |
| ١٩ | ٣١ مارس ١٩١٢ | — | ٩٥٤ | ٩٥٨ |
| ٢٠ | ٣ فبراير ١٩١١ | ٦ نوفبر ١٩١٢ | ٩٥٩ | ١٠٥٥ |
| ٢١ | ٢ ديسمبر ١٩١٣ | ٢٦ ديسمبر ١٩١٣ | ١٠٥٦ | ١٠٩٢ |
| ٢٢ | ٢٦ ديسمبر ١٩١٣ | ٧ يوليه ١٩١٤ | ١٠٩٣ | ١١٠٦ |
| ٢٣ | ١٦ أكتوبر ١٩١٣ | ٢٥ نوفبر ١٩١٣ | ١١٠٧ | ١١٥٨ |
| ٢٤ | ١٨ مايو ١٩١٥ | سبتمبر ١٩١٥ | ١١٥٩ | ١٣١١ |
| ٢٥ | ٨ مارس ١٩١٥ | ٢٨ أبريل ١٩١٥ | ١٣١٢ | ١٣٥٠ |
| ٢٦ | ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ | ١١ أكتوبر ١٩١٦ | ١٣٥١ | ١٤١٧ |
| ٢٧ | متفرقات من ١٩٠٣–١٩١٦ | — | ١٤١٨ | ١٤٢٤ |
| ٢٨ | ٢٥ نوفبر ١٩١٧ | ١٧ مايو ١٩١٨ | ١٤٨٢ | ١٥٨٦ |
| ٢٩ | ١٣ أكتوبر ١٩١٦ | ٨ أكتوبر ١٩١٧ | ١٥٨٧ | ١٦٤٣ |
| ٣٠ | ١٨ يناير ١٩٠٨ | ٢٥ نوفبر ١٩١٧ | ١٦٤٤ | ١٦٩٨ |
| ٣١ | ١٣ سبتمبر ١٩١٦ | ١٤ أكتوبر ١٩١٨ | ١٦٩٩ | ١٨٣٤ |
| ٣٢ | ٢٥ مايو ١٩١٨ | ١٥ نوفبر ١٩١٨ | ١٨٣٥ | ١٨٥٩ |
| ٣٣ | ٣ يناير ١٩١٩ | ٩ مارس ١٩١٩ | ١٨٦٠ | ١٨٨٨ |
| ٣٤ | ١٤ ديسمبر ١٩١٨ | ١٨ نوفبر ١٩١٩ | ١٨٨٩ | ١٩١٩ |
| ٣٥ | ٢٦ مارس ١٩١٩ | ٤ فبراير ١٩٢٠ | ١٩٢٠ | ١٩٨٧ |
| ٣٦ | ١٢ مايو ١٩٢٠ | ٢٥ أكتوبر ١٩٢١ | ١٩٨٨ | ٢١٠٦ |
| ٣٧ | ٢٦ فبراير ١٩٢٠ | ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ | ٢١٠٧ | ٢١٨٧ |
| ٣٨ | ٢ يناير ١٩٢١ | ١١ يناير ١٩٢١ | ٢١٨٨ | ٢٢١١ |
| ٣٩ | ٩ يونيه ١٩٢٠ | ١٠ مايو ١٩٢١ | ٢٢١٢ | ٢٤٦٧ |
| ٤٠ | ٢٠ يناير ١٩٢٢ | — | ٢٤٦٨ | ٢٤٧٣ |
| ٤١ | أول ديسمبر ١٩٢٢ | ٢١ مايو ١٩٢٣ | ٢٤٧٤ | ٢٥٤٥ |
| ٤٢ | ١٩ يوليو ١٩٢٢ | ٢٦ نوفبر ١٩٢٢ | ٢٥٤٦ | ٢٦٢٤ |
| ٤٣ | ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ | ١٨ يوليو ١٩٢٢ | ٢٦٢٥ | ٢٦٧٤ |
| ٤٤ | ٩ مارس ١٩٢٠ | ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ | ٢٦٧٥ | ٢٧٠٣ |
| ٤٥ | ٢٣ أغسطس ١٩٢٤ | ٣٠ أكتوبر ١٩٢٤ | ٢٧٠٤ | ٢٧٦٤ |

| رقم الكراس | الفترة التى تناولها الكراس | | رقم الصفحات | |
|---|---|---|---|---|
| | من تاريخ | إلى تاريخ | من صفحة | إلى صفحة |
| ٤٦ | ١٨ مارس ١٩٢٤ | — | ٢٧٦٥ | ٢٧٦٦ |
| ٤٧ | ١٢ يناير ١٩٢٤ | ١٩ فبراير ١٩٢٤ | ٢٧٦٧ | ٢٧٩٤ |
| ٤٨ | ٢٣ يناير ١٩٢٥ | ١٥ مارس ١٩٢٥ | ٢٧٩٥ | ٢٨٠٣ |
| ٤٩ | ٣٠ يوليو ١٩٢٣ | ٥ يونيه ١٩٢٥ | ٢٨٠٤ | ٢٨٥٢ |
| ٥٠ | ٢٦ مارس ١٩١٩ | ٢١ نوفبر ١٩٢٥ | ٢٨٥٣ | ٢٨٩٢ |
| ٥١ | ١٧ يناير ١٩٢٥ | ١٩ يناير ١٩٢٥ | ٢٨٩٣ | ٢٨٩٧ |
| ٥٢ | ٥ يونيه ١٩٢٥ | ٣١ ديسمبر ١٩٢٦ | ٢٨٩٨ | ٣٠٠٨ |
| ٥٣ | ١٨ ديسمبر ١٩١٤ | ٢٨ يناير ١٩١٥ | غير مرقم ويمكن أن يكون ترقيمه وفقاً لمايلى : | |
| | | | ٣٠٠٩ | ٣٠١٨ |

## ( ب ) الترتيب الزمنى المقترح

| الرقم المقترح للكراس | الرقم الحالى | الفترة التاريخية: من | الفترة التاريخية: إلى | رقم الصفحات: من | رقم الصفحات: الى | نوع الخط | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١ | ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ | ١٣ ديسمبر ١٨٩٧ | ١ | ١١٢ | بخط سعد نفسه | كتب كلها بالقلم الرصاص |
| ٢ | ٢ | ٢ يناير ١٩٠٢ | — | ١١٤ | ١١٥ | « | |
| ٣ | ٢٧ | ١٩٠٣ | ١٩١٦ | ١٤١٨ | ١٤٢٤ | « | وهى متفرقات مختلفة |
| ٤ | ٤ | ٣٠ يناير ١٩٠٥ | — | ١٩٦ | ٢١١ | « | |
| ٥ | ٥ | أول يناير ١٩٠٧ | ٢٨ يناير ١٩٠٧ | ٢١٣ | ٢٢٦ | بغير خط سعد | كتبت بضمير الغائب كتبها سكرتير سعد |
| ٦ | ٦ | ١١ أبريل ١٩٠٧ | ٦ يناير ١٩٠٨ | ٢٢٧ | ٢٩٠ | بخط سعد نفسه | |
| ٧ | ٧ | ٢٩ نوفبر ١٩٠٧ | ٢٢ فبراير ١٩٠٨ | ٢٩١ | ٣٥٩ | « | |
| ٨ | ٣٠ | ١٨ يناير ١٩٠٨ | ٢٥ نوفبر ١٩١٧ | ١٦٤٤ | ١٦٩٨ | « | |
| ٩ | ٨ | ٢٠ يناير ١٩٠٨ | ٢٩ يناير ١٩٠٨ | ٣٦٠ | ٣٧٦ | بغير خط سعد | كتبت بضمير الغائب كتبها سكرتير سعد |
| ١٠ | ١٢ | ٢٦ فبراير ١٩٠٨ | ٢١ أبريل ١٩٠٨ | ٥٨٩ | ٦٣٤ | بخط سعد نفسه | |
| ١١ | ١٠ | ٨ يرنيه ١٩٠٨ | ١٠ يونيه ١٩٠٨ | ٥٠٨ | ٥٢٦ | « | |
| ١٢ | ١١ | ١١ يونيه ١٩٠٨ | ٢٢ أبريل ١٩٠٩ | ٥٢٧ | ٥٨٨ | بغير خط سعد | |

| الرقم المقترح للكراس | الرقم الحالى | الفترة التاريخية: من | | إلى | | رقم الصفحات: من | إلى | نوع الخط | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | ٩ | ١ نوفبر | ١٩٠٨ | ٤ فبراير | ١٩٠٩ | ٣٧٧ | ٥٠٧ | بغير خط سعد | حدث بها خطأ فى الترقيم |
| ١٤ | ١٥ | ٦ فبراير | ١٩٠٩ | أول يونيه | ١٩٠٩ | ٧٥٩ | ٨٢٨ | » | |
| ١٥ | ١٤ | ٣ مارس | ١٩٠٩ | ١٢ يناير | ١٩١٠ | ٧٢١ | ٧٥٨ | بخط سعد نفسه | |
| ١٦ | ١٧ | ٢٢ أبريل | ١٩٠٩ | ١٠ نوفبر | ١٩٠٩ | ٨٤١ | ٩١٤ | بغير خط سعد | |
| ١٧ | ١٦ | ٢٢ مايو | ١٩٠٩ | أول يونيه | ١٩٠٩ | ٨٢٩ | ٨٣٩ | » | |
| ١٨ | ١٣ | ١٥ يوليو | ١٩٠٩ | ٣١ يناير | ١٩١٠ | ٦٣٥ | ٧٢٠ | » | |
| ١٩ | ١٨ | أول فبراير | ١٩١٠ | ١٦ يونيه | ١٩١٠ | ٩١٥ | ٩٥٣ | » | |
| ٢٠ | ٢٠ | ٣ فبراير | ١٩١١ | ٦ نوفبر | ١٩١٢ | ٩٥٩ | ١٠٥٥ | بخط سعد نفسه | |
| ٢١ | ١٩ | ٣١ مارس | ١٩١٢ | — | | ٩٥٤ | ٩٥٨ | بخط سعد نفسه | |
| ٢٢ | ٣ | ٣٠ يناير | ١٩١٣ | أكتوبر | ١٩١٣ | ١١٦ | ١٩٥ | » | |
| ٢٣ | ٢٣ | ١٦ أكتوبر | ١٩١٣ | ٢٥ نوفبر | ١٩١٣ | ١١٠٧ | ١١٥٨ | » | |
| ٢٤ | ٢١ | ٢ ديسمبر | ١٩١٣ | ٢٦ ديسمبر | ١٩١٣ | ١٠٥٦ | ١٠٩٢ | » | |
| ٢٥ | ٢٢ | ٢٦ ديسمبر | ١٩١٣ | ٧ يوليه | ١٩١٤ | ١٠٩٣ | ١١٠٦ | » | |
| ٢٦ | ٥٣ | ١٨ ديسمبر | ١٩١٤ | ٢٨ يناير | ١٩١٥ | ٣٠٠٩ | ٣٠١٨ | بغير خط سعد | والتاريخ الملون خطأ فى نهايته |
| ٢٧ | ٢٥ | ٨ مارس | ١٩١٥ | ٢٨ أبريل | ١٩١٥ | ١٣١٢ | ١٣٥٠ | بغير خطه وبخطه | |

| الرقم المقترح الكراس | الرقم الحالى | الفترة التاريخية: من | | الفترة التاريخية: إلى | | رقم الصفحات: من | رقم الصفحات: إلى | نوع الخط | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٨ | ٢٤ | ١٨ مايو | ١٩١٥ | سبتمبر | ١٩١٥ | ١١٥٩ | ١٣١١ | بخط سعد نفسه | |
| ٢٩ | ٢٦ | ٢٥ سبتمبر | ١٩١٥ | ١١ أكتوبر | ١٩١٦ | ١٣٥١ | ١٤١٧ | « | |
| ٣٠ | ٣١ | ١٣ سبتمبر | ١٩١٦ | ١٤ أكتوبر | ١٩١٨ | ١٦٩٩ | ١٨٣٤ | « | |
| ٣١ | ٢٩ | ١٣ أكتوبر | ١٩١٦ | ٨ أكتوبر | ١٩١٧ | ١٥٨٧ | ١٦٤٣ | « | |
| ٣٢ | ٢٨ | ٢٥ نوفمبر | ١٩١٧ | ١٧ مايو | ١٩١٨ | ١٤٨٢ | ١٥٨٦ | « | حدث بها خطأ عند الترقيم |
| ٣٣ | ٣٢ | ٢٥ مايو | ١٩١٨ | ١٥ نوفمبر | ١٩١٨ | ١٨٣٥ | ١٨٥٩ | « | |
| ٣٤ | ٣٤ | ١٤ ديسمبر | ١٩١٨ | ١٨ نوفمبر | ١٩١٩ | ١٨٨٩ | ١٩١٩ | « | |
| ٣٥ | ٣٣ | ٣ يناير | ١٩١٩ | ٩ مارس | ١٩١٩ | ١٨٦٠ | ١٨٨٨ | بغير خط سعد | |
| ٣٦ | ٣٥ | ٢٦ مارس | ١٩١٩ | ٤ فبراير | ١٩٢٠ | ١٩٢٠ | ١٩٨٧ | بخط سعد نفسه | |
| ٣٧ | ٥٠ | ٢٦ مارس | ١٩١٩ | ٢١ نوفمبر | ١٩٢٥ | ٢٨٥٣ | ٢٨٩٢ | بخط سعد وبغير خطه | |
| ٣٨ | ٣٧ | ٢٦ فبراير | ١٩٢٠ | ١٤ ديسمبر | ١٩٢٠ | ٢١٠٧ | ٢١٨٧ | بخط سعد نفسه | سجلها له فى المنفى تابعه عبد الله الغزالى |
| ٣٩ | ٤٤ | ٩ مارس | ١٩٢٠ | ٢٢ ديسمبر | ١٩٢٢ | ٢٦٧٥ | ٢٧٠٣ | بغير خط سعد | |
| ٤٠ | ٣٦ | ١٢ مايو | ١٩٢٠ | ٢٥ أكتوبر | ١٩٢١ | ١٩٨٨ | ٢١٠٦ | « | |
| ٤١ | ٣٩ | ٩ يونيه | ١٩٢٠ | ١٠ مايو | ١٩٢١ | ٢٢١٢ | ٢٤٦٧ | بخط سعد نفسه | |
| ٤٢ | ٣٨ | ٢ يناير | ١٩٢١ | ١١ يناير | ١٩٢١ | ٢١٨٨ | ٢٢١١ | بغير خط سعد | |
| ٤٣ | ٤٣ | ٢٢ ديسمبر | ١٩٢١ | ١٨ يوليو | ١٩٢٢ | ٢٦٢٥ | ٢٦٧٤ | بخطه وبغير خطه | |
| ٤٤ | ٤٠ | ٢٠ يناير | ١٩٢٢ | — | | ٢٤٦٨ | ٢٤٧٣ | « | |

| الرقم المقترح للكراس | الرقم الحالى | الفترة التاريخية: من | | الفترة التاريخية: إلى | | رقم الصفحات: من | رقم الصفحات: إلى | نوع الخط | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٥ | ٤٢ | ١٩ يوليو | ١٩٢٢ | ٢٦ نوفبر | ١٩٢٢ | ٢٥٤٦ | ٢٦٢٤ | بخط سعد نفسه | |
| ٤٦ | ٤١ | أول ديسمبر | ١٩٢٢ | ٢١ مايو | ١٩٢٣ | ٢٤٧٤ | ٢٥٤٥ | » | |
| ٤٧ | ٤٩ | ٣٠ يوليو | ١٩٢٣ | ٥ يونيه | ١٩٢٥ | ٢٨٠٤ | ٢٨٥٢ | بخطه وبغير خطه | |
| ٤٨ | ٤٧ | ١٢ يناير | ١٩٢٤ | ١٩ فبراير | ١٩٢٤ | ٢٧٦٧ | ٢٧٩٤ | بخط سعد نفسه | |
| ٤٩ | ٤٨ | ٢٣ يناير | ١٩٢٤ | ١٥ مارس | ١٩٢٥ | ٢٧٩٥ | ٢٨٠٣ | بخطه وبغير خطه | |
| ٥٠ | ٤٦ | ١٨ مارس | ١٩٢٤ | | | ٢٧٦٥ | ٢٧٦٦ | بخط سعد نفسه | |
| ٥١ | ٤٥ | ٢٣ أغسطس | ١٩٢٤ | ٣٠ أكتوبر | ١٩٢٤ | ٢٧٠٤ | ٢٧٦٤ | بغير خط سعد | |
| ٥٢ | ٥١ | ١٧ يناير | ١٩٢٥ | ١٩ يناير | ١٩٢٥ | ٢٨٩٣ | ٢٨٩٧ | بخط سعد نفسه | |
| ٥٣ | ٥٢ | ٥ يونيه | ١٩٢٥ | ٣١ ديسمبر | ١٩٢٦ | ٢٨٩٨ | ٣٠٠٨ | » | |

(١) عدد الكراسات التى كتبها سعد بخطه من جملة مذكراته ٣٢ كراساً

(٢) عدد الكراسات التى اشترك سعد فى تدوينها بخطه وأملى بعضها الآخر ٦ كراسات

(٣) عدد الكراسات التى كتبت جميعها بغير خط سعد ولكن بإملائه ١٢ كراسا

(٤) عدد الكراسات التى كتبها مرافقون لسعد ربما من إنشائهم الخاص ٣ كراسات

الجملة ٥٣ كراسا

(ج) نموذج من خط سعد زغلول فى مذكراته (١)

(١) هذه الصفحة والصفحات الثلاث التالية توجد فى مذكرات سعد زغلول ضمن الكراس رقم ١٨ ، وهى عبارة عن ورقتين منفصلتين تماما عن هذا الكراس وقد أخذت أرقامها الصفحات ابتداء من ٩٥٣ حتى ٩٥٠ ذلك لأن فريدا — السكرتيرة الألمانية لسعد والتى تولت الترقيم — قد رقمتها جريا على عادة الترقيم الإفرنجى من اليسار إلى اليمين فجاء الترقيم مقلوبا . ويمكن أن تضم هذه الصفحات تاريخياً إلى الكراس رقم ٩ . وهذه الصفحات تتحدث عن ظروف استقالة مصطفى فهمى من رئاسة النظارة .

وسمعت أخيراً أن سورة العشرة الكرام خفت وأنهم هدءوا وعدلوا عن طلب الدستور إلى توسيع الاختصاص وقال قوم إن ذلك حصل بسعى المعية لأنها اتفقت مع العميد على تغيير الوزارة فى مقابلة أن يسعى هو فى إرجاع أعضاء الشورى عن طلب المجلس النيابى .

أما استعفاء الوزارة فإن مصطفى باشا فهمى كان يفتكر فى هذا الأمر من ثلاث سنوات أى من قبل خروج اللورد كرومر بسنة تقريباً ولكنه كان يريد أن يكون استعفاء وتخلياً عن الوظيفة بدون أن يحدث رجة ولا ضجة ولا أن يكون منسوباً إلى حادث معين . وعقب استعفاء اللورد كرومر فاتح جورست فى المسألة فرجاه أن لايفعل ووعده بكل مساعدة فعدل ولكنه رأى الأحوال جارية على غير نظام فجورست يتشاور مع الخديوى( . . . . . . )[1] من غير أن يكون له علم به، والجناب العالى أخذ يظهر سلطته ويتداخل فى المسائل تداخلا متعباً . ومن جهة أخرى فإنه قد يحصل أن الحكومة تتفق مع جورست على أمر وتشتد فيه ، ثم بعد ذلك يلين جورست ويترك الحكومة فى تشددها وقد حصل أن جورست انتخب مشل مستشارا للداخلية بالاتفاق مع الخديوى ولم يخبر مصطفى إلا بعد انعقاد الاتفاق ؛ فوجد نفسه مصطفى فى مركز حرج للغاية ولذلك كاشف مشل به وهذا بلغه إلى جورست فلم يعارض فيه وإنما كان الأمر مؤجلا إلى ما بعد الإجازات وقد سافرنا من هنا ونية الباشا معقودة على هذا الاستعفاء ولكنى كنت أراجعه فيه( . . . )[2] فى أثنائه عن عزمه فلم يؤثر فيه . وبعد المأمورية التى قام بها أباظة باشا فى لوندرة وبعد الانقلاب فى تركيا قلت له الأحسن أن لاتتعجل فى الأمر إذ ربما كان فى هذا الانقلاب ما يحمل على إرضائك فلم يعدل وكتب بعزمه كتاباً إلى جورست ولما عاد « فى يوم ٢١ أكطوبر »[3] .

(١) كلمتان غير واضحتين نرجح أنهما « شأن أمور » .

(٢) كلمة غير واضحة بمعنى « وأثنيه » تقريباً .

(٣) هذه العبارة مشطوبة .

[illegible]

من إجازته فى ١٩ أكطوبر مكث بالإسكندرية إلى يوم ٢١ منه ثم فى يوم ٢٢ زار جورست وأخبره بما كتبه إليه فتأسف جورست ولكنه لم يهتم بإثنائه عن عزمه ولكنه قال له الأحسن أن لاتستعجل وأن تؤجل إلى ما بعد العيد فاتفقا على أن يكون الاستعفاء عقب عيد الملك أى فى يوم ١٠ نوفمبر سنة ٩٠٨ وقد كان مصطفى أخبر زوجته وصهريه محمود وسرهنك ويظهر أن جورست سر بالأمر الخديوى فأخذ المقربون من الخديوى يشيعون الإشاعات عن تغير الوزارة وذكروا أسماء النظار الجدد ولكن جريدة المؤيد التى تتلقى أخبارها عادة من المعية كذبت الخبر فى اليوم التالى وقالت إن الأمر سيحصل عقب العيد بلا مهل . وفى يوم أول أمس ٩ نوفمبر طلب مصطفى مقابلة الخديوى فحدد له الساعة أربعة من بعد ظهر أمس ثم حدد له الساعه ٣,٢٠ فمضى لمقابلته وأعرب له عن قصده وأبدى أسفه على أن سنه وصحته لاتساعدانه على دوام[1] خدمته وأن يعفو عنه إذا كان وجد منه تقصيراً فى الواجب أو عملا لايرتضيه فإن ذلك لايكون منه بسوء قصد فلاطفه الخديوى وجامله وأظهر له أسفه وعزمه على مراجعته عند الحاجة وجعله مشمولا على الدوام برعايته ، وانصرف. ولم أكن أعلم بتغير ميعاد المقابلة فكنتى أرسلت إليه ساعياً فى الساعة ٤ يخبره بأنى منتظره فى البيت فعاد الساعى مخبراً بأنه وجده خرج من عابدين لأنه حضر فى الساعه ٣,٢٠ ، ثم حضر عندى عزيز بك كحيل وفتح الله بركات وحضرت الجرائد وفى المؤيد مايدل على علم بمقابلة مصطفى باشا والغرض منه وبأن جورست قابل الخديوى قبل مصطفى وفى نيته أن يقابله بعده أيضاً. وأن الوزارة ستحل بهذا الاستعفاء وتؤلف وزارة أخرى فقلت حقاً إن الناس مثل ذلك ثم مضيت إلى الجزيرة : فلم أجد الباشا عاد إلى منزله فسرت فى طريق عودته فلم أصادفه فعدت فوجدته فقص على ما تقدم وقال لى إن جورست كان عنده الآن وأوصاه بأن يكتم الخبر لأن المخابرات .

---

(١) كتبت فى الأصل على « دام » .

[illegible]

جارية بينه وبين حكومته وأنه رجا الخديوى أن يكتمه كذلك فقلت ولكن المؤيد نشره ثم قال إن جورست أخبره بعد ذلك بأمر أحزنه جداً ولا يتعلق بك قلت ماذا ؟ قال لايمكن أن أفضى به إليك لأنى وعدته بذلك . فقلت هو تعيين بطرس مكانك . فبهت وقال ومن أين عرفت ؟ قلت من الحالة ، لأن جورست لم يكلمك فى البدل عندما اتفقت معه على الاستعفاء مع أن هذا كان من أشد ما يلزم . فقال حقيقة هو هذا ، وأنهم يتشاورون الآن مع الحكومة الإنكليزية فقلت هذه كوميديا أن جورست صامت لايخاطب حكومته إلا الآن . وألم يتكلم مع الخديوى على عزمك ؛ أن هناك قرائن قاطعة تدل على خلاف ذلك ولكنى لست محزونا مثلك من هذا التعيين وأراه مناسباً للحالة الحاضرة لأن بطرس سيكشف للناس وتظهر حقيقة سياسته ، ولابد أن يغضب الخديوى عليه عاجلا أو آجلا عندما يراه عاجزاً عن إرضاء كل شهواته ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين لأنه ضد الأغلبية وتنكسر به خواطر المسلمين عموماً وإن كان فيهم كثيرون لايعقلون ويجلون بطرس ويحترمونه ثم قال لى إن جورست ترجاه أن لايصرح لزملائه أيضاً بالاستعفاء . قلت إن هذا غاية فى الحماقة . واسمح لى سعادتك أن أقول بأنه كان من الواجب عليك أن تخبر زملاءك[1] بالأمر قبل حصوله لأن التضامن فى الاستعفاء يوجب ذلك وتذكر أنى قلت لك ذلك وألححت عليك قبل أن تتوجه إلى عابدين بأن تخبر إخوانك فلم تفعل بحجة أن هذا ليس استعفاء ولكنه حوالة على المعاش . قلت إنى لا أجد فرقاً بين الأمرين . ولكنه مع ذلك أصر على رأيه . وأضفت على ذلك بأنه يلزم أن تجمعهم غداً وتخبرهم بما كان وتعتذر لهم عن عدم إخبارهم من قبل واتفقنا على أن يدعوهم للاجتماع عنده غداً الساعة ١٠ صباحاً وكان ذلك يوم ١٠ نوفمبر .

---

(١) كتبت فى الأصل « زملائك » .

[illegible]

ثم انصرفت من عنده إلى الكلوب الخديوى . فأخذ القوم يسألوننى ويتساءلون فيما بينهم ، فكنت أسكت تارة وأجيب بما لايفيد فى الأمر معنى تارة أخرى . وعلمت بعد ذلك أن بطرس مرشح لرئاسة النظار وأن الإشاعة بذلك تدور على ألسنة الكثير من الناس . وقرأت نشرة لجريدة لابورس إيجبسيان باستعفاء مصطفى باشا . وقد عدت إلى منزلى وحضر فتحى وآخرون وأخذنا نتحادث إلى ما بعد نصف الليل ، ولم أذق طعم النوم فى هذه الليلة وكانت الفكرة التى تتردد على سقوطى مع غيرى فطيساً . وأحس من نفسى الأسف الشديد على ذلك . وقد أصبحت ولم أجد فى نفسى همة على الذهاب إلى الديوان فمضيت إلى مصطفى باشا وأخبرته بكل ما سمعت وفى الساعة ١٠ حضر بقية الزملاء إلا مظلوم فإنه كان باسكندرية ولما تم عقدهم قال مصطفى باشا إن حالة صحتى وإن كانت أحسن فى هذا العام عن قبل، غير أنها لاتتحمل مشقات الأعمال ، وكان فى نفسى أن أخرج من الوزارة طلباً للراحة ؛ فما ذقت هدوء وسكون ، ولم أجد وقت أنسب من ذلك ولم أخبر سعادتكم من قبل بهذا العزم لأنى رأيت أن يكون الاستعفاء قاصراً على شخصى ولا يتناولكم ؛ وأنى متأسف لفراقكم بعد أن عشت (معكم)[1] ١٣ عاماً على تمام الزفاق والوئام . فقال فخرى باشا كان يلزم إخبارنا من قبل. قال مصطفى ذلك ما حصل وكل من الحاضرين تمتم ببعض كلمات ثم انفض الاجتماع . وجلست مع الباشا برهة ثم عدت إلى منزلى فى الساعة ١١ قبل الظهر وجلست على المائدة أكتب ما هنالك . وإذا بمحرر لوجورنال دوكير قد دخل واستفهم عن الحال فقلت لا أدرى شيئاً وكل الذى أقوله لك إن استعفاء مصطفى باشا قد حصل وقبل ، ولكنه لم يعد إلى الآن رسمياً . فقال إن هناك إشاعة قوية بأنك أنت الذى ستتعين رئيساً للوزارة . قلت لا أصل لذلك وأؤكد لك أن هذا لم يحصل ، ثم انصرف . وقد حضرت بعض الأوراق من الديوان وعرضها توا على فأنهيتها وأمضيتها . وكانت الإشاعات بعد ذلك تكثر وتختلف وتتلون فى كل آن ورشحوا للوزارة كثيرين وأسقطوا منها الكثير . ومن المرشحين كانوا سابا باشا وفخرى باشا وسرهنك باشا وشفيق باشا وللرئاسة فخرى باشا .

---

(١) كلمة غير واضحة .

# المصادر

## أولا ـ المصادر الأصلية

### الوثائق غير المنشورة

— Dunlop, Douglas: Notes on the Progress and Condition of Public Instructions in Egypt, 1905 — 1912.

وتوجد بمكتبة وزارة التربية والتعليم بالقاهرة تحت رقم : 525

ـ تقاسيط الروزنامجة ، دفتر رقم ٤٠ ، المحفوظة بدار الوثائق القومية التاريخية بعابدين .

ـ سجلات ديوان المعية السنية المودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بعابدين :

( ا ) عربى صادر تبدأ من سجل رقم ٣٧٩ خلال الفترة من ١٨٩٢ ـ ١٩١٤

(ب) عربى وارد تبدأ من سجل رقم ٢٥٥ خلال الفترة من ١٩٠٦ ـ ١٩١٤

ـ مجموعة وثائق الثورة العرابية ، المودعة بدار الوثائق القومية التاريخيةبعابدين :

( ا ) محافظ من ١٨ ـ ٢٠ وهى عبارة عن محاضر التحقيق مع المتهمين والشهود فى حوادث الثورة العرابية وتقع فى ٢٢٠ ملفا .

(ب) محفظة ٢٣ وتتعلق بجمعية الانتقام .

(ح) محفظة ٤٠ ، ملفا ١٩٠ـ ١٩١، تتعلق بمحاضر التحقيق فى حوادث الثورة العرابية ، ثم ١٩٢ خاص بجمعية الانتقام .

ـ محاضر جلسات اللجنة العلمية الإدارية ، وتوجد بمكتبة وزارة التربية والتعليم تحت رقم ٣١٤ من سنة ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٠ .

- محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى ، وتوجد بمكتبة وزارة التربية والتعليم تحت رقم ٣١٣ من سنة ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٠ .
- ملف خدمة أحمد فتحى باشا زغلول ، المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة فى ١٤/٤/١٩١٢ ، ملف ٢٥٦٨٧ محفظة ١١٠٥ عين ٢ ، دولاب ٥٤ .
- ملف خدمة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ، المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة فى ١٤/٤/١٩١٢ ، ملف رقم ٢٤٩٥٣ ، محفظة ١٠٤٤ عين ٢ دولاب ٥١ .
- ملف خدمة سعد باشا زغلول ، المودع بأرشيف مجلس الوزراء تحت رقم ١٥٠/١٨/١ .
- ملف خدمة الشيخ عبد الرحمن زغلول ، المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة فى ٢٥/٤/١٩١٢ ملف رقم ٢٤٩٦٥ محفظة ١٠٤٥ عين ٢ دولاب ٥١ .
- ملف خدمة مصطفى فهمى باشا ، المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة فى ٢٢/١٢/١٩٠٨ ملف رقم ٢٣٧١٨ محفظة ٩٥١ عين ٣ دولاب ٤٦ .

## ثانياً ـ الوثائق المنشورة


- Blue Books (Reports by his Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan) 1905 — 1914.
- الجمعية التشريعية ، مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ١٣ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ١٩١٤ .
- محاضر جلسات الجمعية التشريعية القاهرة ، ١٩١٤ .
- الجمعية العمومية ، مجموعة مضابط الجمعية العمومية من ١٩٠٠ إلى ١٩١٢
- فهرست قوانين الحكومة المصرية ، من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤

— مجلس شورى القوانين ، مجموعة مضابط مجلس شورى القوانين ، من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ .

## ثالثاً — مذكرات شخصية لم تنشر

— مذكرات إبراهيم بك الهلباوى ، وقد اطلعت على كراستين منها توجدان لدى الأستاذ/السيد سيف اليزل .

— مذكرات سعد باشا زغلول ، وتقع فى ٥٣ كراساً وتوجد بدار الوثائق التاريخية القومية .

— مذكرات عبد الرحمن فهمى ، وتقع فى ٢٦ ملفاً وتوجد بدار الوثائق التاريخية القومية .

— مذكرات فتح الله باشا بركات ، وقد اطلعت على الكراستين : الأولى والثانية وتوجد لدى نجله دكتور محمد بهى الدين بركات .

— مذكرات محمد على علوبة ، النسخة الخطية وتقع فى جزء واحد وتوجد بدار الوثائق القومية التاريخية .

— مذكرات محمد فريد ، وتقع فى ١١ كراساً وتوجد بدار الوثائق القومية التاريخية .

— محمد فريد ، تاريخ مصر من عام ١٨٩١ — ١٨٩٧ ويقع فى ٧ كراسات ويوجد بدار الوثائق القومية التاريخية .

— مذكرات مصطفى كامل ، مجموعة رسائل مصطفى كامل ، وتقع فى ملفين وتوجد بدار الوثائق القومية التاريخية . ( وهى : المجموعة الخامسة ، ملف رقم ٢ ) .

## رابعاً ـ الدوريات والصحف

| | |
|---|---|
| ـ الاتحاد | ١٩٢٧ |
| ـ الأخبار | ١٩٠٧ـ١٩١٤ |
| ـ الآستانة | ١٩٠٦ـ١٩٠٧ |
| ـ الإكسبريس | ١٩٠٦ |
| ـ الأهالى | ١٩١٢ |
| ـ الأهرام | ١٩٢٧ |
| ـ البلاغ | ١٩٢٧ |
| ـ التجارة | ١٨٧٨ـ١٨٧٩ |
| ـ الجريدة | ١٩٠٧ـ١٩١٤ |
| ـ الرعد | ١٩٠٩ |
| ـ السياسة | ١٩٢٧ |
| ـ السياسة الأسبوعية | ١٩٢٧ |
| ـ الشعب | ١٩٠٩ـ١٩١٤، ١٩٢٧ |
| ـ العالم | ١٩٢٧ |
| ـ العروسة | ١٩٢٧ |
| ـ العلم | ١٩١٠ـ١٩١٢، ١٩٢٧ |
| ـ الفكاهة | ١٩٢٧ |
| ـ الكشكول | ١٩٢٧ |
| ـ اللطائف المصورة | ١٩٢٧ |
| ـ اللواء | ١٩٠٥ـ١٩١٠ |
| ـ المؤيد | ١٩٠٥ـ١٩١٤ |
| ـ المقطم | ١٩٠٥ـ١٩١٤ |
| ـ المصور | ١٩٢٧ |

| | |
|---|---|
| ــ المعرض | ١٩٠٩ |
| ــ المنار | ١٩٠٠ــ١٩١٤ |
| ــ النصر | ١٩٠٩ |
| ــ الهلال | ١٩٢٧، ١٩٦٧ |
| ــ الوطن | ١٩٠٥ــ١٩١٤ |
| ــ الوقائع المصرية | ١٨٨٠ــ١٨٨٢ |
| ــ روز اليوسف | ١٩٢٧ |
| ــ كل شيء | ١٩٢٧ |
| ــ كوكب الشرق | ١٩٢٧ |


## خامساً ــ الكتب والبحوث المنشورة

### أ ــ العربية


ــ إبراهيم رشاد ، سعد زغلول التعاونى ، القاهرة ١٩٣٧ .

ــ إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ــ ١٩٥١ ، الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٥١ .

ــ أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ــ أحمد رشاد : مصطفى كامل ، حياته وكفاحه ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٥٨ .

ــ أحمد شهاب : إنجلترا فى مصر أو مصر قبل الاحتلال وبعده . بدون تاريخ .

ــ أحمد أمين : حياتى ، القاهرة ١٩٥٩ .

ــ أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

ــ أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣

ــ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول من ١٨٧٣ــ ١٨٩٢ ، القاهرة ١٩٣٤ .

— أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى القسم الأول من ١٨٩٢ إلى ١٩٠٢ ، القاهرة ١٩٣٦ .
— أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى القسم الثانى ١٩٠٣ إلى ١٩١٤ القاهرة ١٩٣٦ .
— أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى — ١٩٢٤ ، القاهرة ١٩٢٨ .
— أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ .
— أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣—١٨٧٩ ، القاهرة ١٩٦٧ .
— أحمد عبد الرحيم مصطفى . تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ، ١٩٦٧ .
— أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ، القاهرة ١٩٦٧ .
— أحمد فهمى حافظ : سعد زغلول باشا فى حياته النيابية ، الجزء الأول ، ١٩٢٧ .
— أحمد قمحة وآخر : نظام القضاء والإدارة ؛ الطبعة الثانية؛ القاهرة ١٩٢٣
— أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، الهلال ، القاهرة ١٩٥٩ .
— أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر ، القاهرة ١٩٤٦ .
— أحمد هيكل : تطور الأدب الحديث فى مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
— إسماعيل صدقى : مذكرات ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠ .
— الجود .ب.ج:مصر ، ترجمة راشد البراوى ، القاهرة ، بدون تاريخ .
— أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ — ١٩١٥ ، القاهرة ، ١٩١٧ .
— أنور الجندى: عبد العزيز جاويش، أعلام العرب، ٤٤، القاهرة ١٩٦٥.
— الأزهر : تاريخه وتطوره ، أصدرته وزارة الأوقاف بمناسبة مرور ألف عام

على إنشائه . القاهرة ، ١٩٦٤ .
— برنارد نوكات : سيكلوجية الشخصية ، ترجمة صلاح مخيمر وآخر ، الطبعة الثانية ،القاهرة ، ١٩٦٣ .
— تشارلز آدمز : الإسلام والتجديد فى مصر ، ترجمة عباس محمود ، القاهرة ١٩٣٥ .
— تيودور روذشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
— حامد المليجى : مذكرات سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
— حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل ، أعلام العرب٣٩، القاهرة ١٩٦٥ .
— حسين فوزى النجار : على مبارك أبو التعليم ، أعلام العرب ٧١ ، القاهرة ١٩٦٧ .
— حمدى سالم النعناعى : تراجم العظماء ، سعد زغلول ، مطبعة الصباح بدمنهور بدون تاريخ .
— رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩—١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٧ .
— شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية الجزء الأول القاهرة ، ١٩٥٢ .
— شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
— صالح عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ،القاهرة بدون تاريخ .
— صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
— عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
— عباس حافظ : بطل النهضة المصرية الكبرى سعد زغلول باشا ، القاهرة بدون تاريخ .

— عبده حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيته ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
— عبد الحميد سالم : الزعيم الخالد ، القاهرة ١٩٣٥ .
— عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٦ .
— عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، الطبعة الأولى القاهرة ، ١٩٣٧ .
— عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
— عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
— عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
— عبد العزيز البشرى : فى المرآة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
— عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، الهلال ١٤٥ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
— عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية فى مصر ، الجزء الرابع « على يوسف » الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥١ .
— عبد المتعال الصعيدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٣ .
— عبد المجيد داود : شعور الأمة المصرية على فقيد مصر العظيم سعد زغلول أسيوط ، ١٩٢٧ .
— عثمان أمين : رائد الفكر المصرى ، الإمام محمد عبده ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
— عزيز خانكى : المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
— على محمد الحديدى : محمود سامى البارودى ، أعلام العرب ٦٥ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— على محمد الحديدى : عبد الله النديم خطيب الوطنية ، أعلام العرب ٩ ، القاهرة .

— عيروط هنرى اليسوعى : الفلاحون ، ترجمة محمد غلاب ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

— فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، المرحلة الأولى والثانية ، دار الهلال ، ١٩٥٨ .

— قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— قلينى فهمى ، مذكرات قلينى فهمى ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٤ .

— كريم ثابت : سعد فى حياته الخاصة ، القاهرة ، ١٩٢٩ .

— ماهر حسن فهمى : قاسم أمين ، أعلام العرب ، ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— محمد إبراهيم الجزيرى : سعد زغلول ، ذكريات تاريخية طريفة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

— محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ، القاهرة ، ١٩٦١ .

— محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول من ١٩١٢ —١٩٣٧ القاهرة ، ١٩٥١ .

— محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ١٩٢٩ .

— محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣١ .

— محمد صبرى : تاريخ العصر الحديث ، مصر من محمد على إلى اليوم ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٣٠ .

— محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، الجزء الأول ، من الثورة العرابية حتى الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ .

– محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، الجزء الثانى ، من قيام الحرب الأولى إلى قيام الجامعة العربية ، القاهرة ١٩٥٦ .

– محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ، القاهرة ١٩٥٢ .

– محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام ، أو فترة من الزمن ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

– مذكرات الخديو : عباس حلمى الثانى المنشورة بجريدة المصرى اعتباراً من مارس حتى نهاية يوليو ، ١٩٥١ .

– مصطفى الشهابى : إسماعيل أباظة باشا ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

– مصطفى كامل : رسائل مصرية فرنسية ، ترجمة على فهمى كامل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٠٩ .

– هنس رزلر : مصر فى عهد الاحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية ، الطبعة الأولى ، مطبعة هندية ، القاهرة ، ١٣١٤ هـ .

– يوسف نحاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

– يونان لبيب رزق : أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ١٩٠٩ – ١٩١٢ . مجلة الجمعية التاريخية المصرية ، المجلد ١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

## ب – الإفرنجية

— Ahmed, Jamal Mohamed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960 .

— Alexander, J. : The Truth about Egypt, London, 1911.

— Baer, Gabriel: A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950 Oxford University Press, 1962.

— Baer, Gabriel; The Village Shaykh in Modern Egypt, U. Heyd (e.d.) Studies in Islamic History and Civilization, Jerusalem 1961 .

— Bell,Moberly:The life and letters of C.F. Moberly Bell, London, 1927,

— Berger : Morroe; Bureaucracy acy and Society in Modern Egypt, Princeton University Press, 1957.

— Blunt, Wilfrid Scawen: My Diaries, Part One, 1888-1900, London, 1919.

— Blunt, Wilfrid Scawen, My Diaries, Part Two, 1900-1914, London, 1920.

— Boktor, Amir: School and Society in the Valley of the Nile, Cairo, 1936.

— Chirol, Valentine : The Egyptian Problem, London, 1920.

— Colvin, Sir Auckland : The Making of Modern Egypt, edited by Thomas Nelson and Sons, London (n.d.)

— Cromer, the Earl of : Modern Egypt, Vol. II, London, 1908.

— Cromer, the Earl of : Abbas II, London, 1915

— Cunningham, Alfred : To-Day in Egypt, its Administration, People and Politics, London 1912.

— Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, London, 1928.

— Harris, Murry : Egypt under the Egyptians, London, MCMXXV.

— Holt, P.M. : (e.d.) Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.

— Howell, Morton : Egypt's Past, Present and Future, Ohio, 1929.

— Gaillard, Mobel : A Lifetime in Egypt, 1876-1935, London, 1935.

— Kedourie, Elie : Saad Zaghloul and the British, Middle Eastern Affairs, Number Two, edited by Albert Hourani, London 1961.

— Lacouture, Jean & Simone : Egypt in transition, London, 1958.

— Lemonier, Leon, Kitchener : Marechal de l'Empire Britannique, Paris, 1946.

— Lloyd, Lord : Egypt Since Cromer, 2 Vols., London, 1933-1934.

— Milner, Viscount, G.C.B.,:England in Egypt, Fourth edition, London, 1907.

— Safran, Nadav : Egypt in Search of Political Community, Oxford University Press, 1961.

— Vidal, Fina Gued : Safia Zaghloul, Le Caire, 1946.

— Yeghen, Foulad : Saad Zaghloul le Père du Peuple Egyptien, Paris, 1927.

— Young, George : Egypt, London, 1927.

— Youssef, Amine : Independent Egypt, London, 1940.

— Zayid, Mahmoud, Y. : Egypt's Struggle for Independence, Beirut, 1965.

— Zetland, Marquis of : The Life of Lord Cromer, London, 1932.

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٠/٦٣٥٣

مطابع دار المعارف بمصر

سنة ١٩٧١

# سعد زغلول

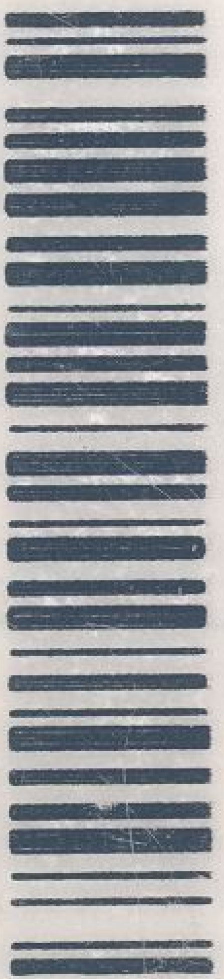
## دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

برز سعد زغلول كزعيم مصرى استطاع أن يتزعم الجماهير المصرية فى ثورتها القومية التى اندلعت فى مطلع عام ١٩١٩ ، الأمر الذى دعا تلك الجماهير إلى أن تنظر إليه نظرة مقدسة باعتباره شخصية لاتمس .

وإذا كان من الممكن أن نتقبل النظرة التى ارتضتها الجماهير ، فإنه من ألزم الأمور ، وبخاصة بعد أن أصبح هذا «الزعيم» شخصية تاريخية ، أن نعيد تقويمها وفقاً للمناهج وأسس البحث العلمية الحديثة ، معتمدين أساساً على المادة التاريخية الأصيلة وهى الوثائق . كل ذلك ليس بغرض النيل من شخصية « الزعيم » أو التقليل من أهميتها ، ولكن بقصد وضعها فى مكانها الصحيح من تاريخنا القومى .

والكتاب الذى نقدمه اليوم لجمهرة قراء العربية رسالة علمية نال به مؤلفه درجة الماجستير بتقدير ممتاز ، تناول فيه بالبحث والدراسة «سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤» ، وهى الفترة غير المدروسة من حياة سعد زغلول والسابقة مباشرة على قيام الحرب الكبرى الأولى ، مستنداً إلى المادة الأصلية من وثائق عربية وأجنبية ، إلى جانب المذكرات الشخصية التى استطاع أن يكشف النقاب عنها للمرة الأولى ، وفى مقدمتها مذكرات سعد زغلول نفسه وفتح الله بركات وإبراهيم الهلباوى وغيرهم .

وقد عرض المؤلف الموضوع عرضاً علمياً نقدياً من شأن نشره أن يساعد الجمهور العربى على التعرف على تاريخ « زعيمه » من ناحية ، كما يقدم للباحثين والمؤرخين من ناحية أخرى الحقائق التاريخية المجردة بغرض مساعدتهم فى كتابة التاريخ المصرى الحديث بالأسلوب الذى ينبغى أن يكتب به .


Bibliotheca Alexandrina
0646570

ص
٦٠